الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة منتوري قسنطينة

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية

قسم التاريخ والآثار

رقم التسجيل :.....................

الرقم التسلسلي : ....

عنوان البحث

الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة
في نهاية العهد العثماني

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث

إعداد الطالبة: جميلة معاشي

إشراف الأستاذ الدكتور: كمال فيلالي

- أعضاء لجنة المناقشة -

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ عمار بن خروف	جامعة الجزائر	رئيسا
أ.د/ كمال فيلالي	جامعة منتوري-قسنطينة-	مشرفا ومقررا
أ.د.م/ عبد الجليل التميمي	جامعة تونس الأولى	مشرف ثاني
أ.د/ صالح فركوس	جامعة قالمة	عضوا مناقشا
د/ خليفة حماش	جامعة الأمير عبد القادر -قسنطينة-	عضوا مناقشا
د/ كريمة بن حسين	جامعة منتوري-قسنطينة-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:1428-1429هـ/ 2007-2008

شكر وتقدير

في نهاية هذا العمل، لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص ش، والذي، بالإضافة إلى تشجيعه لي على خوض غمار هذا العمل الأرشيفي، تابع جميع مراحل العمل من بدايته إلى نهايته، وكانت قساوته كري وامتناني للأستاذ الدكتور كمال فيلالي على إشرافه الجاد و المفيد المتعب، على هذه الرسالة في التصحيح خير معين لي على إخراج العمل بصورة لائقة، فله مني جزيل الشكر والعرفان، كما أشكر الأستاذ المتميز الدكتور عبد الجليل التميمي، الذي رغم انشغالاته الكبيرة، قبل الإشراف على عملي كمشرف مساعد من الخارج، مما سمح لي بالإستفادة من تربص طويل المدى بتونس، وهي الخطوة التي سمحت لي بالتقدم الفعلي في عملي.

واعترافا بالجميل، أقدم شكري لجميع عمال أرشيف ولاية قسنطينة على خدماتهم وحسن معاملتهم، وأخص بالذكر الأخ "أحمد عربي"، الذي قدم لي خدمات جليلة طوال فترة البحث، وكذا عمال وعاملات المكتبة الوطنية والأرشيف الوطني بالجزائر.

كما أقدم شكري لعمال وعاملات الأرشيف الوطني و المكتبة الوطنية بتونس وأخص بالذكر المشرفين على قسم المخطوطات، الذين غمروني بلطفهم قبل مساعدتهم الكبيرة، كما لا أنسى صديق العائلة، وعضو جمعية أصدقاء المتحف بقسنطينة، "الحاج بوناب"، الذي زودني بعدد من المراجع فله مني جزيل الشكر.

كما أشكر كل من ساعدني على تجاوز عقبة هذا البحث ولو بكلمة تشجيع وعلى رأس هؤلاء زملائي في العمل، وأخص بالذكر الأستاذة والأخت بوبة مجاني التي لم تبخل علي بأية مساعدة والأخت فتيحة الواليش، أستاذة التاريخ بجامعة الجزائر، التي رغم بعدها كانت لي خير مساعد ومشجع على إتمام هذه الرسالة،وكذا الأخت كريمة بن حسين وجميع أفراد طاقم إدارة قسم التاريخ الذين كانوا فعلا أسرتي التي وجدت فيها كل الرعاية والإحترام، فلهم جميعا كل شكري وامتناني.

وفي الأخير لا أنسى أفراد أسرتي الصغيرة والكبيرة على مشاركتهم لي في تحمل أعباء البحث، وأخص بالذكر إبني عصام الذي كان لي المحفز الأكبر على إتمام هذا العمل، إذ كان لي خير معلم في مجال الحاسوب، كما كان حرصه عليّ لإتمام هذا العمل كحرصي عليه في طفولته وشبابه لإتمام دراسته، وأشكر إبنتي إيمان على اختيارها الوقت غير المناسب لجعلي جدة فكانت فرحتي بالحفيدة "رنيم نور اليقين" خير مشجع على إتمام الفرحة بهذا الإنجاز العلمي، كما لا أنسى أن أشكر إبنيّ عزيز ويونس على تسخير نفسيهما لمساعدتي في كل ما كنت أطلبه.

الإهداء

إلى روح الغالية
أمّــي

Π

[يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ
شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ
إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ]

صدق الله العظيم

سورة الحجرات آية 13

المختصرات:

A.C: **A**rchives de **C**onstantine

R.A: **R**evue **A**fricaine

A.I.E.O: **A**nnales de l'**I**nstitut d'**E**tudes **O**rientales

R.S.A.C: **R**ecueil des notices et mémoires de la **S**ociété **A**rchéologique de **C**onstantine

A.O.M: **A**rchive d'**O**utre **M**er

A.M.G: **A**rchive du **M**inistère de la **G**uerre

O.P.U: **O**ffice des **P**ublications **U**niversitaires

S.N.E.D: **S**ociété **N**ational d'**E**tudes **D**ocumentaires

R.H.M : **R**evue d'**H**istoire **M**aghrébine

F.T.R.S.I: **F**ondation **T**emimi pour la **R**echerche **S**cientifique et l'**I**nformation

O.T.A.M: **O**smanli **T**arihi **A**rastirma ve uygulama **M**erkezi dergisi

R.S.H : **R**evue **S**ciences **H**umaines, université de Constantine.

U.R.A.M.A: **U**nité de **R**echerche **A**frique-**M**onde **A**rabe

ش.و.ن.ت: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

م.و.ك: المؤسسة الوطنية للكتاب.

م.ت.ب.ع.م: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.

المقدمـــة:

يشكل موضوع الانكشارية حجر الزاوية في التاريخ العثماني في المشرق والمغرب الإسلاميين. إذ كانت حشود الجند "التركية" البرية والبحرية على السواء تتكون أساسا من هذه العناصر التي كانت تجلب من بلاد الأناضول ومختلف الولايات العثمانية التي تمّ التوسع فيها بعد فتح القسطنطينية سنة 1453م.

وفي حين وجدت طائفة الرياس اهتماما من طرف المؤرخين الجزائريين[1] والأجانب[2]، الذين ركزوا في كتاباتهم، على إنجازات الأسطول الجزائري ونشاط الرياس في البحر، أُهمل تاريخ الجيش الإنكشاري، رغم كونه عماد الدولة العثمانية في توسعاتها والأكثر توغلا في المجتمع الجزائري، لعلاقته المباشرة بالسكان.

تداركا لهذا التقصير وعلى الرغم من صعوبة الموضوع وشح مصادره، عمدت إلى البحث في تاريخ أفراد الجيش الإنكشاري وعلاقتهم بالمجتمع الجزائري، وهي علاقة لا يمكن مقارنتها بعلاقة رياس البحر بهذا المجتمع، إذ بقدر ما كانت علاقة رجال الطائفة بالجزائريين سطحية ومحدودة داخل المدن الساحلية بحكم نشاطهم، وحسنة لما كان لهؤلاء من فضل في دخول الغنائم إلى البلاد، كانت علاقة أفراد الإنكشارية بالسكان المحليين مباشرة وغير عادية بحكم الاحتكاك بين الطرفين بسبب عملية جباية الضرائب، وقد زادت سيطرة أفراد الإنكشارية على الحكم في الجزائر من تسلطهم على المجتمع، إذ كان منهم السياسي والإداري والعسكري.

والواقع أن اختياري للبحث في هذا الموضوع كان صدفة، إذ خلال تصفحي لسجلات العدول بأرشيف ولاية قسنطينة، في إطار التحضير لرسالة الماجستيرر، في نهاية الثمانينات من القرن الماضي[3]، جلب انتباهي وجود عدد كبير من العقود نسبت إلى أفراد من الإنكشارية، أشير إليهم فيها بعبارة "الإنجشايري"، ففكرت في العودة إلى هذه السجلات قصد إستثمارها في دراسة اجتماعية تاريخية، والتأريخ لأفراد الإنكشارية الذين،

---

[1] المدني (توفيق)، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا، 1492-1792، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1968.

-BELHAMISSI (Moulay), l'état des navires et les hommes préambules de marine et marins d'Alger 1518-1830, thèse d'état, Bordeaux 1985.

[2] PANZAC (Daniel), Les corssaires barbaresques la fin d’une epopée 1800, C.N.R.S éditions mediteranée, 1999.

[3] معاشي (جميلة)، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري، جامعة قسنطينة، 1992م.

حسب هذا المصدر، انصهروا في بوتقة المجتمع ببايلك قسنطينة فأضافوا إليه عناصر إثنية وثقافية جديدة استمرت آثارها إلى اليوم.

وكان ترحيب الأستاذ المشرف بالموضوع وتشجيعه لي على الخوض فيه أكبر محفز لي على الانطلاق في هذه الدراسة رغم تخوفي من شح المادة التاريخية.

وللخوض في الموضوع طرحت إشكالية تتكون من مجموعة من التساؤلات، حاولت من خلال الإجابة عنها إلقاء الضوء على صور هذا الاندماج وكيفية تحقيقه، أهمها:

هل اندمج أفراد الإنكشارية فعلا في المجتمع القسنطيني؟ وهل كان اندماجهم ظرفيا أم دائما؟ وما هي سبل ووسائل هذا الاندماج؟ وما هي الظروف المساعدة على هذا الاندماج؟ وهل كان اندماج الإنكشاري في المجتمع لغاية معينة؟ وما هي نتائج الاختلاط بين العنصرين التركي والجزائري ، بربري وعربي؟ وهل كان اندماج العناصر التركية في المجتمع الجزائري نخبويا أم عاما؟ وهل اقتصر الاندماج على المجتمع المدني (داخل المدينة)، بحكم استقرار هذه العناصر بالمدن أكثر من الريف، باعتبار أن المدينة كانت مركز السلطة؟ أم أن الاندماج عم الريف والمدينة على حد سواء؟ وبالتالي يمكن اعتبار اندماج الإنكشارية في المجتمع الجزائري ظاهرة اجتماعية لم تقيدها أية اعتبارات عرقية أو سياسية، وكيف تمت عملية الانصهار بين الطرفين العربي والتركي؟ وهل كانت علاقة هذه الطائفة العسكرية بالمجتمع شاملة أم نسبية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات وغيرها، عملت على جرد مختلف العقود الشرعية التي لها علاقة بهذه الطائفة، وقد مكنني الكم الهائل لهذه العقود، من دراسة الحياة الاجتماعية للإنكشاريين ببايلك قسنطينة وكيفية اندماج العناصر التركية عامة والإنكشارية خاصة في المجتمع الحضري والريفي، وذلك رغم النقص في بعض المعطيات التاريخية والاجتماعية في هذا الموضوع.

ولدراسة الموضوع دراسة وافية على المجالين الموضوعي والزمني، كان لزاما علي ربط فترة الدراسة بتاريخ تدوين السجلات المالكية والحنفية لمدينة قسنطينة، وتضم هذه السجلات الفترة الأخيرة من العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي، 1202 و1273هـ/1778-1857م، أي خلال واحد وسبعين سنة من الزمن.

إلا أنني اكتفيت بدراسة العقود التي سجلت في الفترة العثمانية، أي انطلاقا من نهاية حكم صالح باي (1202هـ/1787م)، فترة انطلاق عملية التسجيل، إلى سقوط مدينة قسنطينة في يد الاستعمار الفرنسي (1253هـ/1837م)، أي خلال خمسين سنة، وذلك حتى لا أربك الموضوع بالمستجدات التي حدثت في الفترة الاستعمارية، وهو ما يدل عليه عنوان البحث " الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني".

وقد كان اكتشاف هذه السجلات في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، ويعود الفضل في ذلك إلى الأستاذ عبشيش محمد، قاضي التحقيق بالمحكمة المركزية لمدينة قسنطينة آنذاك، الذي أطلع الأستاذ كمال فيلالي عليها لكونه باحث في التاريخ العثماني، وبوصول الخبر إلى الأستاذ عبد الكريم بجاجة، مدير مركز الأرشيف آنذاك، بادر إلى نقل هذه السجلات من المحكمة المركزية إلى مقر أرشيف الولاية لتوضع بين أيدي الباحثين في تاريخ مدينة قسنطينة.

ولعلي كنت من السباقين في استخدام هذه السجلات في إطار بحث علمي أكاديمي، إذ سمح لي بالإطلاع على هذه السجلات، مباشرة بعد اكتشافها، وذلك في إطار تحضيري لرسالة الماجستير، وكانت الباحثة الفرنسية "إيزابيل قرنقو" "Izabelle Grangaud"، من بين الباحثين الأوائل الذين اهتموا بدراسة هذه السجلات، حيث قامت، في نفس الفترة، بدراسة سجل من هذه السجلات في إطار الدراسات المعمقة، قبل أن توظف مختلف السجلات في رسالة دكتوراه حول تاريخ مدينة قسنطينة في نهاية العهد العثماني، والتي نوقشت بباريس، سنة 1998[4]، ثم جاءت الزميلة فاطمة الزهراء قشي، لتهتم اهتماما

---

[4] GRANGAUD (Isabelle), La Ville Imprenable, Une histoire sociale de Constantine au 18e siècle, Média – Plus, Constantine, 2004.

خاصا بهذه السجلات وتوظفها في رسالتها الموسومة بـــ" قسنطينة المدينة والمجتمع"، والتي نوقشت بجامعة تونس الأولى، سنة 1998م[5].

فقد ضمت هذه السجلات التي ستكون مصدري الأساس في هذا البحث، آلاف العقود، جمعت أفراد المجتمع القسنطيني، المدني والعسكري، المالكية والأحناف، ولأهمية هذه السجلات في كتابة تاريخ المجتمع القسنطيني، ارتأيت تقديم تعريف مقتضب عنها:

فعكس العقود الشرعية لمدينة الجزائر، التي كانت فردية ومتفرقة، جاءت عقود الحالة المدنية بقسنطينة مجمعة ضمن سجلات حفظتها من الضياع، ولعل ذلك يعود إلى توجيهات صالح باي، وهي عبارة عن 12 سجلا غطت الفترة ما بين 1202 و1273هـــ/1787-1857م، أي الفترة السابقة لفرنسة الجهاز القضائي.

وهي سجلات من الحجم الكبير، 35×23سم (مقياس السجل رقم10=31×22سم)، مجلدة حديثا[6]، أوراقها صفراء، خشنة وغير مرقمة، وقد عملت على ترقيم ما تضمنته السجلات التي استخدمتها في موضوعي حتى أتمكن من تقدير عدد العقود المسجلة بها، وإن يبقى التقدير نسبيا لتلف بعض الأوراق، وتضم كل صفحة من صفحات السجلات بين 10 و13 عقدا، وقد يزيد العدد أو ينقص حسب أسلوب كتابة العقد، إذ يكتب أحيانا بأسلوب منمق ومطول، قد يصل إلى نصف صفحة أو أكثر[7]، وأخرى باختصار شديد فلا يزيد عن السطرين، وذلك حسب مكانة صاحب العقد، كما يكتب العقد أحيانا بخط صغير جدا ومتداخل وأخرى بخط كبير وواضح فيأخذ حيزا أكبر، ويبدو أن العقود كانت تكتب أولا على أوراق مستقلة ثم تنقل على السجلات وهو ما دل عليه تكرار بعض العقود أو عدم ترتيبها حسب التسلسل التاريخي، وهي طريقة انتهجها العثمانيون في تسجيل مختلف

---

[5] قشي (فاطمة الزهراء)، قسنطينة المدينة والمجتمع، أواخر العهد العثماني، جامعة تونس الأولى، 1998

[6] توجد هذه السجلات بأرشيف ولاية قسنطينة تحت عنوان: "محكمة قسنطينة سجل الأحوال الشخصية"، ويعود الفضل، في حفظها وتجليدها وتصويرها في ميكرو فيلم، إلى مدير أرشيف الولاية السابق، الأستاذ عبد الكريم بجاجة، فله منا جزيل الشكر والعرفان، ونتمنى أن يسهر خلفه على حفظها بمنع استعمالها مباشرة، لأنها مهددة بالتلف.

[7] جاء عقد خاص بتركة أحد أبناء الإنكشارية في ثلاث صفحات (شعبان 1226هــ)، وجاء عقد في نصـــف صـــفحة ينص على قضية اختلاس لأموال الإنكشارية، قام بها وكيل الحرج من خباء اليولداش بمحلة الشتاء بتاريخ صـــفر 1242هــ.

العقود، فكانت العقود تكتب أولا في المسودة ثم تنقل على سجلات لحفظها، وهو ما أكده حمدان بن عثمان خوجة، عند وصفه لقصبة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي، بقوله: "وكان هناك مكان توجد فيه وريقات طائرة عليها معلومات معدة للتسجيل في الدفاتر اليومية"[8].

وتتكون هذه السجلات من:

أربع سجلات تابعة للمحكمة المالكية غطت الفترة ما بين 1202هـ و232هـ:

1- السجل الأول: من 1 صفر 1202هـ/1787م إلى 23 ذي القعدة 1205هـ/1790م، ويعد أصغر سجل، إذ لا يزيد عدد أوراقه عن 280 صفحة.

2 - السجل الثاني: وهو تابع للسجل الأول ويبدأ من شهر ذي القعدة 1205هـ إلى شهر شوال 1210هـ وضم 388 صفحة، أي أن عدد صفحات السجلين معا 668 صفحة.

3- أما السجل الثالث: فيبدأ من أول ربيع الثاني 1211هـ وينتهي في 25 ربيع الثاني 1218هـ، ويضم 541 صفحة منها العديد من الأوراق الممزقة.

4- والسجل الرابع: يبدأ بدباجة جاء فيها "هذا دفتر مبارك فيه وضع لتقييد الوثائق والشهادات بالمحكمة المالكية بقسنطينة المرعية بالله بتاريخ أوائل رمضان المعظم من عام 1218... وينتهي السجل في محرم 1233هـ وضم 1316 صفحة، وقد سجلت هذه العقود بكرة رقم 1.

5- السجل الخامس: ويغطي الفترة مابين صفر 1224هـ وذي الحجة 1232هـ، وهو تابع للسجل الرابع، إذ لا يبدأ بمقدمة، إلا أنه يشير إلى تبعيته إلى القضاء الحنفي <<حضر بالمحكمة الحنفية >> ومعظم العقود المسجلة به تخص العناصر التركية، مدنية وعسكرية، وضم 556 صفحة، وهو ما يوحي باختلاط عقود المحكمتين الملكية والحنفية في نفس السجلات.

---

[8] خوجة (حمدان بن عثمان)، المرآة، تعريب محمد العربي الزبيري، ش.و.ن.ت، الجزائر **Erreur ! Signet non défini.**، 1975، ص ص207-208.

6- السجل السادس: يغطي الفترة ما بين محرم 1233 هـ وشوال 1240هـ، وهو تابع للمحكمة الحنفية، وضم 530 صفحة.

7- السجل السابع: وضم عقود الفترة ما بين شوال 1240هـ وشوال 1248هـ، وتميز هذا الدفتر عن بقية السجلات برداءة الخط وسوء التنظيم ويبدأ بتعليمة قضائية تحذر العدول من تجاوز الأحكام الشرعية <<... ومن ظهر عليه خلاف فجزاؤه الملامة والعزل...>> وضم السجل 782 صفحة.

8- السجل الثامن: ويغطي الفترة ما بين شوال 1248هـ ورجب 1251هـ، وهو سجل تابع لما قبله، فهو بدون مقدمة ويبدأ حيث ينتهي السجل السابق، وهذا السجل أكثر السجلات تدهورا، فهو مهلهل إلى حد تعذر قراءة بعض العقود في الصفحات الأولى والأخيرة ويضم 144 صفحة، وقد صورت السجلات 5- 6- 7 و8 في ميكرو فيلم، بكرة 2.

9 - السجل التاسع: ويضم عقود الفترة ما بين 1251 و1256هـ وهو تابع للسجل السابق، وتميز بخلط كبير في ترتيب العقود وانقطاع في التسجيل، خاصة في سنة 1253هـ/1837م، سنة احتلال الفرنسيين لمدينة قسنطينة، وهو ما يدل على الفوضى التي سادت المدينة في هذه السنة، إذ يلاحظ توقف في تسجيل العقود، من شهر شعبان 1253هـ إلى شعبان 1256هـ، فلم يذكر بهذه السنة سوى شهرين، شعبان ورمضان، وبذلك نسجل انقطاعا لمدة تزيد عن ثلاث سنوات، 4 أشهر من سنة 1253 وكامل سنتي 1254 و1255 ومعظم سنة 1256هـ، ويقفز التسجيل فيها إلى وقائع شعبان 1256هـ (سبتمبر/ أكتوبر 1840م)، أي أن التسجيل توقف، كما أسلفنا، إثر الفوضى التي عمت قسنطينة بعد الاحتلال الفرنسي للمدينة سنة 1837م، لذا اقتصر السجل على 221 صفحة، ويوجد هذا السجل إلى جانب السجلان 10 و11 على بكرة رقم 3، وأكمل تسجيل عقود السجل 11 وكامل السجل12 في بكرة رقم 4.

وقد استعملت اللغة العربية في تسجيل جميع العقود، وكتبت بخط شرقي جميل لم يعق فهمنا لمحتواها وإن تخلل السجلات بعض الرداءة في الخط وبعض الخلط، من تقديم وتأخير وتكرار في تسجيل العقود الأمر الذي أربك محاولتنا لإحصاء عدد عقود العناصر

التركية لمعرفة مدى اندماجها في المجتمع، كما أن الإشارة إلى انتساب صاحب العقد إلى الإنكشارية، وهو مجال دراستنا، لم تكن دائمة فكثيرا ما ذكرت عبارة " الإنجشايري" بعد اسم صاحب العقد في حالة الزواج، وفي عقد الطلاق لنفس الشخص تسقط هذه العبارة، ففي شهر ذي القعدة من سنة 1230هـ سجل عقدان لنفس الشخص الأول جاء فيه: "طلق مصطفى بن محمد حفصة بنت عصمان كان قايدعامر..." والثاني: "طلق المكرم مصطفى بن محمد الإنجشايري حفصة بنت عثمان قايد عامر الإنجشايري..."، فكلا العقدين لأفراد من الإنكشارية لكن ذكر اللقب يسقط أحيانا فتتعذر معرفة انتماء صاحب العقد إلى هذه الطائفة من المجتمع.

كما جاء ذكر الإنكشاري بأشكال مختلفة أهمها: " الإنجشايري" و" الإنقشاري" أو "الإنكشاري (بثلاث نقاط فوق الكاف)" أو" الإنقايري" وأحيانا تذكر عبارة " اليولداش" أو اليوطاش" أو"الولداش" بدل عبارة "الإنجشايري"، أو يكتفي العدل بذكر عبارة "التركي العسكري" أو" من عسكر الجزائر" وأحيانا يشير إلى رقم أوجاق صاحب العقد أو موكله فنعرف أنه من مؤسسة الإنكشارية دون الإشارة إلى ذلك صراحة، وكثيرا ما تذكر عبارة "الإنجشايري" في عقد الزواج وأغفلت في عقد الطلاق لنفس الشخص، الأمر الذي كان يصعب مهمتنا في البحث.

ومن بين ما لاحظناه في هذه السجلات هو الاختفاء التدريجي لعبارة "الإنجشايري" من العقود، وكان ذلك ابتداء من سنة 1235هـ/1819م، لتحل محلها عبارة " التركي" أو يأتي الإسم مقرونا باسم الموطن الأصلي لصاحب العقد، مثل "الصطنبولي" أو" الروملي" أو "الرودسلي" أو الزميرلي" وغيرها من الأسماء التي تشير إلى الانتماء العرقي لصاحب العقد، أما في نهاية الحكم العثماني بمدينة قسنطينة، وبالتحديد ابتداء من سنة 1247هـ/1830م، تاريخ احتلال مدينة الجزائر، فانتشرت عبارة "الحنفي" والعجمي"، بل كثيرا ما لم يذكر العدل أية إشارة إلى الانتماء العرقي أو العسكري لصاحب العقد، الأمر الذي صعب علينا في الأخير التمييز بين عقود التركي الوافد والعربي المحلي، وهو ما جعلنا نقر باندماج العنصر التركي/العثماني في المجتمع القسنطيني اندماجا شبه كلي.

والواقع أن هدفنا من دراسة هذه السجلات ليس التعريف بها، بل استغلالها في معرفة أنماط المعيشة داخل مدينة قسنطينة، من خلال ما احتوت عليه من مادة خبرية هامة، ويأتي على رأس اهتماماتنا رصد نوعية العلاقة التي كانت تربط بين السكان الأصليين، من رعية وأعيان، وبين العناصر التركية،عسكريين وإداريين، خاصة أن هذه السجلات لم ترصد عقود الزواج والطلاق فحسب، بل رصدت العديد من العقود الخاصة بالمعاملات المالية وعقود الهبات والمصالحة والتوكيل وغيرها من العقود التي تعكس صور التكافل الاجتماعي بين الطرفين المحلي والعثماني، كما أن هذه السجلات ضمت عقود مختلف شرائح المجتمع، من الباي إلى العتيق، وأهم ما يمكن التأكد منه من خلال هذه السجلات، فيما يخص موضوع دراستنا، هو أن الإنكشاري صاهر جميع فئات المجتمع، بلدية وبرانية، بايات وموظفين سامين وغير سامين، حرفيين وحتى العتقاء والإسلاميين.

بالإضافة إلى هذا المصدر الحيوي والأساسي في عملي، اعتمدت على أرشيف يخص أوقاف صالح باي وبعض الموظفين السامين وأثرياء مدينة قسنطينة، وهو عبارة عن صور طبق الأصل عن عقود لوقفيات أغلبها خاص بصالح باي وأسرته، وقد رقمت هذه الوثائق من طرف المسؤولين عن أرشيف الولاية بقسنطينة، ومعظمها وقفيات أهلية يعود ريعها إلى جامع سيدي الكتاني بسوق الجمعة والمدرسة الملحقة به.

وقد انحصرت هذه الوقفيات بين سنتي 1775م، تاريخ بناء الجامع من طرف صالح باي، و1789م وهي بذلك سابقة لسجلات الأحوال الشخصية التي لم تبدأ إلا في 1202هـ/1787م، وقد استفدت من هذه الوثائق لمعرفة نقطة تمركز العناصر التركية بمدينة قسنطينة، ومدى سيطرتها على الأملاك العقارية بها.

كما استفدت من الأرشيف الوطني التونسي في معرفة مصير أفراد الإنكشارية بعد احتلال مدينة الجزائر (1830م) ثم مدينة قسنطينة (1837م)، إذ ضمت "سلسلة التاريخية" عشرات الرسائل تعبر عن وضع هؤلاء بالشرق الجزائري والجزائر عامة، في ظل الاحتلال الفرنسي، وأغلب أصحاب هذه الرسائل من العسكريين الذين يطلبون المساعدة لمغادرة الجزائر والرحيل إلى تونس وطرابلس باعتبارهما إيالتين عثمانيتين.

وبنسبة أقل كانت استفادتي من وثائق الأرشيف الوطني بالجزائر، الذي كان عاما، عكس الأرشيف التونسي الذي يخدم تاريخ بايلك قسنطينة لارتباطه بتاريخ إيالة تونس بحكم الجوار ومتانة علاقة حكامها ببايات قسنطينة، وكان اعتمادي مقتصرا على سلسلة "مهمة دفتري" (دفتر مهم)، التي ضمت عددا من الرسائل والفرمانات السلطانية المتعلقة بالتجنيد أو ببعض سلوكات أفراد الإنكشارية داخل الجزائر وخارجها.

ولسد الفراغ الذي لمسناه في المصادر الأرشيفية المحلية، كان لزاما علينا الاعتماد على المصادر والمراجع المساعدة التي تخدم الموضوع، ويأتي على رأسها المدونات التي سجلها بعض العلماء والرحالة والأسرى والسياسيين الغربيين حول الجزائر مثل: الأنجليزي الدكتور"Shaw"، الذي زار الجزائر في الفترة ما بين 1720 و1732م[9]، والفرنسي"Peyssonnel" الذي أقام بالشرق الجزائري بين 1724 و1725م[10]، وأعمال الإسباني"Haedo" التي نشرت بالإسبانية عام 1608م وترجمت إلى الفرنسية لتنشر بالمجلة الإفريقية"R.A" بين سنتي 1895 و1897م[11]، بالإضافة إلى الفرنسي "V. de Paradis" ، الذي زار الجزائر في 1789م، وترك لنا وصفا دقيقا لأوجاق الجزائر في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي،[12] .

والواقع أن المجلة الإفريقية "La Revue Africaine" كانت وما تزال ملجأ الباحثين في تاريخ الجزائر في العهد العثماني عامة وتاريخ بايلك قسنطينة**!** بوجه خاص لما حوته من مقالات تاريخية حول علاقة المجتمع الجزائري بالحكام العثمانيين، لذا كانت عودتنا إليها مستمرة، فرغم اتسام كتاباتها بالروح الاستعمارية المغالية في تبيان مساوئ الحكم العثماني السابق للعهد الفرنسي، كانت استفادتنا كبيرة من تلك الدراسات وخاصة المهتمة بالنظام العسكري العثماني (الإنكشارية) موضوع البحث، وإن لم أجد من كتب عن وضعية هذه المؤسسة بقسنطينة.

[9] SHAW (Th), Voyages dans les régences d'Alger, traduit de l'anglais par Mac Carthy, Paris, 1830.

[10] PEYSSONNEL et DESFONTAINE: Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger, Paris 1838.

[11] HAEDO (Fray diego de)," De la captivité à Alger", traduit par Moliner-Violle, in R.A n°39-40-41.

[12] Venture de Paradis," Alger au XVIIIè siècle", présentation de Fagan (E), in R.A n° 39-40.

ومن المنشورات الحديثة كانت المجلة التاريخية المغاربية، التي تصدرها مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات بتونس، خير معين لي في إنجاز هذا العمل، إذ تعد بحق رائدة في الدراسات العثمانية الخاصة بالبلاد العربية عامة والمغربية على وجه الخصوص، وقد اتسمت مواضيعها بكثير من الدقة والعلمية، أما بالنسبة لتاريخ المؤسسة العسكرية العثمانية (الإنكشارية)، فكانت استفادتي كبيرة من أعمال المؤتمر الثاني عشر للدراسات العثمانية حول "العلاقات السياسية والتجارية والاجتماعية والثقافية بين الإيالات العربية أثناء العهد العثماني ومؤسسة الإنكشارية في الدولة العثمانية"، الذي نظمته مؤسسة التميمي، بين 5-6-7 سبتمبر 2006م.

كما كانت الرسائل الجامعية الحديثة أحسن معين لي في هذه الدراسة، ونذكر على رأسها رسالة الدكتور عبد الجليل التميمي حول بايلك قسنطينة في عهد الحاج أحمد[13]، والتي رغم بعدها عن الجانب الاجتماعي لتاريخ قسنطينة فهي، في اعتقادي، مصدر لابد من العودة إليه لدراسة تطور الوضع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، وكذا رسالة الزميلة فاطمة الزهراء قشي "قسنطينة المدينة والمجتمع"، التي ساعدتني في عملية المقارنة بين بعض مظاهر الحياة الاجتماعية لدى السكان الأصليين، وهو مركز اهتمامها، وغيرهم من العناصر الوافدة، وعلى رأسها الإنكشارية، إذ ركزت في دراستها على "العامة دون الخاصة"، عكس ما فعلته في هذا العمل، وهو الاهتمام بالخاصة وعلاقتها بالعامة.

كما رجعت إلى الرسائل الجامعية التي اهتمت بالتاريخ الاجتماعي للجزائر في العهد العثماني، واعتمدت أساسا على الوثائق الشرعية، أذكر منها الدراسات التي قام بها كل من الباحث "مروش المنور"[14] و"طال شوال"[15] و"عائشة غطاس"[16] و"خليفة حماش"[17]

---

[13] TEMIMI (Abdeljelil), Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830-1837), R.H.M, Tunis, 1978.

[14] MEROUCHE (Lemnouar), Recherches sur l'Algerie à l'époque Ottomane, 1 Monnaies, prix et revenus 1520-1830, Paris, Bouchène, 2002.

[15] SHUVAL (Tal) , La Ville d'Alger Ver la Fin du XVIIIe Siècle, CNRS Edition, Paris,1998.

[16] غطاس (عائشة)، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830، رسالة دكتوراه دولة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2000 -2001 .

[17] حماش (خليفة)، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة دكتوراه الدولة، قسم التاريخ جامعة

وفتيحة الواليش[18]، فرغم تمركز هذه الدراسات خارج الفضاء القسنطيني، وعدم اهتمامها مباشرة بحياة الإنكشاري، فإنها كانت لي مثالا اقتديت به في إنجاز عملي، كما فتحت لي مجالا لمقارنة الوضع بقسنطينة بما يقابله بمدينة الجزائر وغيرها من المدن الجزائرية في العهد العثماني.

اعتمادا على هذه المصادر والمراجع، وفي محاولة للإجابة عن الإشكالية المطروحة أعلاه، عملت على دراسة ظاهرة الاندماج بين الإنكشارية والعناصر المحلية ببايلك قسنطينة في فترة حرجة من تاريخ البايلك، وهي فترة ما بعد حكم صالح باي (1253/1202هـ)، التي تميزت بعدة خصائص أهمها:

1- وصول بايلك قسنطينة أوج قوته في عهد صالح باي (1771- 1792م)، الذي صادف حكم الثنائي القوي: الداي محمد بن عثمان باشا (1791/1766م) ومحمد الكبير، باي وهران (1792/1779م)، حيث شهد البايلك والجزائر عامة انتعاشا كبيرا اقتصاديا وأمنيا وثقافيا لم يضاهيه انتعاش قبل ولا بعد هذه الفترة، والغريب أن تقهقرا مفاجئا وسريعا أعقب حكم هذا الثلاثي، وهو ما عبر عنه محمد الصالح العنتري بقوله: "أنه من حين مات الباشا الذي اسمه بابا محمد ومات صالح باي تبدلت أحكام الترك وانقلبت حقائقهم وصار صغيرهم لا يوقر كبيرهم وبدا النقص في ملكهم"[19]، وهو ما أحسسناه من خلال زيادة عدد عقود الزواج لدى الإنكشارية بمحكمة قسنطينة، مما يدل على تراجع النشاط العسكري، بعد مقتل صالح باي، واتجاه أفراد الجيش إلى الحياة المدنية.

2- مرحلة التقهقر والأزمات السياسية والعسكرية والكوارث الطبيعية: وغطت هذه المرحلة الفترة الفاصلة بين تاريخ مقتل صالح باي وبداية حكم الحاج أحمد باي آخر بايات قسنطينة (1826/1792م)، إذ شهدت هذه الفترة عدم استقرار في الحكم داخل البايلك،

قسنطينة،2006-2007.

[18] الواليشن (فتيحة)، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1994.

[19] العنتري (صالح)، فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة**Erreur ! Signet non défini.** واستيلائهم على أوطانها، مخطوط رقم 2727المكتبة الوطنية الجزائرية، طبعة قاند، قسنطينة، 1846م، ص 39 (وقد قام بتحقيق المخطوط الدكتور يحيى بوعزيز).

فمعظم بايات قسنطينة في هذه الفترة، التي لم تزد عن 30 سنة، كانت نهايتهم إما القتل وإما الإقالة والنفي خارج قسنطينة، مع ما كان يعقب ذلك من مصادرة لأموال الباي المقتول أو المخلوع والانتقام من أتباعه، فمن بين 23 بايا حكموا بعد صالح باي، قتل 14 بايا وأقيل الباقي، في حين شهدت المرحلة السابقة لصالح باي، وتقدر بـــ 79 سنة (1713-1792م)، حكم خمسة بايات لم يقتل منهم سوى صالح باي الذي مثلت فترة حكمه قمة الاستقرار ببايلك قسنطينة.

3- فترة حكم الحاج أحمد باي (1837/1826م)، وهي فترة حاسمة في تاريخ بايلك قسنطينة، إذ اتسمت بتصفية الحسابات وإعادة النظر في التنظيمات العسكرية والسياسية والإدارية والاقتصادية بالبايلك بما يلائم المستجدات التاريخية التي طرأت على الجزائر إثر الاحتلال الفرنسي، وأهم المستجدات بالنسبة لمؤسسة الإنكشارية، موضوع الدراسة، إقدام الحاج أحمد باي على تصفية أو/ وإبعاد عناصرها عن العمل العسكري واستبدالهم بجيش محلي.

لعبت هذه الخصائص، المميزة لفترة بحثنا، دورا بارزا في توجه أفراد المؤسسة العسكرية العثمانية (الإنكشارية) إلى الحياة المدنية والاندماج في المجتمع القسنطيني عن طريق الزواج، وبالتالي إحداث تحولات اجتماعية على سكان البايلك، كما أثرت الظروف الطبيعية والسياسية التي مر بها البايلك في هذه المرحلة من تاريخه في تطور العلاقة بين الإنكشارية والسكان المحليين، وهو ما نسعى لبحثه، بالاعتماد أساسا على المعطيات التاريخية التي وفرتها لنا سجلات العدول بقسنطينة.

صعب علي في بداية العمل الاستقرار على خطة قارة لدراسة الموضوع، لما كان يتسم مصدرنا الأساس، السجلات، من تنوع في العقود وتداخل في المعلومات، بالإضافة إلى أنه مصدر يؤرِخ للفرد وليس للجماعة.

وبصعوبة كبيرة توصلت، إلى خطة نهائية بدت لي الأفضل في توضيح مراحل وكيفية حصول الاندماج بين أفراد المجتمع القسنطيني والعناصر الإثنية المختلفة، الوافدة عليه من أوربا وآسيا في شكل جماعات عسكرية، كان الاعتقاد السائد أن لا صلة لها بالسكان المحليين.

وحتى لا أضيع بين المعطيات المتداخلة في السجلات المعتمدة، اتخذت جميع العناصر التركية العثمانية على أنها عناصر من الإنكشارية أصلا، فالعثماني عسكري قبل أن يتحول إلى إداري أو سياسي، وذلك ابتداء من أصغر موظف إلى أسمى موظف بالإيالة، فالداي والباي إنكشاريان قبل أن يتحولا إلى العمل السياسي والإداري، وعلى هذا الأساس جعلت الموضوع يدور بين عنصرين: العنصر المحلي، عربي وبربري، والعنصر التركي/العثماني، وإن ركزت على عناصر الإنكشارية لأنها هي المعنية بالدراسة والأكثر بروزا بالسجلات الشرعية.

على هذا الأساس قسمت عملي إلى تمهيد وأربعة أقسام، يتكون كل قسم منها من فصلين إلى ثلاثة فصول، وقسمت كل فصل إلى عدد من المباحث.

فبعد التمهيد الذي عرفت فيه بخصوصية النظام الإنكشاري ووزنه في الدولة العثمانية عامة والجزائر بصفة خاصة، وصولا إلى سيطرة هذه العناصر على الحكم في الجزائر، خصصت القسم الأول للتعريف بوضع الإنكشارية ببايلك قسنطينة، وعلاقة هذه العناصر العسكرية بالريف القسنطيني، فوضحنا نظام الحاميات ومراكزها ببايلك قسنطينة، وركزت على أعمال "المحلة"، التي كانت السبب الأساس في ابتعاد أهل الريف عن العثمانيين، بل كرههم للأتراك عامة والإنكشارية خاصة، وفي نفس القسم خصصت فصلا للحديث عن التقارب الذي حدث بين الحكام العثمانيين وشيوخ القبائل والمرابطين، بالريف القسنطيني، وذلك عن طريق التحالفات السياسية والعسكرية من جهة، وسياسة المصاهرة من جهة أخرى.

أما القسم الثاني فخصصت الفصل الأول منه لدراسة الحياة المدنية للإنكشاري، فتطرقت للخصائص المميزة لحياة الإنكشاري عامة، بالتعرض لبعض السلوكات التي تميز بها الإنكشاري الجزائري وعلاقته بالمجتمع المدني المحلي، بالمقارنة مع علاقته برفاقه في السلاح، وفي الفصل الثاني من القسم تطرقت إلى الأعمال المدنية التي مارسها الإنكشاري بمدينة قسنطينة، كالوظائف الإدارية والحرف، وفي نفس الفصل تعرضت للحياة الزوجية للإنكشاري، فدرست علاقته بزوجته، وذلك من خلال عقود الزواج

والطلاق وعقود المصالحة بين الطرفين، في محاولة لتقييم وزن العلاقة الزوجية عند الإنكشاري.

كما تعرضت إلى مسألة تعدد الزوجات عند الإنكشاري، وذلك اعتمادا على عدد عقود الزواج للإنكشاري الواحد، وفي الأخير تطرقت إلى علاقة الإنكشاري بالحياة العسكرية (الأوجاق) بعد الزواج.

وفي القسم الثالث تعرضت إلى أهم طرق ووسائل اندماج الإنكشاري في المجتمع القسنطيني، فتطرقت في الفصل الأول منه إلى التكوين العمراني لمدينة قسنطينة وأماكن استقرار الأتراك عامة والإنكشارية خاصة بها، في محاولة لإبراز مدى التقارب بين هؤلاء والسكان المحليين عن طريق الجوار في المسكن، كما تعرضت إلى المعاملات المالية التي كان الإنكشاري يمارسها مع السكان المحليين ببايلك قسنطينة كبداية للاندماج في الحياة المدنية، وذلك اعتمادا على العقود المالية التي سجلت بالمحكمة المالكية، وقد سجلت معظمها في الفترة ما بين 1202 و1209هـ/1787-1795م، ولتوضيح تطور هذه العلاقة وضعت جداول لمختلف المعاملات المالية التي سجلت باسم الإنكشارية.

ولإبراز بداية الاندماج شبه الكلي للأتراك العثمانيين عامة والإنكشارية خاصة في المجتمع القسنطيني تطرقت في نهاية الفصل إلى عامل هام يعكس التكافل الاجتماعي بين الطرفين وهو التوكيل، فأحصيت العقود التي يوكل أصحابها أفراد من الإنكشارية لرعاية شؤونهم المالية أو الاجتماعية واعتبرت ذلك قمة التقارب بين الطرفين، وخاصة التوكيل على الزواج، الذي لا يخول، عادة، إلا لأقرب المقربين من الزوج أو الزوجة.

وفي الفصل الثاني عملت على تتبع مراحل تطور هذا الاندماج، فوضعت جداول توضح بداية التوجه الحقيقي للإنكشاري إلى الحياة المدنية في قسنطينة **Erreur ! Signet non défini.**، عن طريق الزواج، وذلك اعتمادا على تزايد عدد عقود الزواج والطلاق المسجلة باسم الإنكشارية من فترة تاريخية إلى أخرى، كما عملت على توضيح أنواع المصاهرة لدى الإنكشاري، وذلك لمعرفة الطبقات الاجتماعية التي كان الإنكشاري يميل لمصاهرتها، وهل كان فعلا يفضل فئة على أخرى؟ أم أن الأمر كان تلقائيا وعاما جمع بين مختلف الفئات الاجتماعية بقسنطينة؟

ولتوضيح ذلك وضعت جدولا لتحديد الزيجات التي تمت بين الإنكشارية ومختلف الطبقات الاجتماعية في قسنطينة، ابتداء من الأعيان والموظفين السامين بالبايلك، وعلى رأسهم البايات، إلى العامة، وفيما بين الإنكشارية أنفسهم، وبين هؤلاء والعتيقات والإسلاميات.

أما القسم الرابع والأخير فأفردته لتقييم مكانة الإنكشاري في المجتمع القسنطيني، وخصصت الفصل الأول منه لتقييم المكانة الاقتصادية للإنكشاري عامة، فتعرضت لوضعه عند قدومه إلى الجزائر فقيرا معدما، ثم وهو جندي بسيط (يولداش) عماده في الحياة دخله السنوي أو ما يكسبه من الضرائب الموسمية، كما تطرقت إلى مختلف الطرق المنتهجة من طرف الإنكشاري لتحقيق حلمه في جمع المال.

وفي الفصل الثاني من نفس القسم، عملت على تقييم مكانة الإنكشاري الاجتماعية في قسنطينة من خلال قيمة الصداق الذي كان الإنكشاري يدفعه لزوجته أو يدفع لابنته، وأنهيت الفصل بالتطرق لألقاب التبجيل التي خص بها الإنكشاري في العقود المدروسة.

وفي الأخير خصصت فصلا ثالثا لبحث مصير الإنكشارية في الجزائر عامة، وفي قسنطينة على وجه الخصوص، قبيل وبعد الاحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر 1830م، ثم مدينة قسنطينة 1837م.

وختمت الموضوع بخاتمة حاولت من خلالها الخروج بنتائج محددة تبرز مراحل اندماج الإنكشاري، والعنصر التركي عامة، في المجتمع القسنطيني ومدى نجاح عملية الانصهار بين الطرفين، والمكانة التي حضي بها هذا العنصر الغريب عرقيا داخل المجتمع الجزائري.

أما فيما يخص المنهج المتبع في هذه الدراسة فكان منهجا متعدد الأوجه منها المنهج السردي أو الوصفي، وهو ضروري لإعطاء صورة مقتضبة عن النظام الإنكشاري ومراحل تطوره وكيفية وصوله إلى الجزائر وسلوكات أفراده تجاه الرعية للوصول إلى معرفة نوع العلاقة التي كانت تربط الإنكشاري بالمحلي، كما كان المنهج السردي ضروريا لوصف وظائف الإنكشارية وأعمالهم العسكرية بالريف القسنطيني لتقييم صورة هؤلاء في أعين سكان الريف وبالتالي علاقة الإنكشاري بالريف.

أما المنهج الأكثر استغلالا في هذه الدراسة فهو المنهج الإحصائي، وكان الغرض منه الخروج بعينة موحدة قد تمنحنا تصورا واضحا للوضع الاجتماعي بقسنطينة أو بالبايلك ككل ووضع الإنكشاري وسط هذا المجتمع، فقمنا بوضع عدد من الجداول اشتملت الأولى على إحصاء لمختلف العقود الخاصة بالإنكشارية، مالية ومدنية، والمسجلة في مراحل تاريخية مختلفة، وذلك لتوضيح مدى تأثر حياة الإنكشاري بالوضع العام بالبايلك، ودفعه للاندماج في المجتمع، إذ تميزت فترات دون أخرى بوضع سياسي واقتصادي خاص، نتج عنه اندفاع أفراد الإنكشارية للانخراط في الحياة المدنية، فتزايدت عملية التزاوج بينهم وبين المحليات، وأخرى وقع فيها إحجام من طرف هؤلاء عن الحياة المدنية لأسباب حاولنا التعريف بها.

كما تم إحصاء مختلف أوجه الاندماج بين الطرفين المحلي والوافد، كالزواج والمعاملات المالية والتوكيل وغيرها من أوجه التكافل الاجتماعي الذي يصور مدى التكامل بين الإنكشارية والعناصر التركية عامة، وبين أفراد المجتمع القسنطيني، وذلك في محاولة لمعرفة الوسيلة الأكثر رواجا في عملية الاندماج بين الطرفين.

ونفس المنهج الإحصائي انتهجناه لمعرفة الطبقة التي انتمى إليها الإنكشاري داخل المجتمع، اقتصاديا واجتماعيا، وذلك في محاولة لتقدير المستوى الاقتصادي للإنكشاري من خلال قيمة الصداق الذي كان يقدمه لزوجته أو ما كان يقدم لابنته، فوضعنا ثلاثة جداول لفترات مختلفة أحصينا فيها قيمة الصداق المسجل باسم الإنكشاري أو صهره، في محاولة لتقييم المستوى المعيشي للفرد في قسنطينة**Erreur ! Signet non défini.** ومنهم الإنكشاري، كما أحصينا الأنشطة التجارية التي مارسها الإنكشاري بقسنطينة، وذلك من خلال العقود المالية التي سجلت باسم هؤلاء.

وبتطبيق المنهج التحليلي عملت على معرفة مدى متانة العلاقة الزوجية بين الإنكشاري وزوجته، وذلك بإحصاء عدد عقود طلاق الإنكشارية ومقارنتها بعقود الزواج لنفس الفئة، وكذا عقود المراجعة، مع محاولة تحليل أسباب الطلاق عند الإنكشاري، كما عملت على تقدير ظاهرة التعددية الزوجية عند الإنكشاري بإحصاء عدد الزيجات عند الإنكشاري الواحد.

ولم تخل الدراسة من منهج المقارنة، إذ عملت على وضع دراسة مقارنة بين وضعية الإنكشاري المادية والإجتماعية من فترة زمنية إلى أخرى، في محاولة لمعرفة مدى تأثير الأوضاع الأمنية والسياسية والطبيعية على الحياة العامة بالبايلك وعلى حياة الإنكشاري نفسه، كما تمت المقارنة بين المكانة الاجتماعية والاقتصادية للإنكشاري وبقية العناصر التركية/العثمانية، من خلال قيمة الصداق الذي يقدمه كل فرد من هذه الفئات.

ومن أهم النتائج المرجوة من هذا البحث، هي الوصول إلى تثمين العلاقة الثقافية والاجتماعية التي نشأت بين العناصر الوافدة على الجزائر **Erreur ! Signet non défini.** (الإنكشارية) وبين السكان المحليين، والتأكيد على حصول الاندماج شبه الكلي بين الطرفين، عكس ما روجت له المصادر الغربية القائلة باقتصار صلة العنصر التركي، الحاكم بالجزائر، بالعنصر المحلي المحكوم، على العلاقة الضريبية، إذ أن الاندماج، حسب العقود المدروسة، واقع ملموس في مختلف المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى العسكرية.

أما المشاكل والصعوبات التي اعترضت سبيلي في إنجاز هذا العمل فكانت كثيرة أهمها: صعوبة الموضوع في حد ذاته لأنه علمي ومتعدد التخصصات، يحتاج إلى تحاليل ومناهج علمية كمية ونوعية، كما يفتقر إلى المادة الأولية لأن الإدارة العثمانية، كما أسلفنا كانت تعاني من النقص في مجال التدوين، وحتى السجلات التي توفرت لدينا كانت محدودة وتتخللها ثغرات لا يمكن تغطيتها سوى بالرجوع إلى الدراسات المنشورة، وهي قليلة جدا، إذا لم نقل أنها تكاد تكون منعدمة خاصة بالنسبة لبايلك قسنطينة **Erreur ! Signet non défini.**، وحتى المتوفرة منها كانت تهتم بالوضع السياسي "تاريخ البايات" دون الوضع الاجتماعي، وهو ما جعلنا نترك الموضوع، أحيانا، مفتوحا لمختلف الاحتمالات في انتظار دراسات مستقبلية قد توضح الأمر.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أحمد الله أولا وأخيرا على توفيقه لي لإتمام هذا العمل الشاق، والذي أتمنى أن أكون قد وفقت فيه للمساهمة ولو بقسط قليل في التأريخ للمجتمع الجزائري في العهد العثماني، وما توفيقي إلا بالله.

المقدمـة

المدخـــــل

الإنكشارية ووضعها بالجزائر

أولا- الأصول التاريخية للإنكشارية

1- الإنكشارية نظام عسكري عثماني

2- خصوصية الجيش الإنكشاري

3- مهام الإنكشارية

ثانيا- استقبال الفيالق الأولى للإنكشارية وتأسيس أوجاق الجزائر

1- عملية التجنيد

2- ثكنات الإنكشارية بمدينة الجزائر

3- الإنكشاري والحياة بالثكنة

4- الألقاب والرتب

5- مرتبات الجند

ثالثا: إنكشارية الجزائر بين العمل العسكري والعمل السياسي

1- سيطرة الإنكشارية على الحكم في الجزائر

2- الأوجاق "جمهورية عسكرية"

3- الطموحات السياسية للإنكشارية

أولا: الأصول التاريخية للإنكشارية:

نشأ الأتراك العثمانيون على البداوة والترحال إلى أن اعتنقوا الإسلام فتحمسوا له بقوة، وحديث العهد بالشيء شديد التمسك به والدفاع عنه، فما أن أعلنوا عن إنشاء دولتهم بالأناضول سنة 1299م حتى رفعوا راية الجهاد ضد الدولة البيزنطية التي سقطت على أيدي سلاطينهم، سنة 1453م، وتعود قوة هذه الدولة الفتية التي أصبحت، في زمن قياسي، إمبراطورية ضمت ثلاث قارات، إلى عدة عوامل أهمها:

أ- الحماس الديني، إذ اعتبر السلاطين العثمانيون أنفسهم حماة للإسلام وحملة لمشعله في زمن خاب فيه بريقه .

ب- الصفة العسكرية للسلاطين العثمانيين الذين قادوا الجيوش فكانوا قدوة لجنودهـم في الشجاعة والصبر على المشاق على غرار قادة القبائل البدوية التي انحدروا منها.

ج- إنشاءهم لأول جيش نظامي في العالم وهو الجيش الذي عرف بالجيش الإنكشاري الذي كان عماد الدولة العثمانية وركيزتها الأولى في جميع فتوحاتها، ثم أداة حكمها في مختلف ولاياتها.

1- الإنكشارية نظام عسكري عثماني:

كلمة "إنكشارية" هي جمع لكلمة "إنكشاري"، وهي عبارة تركية تتكون من كلمتين: "يني" وتعني الجديد و"جيرى" ومعناها النظام، أي النظام الجديد "يني جيري" ***Yeni çeri*** وهو المصطلح الذي أطلق على نظام الجند الجديد الذي أحدثه "السلطان أورخان"، ثاني سلاطين آل عثمان، 1326-1362م، وكان وذلك بتوجيه من أخيه الأكبر، ووزيره الأول (الصدر الأعظم)، "علاء الدين" وقاضي العسكر " قرة خليل جندرلي"[1]، الذي نصح السلطان العثماني بتكوين جيش نظامي اعتمادا على خمس غنائم الدولة من فتوحاتها بالبلاد الأوربية، لأن في ذلك ضمان لاستمرار قوة الدولة العثمانية وتوسعاتها، بعد أن

[1] مصلح الدين لاري أفندي، بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان ، ترجمه من التركية إلى العربية حسين خوجة الحنفي، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس تحت رقم 227، تم تأليفه سنة 1138هـ.

اتضح عدم قدرة الفرسان على ضمان ذلك لقلة عددهم وعدم تفرغهم كليا للعمل العسكري، خاصة وأن الدولة كانت في توسع سريع.

تكونت فرق النظام العسكري الجديد بفضل عملية "الدفشرمة" أو "الدوشرمة" ***(Devsirme)*** [2]، ومعناها اللفظي "يجمع أو يقطف "وهي عملية جمع الصبية المسيحيين وتربيتهم تربية عسكرية إسلامية بعيدا عن الأهل والوطن مما يجعلهم، عند الالتحاق بالعمل العسكري (الجهاد)، لا يعرفون أبا لهم غير السلطان ولا حرفة لهم غير الجهاد في سبيل الله، ويلتحق هؤلاء الصبية بالمدارس العسكرية في سن مبكرة، بين 10 و15 سنة وأحيانا أقل من ذلك، مما يجعلهم سريعي الذوبان في النهج الإسلامي ، وكانوا يدربون في البداية على مختلف الأعمال المدنية وعلى رأسها البستنة، ولا يبدأ تدريبهم على الأعمال العسكرية إلا في سن 12 ويطلق عليهم اسم "عجمي أوغلان"، أي الصبية الأجانب[3].

وكانت عملية "الدفشرمة" تتم كل خمس سنوات ثم تقلصت الفترة إلى ثلاث سنوات ثم إلى سنتين، ثم أصبحت تتم كل سنة، ويجمع الصبية من مختلف المناطق المسيحية الخاضعة للدولة العثمانية وخاصة أوروبا الشرقية، مثل اليونان، مقدونيا، ألبانيا، صربيا، بلغاريا، البسنة والهرسك وأرمينيا[4]، وكان التجنيد في البداية يشمل الأسرى الذين اعتنقوا الإسلام ومن العبيد وأبناء الشهداء من الأتراك والأطفال المشردين واليتامى من الأراضي المفتوحة ولقلة أعداد هؤلاء وحاجة الدولة للمزيد من الجند اتجه الحكام العثمانيون بقوة إلى عملية "الدفشرمة".

تخرجت أول دفعة من النظام الإنكشاري، حوالي سنة 736هـ (1335م)، ولمباركتها عرضت على " الشيخ بقطاش " أو"حاجي بقطاش"، "مؤسس طريقة الدراويش البكطاشية"[5]، الذي باركها بوضع يده على رأس الجندي داعيا للجيش الجديد بالنصر المبين، وتبركا به أمر السلطان بإلباس الإنكشاري قلنسوة من الصوف الأبيض تتدلى من

---

[2] أنظر دائرة المعارف الإسلامية، مادة "دوشرمة"، المجلد التاسع، ص 193

[3] WEISSMAN (Nahoum), Les Janissaires (Etude sur l'organisation militaire des Ottomans.), th. de Doctorat , F. des lettres de Paris ,1938, librairie orient Edition, Paris, 1964, p 21.

[4] WEISSMAN (N), Ibid , p 12 .

[5] مصلح الدين لاري، المصدر السابق، ص 162.

وراءه رمزا لكمّ الشيخ حين تدلى على رأس الجندي عند مباركته، وهذا الشيخ هو الذي أطلق اسم "يني جيري "على الجيش الجديد، وقد حورت العبارة أثناء تداولها في الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية إلى " إنكشاري ".

وتبركا بهذا الشيخ، بنيت أول ثكنة للإنكشارية قرب ضريح الشيخ بقطاش، ومنذ القرن 16م أصبح ارتباط هذه الفرق بالطريقة البقطاشية رسميا، حتى أنه كان يقيم في ثكناتهم ثمانية من الطرقيين للقيام بالصلوات الخمس بالمجندين، كما كانوا يسيرون في الاحتفالات الرسمية أمام آغا الإنكشارية يرددون الأدعية[6].

وإذا كان السلطان "أورخان" هو مؤسس فرقة الإنكشارية فإن ابنه وخليفته، السلطان "مراد الأول" (1362م-1389م)، هو صانع قوانينها وتنظيماتها، وهو ما عبر عنه صاحب "بشائر أهل الإيمان..." بقوله: "وأول وقت الربيع جمع (مراد الأول) عساكر ورتَب قوانين من جملتها رتب قاضي عسكر ولم يكن من قبل..."[7]، ويضم قانون السلطان مراد ،الذي ضبط سلوك أفراد هذه الفرق مما جعلها، ولفترة طويلة، عماد الدولة العثمانية، 14 مادة:

1-الطاعة التامة لقادة الجيش.

2-وحدة الصف والإقامة.

3-البعد عن البذخ وعن كل ما يشين الإنكشاري.

4-الإرتباط التام بالشريعة الإسلامية والطريقة البقطاشية.

5-عدم قبول غير المجندين عن طريق "الدفشرمة".

6-خصوصية الإعدام بالنسبة للإنكشاري.

7-الترقية حسب الأقدمية.

8-لا يعاقب الإنكشاري إلا من طرف قائده (الآغا).

9-يحال المعاق على التقاعد.

---

[6] حماش (خليفة)، العلاقة بين الإيالة الجزائرية والباب العالي من 1798الى 1830،رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الإسكندرية 1988، ص 116 .

[7] المصدر السابق، ص 16.

10-يجب على الإنكشاري أن يحلق ذقنه لأن اللحية من حق الأحرار فقط.

11-منع الزواج على الإنكشاري.

12-لا يحق للإنكشاري الابتعاد عن الثكنة.

13-لا يجوز للإنكشاري احتراف أي مهنة.

14-يمضي الإنكشاري أوقاته في احتراف التدريب على فنون القتال[8].

إلا أن بعض المصادر تعيد تأسيس الجيش الإنكشاري إلى السلطان مراد الثاني (1421-1451م)، وهو ما عبر عنه الأسير الإسباني" هايدو" بقوله أن نظام الإنكشارية يعود إلى<<عهد السلطان مراد، سابع جد للسلطان الحالي محمد>>[9] وهو في اعتقادي، مجرد خلط بين مراد الأول ومراد الثاني، وكلاهما ساهم في تنظيم وتطوير الفرق العسكرية الجديدة.

وقد تم تنظيم المجندين في ثلاث مجموعات:

1- مجموعة تشغَل في القصور السلطانية وتسمى بـــ " القابي قول " أي عبيد السلطان، ويختارون عادة من بين الأجمل والأحسن قامة للخدمة في القصور السلطانية بعاصمة الدولة و يكوَنون في مدارس خاصة وهي أكثر الفرق ولاء للسلطان .

2- مجموعة تعد لشغل المناصب الإدارية وتهيء لهذا الغرض.

3- فرقة المشاة، وهي الأكبرعددا، وتضم معظم المجندين للخدمة العسكرية، وقد أطلق عليها اسم "إنجشايرية" أو "الينجيرية"، وتقسم، حسب مخطوط "بشائر أهل الإيمان..." إلى<<أربعة (كذا) فرق وهي الجماعة والبلوك والسيبان وعجمي أوغلان>>[10].

وكانت فرقة الإنكشارية هي أهم الفرق العسكرية، والنواة الأساسية لقوة الدولة العثمانية، بل أنها تمثل الجيش العثماني بصفة عامة، وهو ما عبر عنه الدكتور

---

[8] WEISSMAN (N) , Op.cit , P 35.

[9] HAEDO (Fray Diego de), "Topographie et Histoire générale d'Alger", in R.A 1870, p 503.

[10] المصدر السابق، ج2، ص 162.

"*(N) Weissmen*" بقوله: <<***Les Janissaires, cela signifiait l'armée turque tout court***>>[11].

2-خصوصية الجيش الإنكشاري:

لم تكن الإنكشارية مجرد نظام عسكري حسن التسلح والتنظيم، بل تميز عن بقية جيوش العالم بثلاث مميزات أساسية وغير عادية:

أ- أنه الجيش الوحيد في العالم المكون أساسا من عناصر أجنبية ، فبينما كانت جميع الدول تشترط خلو جيوشها من العناصر الأجنبية، باستثناء المرتزقة، لتضمن ولاءها وإخلاصها للدولة ، اشترط العثمانيون خلو جيشهم من العناصر المحلية، حتى يضمنوا انضباطه وفعاليته.

ب- أن مهمة الجيش الإنكشاري لم تكن تقتصر على العمل العسكري، بل تتعداه إلى المهام الإدارية والسياسية، وهي المهام التي كان يتطلع إليها المجندون ويعقدون عليها آمالا كبيرة لتحقيق المجد والثروة، حتى أن الأسر المسيحية كانت تدفع بأبنائها للانخراط في الجيش العثماني طمعا في وصولهم إلى أعلى المراتب في الدولة، منها الصدارة العظمى (الوزارة الأولى)، وهو ما تحقق لهم فعلا، إذ وصل العديد منهم إلى الصدارة العظمى بعد أدائهم المهام العسكرية وانتقالهم إلى العمل السياسي، ففي الفترة ما بين 1453م و1623م تولى الصدارة العظمى في الدولة العثمانية 49 وزيرا لا يوجد بينهم سوى خمسة أتراك والباقي من ذوي الأصول الأوروبية المسيحية الذين ترقوا في صفوف الإنكشارية[12].

ج- أن تنظيمه كان تنظيما اجتماعيا أسريا لا مثيل له في العالم ، فقد شكل الجيش الإنكشاري أسرة واحدة متماسكة، تعيش حياة اجتماعية لا تختلف عن حياة الأسر ذات الروابط الدموية، أو هذا ما رمى إليه مؤسسوه، وهو ما دلت عليه التسميات التي أطلقت على أجهزته العسكرية و المستمدة من أدوات المطبخ منها:

---

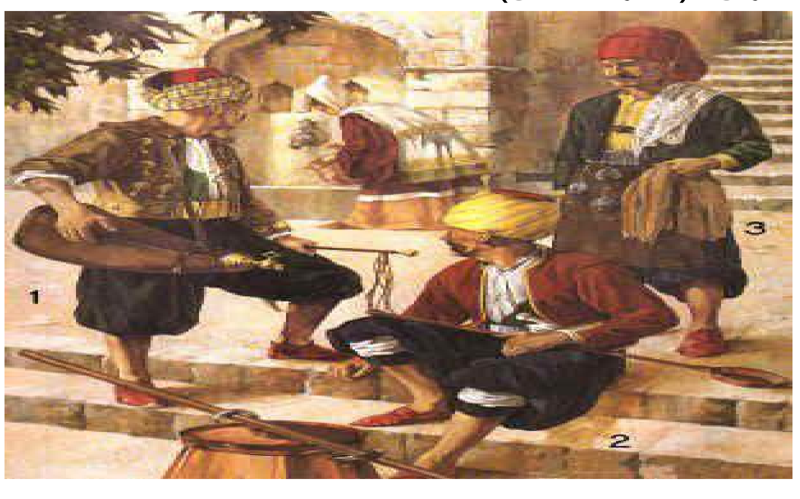
[11] Op.cit , P 3.
[12] WEISSMAN , Ibid , P 2 3 .

1-القزان "***kazan***" وهو " القدر الكبير"[13] الذي كان رمزا مقدسا "قزان شريف" يعبر عن التماسك الأسري الذي كان يجمع أفراد الإنكشارية، إذ أن الطعام عادة هو الرابط الأساس الذي يجمع أفراد الأسرة الواحدة، وهو دعامة أساسية لولاء الفرد للجماعة، حتى أن الطعام بقي إلى اليوم شعارا للتماسك والوئام بين الأفراد، وهو ما عبرت عنه الأمثال الشعبية كقولنا في الجزائر، "كليت ملحك"، أي أن الملح ويعني به الطعام يجمع بيننا، وفي مصر، "بيننا عيش وملح"، أي أن الأكل الجماعي يمنع الخيانة ويفرض وفاء الفرد للجماعة، وهو ما هدفت إليه الدولة العثمانية من تكفلها بإطعام أفراد الإنكشارية من قدر واحد.

ولقداسة هذا الرمز الأسري كان قدر فرق الإنكشارية يحمل في الحروب، وعلى كل فرقة أن تحافظ على "قازانها"، أثناء المعركة، وإذا حصل وأن فقدت فرقة قدرها فإنها تتعرض لعقوبات معنوية كحرمانها من الخروج للاحتفال بالنصر، إذ أن ضياع القدر في الحرب يعد عارا وشؤما عليهم، فكانت المحافظة على القدر في نفس أهمية المحافظة على السنجق (العلم)، ومن عادات الإنكشارية حمل القدر والطواف به في الشوارع أثناء الاحتفالات الرسمية، وكان خروج القدر فرجة للمارة ومفخرة لأفراد الإنكشارية، أما الفرقة التي ضاع قدرها في المعركة فتحرم من الخروج في ذلك الاستعراض.

الشكل رقم 1

صورة للإنكشارية رفقة "القازان" (القدر المقدس)



1- سقا الأورطا

2- أتشي باشي (كبير الطهاة) وأمامه "القازان" رمز الانكشارية

3- انكشاري.

---

[13] ما تزال عبارة " القازان" متداولة في قسنطينة للدلالة على القدر الكبير جدا.

كما أن من عادة الإنكشارية وضع القدر بينهم أثناء الاجتماعات وإذا اختلف المجتمعون يسرع أحد المعارضين فيقلب القدر الذي يتوسط المجتمعين في الديوان، أو يقوم بتحطيمه، ويعني بذلك عدم الاتفاق والثورة على القرار، أي إلغاء الرابط الأسري الذي كان بينهم، وهو ما يعنيه أيضا رفع القدر من على الموقد وإطفاء النار التي كانت تحته.

2- "الأوجاق ***UCAK***" (أوتشاق): ويعني لغويا " الموقد "، وهو محور تجمع الأسرة ومصدر دفئها، كما يعني المنزل أو الأسرة، ويطلق على الوحدات العسكرية، الكبيرة والصغيرة، وفي كثير من الأحيان يطلق على الإيالة العثمانية، ومعنى ذلك أن الإنكشارية أسرة موحدة يجمعها "كانون واحد".

3- " الصفرة ": وتعني "المائدة" التي يجتمع حولها الإنكشارية للأكل أو مناقشة أمور الدولة، وتطلق أيضا على الكتيبة التي تتكون عادة من 16 إلى 21 مجند.

4- "الأودة" أو "الأوضة": وتعني الغرفة، أو بالتحديد، غرفة النوم، وتدل على المأوى الذي يضم عادة أفراد الأسرة ، وكان لكل "أودة" قدرها (قازانها) الخاص يجب الحفاظ عليه.

هذا بالإضافة إلى شعارات أخرى مثل الملعقة الخشبية التي كانت توضع على خيمة رئيس الإنكشارية (الآغا) وترمز إلى السلطة الأبوية[14]، ومن عادة الإنكشارية حمل ملاعق ضخمة إلى جانب القدر الكبير والخروج بها من الثكنات متجهين إلى المواقع التي يعسكرون بها ويطوفون بها في المدينة، أثناء الاحتفالات الكبرى، وكان الناس يصطفون في الشوارع لمشاهدة ذلك الموكب العظيم لأدوات المطبخ.

هذا زيادة على الألقاب ذات الدلالة الأسرية، منها: "الشوربجي" أو "جورباجي" وهي عبارة تتكون من كلمة تركية فارسية الأصل وهي "شور" وتعني لذيذ و "با" بمعنى الطعام و"الشوب " يعني المرق أما المعنى العسكري فهو قائد الفرقة "الأورطة"[15]، وهو

[14] توضع هذه الإشارة أيضا على لباس رأس الإنكشاري (أنظر دائرة المعارف الإسلامية مادة (إنكشارية)، ص 77.

[15] بركات (مصطفي)، الألقاب والوظائف العثمانية، دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية، دار عريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000، ص190.

الذي يتولى توزيع الشربة أو الحساء على أفراد الإنكشارية، ويخضع لقيادته عدد كبير من ذوي الرتب العسكرية أمثال: الأودباشي ووكيل الحرج والبيرق دار (حامل اللواء) والآتشي باشي (كبير الطهاة)، وهو المكلف بحراسة السجن، وكان شعاره سكين كبيرة كان يحملها حيثما ذهب، ويتمتع الشوربجي بمنزلة محترمة جدا بين أفراد الإنكشارية والموظفين السامين في الدولة، وللشربة نفسها قداسة خاصة، حيث أنها تقدم للإكشارية أثناء توزيع الأجور وإذا رفض هؤلاء تناولها فذلك يعني عدم رضاهم بقيمة الأجر الذي منح لهم، والتهديد بالثورة[16].

وكذلك لقب "الداي " الذي يعني "الخال "، وهو فرد من أفراد الأسرة الموسعة، وكذا لقب "الآغا"، الذي يعني الأخ الأكبر.

ويعيد بعض الباحثين[17] سبب تطبيق الدولة العثمانية لهذا النظام الأسري على أفراد جيشها إلى حياة الترحال التي كانت تعيشها القبائل التركية، التي تنحدر منها الدولة العثمانية، في أواسط آسيا.

ولعل هذا التلاحم الأسري هو الذي جعل من الإنكشارية قوة لا مثيل لها في التاريخ من حيث القوة والتماسك والتسلح والانضباط[18].

3 - مهام الإنكشارية :

إذا كانت مهام الجيوش في العالم تقتصر على الأعمال العسكرية والحروب فإن الإنكشاري متعدد المهام، فهو جندي أيام الحرب، وجابي للضرائب من الريف أيام السلم، وفي نهاية حياته العملية يتحول الإنكشاري، في أغلب الأحيان، إلى الأعمال الإدارية، التي قد يصل من خلالها إلى أعلى المناصب السياسية في الدولة، كالصدارة العظمى (الوزارة الأولى) أو الولاية على رأس إحدى الولايات العثمانية أو حاكما (بايا) على إحدى مقاطعاتها، وغير ذلك من الوظائف الإدارية السامية التي تدر على صاحبها أموالا طائلة وجاها كبيرا.

[16] WEISSMAN(N) , Op.cit , P 33 .
[17] WEISSMAN(N), Idem, p 23.

[18] دائرة المعارف الإسلامية، م3، ص 77.

استمر العمل بنظام "الدفشرمة" لتنمية الجيش العثماني، حتى سنة 1676م، تاريخ إلغائه في عهد السلطان "محمد الرابع" (1641-1687م)، ليحل محله نظام التجنيد عن طريق التطوع، والذي يخضع عادة للكثير من الإغراءات المادية والأدبية، ففي سنة 1568م سمح لأبناء الإنكشارية المتقاعدين، بالدخول في سلك الإنكشارية، وفي 1594م، سمح للعناصر المسلمة بالدخول في النظام ولا يشترط في ذلك سوى اللياقة البدنية والتطوع، وبذلك بدأ نظام "الدفشرمة" يفقد وزنه إلى أن توقف العمل به نهائيا[19].

وإذا كانت جيوش العالم تضعف ويختل نظامها بدخول عناصر أجنبية ضمن صفوفها

فإن الضعف بدأ يدب في أوصال الجيش الإنكشاري بدخول العناصر المحلية إلى هذه المؤسسة العسكرية.

والواقع أن الإنكشارية بدأت تعلن عن عصيانها وتمرداتها منذ وفاة السلطان "محمد الفاتح" (1451-1481م)، حيث قاموا ، ولأول مرة، بقتل الصدر الأعظم "محمد قرمان باشا"، بتهمة إخفائه نبأ وفاة السلطان و تنصيب ابنه الأصغر الأمير "جم" على رأس الدولة، وعمل الإنكشارية على تنصيب السلطان "بايزيد الثاني" ،الذي زاد في أعطياتهم فبلغت 2000 أقجة[20] لكل إنكشاري، ومنذ ذلك التاريخ بدأ أفراد الإنكشارية يفرضون سلطانهم على الدولة فأرهبوا الحكام وتدخلوا في تولية وعزل الوزراء والولاة، بل تجاوزوا ذلك إلى العمل على الاستيلاء على الحكم في عدد من الإيالات العثمانية، منها الجزائر سنة 1659م ، تاريخ استيلاء الآغواة (قادة الإنكشارية) على الحكم.

هكذا كان الجيش العثماني، حتى القرن 17م، أكثر الجيوش تنظيما وانضباطا في العالم وعاد إليه الفضل في جميع الفتوحات التي قام بها السلاطين العثمانيون، قبل أن يدب فيه الضعف، بعد فتح أبواب الانخراط فيه من مختلف الأراضي العثمانية، فزاد عددهم وقل مردودهم، فقد تضاعف عدد الإنكشارية من 12.000 مجند في عهد محمد الفاتح (1451-1481م) إلى 200.000 مجند في عهد السلطان محمد الرابع، 1648-

[19] M'HAMSADJI (Kaddour), Sultan Djezair suivi de chansons des Janissaires turcs d'Alger (fin du XVIIIe siècle) par Jean Deny , O.P.U, Alger , 2005 , pp58-59 .

[20] الأقجة أصغر عملة عثمانية، وهي عملة فضية تقابل العملة البيزنطية "أسبرة" وتساوي ثمن الدرهم.

1687م، كان معظمهم لا ينتمي إلى هذه المؤسسة العسكرية إلا اسميا، حيث تحول عدد كبير منهم إلى الحياة المدنية فمارسوا مختلف الأنشطة خارج نطاق العمل العسكري، وهو الأمر الذي جعل التربية النموذجية للإنكشاري تتبخر، وتحول الإنكشاري إلى مجرد موظف حكومي لا يهمه من منصبه غير الراتب الشهري (العلوفات)، وكثيرا ما كان الإنكشاري يبيع صك أجره الشهري للمرابين اليهود مقابل مبالغ مالية أقل من راتبه، وقد زاد من فساد النظام الإنكشاري انتشار البطالة في صفوف الإنكشارية إثر توقف الفتوحات في أوربا وتفشي ظاهرة تعاطي الخمر بين أفراده، بعد وفاة السلطان سليمان القانوني وتولي ابنه سليم الثاني الحكم (1566م)، فبدأ الإنكشارية يتخلون عن تقاليدهم الحربية وانضباطهم، وتفرغوا لجمع الأموال وشراء الألقاب والتدخل في الشؤون السياسية والإدارية للدولة، وبالتالي فقدوا قدرتهم الحربية وصاروا أداة تخريب وانقلابات بعد أن كانوا أساس بناء الدولة العثمانية وتوسعاتها، ولما تفاقم خطر الإنكشارية بدأ التفكير في التخلص من هذا الجهاز "البنّاء الهدّام"، وهو ما حصل فعلا، سنة 1826م، على يد السلطان "محمود الثاني"، 1808-1839م، الذي تمكن من تصفية الجيش الإنكشاري في ما سمي بالواقعة الخيرية[21]، التي قتل بها، حسب ما جاء في مخطوط "بشائر أهل الإيمان..." 10 آلاف إنكشاري وفر الباقي إلى قشلهم (ثكناتهم) وتحصنوا فيها، وبعد فتوى حصل عليها السلطان محمود من العلماء تمت ملاحقة وقتل جميع الإنكشارية بالآستانة ونفي جميع من كان يميل إليها وألحق بهم دراويش البكطاشية[22]، وعوضهم السلطان بنظام جديد يحاكي فيه النظام الأوروبي الحديث، وقد رفض هذا التغيير من طرف الإنكشارية بالولايات العثمانية وخاصة الأوربية، حيث قامت ثورات تطالب بالإبقاء على النظام الإنكشاري معتبرين التخلي عنه تخلي عن المبادئ الإسلامية[23].

---

[21] أنظر فريد بك المحامي (محمد): تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، ط5، دار النفائس، بيروت، 1986.

[22] المصدر السابق، ج2، ص183.

[23] MOREAUX (Eudile), "Quelques aperçus sur le recrutement des soldats bosniaques au XIXème siècle(1826-1876)",O.T.A.M, Ankara Universitaire, sayi 8, 1997, pp 184-185.

ثانيا- استقبال الفيالق الأولى للإنكشارية وتأسيس أوجاق الجزائر:

عرفت الجزائر أول تدفق للإنكشارية في سنة927هـ/1520م، إثر إرسال "خير الدين بربروس"، بموافقة من أهالي الجزائر، طلب الانضمام إلى الدولة العثمانية، حيث أرسل السلطان سليم الأول (1512-1520م) إلى الجزائر ألفين (2000) من الإنكشارية و4000 من المتطوعين الأتراك، لتدعيم قوة "خير الدين"، المؤلفة آنذاك، من 5000جندي[24]، لتثبيت حكمه من جهة، وحماية الجزائر من الهجمات الإسبانية من جهة أخرى، ومنذ ذلك التاريخ أصبح للجزائر جيش إنكشاري خاص، عرف بـ"أوجاق الجزائر"[25]، بجميع هياكله ومؤسساته وكان استقراره بمدينة الجزائر، حيث بنيت له ثكنات للإيواء ونظمت قوانينه وحددت أجوره[26].

1- عمليـــة التجنيـــد:

خول السلطان سليمان القانوني (1566/1520م) لـ"خير الدين بربروس"، حق التجنيد من مناطق الأناضول، ابتداء من سنة 1525م[27]، ومنذ ذلك التاريخ أصبح للجزائر، وكالات خاصة[28] منها خان إزمير يقيم فيه الموظفون المشرفون على جمع المتطوعين وإرسالهم إلى الجزائر وكانوا يعرفون بـ"الدائيات"، يرأسهم "باش دائي"، كما كان لها موكل بميناء إزمير بالأناضول[29]، يسجل المتطوعين من شباب المنطقة ويقدم لهم كل المغريات المادية والأدبية للالتحاق بالعمل العسكري في إيالة الجزائر،"جزائر الغرب" أو "دار الجهاد"، وعلى رأس هذه المغريات جمع الثروات الطائلة والوصول إلى المناصب العليا في الدولة[30].

---

[24] HAEDO (Fray Diego de) , "Histoire des Rois d'Alger" , in R.A 1880 , p 7 .

[25] عرفت كلمة "أوجاق" بالجزائر ثلاثة معاني : 1-وحدة عسكرية (أورطة) ، 2-الجيش النظامي 3-الإيالة كلها (أنظر خليفة حماش ، المرجع السابق ، ص 96.)

[26] DENEY (J), "les Registres de Solde des Janissaires, In R.A 1920, pp212-260.

[27] M'HAMSADJI (K), Op.cit, p 40

[28] للجزائر 14 وكالة عبر العالم: 1-إسطنبول، 2- إزمير، 3- أوليسون، 4- قبرص، 5- طرابلس الشرق، 6- الإسكندرية، 7- رشيد، 8- طرابلس الغرب، 9- تونس، 10- مرسيليا، 11- جبل طارق، 12-طانجة، 13- كوسوفو، و14- بلغاريا.

[29] DEVOULX (Albert), "Recherche sur la coopération de la Régence d'Alger à la guerre de l'indépendance Grecque",in R.A 1856-57, p209.

[30] VENTURE(De Paradis), Tunis et Alger au XVIIIe siècle, Sindbad, Paris, 1983, p160.

(خريطة الوكالات الجزائرية بالعالم)

وكان التجنيد للعمل بالجزائر يتم بطلب من حكامها وبترخيص من الباب العالي، وكان باستطاعة السلطان إيقاف التجنيد إذا أراد الضغط على ولاة الجزائر، خاصة فيما يخص السياسة الخارجية للأوجاق ، لكن ونظرا لحاجة الدولة العثمانية لمزيد من الجند لحماية ولاياتها، وتضاءل دور عملية " الدوشرمة " في تغطية هذه الاحتياجات، أعطى السلطان العثماني لإيالة الجزائر الحق في تنظيم عملية التجنيد بين مسلمي الأقاليم العثمانية، وهو ما عبرت عنه رسالة السلطان محمود الثاني، بتاريخ 1231هـ/1815م، إلى عمر باشا، داي الجزائر، يسمح له فيها باختيار الجند التركي المتطوع من ميناء "إزمير"[31]، وفي نفس الموضوع وصلت رسالة إلى حسين باشا بتاريخ 1239هـ/1823م، للسماح له بالتجنيد مجددا من الأراضي العثمانية، بعد توقف هذه العملية بسبب الخلاف الذي وقع بين الإيالة والدولة البريطانية، وقد سمح له بذلك بعد تطبيق الداي للصلح مع بريطانيا نزولا عند رغبة السلطان[32].

لهذه الأسباب كان معظم إنكشارية الجزائر ينتمون إلى أصول مسلمة، وكان أغلبهم من فقراء الأناضول والشبان المغامرين من أجل الثروة والجاه، وبعض المتطوعين للجهاد، ويعد العلوج "***les renégas***"، المسيحيون الذين اعتنقوا الإسلام بغرض الدخول في نظام الإنكشارية والفوز بامتيازاته، من بين العناصر التي انضمت إلى إنكشارية الجزائر، وأصبحوا، حسب تعريف "هايدو"، "أتراكا بالوظيفة"[33]، وذلك عكس إنكشارية الأناضول الذين تكونوا عن طريق نظام "الدفشرمة".

وفي تأكيده على طغيان العنصر التركي على النظام الإنكشاري بالجزائر، يقول نفس المصدر" أنه ولسنوات عديدة لا نجد في الجزائر من يلتحق بالإنكشارية من الأسرى المسيحيين المعتنقين للإسلام ولا من رياس البحر، إذ لم يكن يسمح بذلك إلا للأتراك الأصليين وهذا ما جعل الرياس بدورهم لا يسمحون لأفراد الإنكشارية بالالتحاق بالعمل البحري وهو ما كان يرغب فيه هؤلاء بقوة بسبب وفرة الغنائم التي يجلبها القراصنة من

[31] الرسالة بتاريخ 1231هـ(1815م)، سلسلة خط همايون، علبة 24، رقم 16872، الأرشيف الوطني، الجزائر.

[32] سلسلة خط همايون، علبة 24، رقم 39544 الأرشيف الوطني، الجزائر.

[33] HAEDO (F), Topographie…, Op.cit, p 496.

البحر، وقد استمر الوضع كذلك حتى سنة 1568م حين عقد محمد باشا بن صالح ريس صلحا بين رجال الطائفة والإنكشارية، فسمح لهؤلاء بالمشاركة في النشاط البحري كجنود بحريين وسمح لمن يريد من رجال الطائفة بالانخراط في الإنكشارية وكذا المعتنقين للإسلام من النصارى واليهود، إلا أن الإنكشارية احتجوا على تجنيد الإسلاميين (اليهود المعتنقين للإسلام)، فألغي ذلك القانون بأمر من جعفر باشا سنة 1580م وافتكت أجور أكثر من 100 عنصر منهم "[34].

إلا أن هذا لم يمنع اعتناق العديد من الأسرى والعبيد المسيحيين للإسلام والتحاقهم بسلك الجيش، إما عن اقتناع بالإسلام، بتأثير من أسيادهم، وإما هروبا من حياة العبودية و طمعا في الامتيازات المادية التي يحضى بها الإنكشاري أمثال العبد "***Agostino***" الإيطالي الذي اشتراه "الحاج أحمد"، باي قسنطينة، من سوق النخاسة بالإسكندرية، رفقة أخته، فتزوج الفتاة، التي أطلق عليها اسم "عائشة"، وأدخل الشاب إلى مؤسسة الإنكشارية بعد أن اعتنق الإسلام وأصبح يدعى "أحمد"[35]، وأهم هدف كان يسعى إليه هؤلاء الأعلاج هو الوصول إلى المناصب العليا بالإيالة، وهو ما حققه عدد من العبيد الذين تبوؤوا قيادة الجيش بترقيهم إلى منصب الآغا، وقد تحدث الإنجليزي "***Shaw***" عن أحد الآغواة، قائلا أنه أولى عناية خاصة بالأسرى المسيحيين فكوّن لهم صندوقا خاصا لإعانتهم، ويعيد ذلك لكون الأغا كان في يوم من الأيام منهم[36].

ومن أهم الدراسات التي تمت حول التجنيد في الجزائر هي التي قام بها "***M.Colombe***"، من خلال دراسته لسجلات التجنيد بالأرشيف العثماني بالجزائر[37]، ورغم قصور هذه الدراسة، التي سبقه إليها "***Devoulx***"، على 5 سجلات وهي رقم 47، 71، 78، 81 و83 إلا أنها ألقت الكثير من الضوء على عملية التجنيد في إيالة الجزائر وتكلفة هذه العملية، وعدد المجندين ومواطنهم الأصلية، وذلك في نهاية العهد العثماني، بين 1201 و1245هـ (1786-1829م) .

---

[34] Idem, p 504.
[35] FERAUD (Ch), " Monographie du palais de Constantine", in R.S.A.C, 1867, pp 40-41.
[36] SHAW(Thomas), Voyages dans la régence d'Alger, traduit de l'anglais par J. Mac Carthy, Editions Bouslama, Tunis, 2eme Edition, p 200-203.
[37] COLOMBE (M), "Contribution à l’Etude du Recrutement de l’Odjaq d’Alger, dans les dernières années de l’histoire de la Régence", in R.A.1943, p 172.

ويبدأ السجل الأول من سنة 1201إلى 1240هـ(1786-1824م) ويضم قوائم المجندين الجدد الذين وصلوا الجزائر بين 1216و1233هـ (1801-1817م) وقوائم بأسماء الإنكشارية الموزعين على مختلف الموجهة لمختلف بايلكات الإيالة، بالشرق والغرب والوسط (التيطري)، في الفترة ما بين 1201 و1215هـ (1786-1800م) و1224-1240(1808-1824م) .

أما السجل الثاني، رقم71، فيبدأ من 1206هـ (1791م)، إلا أنه لم يتبع الأحداث بدقة إلا ابتداء من سنة 1225 إلى سنة 1245هـ (1809-1829م)، والسجل الثالث، الذي يحمل رقم 78، خصص لجرد تكلفة عملية التجنيد، في حين خصص السجل الرابع، رقم81، لعمليات بيع الحبوب لسد نفقات التجنيد، والسجل الأخير خصص لنفقات البوارج الحربية العثمانية في سبيل التجنيد، وكان المجندون للعمل في الجزائر، حسب هذه السجلات، ينتمون أساسا إلى الأتراك ويجمعون من أزمير وبورصة ودنيزلي وديار بكر وقازداغ وأهمهم من الألبان والبسنيين ومن مدينة أدرنة وإسطنبول ومدلي وكريت وقبرص ورودس[38].

وكان التجنيد في البداية يتم بين الشجعان والمستقيمين أخلاقيا، ثم أصبح يجمع من بين المشردين والمجرمين الفارين من العدالة، وهو ما اتفق حوله معظم المؤرخين للعهد العثماني بالجزائر ومنهم حمدان بن عثمان خوجة، الذي أعاد سبب انحطاط حكومة الجزائر إلى هذه النوعية من المجندين، قائلا:" كان من أسباب انحطاطها إرسال مندوبين إلى إزمير يجمعون الأجناد، وبدلا من أن يتبع هؤلاء الطريقة القديمة التي لم تكن تسمح بأن يجند من الميليشيا إلا الرجال النزهاء الذين لهم جاه ومكانة فإنهم كانوا يفتحون أبواب الميليشيا لأي كان حتى لأناس كانوا قد أدّبوا أو أدينوا وكان يوجد بين المجندين يهود ويونانيين ختنوا أنفسهم"[39]، ويبدو أن الباب العالي نفسه كان يشجع على ذلك لإبعاد العناصر المنحرفة عن أوطانهم محافظة على الأمن، وهو ما عبرت عنه بوضوح عريضة، بتاريخ 1219هـ (1804م)، تحث على إرسال <<أشقياء يتراوح عددهم بين 40 و50 شقي>>، تسببوا في أحداث شغب بقرية دومنجي بجزيرة قبرص، للجهاد بإيالة

---

[38] Idem, p 172.

[39] خوجة (حمدان بن عثمان)، المرآة، تعريب محمد العربي الزبيري، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1975، ص 149.

الجزائر، ومما جاء بالعريضة:<<إن الشيء الذي نلاحظه بشأن هؤلاء الأشقياء الذين استحقوا أشد الجزاء من الدولة العلية لارتكابهم أعمالا تبرر ذلك، أن يبعد هؤلاء من أوطانهم وأهليهم ويرسلوا إلى أوجاق جزائر الغرب المنصورة التابعة للحضرة الخاقانية من أجل الجهاد في سبيل الدين والدولة ومن أجل إصلاح النفس وتهذيبها أيضا في تلك الديار المجاهدة مع السفينة التي وردت إلى الجزيرة بأمر من قبطان البحار لجلب الجنود إلى الجزائر>>[40].

وزيادة على التجنيد الرسمي، وصل إلى الجزائر الكثير من المتطوعين غير الرسميين، والمغامرين الذين وصلوا الجزائر بطرق مختلفة منها الإندساس بالسفن التجارية وسفن الحجيج، يدفعهم إلى ذلك الطمع في الثروة والمجد أو الهروب من العدالة، وبالتالي اختلفت أجناسهم فكان منهم التركي والأرنؤوطي (الألباني) والفارسي واليوناني والعربي وغيرهم من الأجناس التي تتكون منها الدولة العثمانية[41]، وقد جاء بعض المتطوعين من مصر عن طريق وكيل الجزائر في الإسكندرية[42].

وكانت عملية التجنيد، في بداية الحكم العثماني للجزائر، تتم تحت إشراف ونفقة السلطان العثماني، إذ أصدر السلطان سليم الأول (1512-1520م) فرمانا يقضي بمجانية نقل المجندين إلى الجزائر التي أصبحت إيالة "***Eyalet***" (إقليم حدود) عثمانية، وضمان انخراطهم في الأوجاق بأجور منتظمة، كما أمر بإصدار جواز مرور السفن الجزائرية بالموانئ العثمانية باعتبارها وحدات في الأسطول العثماني، إلا أن ذلك الوضع لم يدم، إذ أجبرت حكومة الجزائر، بعد استقلالها عن الباب العالي، سنة 1671م، على تحمل جميع نفقات التجنيد[43].

---

[40] رسالة بتاريخ 1219هـ، علبة 22، رقم 3374، ترجمة فكري طونة، الأرشيف الوطني، الجزائر (أنظر نص الرسالة كاملا ضمن الملاحق).

[41] حماش (خليفة)، العلاقة بين الجزائر..، مرجع سابق ، ص 173 .

[42] رسالة رقم 115، مجموعة 3190، المكتبة الوطنية الجزائر.

[43] سبنسر(وليم)، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتعليق د. عبد القادر زبادية، ش.و.ن.ت، الجزائر،1980، ص36

وكانت عملية التجنيد بالنسبة للجزائر مكلفة جدا، فبالإضافة إلى هدية السلطان التي ترسل كل ثلاث سنوات، وقدرها القنصل الأمريكي "شالر" بـــ500 ألف دولار[44]، والهدايا الموجهة إلى الموظفين السامين بالآستانة، أو رجال البحر أو حكام الأقاليم الذين كثيرا ما كلفوا بتسهيل عملية التجنيد[45]، كانت الجزائر تتكفل بدفع حق التجنيد ومستلزماته، من بداية نصب خيمة التجنيد (الأوطاق) لجمع المتطوعين، حتى ساعة نقلهم إلى الجزائر بواسطة سفن أوربية كانت توفرها السلطة في الجزائر[46] وحتى كراء الأرض التي يقام عليها "الأوطاق " كانت تدفعه الحكومة الجزائرية، كما تتكفل بدفع أجور جميع الموظفين بالخان، بالإضافة إلى أجور الجند، وحسب "***M.Colombe***" كانت السفن التي تنقل المجندين إلى الجزائر تعود محملة بالأموال النقدية المخصصة لعملية التجنيد بالإضافة إلى المبالغ المحصلة من عملية بيع حمولة الحبوب التي تجلب من الجزائر لتباع في المدن التي يتم فيها التجنيد[47]، وقد قدرت تكلفة 933 مجند وصلوا إلى الجزائر على متن 7 سفن في عهد عمر باشا، 1231-1233هــ/1815-1817م، بـــ240.249 قرش[48]، ويقول حمدان بن عثمان خوجة أن بعض الكراغلة الجزائريين كانوا يتطوعون إرضاء لآبائهم لإحضار المجندين على نفقتهم[49].

ويعد توجه حكام إيالة الجزائر إلى الآنضول للتجنيد، الذي كان لا يتم إلا بموافقة السلطان، صورة من صور تبعيتها السياسية للباب العالي، حتى بعد استقلالها الإسمي، لأن قوة الأوجاق تكمن في تزايد عدد المجندين من الأراضي العثمانية ، وتوقف التجنيد يعني زوال قوة وهيبة الإيالة ، وهذه التبعية كانت فعلية رغم ما قيل عن استقلال الجزائر عن

---

[44] شالر(وليام)، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982، ص44.

[45] جاء في سجل التجنيد رقم 78 أن رئيس البحرية العثمانية "خصرو باشا" تلقى من داي الجزائر سنة 1233هــ (1817م)<< قفطانين من النسيج الأرجواني ومسدسين وثلاث مسابح من المرجان وثلاث مسابح من العنبر وحزام وساعة وجلد أسد وجلد نمر وعبد أسود>>، وهدايا مماثلة لمختلف الموظفين التابعين له أنظر:

M. Colombe, Op.cit, pp 175-176.

[46] VENTURE (De paradis), Op.cit, p160.

[47] COLOMBE (M), Op.cit, p175.

[48] سجل رقم 78، عن المصدر السابق، ص 175.

[49] المصدر السابق، ص155.

الباب العالي، وكانت عملية التجنيد ورقة ضغط في يد السلطان للإبقاء على هذه التبعية، وهو ما أبرزته العديد من الوقائع التاريخية منها، أمر السلطان "أحمد الثالث" (1703-1730م)، سنة 1729م، بقطع الدعم العسكري عن الجزائر وتوقيف عملية التجنيد من الأناضول، بسبب عصيان الداي "عبدي باشا" لأمر السلطان القاضي بالتوقف عن الاعتداء على السفن المجرية، وانتهى الأمر إلى إجبار حكام الجزائر على احترام قرار الباب العالي[50]، إلا أن هذه التبعية في التجنيد لم تمنع إنكشارية الجزائر من الإحساس بأنهم يمثلون جيشا وطنيا ويؤمنون بانتمائهم إلى الجزائر أكثر من انتمائهم إلى الباب العالى، وهو ما جاء في وصف البحار الأمريكي "***John Foss***" لإنكشارية الجزائر بقوله: "أنهم منضبطون ويعتبرون أنفسهم منظمة عسكرية ذات طابع وطني"

Il sont disciplinés et se sentent representant d'une organization militaire a caractère national.[51]"

وتتم عملية التجنيد للعمل بأوجاق الجزائر حسب الحاجة، فهي تخف عند توفر العدد الكافي من الجند بالبلاد و تتضاعف عندما يقل عدد الإنكشارية بالجزائر، بسبب الوفيات من جراء الحروب أو بسبب الأوبئة التي كانت تضرب الإيالة من حين إلى آخر، فترسل السفن إلى الآنضول لتعويض ذلك النقص، وقد جاء في تقرير لسفير البندقية بالجزائر أن حكومة الداي أرسلت، سنة 1754م،"حاجي عصمان" بهدايا إلى الباب العالي لأخذ الإذن بتجنيد 5000 جندي من أراضي الإمبراطورية وذلك، بعد الحرب مع القبائل ومرور وباء بالبلاد[52]، وهو ما عني أن عدد الجيوش العثمانية بالجزائر غير قار، بل يختلف من فترة إلى أخرى.

ولعل ذلك هو السبب في عدم اتفاق الرحالة والمؤرخين حول تحديد عدد أفراد الإنكشارية في الجزائر، إذ بينما حدده "***Haédo***" (1581/1578م) بـــ 6000 جندي[53]، قدره "***Shaw***" (ق 18م) بـــ<<25 إلى30 ألف مجند، وقد تصل إلى100 ألف جندي منهم

[50] SHUVAL (Tal), Op.cit, p 65.
[51] M'HAMSSAJI(K), Op.cit, p45.
[52] SHUVAL(Tal), Op.cit , P 64 .
[53] Op.cit , p 509 .

15.000 إلى 16.000من الأتراك>>[54]، وهو نفس العدد، تقريبا، الذي أشار إليه "***L. De Tassy***"، الذي حدد القوات التركية بالجزائر بـــ12.000 جندي[55]، أما" ***De Paradis***"، في 1778م، فيقول أن عدد المجندين في الجزائر يصل بين 000 7 و000 8 مجند، منهم 3000 يسكنون داخل مدينة الجزائر، في حين حدد"***M .Colombe***" عدد المجندين الذين وصلوا الجزائر، منذ سنة 1800م حتى الاحتلال الفرنسي سنة 1830م، بـــ8533 مجند، أي بنسبة 285 مجند في السنة[56]، أما "شالر"، 1824/1816م، فيقدرعدد المجندين بالجزائر بـــ 15 ألف جندي وضابط أغلبهم من المشاة (إنكشارية)[57]، في حين تذكر المصادر الرسمية أنه تم، في سنة واحدة (1205هـــ/1790م، تجنيد 3700 فردا للعمل في الجزائر وتونس[58].

إلى أخرى ومن ظرف إلى آخر، كما يصعب تعدادهم لعدم استقرارهم جميعا بالثكنات داخل مدينة الجزائر، وإقدام الدولة على تسجيل جميع الأتراك العثمانيين بالجزائر، مدنيين وعسكريين في سجلات الأجور للاستفادة من المنح المخصصة لهم، وهو ما أشار إليه داي الجزائر عمر باشا (1815-1817م) في رسالة إلى السلطان العثماني محمود الثاني، بتاريخ 5 جمادى الثانية 1230هـــ/16 ماي 1815م، بقوله: "وفي ذلك الوقت (بداية الحكم العثماني للجزائر) كان اثنا عشر ألف إنكشاري يتقاضون أجورهم... ومنذ بضع سنين كان علينا تسديد أجور ما بين ثلاثين وأربعين ألف إنكشاري"[59] ، أي أن سلك الإنكشارية بالجزائر يضم المحاربين منهم والمتقاعدين، ونفس الوضع لاحظه الباحث الفرنسي"***J.Deny***"، عند دراسته لسجلات الإنكشارية بالجزائر، إذ قدر عدد المسجلين في سنة 1158هـــ/1745م، بـــ11897 رجل، منهم 9322 مقاتل

[54] Op.cit , P 182 .

[55] LAUGIER (De Tassy), Histoire du Royaume d'Alger (1724), Amsterdam, 1815, p 204.

[56] SHUVAL (T), Op.cit, P 51 .

[57] المصدر السابق، ص61.

[58] رسالة إلى الباب العالي بتاريخ 1205هـــ، بخصوص طلب الجزائر بزيادة عدد المجندين، سلسلة "خط همايون"، عدد 10025،(تعريب فكري طونة) الأرشيف الوطني، الجزائر.

[59] التميمي (عبد الجليل)، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871، الدار التونسي للنشر ط1، 1972، ص245-247.

و2575 خارج الصف "***Hors rang***"[60]، ولعله يعني بـــ "الخارجين عن الصف"، الخارجين عن الخدمة العسكرية، أي المتقاعدين والمحولين إلى العمل الإداري والعاملين في القضاء والمؤسسات الدينية، وغيرهم من الأتراك العثمانيين المقيمين بالجزائر، وجميعهم يتقاضون أجورا من الدولة، وقد علق الكاتب على ذلك الوضع بقوله:"وإذا كان الوضع كذلك فالمفروض أن يكون العدد أكبر لذا يبقى الأمر محيرا"[61].

أما عن السن القانونية للتجنيد، بالنسبة للجزائر، فلم تكن محددة، إلا أن الأرجح أن يكون المجند في سن المراهقة "قبل أن تتمو لحيته (أمرد)".

2- <u>ثكنات الإنكشارية بمدينة الجزائر:</u>

عند وصول المجند إلى مدينة الجزائر، مقر إقامة جميع المجندين، يستقبل في ثكنة خاصة بالمجندين الجدد بعد أن يسجل اسمه واسم أبيه وموطنه الأصلي وحرفته القديمة في دفاتر خاصة بالإنكشارية (دفتر يكيجيري)، كما يسجل ما له من صفات خاصة مثل " صاري " ومعناها الأشقر، و" أوزون" ومعناها الطويل، وغيرها من الألقاب التي تشير عادة إلى العاهات التي يحملها المجند مثل :"قلا قسيس " ومعناها مبتور الأذن و"طوبال ***Topal*** "وتعني الأعرج و"قور ***kor***"***(Torto)***، أي الأعور، و"تقسيس" ومعناها بوصبع وغيرها من الألقاب التي كان يعتز بها الإنكشاري باعتبارها علامة من علامات بطولاته في المعارك، وبعد التسجيل يعطى للإنكشاري رقم خاص يشير إلى الأوجاق الذي أصبح ينتمي إليه، وترسم على ذراعه علامة تدل على انتمائه إلى الأوجاق ولا يبدأ العمل إلا في الربيع الموالي.

ويقسم المجندون إلى "أورطات"، جمع " أورطة" وتعني الوسط، وتعرف أيضا بـــ"أوجاق"، وأحيانا باسم "جماعت"، وهو ما جاء في سجلات أجور الإنكشارية[62]، وهي وحدة عسكرية، يختلف عدد أفرادها من ظرف إلى آخر ومن مكان إلى آخر، ويتراوح بين 1000 و500 جندي أو أقل بالنسبة للنظام بالقسطنطينية، أما بالجزائر فضمت، حسب سجلات أجور الإنكشارية ، ما بين 11 و100 رجلا، وإن سجلت ثلاث حالات نادرة

[60] DENY (J), Op.cit , p 36
[61] Ibid , p 40 .
[62] DENY(J), Op.cit , p 34 .

وصل عدد أفراد الأوجاق فيها إلى 110 و123 و238[63]، وبلغ عدد الأورطات في الجزائر، حسب نفس المصدر 420 أورطة أو أوجاق ، مرقمة من 1 إلى 420 وزعت كالتالي :

134 أوجاق يضم كل منها بين 11 و 20 رجل

156 " " " " " 21 و30 "

81 " " " " " 31 و40 "

21 " " " " " 41 و50 "

15 " " " " " 51 و60 "

06 " " " " " 61 و70 "

03 " " " " " 70 و80 "

02 " " " " " 81 و90 "

02 " " " " " 91 و100 "

والواقع أن عدد الأوجاقات (الأورطات) كان 424 أوجاق، إذ لوحظ سقوط 11 عددا من السجلات وتكرار 15 عدد[64].

قسمت أورطات الإنكشارية إلى عدد من الصفرات، جمع صفرة، وتعني المائدة التي تضم 16 فرد منهم "وكيل الخرج"، المقتصد، و"الآتشي" (الطباخ)[65].

وزعت هذه الأورطات، في مدينة الجزائر، حسب الدراسة التي نشرها كل من:" ***A.Berbregger*** " و" ***A.Devoulx (fils)*** " بالمجلة الإفريقية[66]، على ثمان ثكنات، مكونة من عدة طوابق و قادرة على استيعاب حوالي12000 فرد في ظروف جد حسنة،عرفت بـــ"إنيجيري أوده لرى" (دار الإنجشايرية) أو "**قشلة** " و يعود بناءها، حسب "***L.deTassy***"

---

[63] Ibid, p p40-41.
[64] Ibid, p 37.
[65] VENTURE (de Paradis), Op.cit, p 176.
[66] BERBREGGER (Adrien), DEVOULX (Albert), " Les Casernes des Janissaires à Alger", in R .A 1858-59, pp 132- 150

إلى سنة 1650م، إلا أن " ***A.Berbregger*** " فند ذلك وأعادها إلى سنة 955هـ/1548م، وذلك اعتمادا على كتابة عثر عليها في ثكنة باب عزون ،التي حولت بعد الإحتلال الفرنسي إلى مستشفى عسكري ثم إلى ثانوية[67].

والواقع أن تاريخ بناء هذه الثكنات يختلف من ثكنة إلى أخري ، وباعتبار أن الحكم العثماني كان عسكريا فإن بناءها يعود حتما إلى النصف الأول من القرن16م، فترة استقرار الحكم العثماني بالجزائر، فبالإضافة إلى بناء خير الدين للعديد من الأبراج حول مدينة الجزائر، ومنها القصبة لحماية المدينة من الهجومات الإسبانية، تم بناء مساكن لإيواء المجندين الجدد.

وكانت هذه الثكنات خاصة بالعزاب من الإنكشارية دون المتزوجين وهي:

"دار الإنجشايرية بالخراطين "وهي أقدم الثكنات بالجزائر، أسست من طرف خير الدين، وتتألف من بنايتين متجاورتين:

1- ثكنة "صليح باشا" (صالح باشا أوده لرى)، وتوجد بقرب الميناء وتتشكل من 26 غرفة (أودة) تضم 1266 رجل يمثلون 60 أوجاق.
2- ثكنة "علي باشا" (علي باشا أوده لرى)، وهي مجاورة لثكنة صليح باشا وتتكون من 24 غرفة تأوي 1516 فرد مكونين 55 أوجاق.
3- "دار الإنجشايرية باب عزون" (باب عزون أوده لرى)، وتتكون من 28 غرفة (أودة)، يسكن بها 1611 إنكشاري وتشكل 63 أوجاق.
4- الثكنة القديمة(إسكي أوده لر)، أو الفوقانية ، وتقع في حي المدية وتتكون من 31غرفة تضم 1089 مجند وتشكل 60 أوجاق.
5- الثكنة الجديدة(يكي أوده لر)، أو التحتانية (السفلى)، وتوجد في نفس الحي وتتكون من 19 غرفة وتضم 856 جندي مشكلة 38 أوجاق.
6- دار أوسطه موسى" (أسته موسى أوده لرى) وتقع قرب باب بحر (باب دزيرة) وبها 31 غرفة يشغلها 1833 مجند مكونين 72 أوجاق.

---

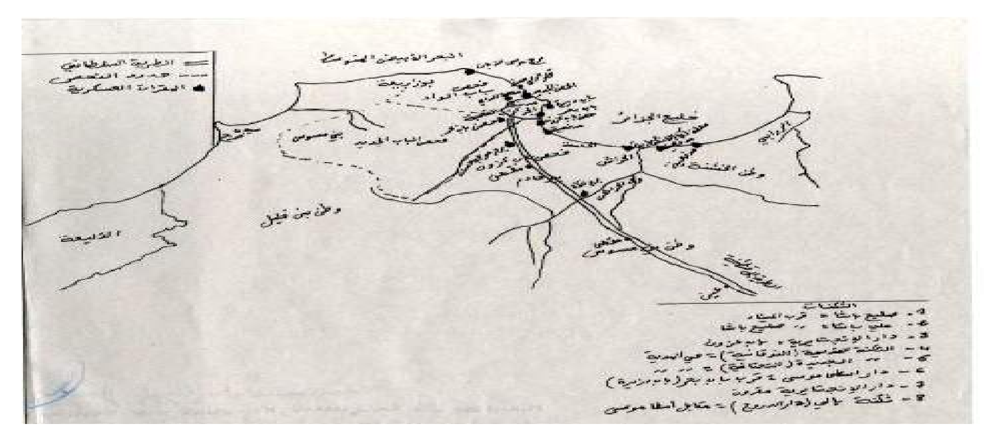
[67] Ibid , p 133 .

7-"دار الإنجشليرية مقرون"(مقرر أوده لرى) " مقرر أودة لري"، وتتكون من 27 غرفة يسكنها 899 رجل يشكلون 48 أوجاق، ويعود بناءها، حسب تقديرات "***Devoulx***" إلى عهد "العلج علي" (1568-1572م)، وإن لم يوافقه على ذلك "***J.Den***" ،الذي لم يوافق أيضا على التسمية (مقرون) ولا على تفسير"***Berbregger***" لذلك ، حيث يقول هذا الأخير أنها سميت بهذا الاسم لتناول ساكنيها المسنين للمعكرونة، لعجزهم عن تناول الأطعمة القاسية، أما " ***J. Deny***" فيقول أنها مشتقة من التقرير أو المقررين[68].

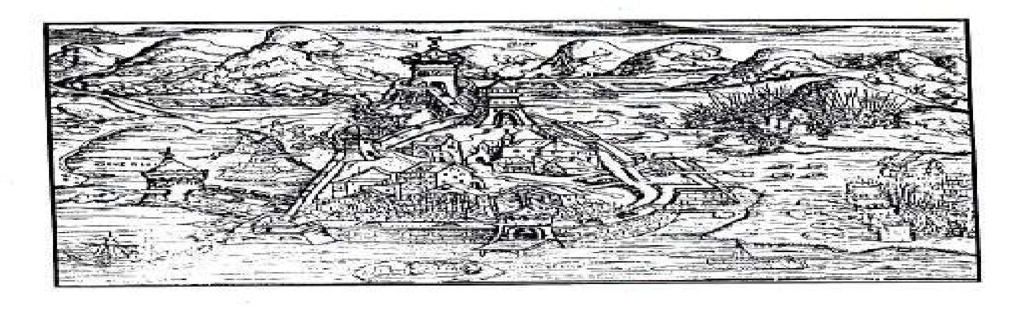
8-ثكنة يالي (يلي أوده لرى) وتقع في مقابل ثكنة " أوسطه موسى " وتسمى أيضا بـــ"دار الدروج" وتتكون من 15 غرفة تأوي 602 إنكشاري مشكلين 27 أوجاق[69] .

الشكل رقم 2

خريطة لمواقع الثكنات بمدينة الجزائر



مدينة الجزائر سنة 1550م



[68] Op.cit , p 139.
[69] DENY (J), Op.cit , pp 219-221 .

يشرف على خدمة ثكنات الإنكشارية، بمدينة الجزائر، عدد من الخدم يختارون من الأسرى المسيحيين الذين يقومون بأعمال التنظيف[70]، عكس ما كان يحدث بأسطنبول حيث كان يتولى هذه المهمة الجنود من ذوي الرتب الدنيا .

ولم تكن هذه الثكنات تخضع عادة لسلطة الداي، بل لسلطة الآغا، ورغم ذلك كانت أبوابها تغلق ليلا وتحمل مفاتيحها إلى قصر الداي مع مفاتيح المدينة، اتقاء لأعمال الشغب والانقلابات التي تقع عادة في الليل، وقد أشار "***Berbregge***"، في مقاله السابق الذكر، أن ثكنة باب عزون كانت مركزا دائما للثورات وكذا ثكنة الخراطين القريبة منها[71].

عرفت الثكنة في الجزائر بـــ "دار" وعرفت الغرفة (الأودة) بـــ"بيت"، وكان معظم البيوت المكونة لثكنات الإنكشارية تسمى بأسماء الشخصيات التي عاشت بها في فترة التجنيد، كالدايات والبايات وغيرهم من الموظفين السامين في الدولة الذين عاشوا بهذه الغرف كمجندين قبل أن يتركوها للالتحاق بالأعمال الإدارية، مثل:" بيت كنتشوك علي"، "بيت كنتشك عثمان"، "بيت قارة بوصلي"، "بيت بابا حسن" وغيرها من الأسماء التي تدل على أن أصحابها عاشوا في فترة شبابهم بهذه الغرف[72]، وكان يسجل ذلك، رسميا، في وثائق تحدد موضع كل غرفة وتكتب الوثيقة على الشكل التالي: "1199هـــ (1784-1785م) بيت سيدنا ومولانا محمد باشا في الجهة اليسرى في الطابق العلوي وتأوي أوجاق رقم 310"[73].

وكثيرا ما قام هؤلاء بإدخال تحسينات على هذه الغرف، ويسجل ذلك على لوح من الرخام يوضع فوق باب الغرفة، كما خصصوا لها أوقافا لصيانتها، وهو مافعله حسن بن حسين باشا (1211هـــ/1796م) بالنسبة للغرفة التي سميت باسمه (بيت دالي والي"بابا حسن") وتوجد بثكنة باب عزون[74].

---

[70] VENTURE (De Paradis), Op.cit, P 185.
[71] Op.cit , p 133 .
[72] أنظر قائمة بأسماء هذه الغرف في نفس المصدر ، ص ص223-260 .
[73] DEVOULX (A), Op.cit, pp 143-144.
[74] أنظر وثيقة رقم 26 الخاصة بتحبيس حسن باشا قهوة على أهل أوجاقه رقم 138، بـــ:عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830، مقاربة إجتماعية إقتصادية، رسالة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2000-2001، ج2، ص 36.

وتضم الغرفة أوجاقا واحدا أو أكثر، فنجد بثكنة "علي باشا"، مثلا، أن بيت "أوسته موسى" كان يضم أوجاقا واحدا وهو رقم 194، في حين يضم "بيت بابا خضر" أربعة أوجاقات هي: رقم 34، 83،54، و364[75].

ويستطيع الإنكشاري أن يتنقل من أوجاق إلى آخر دون ترقية ، وهو ما أشير إليه في سجلات الأجور بكلمة "نقل" التي كتبت إلى جانب الأوجاق الأصلي لذلك يظهر اسم الجندي عدة مرات في السجلات، ويشار إلى تاريخ التغيير لتفادي الأخطاء في دفع الأجور.

بالإضافة إلى الثكنات كان الإنكشاري يسكن الخانات، التي وصل عددها في مدينة الجزائر وحدها، إلى 30 خانا، ويمكن لهذه السكنات المشتركة أن تأوي حوالي 15000 ساكن معظمهم من السلك العسكري والغرباء عن المدينة[76].

<u>3- الإنكشاري داخل الثكنة:</u>

كانت الثكنة السكن الأساس للإنكشاري منذ دخوله الجزائر حتى زواجه أو وفاته، ولا مأوى له غيرها، لذا وفرت الدولة بالثكنة جميع المرافق التي يحتاج إليها المجندون وعلى رأسها المسجد أو المصلى ويخصص لكل وحدة إمام يؤم الإنكشارية في الصلوات الخمس، ومدرس يعلمهم القراءة والكتابة، وواعض يذكرهم بتعاليم دينهم حتى لا ينحرفوا عن المبادئ الإسلامية، فكان مسجد "سيدي رمضان"، مثلا، تابعا لدار الإنكشارية وقد أوقفت عليه وقفية لصيانته[77]، كما وفرت لهم مختلف مرافق الحياة اليومية كالمقهى والمطبخ، وقد أ شاد الرحالة الأجانب بهذه الثكنات ومنهم "***Shaw***" الذي قال أنها رحبة ونظيفة ومريحة مجهزة بعيون للوضوء[78]، وقد أوقفت على مختلف الثكنات وقفيات خيرية خاصة أنها، حسب حمدان خوجة، كانت قد تحولت في نهاية العهد العثماني إلى شبه دور للعجزة، حيث ضمت العديد من الجند المتقاعدين وأرامل الجند وأيتامهم[79].

---

[75] DENY (J), Op.cit , p 238 .
[76] SHUVAL (T), Op.cit , pp 43.44 .
[77] DEVOULX (A), "Les Edifices Religieux de l’Ancien Alger", in R.A, 1870, p 170.
[78] Op.cit, P 184 .
[79] المرآة، ص 155.

وتضم كل ثكنة عدة غرف تأوي كل منها من 8 إلى 12 فردا، وقد يصل إلى 20 فرد، وكانت الغرف واسعة "ونظيفة ومفروشة ببساطات شرقية وطاولات ووسائد ومطارح" [80]. ولم يكن المجند، يملك من المتاع غير ما يرتديه من لباس وقميص وبعض السراويل يضعها في صندوق صغير بالغرفة وبطانية، إذ كان لا يعطى له عند انخراطه سوى بذلة عادية وبندقية و"طقان" (يطغان)، أي مسدس، وقليل من البارود وقطعة من الرصاص يذيبها ويقولبها بنفسه[81].

ويتميز الإنكشاري بأناقته ونظافته، ولونه المفضل هو الأحمر، فكان يرتدي معطفا أحمرا وحذاء ***(yemeni)*** أحمر وسروالا ***(salvar)*** أزرق، وما يميز الإنكشاري عن غيره هو الشكل الغريب للباس الرأس، ففي حين يلبس الفرسان الطرابيش، كان الإنكشاري يلبس قلنسوة طويلة الذنب وعلى جبينه حلقة من المعدن تلصق بها ملعقة من الخشب، أما أيام الحرب فيلبس الجميع خوذات حديدية[82].

أما طعام الإنكشاري فيتمثل، عادة في الأرز المطبوخ بالزبدة ويدعى "بلاو" أو برغل وقليل من الخبز وفواكه الموسم وماء، أما اللحم فلا يتناوله الإنكشاري إلا مرة في الأسبوع (ليلة الجمعة)، ويستعملون لطهي الطعام الحطب والفحم، ويدفع المجندون قسطا من المال لضمان معيشتهم باستثناء طباخ الفرقة "آشي" الذي لا يدفع شيئا الأمر الذي جعل الكثير منهم يسعى للعمل في المطبخ حتى لا يدفع القسط المطلوب منه.

بهذا يمكن تصور مدى بساطة وتواضع حياة الإنكشاري في الثكنة ومدى حرص حكومة الجزائر على توفير الحياة الكريمة للمجند بشرط أن لا يتجاوز ذلك حدود الحياة العسكرية الخشنة حفاظا على تكوينه العسكري.

4- ألقاب الجند ورتبهم:

يمر الإنكشاري خلال حياته العسكرية بعدة مراحل تبدأ بمرحلة التعلم وهي المرحلة التي يكون المجند فيها تلميذا لا رتبة له، وكان ذلك ضمن عملية "الدفشرمة"،

---

[80] سبنسر (وليم)، المرجع السابق، ص58.

[81] HAEDO (F), Topographie…, Op.cit, p 120.

[82] WEISSEN, Op.cit, p 46.

وكان التلميذ يحمل لقب "عجمي أوغلان"، ثم ينتقل إلى رتبة "يولداش" "***Yoldach***" وهي عبارة تركية تعني " الرفيق" أو " الزميل "، وتطلق على الجندي البسيط، ويبدأ الإنكشاري عمله في الجزائر من هذه الرتبة، فيقضي ثلاث سنوات حاملا لقب "يني يولداش" أي الجندي الجديد ، ويوضع تحت تصرف المجندين القدماء لتدريبه على حياته الجديدة ، ثم ينتقل إلى "إسكي يولداش" ومعناها الجندي القديم[83]، وهذا قبل أن يتدرج في الرتب العسكرية إلى أن يصل منصب "آغا الإنكشارية" (يكيجيري آغاسي) ومعناها قائد الإنكشارية وهي أعلى رتبة في هذا الجهاز العسكري ، قبل أن ينتقل صاحبها إلى السلك الإداري ، حيث يتولى منصب الخزناجي ومنه إلى أعلى منصب في الإيالة وهو منصب الداي (الباشا) وكانت الأقدمية هي مقياس هذه الترقية في أغلب الأحيان، وإن تدخلت أحيانا اعتبارات أخرى، مثل الكفاءة و الوساطة وأحيانا عن طريق القرعة أو مجرد لعبة حظ، ويأتي تفصيل هذه الرتب حسب "هايدو" " ***Haédo***"[84] كما يلي:

---

[83] حماش (خليفة)، المرجع السابق، ص 100.

[84] HAEDO (F) : "Topographie ….", pp 505 -508.

الجـــــدول رقــــم 1

رتب الإنكشاريـــة وامتيازاتهــم

الرتبـــة	معناهـــــا	الأجر الشهري	الأجر الشهري بالريال الذهبي	الامتيــــازات الأخــرى
اليولداش	الجندي البسيط	3 إلى 4	1.5 تقريبا	1/2 دوبل شهريا مقابل رأس عدو 1 أو 1/2 دوبل عند تولي باشا جديد
أ وداباشي	عريف (قائد الغرفة)	06	2.5 تقريبا	//
أوطراك	مستشار الآغا وهم 6 من الأوداباشي	//	//	//
البادوشا	حرص خاص: 2 للباشا و2 للآغا	//	//	//
الصوطاجي	4 مرافقين للباشا	//	//	ربع خروف وأربع خبزات يوميا
بلوك باشي (آغا النوبا)	نقيب (قائد الكتيبة)	10	*5 تقريبا*	//
مور بلوك باشي	واسطة بين الآغا والباشا	//	//	//
ياياباشي	20 مرافق للباشا في صلاة الجمعة	//	//	//
باش بولوك باش	أقدم بولوك باشي	15	7 تقريبا	//
كاهية الآغا	نائب الآغا	//	//	//
الآغا	القائد الأعلى للإنكشارية	25	10 تقريبا	//

ويطلق لقب "الآغا" على عدة مناصب إدارية وعسكرية في الآستانة أما في الجزائر فهو لقب، أطلق على عدد محدود من الموظفين معظمهم من الجيش منهم قواد الجيش في المقاطعات وأبرزهم آغا الإنكشارية وهو القائد الأعلى للجيش وآغا السباهية وهو القائد

الأعلى للفرسان والمناطق الداخلية (آغا العرب) ولا يحتل هذا الأخير نفس أهمية آغا الإنكشارية، ويطلق على الآغا إسم "آغا الهلالين" (إيكي آي أغاسي) وذلك إشارة للفترة التي يشغلها وهي شهران.

وللآغا الذي يكون دائما من الأتراك، مكانة محترمة من طرف الجميع، حتى من الباشا نفسه، وهو المسؤول الوحيد على الإنكشاري، الذي لا يسمح له بالالتجاء إلى الباشا للشكوى، ومن فعل ذلك يعاقب من طرف الآغا، وحتى الباشا نفسه كان يلتجئ إلى الآغا إذا ما أراد أن يشتكي من تصرفات الإنكشارية ولا يحق له معاقبتهم دون العودة إلى الآغا، أما إذا اشتكى الإنكشارية من الباشا فإن الآغا يقوم بحل المشكل دون الرجوع إلى الباشا[85].

والترقية إلى رتبة الآغا تأتي بالأقدمية إلا أن تغييره يأتي بسرعة ولأتفه الأسباب أو بدون سبب ليصل إلى المنصب من يليه في الأقدمية.

والواقع أن الرحالة والباحثين عجزوا عن إعطاء معنى موحد للرتب العسكرية في النظام الإنكشاري، لذا كانوا يقدرون هذه الرتب والمناصب حسب مختلف المصادر التي لم تتفق حول ترتيب موحد [86].

وباعتبار أن مهمة الإنكشاري تبدأ عسكرية وتنتهي إدارية فإن العديد من الوظائف دخلت ضمن مهام الإنكشارية، عسكرية وإدارية واقتصادية، يصعب حصرها، وهذه سمة من سمات الإدارة العثمانية التي قال عنها الباحث الإنجليزي"جب هاملتون" << حين ننتقل من التعميمات إلى التفاصيل نجد أنفسنا مواجهين بتعقيد مربك >>[87].

كما أن الخدمة العسكرية للمجند تدوم 10 سنوات ثم يختار البقاء بالجزائر أو العودة إلى موطنه الأصلي بنفس الطريقة التي أتى بها أي عن طريق وكيل الجزائر

[85] Idem, 504.
[86] SHUVAL (T), Op.cit , p 67 .

[87] المرجع السابق ، ص 82.

بموطنه، والذي يتكفل بإعادته مع إعطائه شهادة من الدولة الجزائرية بأنه سرح من الخدمة، وتكتفي الدولة بمنحه بعض الهدايا أما الذي يبقى بالجزائر فإنه يحتفظ براتبه[88].

5- مرتبات الإنكشارية:

كان الأتراك والكراغلة المقيمين بالجزائر يحصلون على مرتبات، سواء كانوا ضمن صفوف الإنكشارية أو خارجها، ويقدر أقل أجر، حسب التشريفات، 14 صايمة (الصايمة = 0.18 فرنك تقريبا)، أما أعلى أجر فيقدر بـــ160 صايمة[89]، في حين يقول "***Shaw***" أن الأجر القاعدي للإنكشاري يساوي 275 أقجة(4.59فرنك)، وأعلى أجر يساوي 60 ريالا كل شهرين (هلالين) ويزيد الأجر حسب الأقدمية، وبعد 12 إلى 15 سنة يصل الأجر إلى أقصاه"***la paye serrée***"[90] .

ويتكفل الباب العالي، عادة ، بنصف مرتبات الجيش (العلوفات) والنصف الآخر يدفع من مداخيل الإيالة والتي تتكون من:

- الضرائب التي تجمع داخل الجزائر كالأعشار والزكاة واللزمة وضريبة العقار.
- كراء أراضي الدولة.
- الهدايا التي تأتي من البايلكات (الدنوش).
- ما يدفعه الأجانب مقابل إرساء سفنهم في الموانئ الجزائرية.
- هدايا القنصليات في المواسم والأعياد.
- ما يدفعه الأجانب مقابل الامتيازات التجارية.
- غنائم البحر[91].

---

[88] رسالة رقم 188، مجموعة 3190، المكتبة الوطنية، الجزائر.

[89] DEVOULX (Albert), Tachrifat, recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger, p26

[90] SHAW, Op.cit, p188.

[91] ابن ميمون الجزائري(محمد)، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية ، تقديم وتحقيق د.محمد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت.، الجزائر، 1981 ، ص 39.

وتقدم الأجور بدار الباشا في احتفال كبير يحضره الداي وكبار الضباط والموظفين وجميع أفراد الإنكشارية وفي مقدمتهم آغا الإنكشارية الذي يجلس إلى يمين الداي ويقوم بتوزيع الرواتب على المسجلين في سجلات رواتب الإنكشارية ومنهم الداي الذي يكون على رأس القائمة، وتتكون عملة الأجور من الذهب الخالص أو الفضة، ويبدأ التوزيع، الذي يقوم به الآغا، بالداي الذي يأخذ نفس أجر الجندي البسيط[92]، ثم بقية أفراد الإنكشارية بالمنادات على أسمائهم من السجل الخاص بهم[93].

وتدفع رواتب الجند في الجزائر كل شهرين ،عكس إسطنبول، حيث تدفع كل ثلاثة أشهر ويجب أن يحضر جميع الجند لتسلم رواتبهم حتى وإن كانوا يؤدون خدمتهم في المدن البعيدة، وإذا حصل وأن أخر الباي مجيء هؤلاء لتلقي رواتبهم فإنه يتحمل دفع رواتبهم من ميزانية بايلكه "***Si un Bey retient le camp au-delà du temp fixé, il est obligé de payer la complaisance de la troupe.***"[94]، ويمكن لليولداش أن ينيب عنه أحد زملائه لقبض راتبه لستة أشهر أما الأجر الذي يدفع في مارس (بداية الربيع) من كل سنة ***(La sixième paye)***، فكان يفرض حضور المعني بنفسه، وفي حالة غيابه يحرم من الأجر إلا إذا قدم عذرا مقبولا، كشدة المرض، ويرسل "أصحاب الرواتب من الجنود والموظفين إلى الجزائر لتلقي مرتباتهمومراجعة وظائفهم" رفقة خليفة الباي[95]، وترفق معهم قائمة بأسماء أصحاب المرتبات من جنود وأئمة ومتقاعدين[96].

وسجلات الأجور، حسب دراسة "***J.Deny***" نوعان:

1- سجلات خاصة بالمدنيين، أو الذين تحولوا إلى العمل الإداري كالباي والطباخ والزرناجي والمؤذن والإمام والمتقاعد، وقد توصل الباحث إلى حصر هذا الصنف في 122 علم دار، 84 رايس، 19 مؤذن، 17 إمام، 10 جراح، 7 خطيب، 3 وعاظ، 2 مدرسين و1 مفتي.

---

[92] SHAW : Op.cit , p 189 .

[93] قدم لنا "V. de Paradis " وصفا دقيقا لنظام توزيع أجور الإنكشارية(أنظر المصدر السابق، ص 167)

[94] V. de Paradis, Op.cit, p 171.

[95] رسالة من محمد جاقر باي قسنطينة إلى عمر باشا في 25جمادى الثانية 1232هـ/1816م، رسالة رقم 9 مجموعة 1641، المكتبة الوطنية الجزائر.

[96] رسالة 8، بتاريخ 7 ربيع الثاني 1241هـ/1825م، مجموعة 1641، المكتبة الوطنية.

2- وأخرى خاصة بالعسكريين وتضم العزاب والمتزوجين[97].

ويتقاضى الإنكشاري على أعماله العسكرية، حسب التشريفات، 2 زياني مقابل 1 زياني يقدم لرجل زواوة[98].

أماالممارسون للأعمال المدنية فتختلف أجورهم من عمل إلى آخر ففي حين كان "السنجق دار" (حامل اللواء) يتقاضى أعلى راتب يتقاضاه الإنكشاري، بالإضافة إلى العديد من الهدايا والعوايد التي تقدم له من مختلف الموظفين، يتقاضى السقى (المكلف بتزويد الحامية بالماء) 2000 إلى (؟) 3000 ريال على النقلة الواحدة وكانت وظيفة السنجق دار، لأهمية مدخولها، تشترى بـــ 1000 ريال (بطكشيك)[99].

وكان الإنكشاري لايتسامح في حقوقه مهما كانت ظروف الدولة الإقتصادية، حتى أن أحد الدايات، حسب حمدان بن عثمان خوجة، اضطر، بسبب عجز في الخزينة، إلى تقديم أشياء مختلفة مثل العتاد الحربي وغيره للجند مقابل أجورهم وأعاد شراءها منهم عندما توفرت الأموال بالخزينة العامة[100]، ويشير نفس المصدر إلى أن الإنكشارية المتزوجين كانوا يتنازلون أحيانا عن حصتهم من الخبز عندما تكون الخزينة في ضيق مالي على أن تدفع الدولة، عند انفراج الأزمة لكل واحد منهم صاعا من القمح مكافأة لهم[101].

أما "***Shaw***" فيقول أن المتزوجين لا يستفيدون أصلا من الإعانات التي تقدمها الدولة لرفاقهم العزاب فكانوا يعتمدون فقط على أجورهم[102]وما يتوفر لديهم من أموال جراء أعمالهم الإضافية.

أما قيمة الأجرالصافي المقدم للإنكشاري فقدر، حسب "T.Shuval" بـــ 25 ريال كل شهرين[103]، ويرتفع حسب الأقدمية، فيبدأ بـــ 275 أقجة، ويزيد بـــ50 أقجة كل سنة،

---

97 DENY(J), Op.cit , p 39-40 .
98 DEVOULX (A), Tachrifat , p 31 .
99 VENTURE (de Paradis), Op.cit, pp 172-174.

100 المرآة، ص 137.
101 نفس المصدر، ص180.

102 SHAW, Op.cit , P 184 .
103 SHUVAL (T), Op.cit, p 72.

وبعد 15 سنة يصل الأجر إلى أقصاه، وهو، حسب "Shaw"، 60 ريالا (69,60 فرنك) كل شهرين، ومن ذلك لا يزيد ولا ينقص"Paye serrée"[104]، أما "صالح العنتري" وهو المصدر العربي الوحيد، حسب علمي، الذي أشار إلى أجر الإنكشاري، فيقول: "أن الرجل العسكري في ذلك الزمان له راتب سنوي يأخذه من دار باشا الجزائر كل سنة أعني من خزينتها قدره مائة ريال جزائري سكة ذلك الوقت"[105].

بالإضافة إلى الأجور حظي الإنكشاري، في ظل هذا النظام بجملة من الحقوق والامتيازات المادية والأدبية منها:

1- الإعفاء من الضرائب إعفاء تاما، وحق شراء المواد الغذائية بسعر أقل بنسبة 1/3 السعر الرسمي.

2- الحق في وجبات يومية مجانية، تتكون عادة من: (أرز، برغل، أربع أرغفة من الخبز ثلثه قمح وثلثين منه شعير، واللحم مرة في الأسبوع).

3- خضوعه لنظام قضائي خاص يحفظ كرامته، فحسب قانون السلطان مراد الأول، يجب أن يحاكم الإنكشاري محاكمة سرية من طرف ضباط الجيش وعلى رأسهم الآغا وتتراوح العقوبة بين السجن والجلد والإعدام، الذي كان ينفذ سريا في جنح الظلام وترمى الجثة عادة في البحر، إلا أن هذا الإجراء لا يحدث إلا نادرا.

4- حق التقاعد مع الاحتفاظ بمرتبه كاملا، حتى وفاته، وحرية اختيار مكان إقامته، ولم يكن للتقاعد، حسب القانون العسكري"عهد الأمان" الصادر بالجزائر، سنة 1162هـ/1749م، سن محددة، بل قد يكون في سن الأربعين أو الخمسين أو الستين[106]، أي بعد مرور الجندي بجميع الرتب العسكرية أو إصابته بعجز يعيقه عن مواصلة مهامه، وهنا يعرف الإنكشاري بـ" معزول آغا" ويؤذن له بالزواج والإقامة خارج الثكنة، كما يسمح له بممارسة النشاط الذي يختاره. وكان الباشا يلتجأ أحيانا إليه للاستشارة، أما

---

[104] SHAW (T), Op.cit , pp 188-189 .

[105] العنتري (صالح)، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، ش.و.ن.ت. الجزائر، 1394هـ/1974م، ص36.

[106] DEVOULX (A), "AHAD AMAN, ou Règlement politique et militaire, Texte turc", traduit en arabe par Mohammed ben Mustafa, et reproduit en français, par M. Devoulx fis, in= =R.A, 1859-60, p 212.

المجندون الذين ينسحبون من الجيش بدون عذر فيخصم منهم نصف الراتب، وإن كان ذلك لا يحصل إلا نادرا[107].

كما أن للإنكشاري إكراميات "بقشيش" تدفع له في المناسبات السعيدة، كالأعياد الدينية أو تولي سلطان جديد العرش، أو تعيين باشا جديد لحكم الجزائر، أو ازدياد مولود للسلطان، فعند وصول نبأ ولادة صبي للسلطان محمود، في صفر 1233هـ/1818م، رفع الباشا حسين أجر إنكشارية الجزائر بصايمة واحدة[108] وغيرها من المناسبات التي يحتفل بها رسميا في الإيالة، وتكون الزيادة دائما بصايمة واحدة في كل مناسبة، إلا في حالة الإنتصار في الحروب فتكون الزيادة بـــ2.5 صايمة، وهو ما جاء في القانون العسكري الجزائري"عهد الأمان"، الذي يقول:<< إن كل مظاهر الشجاعة التي تم القيام بها سواء في البر أو في البحر سيتم مكافأتها بزيادة في الأجر تقدر بـــ2 صايمة ونصف ولا يمكن المطالبة بأكثر من هذا>>[109].

ويسوى في هذه الزيادات بين الجنود والضباط، وإن كان هؤلاء يستفيدون من "عوائد " خاصة أثناء خدمتهم وهو ما يفسر الفروق التي تلاحظ بين ثروة كل فريق، أو بين فرد وآخر من أفراد الجيش، وقد أشار ***(V. de Paradis)*** الذي يعد أكثر الرحالة دقة في دراسة هذا الموضوع، إلى "العوائد" التي يتلقاها الإنكشارية من ذوي الرتب بقوله << إن الآغا المكلف بجمع الضرائب والأوداباشي (قائد الصفرة) والشواش والخوجة والسقاباشي(كبير السقايين) والآتشي باشي (كبير الطهاة) ووكيل الخرج يتلقون جميعا، أثناء رحلتهم لجمع الضرائب، هدايا أوعوائد من مختلف المناطق تتراوح بين 1000 و1500 و2000 إلى 3000 بطكشيك، كل حسب رتبته>>[110].

أما التشريفات فأعطتنا نموذجا عن المنح التي كانت تقدم لبعض العسكريين مقابل مستحقاتهم من الخبز وهي كالتالي:

- 09.5 باطاكشيك للآغا.

---

[107] SHAW (T), Op.cit , P 190 .
[108] Tachrifat, p83.
[109] AHAD AMAN, Op.cit, p 217.
[110] VENTURE (De Paradis), Op.cit , pp 174-175

- 06.52 " للكيخية (النائب).
- 08.48 " للخوجة (الكاتب).
- 2.44 " للشاوش.
- 3.32 " للباش بلوكباشي (القائد الأعلى للأوجاق).
- 3.28 " لنائب البلوكباشي.
- 2.20 " للأوداباشي(قائد الصفرة).
- 2.20 " لنائب الأوداباشي.
- 1.24 " للأوداباشوات الأربعة.
- 1.20 " لوكيل خرج الآغا.
- 02 " للباش طوبجي (قائد الرماة).
- 1.25 " لحارس القصبة[111].

كانت هذه نماذج عن الإمتيازات التي تمتع بها أفراد الإنكشارية في الجزائر، مقابل خدماتهم العسكرية، مع العلم أنها غير قارة ولا تخضع لأي قانون، وكثيرا ما يكون مبالغ فيها وتختلف من فترة إلى أخرى ومن شخص لآخر.

ثالثا:إنكشارية الجزائر بين العمل العسكري والعمل السياسي:

تقدم فرق الإنكشارية خدماتها للأوجاق برا وبحرا، فكانت تشارك في الجهاد البحري إلى جانب رجال الطائفة، وقد قدر عدد البحارة في الجزائر سنة 1235هـ/ 1820م بـ1500 بحارا ثلثهم من الأهالي والثلثين من الأوجاق[112]، وبالسفينة فرقة من الصوبجية يقودها " صوباجي باشي" وأخرى من الإنكشارية بقيادة "بلوك باشي" ويطلق عليه لقب "آغا" وهو الذي يقوم برفع تقرير عن الرحلة إلى الباشا.

أما بالنسبة للنشاط البري فتعمل فرق الإنكشارية سنتين على ثلاث[113]:

---

[111] Tachrifat, p75.

[112] حماش (خليفة)، العلاقة بين الإيالة الجزائرية...، المرجع السابق ، ص 141

[113] HAEDO (F), Topographie…,op.cit, p 513.

1- في السنة الأولى يقيم الإنكشاري داخل الثكنة أو داخل مدينة الجزائر للمحافظة على الأمن والتدرب على السلاح والسباحة والمناورات السلمية.

2- في السنة الثانية يخرج الإنكشاري، ضمن المحلة، إلى الحرب ضد أي اعتداء خارجي أو لاستيفاء الضرائب وإخماد الثورات الداخلية.

3- يقضي الإنكشاري السنة الثالثة في راحة تامة، يسمح له خلالها بالتحرك بحرية والقيام بما شاء من نشاطات حرفية أو تجارية مؤقتة، إلا أنه لا يسمح للإنكشاري أبدا بممارسة التجارة خارج الإيالة، ونادرا ما كان يسمح لبعضهم بزيارة أهلهم بمواطنهم الأصلية، والسفر الوحيد الذي لا يمنع منه الإنكشاري هو الذهاب إلى البقاع المقدسة للحج، وإن كان ذلك لا يتسنى عادة إلا للمتقاعدين المسنين من الإنكشارية والذين تمكنوا من جمع المال الكافي للقيام بهذا الواجب الديني[114].

وبما أن السلطان العثماني كان مثلا أعلى لجميع موظفي الدولة من عسكريين وسياسيين، فإن تقليده في جميع تصرفاته سمة عرف بها موظفوه في مختلف الولايات العثمانية، ومن بين الصفات التي اتصف بها سلاطين آل عثمان هي المزاوجة بين العمل العسكري والعمل السياسي، فكان السلطان هو القائد الأعلى للجيش، ومن ذلك أخذت الدولة العثمانية الصفة العسكرية، وسار حكام الولايات على نفس النهج، حيث كان الوالي، الذي يعين عادة من بين العسكريين المتقاعدين، هو المسؤول الأول عن أمن الولاية وتبعيتها للباب العالي، وما أن اشتد ساعد الإنكشارية حتى عمل قادتها على السيطرة على الحكم في مختلف الولايات العربية.

<u>1- سيطرة الإنكشارية على الحكم في الجزائر:</u>

كانت الجزائر على رأس الولايات العربية التي وصل فيها الإنكشارية إلى أعلى الهرم السلطوي، فقد استولى الجيش على الحكم في الجزائر تدريجيا وبالقوة، إلى أن تمت السيطرة المطلقة للإنكشارية على الحكم في الجزائر في 1659م، ويعد النصف الثاني من

---

[114] VENTURE (de Paradis), Op.cit, p 172.

القرن السابع عشر فترة السيطرة العسكرية في معظم الولايات العربية العثمانية[115]، وإن لم يعرف الحكم العسكري في المشرق نفس النجاح والاستمرارية التي عرفها في الجزائر.

فبعد صراعات طويلة بين رجال الطائفة والإنكشارية دامت طوال فترة البايلربايات (1546-1587م) تمكن آغا الإنكشارية من التغلغل في السلطة والمشاركة في الحكم إلى جانب الباشا الذي كان يرسل من طرف الباب العالي، وهو ما عرف بالحكم الثنائي ،وكان ذلك في عهد الباشوات (1587-1659م)، قبل أن ينفرد العسكريون بحكم الجزائر سنة 1659م، وتنقسم فترة الحكم العسكري في الجزائر إلى مرحلتين:

1- حكم الآغوات(1659-1671م) وكانت فترة قصيرة، لم تزد عن 12 سنة، إلا أنها كانت مليئة بالمؤامرات والاغتيالات التي راح ضحيتها جميع الآغوات الذين تبوءوا قمة الحكم في الجزائر.

وكان أول من جمع بين السلطتين العسكرية والسياسية في الجزائر هو "الحاج علي آغا"، 1665-1671م، إذ أعطي له التصرف المطلق في مالية الدولة التي اتخذت صفة الجمهورية العسكرية، وبمقتل هذا الأخير رفض الجميع التقدم لهذا المنصب الذي أصبح <<الجالس على كرسيه فكأنه تبوأ (الكرسي الكهربائي) وذلك من حيث فشو (تفشي) القتل والاغتيالات في أكثر الباشوات، بل وكل الآغواة بالجزائر...>>[116].

2- مرحلة الدايات(1671-1830م): فبعد فشل حكم الآغوات قرر الديوان تعويضه بنظام أكثر استقرارا، إذ أصبح الداي ينتخب أو يعين من قبل ديوان أوجاق الجزائر لمدا الحياة ويحمل لقب "باشا"، وبعد التعيين يبلغ السلطان بالحدث في تقرير يوقع عليه كل من الباشا ومساعديه أمثال الخزناجي، آغا الإنكشارية، وكيل الحرج والعلماء، ولم يكن للسلطان إلا حق تزكية القرار لتدعيم الجانب المعنوي في العلاقة بين الإيالة والباب العالي، حيث أصبح الأمر بيد الأوجاق وحده، لذا كان الباشا في الجزائر في نهاية

---

[115] ريمون (أندريه)، الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر ، ت ناصر أحمد إبراهيم وباتسي جمال الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص 84 .

[116] الجيلالي (عبد الرحمن)، تاريخ الجزائر العام، ج3، د.م.ج، ط7، 1997م، ص 185 .

العهد العثماني ، لايهتم بقرار الباب العالي، بل ما يهمه هو رضى الإنكشارية عنه، إذ برضاهم يضمن منصبه وبغضبهم يفقد المنصب وحياته، في أغلب الأحيان.

وتشير مختلف المصادر إلى أنه باستطاعة أي انكشاري أن يرشح نفسه لمنصب الداي، ويستثني "شالر" منهم من ولد في "البسنة " و"كريت"، ويقول أنه << قد حدث كثيرا أن ساعد الحظ أحط الأشخاص وأسوأهم للخروج من الحالة التي كانوا فيها مغمورين ليرتقوا عرش الجزائر >>[117].

وهو ما أكده "***Shaw***" بقوله أن أحد الدايات لم يخجل من أن يعترف بانحطاط الطبقة التي انحدر منها، وذلك في مشادات كلامية بينه وبين أحد القناصل، بقوله: << لقد كانت أمي تبيع كوارع الضأن وأبي لسان البقر، ولكنهما كانا يخجلان أن يعرضا للبيع لسانا كلسانك >>[118].

ورغم انتماء الداي، في أغلب الأحيان إلى سلك الإنكشارية، إذ كان جميعهم من الإنكشارية باستثناء الأربعة الأوائل الذين كانوا من رجال الطائفة، فإنه لم يحظ بالثقة التامة من طرف هذه الهيأة العسكرية، فجعلت له شريكا في الحكم وهو الآغا، القائد الأعلى للإنكشارية، الذي أصبح ،زيادة على نفوذه العسكري، يشارك الباشا في جميع القرارات السياسية المتخذة بالبلاد، حتى أن اسمه كان يظهر إلى جانب اسم الباشا في التوقيع على المعاهدات الدولية[119]، وبالتالي أصبحت الإنكشارية تمثل ثاني قوة رئيسية في الجزائر بعد الباشا، الذي كان في أغلب الأحيان وسيلة في يدها أو ضحية من ضحاياها.

وقد قدم لنا محمد بن ميمون الجزائري، صاحب "التحفة المرضية"، نموذجا عن الترتيب الزمني لترقية الإنكشاري، منذ وصوله إلى الجزائر كجندي بسيط حتي تقلده أعلى منصب في الإيالة، مطبقا ذلك على الداي "محمد بقطاش"فجاء الترتيب كالتالي:

1-في سنة 1086هـ/1675م أتى من تركيا إلى الجزائر وانخرط في جيش

---

[117] شالر(وليام)، المصدر السابق ، ص 45 .

[118] عن العيد (مسعود)، المجتمع الجزائري في العهد العثماني، رسالة ماجستير قي التاريخ الحديث، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974، رسالة غير منشورة، ص 50.

[119] حماش (خليفة)، العلاقات... ، ص 65 .

الإنكشارية.

2- في سنة 1107هـ/1695م أسند إليه منصب حامل الراية (سنجق دار).

3- في سنة 1112هـ/1700م أسند إليه منصب مقتصد عسكري (وكيل الخرج).

4- في سنة 1117هـ/1700م أسند إليه منصب رئيس ديوان الإنشاء (دفتر دار).

5- في سنة 1118هـ/1707م تولى منصب" داي " على الجزائر[120].

ومن الترتيب المذكور يمكن ملاحظة الزمن الذي تحول فيه "محمد بقطاش" من جندي بسيط (يولداش) إلى أعلى منصب في الدولة، وهو32 سنة، قضاها في خدمة أوجاق الجزائر، أما إذا قارنا ذلك بفترة حياته كحاكم للجزائر فإننا نجد أنها قصيرة جدا، إذ قتل محمد بقطاش سنة 1122هـ/1710م، أي بعد ثلاث سنوات من الحكم.

إلا أن هذا النموذج ليس قاعدة ثابتة في الترقية ضمن سلك الإنكشارية، إذ كثيرا ما يحال الجندي على التقاعد دون أن يترقى إلى المناصب العليا، كما أن قصر حياة الحاكم في الجزائر ليست قاعدة أيضا، وإن كانت واردة في أغلب الأحيان، فعلى سبيل المثال نجد أن حكم الداي محمد عثمان باشا دام ربع قرن من الزمن (1791/1766م)[121].

والواقع أن كل الوظائف السامية، العسكرية والإدارية وحتى الاقتصادية كانت تسند إلى الإنكشاري، الذي تبدأ مهامه عسكرية وتنتهي في الإدارة والسياسة، نذكر منها:

1- وكيل الخرج وهو المكلف بالأسلحة والمسؤول عن الشؤون العسكرية برا وبحرا، كما كان يمثل المقتصد بالنسبة للفرق العسكرية.

2- الخزناجي وهو بمثابة وزير المالية في الدولة الحديثة.

3- خوجة الخيل وهو المكلف بإدارة أملاك الدولة وعلى رأسها الخيل باعتبارها الوسيلة الأساسية للنقل في تلك الفترة وهو الذي يقوم بمراقبة وبيع الضرائب العينية

---

[120] بن ميمون الجزائري(محمد)، المصدر السابق، ص 93.

[121] توفيق المدني(أحمد)، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1986.

وإيداع العوائد في الخزينة الرئيسية[122]، ولأهمية هذه الوظيفة كانت تشترى من قبل الأتراك الشرقيين، بحوالي 1000ريال (بطاكشك)[123].

4- الآغا وهو القائد الأعلى للجيش والمكلف بشؤون الإنكشارية الاقتصادية والعسكرية.

وتمثل هذه الشخصيات الأربع السلطة الإستشارية في الدولة، وعادة الإدارة العثمانية أنه "إذا مات الأمير (الداي) يتولى مكانه الخزناجي والآغا يتولى خزناجيا"[124].

بالاضافة إلى السلطة التنفيذية التي تتكون أساسا من:

1- الداي وهو الحاكم الأول للبلاد ينتخب أو يعين من طرف الإنكشارية ويحمل لقب الباشا.

2- الباي وهو ممثل باشا الجزائر في البايلكات الثلاث المكونة لإيالة الجزائر.

3- قايد الدار وهو المكلف بإدارة مراكز الحكم في المقاطعات الثلاث ويقع على عاتقه حفظ الأمن الداخلي بعواصم البايلكات.

وغيرها كثير من الوظائف الهامة والأقل أهمية والبسيطة التي قد تنتهي إلى مجرد خادم لموظف سامي مثل "قايد الطاسة"، حامل إيناء الوضوء الخاص بالداي أو الباي، أو "قايد السبسي"، أي حامل الغليون، وجميعها وظائف يفضل منحها للإنكشاري باعتباره الأقرب إلى السلطة وعملا على توفير مصدر رزق إضافي لمن لم يسعفه الحظ أو الذكاء للوصول إلى المناصب العليا في الدولة من العناصر التركية الوافدة على الجزائر.

ولكل فرقة من هذه الوظائف كاتب يدعى (خوجة)، يختار،أيضا، من بين الجنود الذين يعرفون القراءة والكتابة ويشرف على سجلات الأوجاق الخاصة بمصاريف الإنكشارية اليومية ومرتباتهم ويرأسهم باش خوجة، ومن مهام "الخواجات" مراجعة المعاهدات عند الحاجة كما تسند للخوجة مهمة تسجيل التقارير التي يصدرها ديوان الباشا

---

[122] حماش (خليفة)، العلاقات...، المرجع السابق ، ص 65 .

[123] SHUVAL (T), Op.cit , P 73 .

[124] مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، ش.و.ن.ت، ط2، 1980 ص 130.

في نهاية اجتماعاتهالتي كانت تعقد 4 مرات في الأسبوع وهو الذي يقوم بقراءتها أمام الإنكشارية[125]، ولم يستفد من هذه الوظيفة غير الإنكشارية، وحرم منها الكراغلة الذين لم يسمح لهم بتولي هذا المنصب إلا في نهاية العهد العثماني، وقد وصل بعض "الخوجات" إلى قمة السلطة بالجزائر بمساندة من الإنكشارية ومن هؤلاء "أحمد خوجة" (1220هـ/1805م)[126].

2- الأوجاق " جمهورية عسكرية" :

اتفقت معظم المصادر على أن طبيعة الحكم العثماني في الجزائر كان جمهوريا عسكريا، وبالتالي فإن جميع الحكام ينحدرون من المؤسسة العسكرية، سواء كانوا دايات أو بايات، أو غيرهم من الموظفين السامين في الدولة[127].

وبالإضافة إلى الصفة العسكرية، تميز الحكم العثماني في الجزائر بتطبيق الديمقراطية بين عناصر الجيش والحكومة، فكان الحكم انتخابيا يتداول عليه كل من ترضى عنه أغلبية الإنكشارية، ويتم التصويت عن طريق الصياح، إلا أن هذه الديمقراطية تميزت، خاصة في عهد الآغوات (1659م/1671م)، بعدة متناقضات، إذ طبقت فيه الديمقراطية المطلقة داخل الطبقة العسكرية التي تميزت بتقلباتها وثوراتها على منتخبيها، فسادت روح التمرد والانقلابات المفاجئة على الحكام المنتخبين، بالإضافة إلى محاولات الانفصال عن السلطة المركزية[128].

فرغم صرامة قانون السلطان مراد الأول، الذي كان يلزم الجندي باحترام قادته والانصياع التام لأوامرهم، فإن هذه القاعدة لم تحترم ابتداء من عهد السلطان بايزيد الثاني (1481-1512م)، الذي ثار ضده الجيش الإنكشاري ونصب بدله ابنه سليم الأول (1512-1520م) الذي أجزل لهم العطاء، وبذلك أصبح الحاكم رهن تقلبات مزاج

---

[125] KADDACHE (Mahfoud), L'Algérie Durant la Période Ottomane, O.P.U, Alger, 1991, p 77.

[126] الشريف الزهار(أحمد)، المصدر السابق، ص ص 88-89.

[127] أنظر كلا من: "وليام شالر"، المصدر السابق، ص49 و L. De Tassy, Op.cit, p 206، وغيرهما.

[128] بوطبة (زكية)، "طبيعة النظام العثماني بالجزائر وعلاقته بالشعور القومي"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد 5-6، فبراير 1992، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان، تونس، ص 80 .

الإنكشاري، ونفس السياسة انتهجها انكشارية الجزائر ضد حكامهم، إذ ما أن اشتد ساعدهم حتى استولوا على الحكم، معلنين انفصالهم عن الباب العالى، وكان ذلك بطرد ابراهيم باشا المرسل من قبل السلطان العثماني بالآستانة، وحتى بعد استلاء الإنكشارية على الحكم في الجزائر وانتهاجهم لقاعدة الإنتخابات في اختيار الحاكم من بين قادتهم، لم يسلم قادتهم، الآغواة، من أذاهم فكان القتل، كما أسلفنا، مصير كل الآغوات الذين حكموا الجزائر.

ورغم استقرار الوضع نسبيا في عهد الدايات (1671-1830م)، حيث أصبح الداي ينتخب لمدى الحياة، فإن الإنقلابات العسكرية بقيت سيدة الموقف، كما أن الإنتخابات، التي لم تكن تخرج عن نطاق الديوان والهيأة العسكرية، كانت تجري عادة في جو من المؤامرات والصدامات الدموية يكون الإنتصار فيها عادة للفئة الأقوى ويكون الداي الأسبق وأعوانه هم الضحية، وتنتهي العملية الانتخابية في أغلب الأحيان بإعدام المنتخب الأسبق وأعوانه وتأميم أموالهم.

ونتيجة لهذه الوضعية، كان مصير جميع باشوات (دايات) الجزائر، في الفترة ما بين 1213-1232هـ/1798-1817م ،القتل من طرف الإنكشارية، الأمر الذي جعل الباشا "علي خوجة"، 1232هـ/ 1817م، يعمل على التخلص من النظام الإنكشاري بالجزائر، فقضى على العديد منهم، سنة 1817م[129]، أي قبل أن يقدم السلطان محمود الثاني على ذلك بـ 9 سنوات.

والواقع أن الانتخابات لم تكن السبيل الوحيد لوصول الإنكشاري إلى قمة السلطة في الجزائر، ولا الكفاءة هي معيار الترشح لهذه الانتخابات، بل كان الحظ يلعب الدور الأساس في وصول الإنكشاري إلى أعلى المناصب وهو ما أشار إليه "شالر" بقوله: "وعجلة الحظوظ في هذا البلد تدور كثيرا بحيث يبدو أنها تضمن لكل واحد من الأتراك الفرصة للحصول على الثروة والجاه يوما ما في حياته"[130].

وإن كانت الأقدمية في الجيش هي المعيار الأكثر شيوعا في عملية انتخاب الداي، إذ لم يحصل أن وصل أحدهم إلى السلطة دون المرور بعدد من المناصب العليا في

[129] الشريف الزهار (أحمد)، المصدر السابق، ص ص 136-137.

[130] المصدر السابق، ص 57.

الدولة، ويستغرق ذلك فترة لا تقل عادة عن ربع قرن يقضيها الإنكشاري في خدمة أوجاق الجزائر، عسكريا وإداريا، وهو ما سبقت الإشارة إليه بالنسبة للداي محمد بقطاش.

كما أن للواسطة دورها الأكبر في الوصول إلى قمة هرم السلطة ، وكذا الرشوة التي يؤكد "هايدو" أنها كانت أساس الوصول إلى الوظائف السامية ومنها إلى قمة الحكم، وأحيانا يتم تولي المنصب بوصية من الداي السابق وهو ما حدث في عهد علي باشا بوصباع (1168-1179هـ/1754-1766م)، الذي أوصى بتعيين محمد باشا خلفا له[131] وإن كان ذلك لا يحصل إلا نادرا.

ومن الجند من تبوأ مناصب عليا في الباب العالي قبل أن يصل إلى باشوية الجزائر ومن هؤلاء علي باشا (1232هـ/1816م)، الذي عمل وكيلا للإيالة لدى الباب العالي ثم عينه السلطان سليم الثالث سنة 1221هـ/1807م قائدا للأسطول العثماني بجربة، قبل أن يصل إلى الجزائر لتولي السلطة العليا بها[132].

3- الطموحات السياسية للإنكشارية :

من خلال إحصاء سريع للثورات والانقلابات التي قامت بها قوات الإنكشارية في الجزائر نتبين مدى سيطرة هذه الفرق على الحكم في الجزائر ،منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر، فمنذ وصول القادة العسكريون (الآغوات) إلى الحكم سنة 1659م، تعددت الثورات والانقلابات العسكرية.

فبعد التمرد على الباب العالي وطرد "إبراهيم باشا"، المعين من قبل السلطان، ضعفت العلاقة بين الجزائر والباب العالي، وان لم تنقطع بسبب الحاجة إلى شرعية الخلافة الإسلامية، والحاجة إلى التجنيد من الآنضول، وهو ما عبر عنه عمر باشا، داي الجزائر في رسالة إلى السلطان، يقول فيها باسم الإنكشارية: <<إن طاعتنا للسلطان أمر مسلم به، شريطة أن لا يمس شرف الإنكشاريين>>[133]، و لم يولد استقلال الجزائر عن الباب العالي نفس الإستقرار الذي نعمت به كل من تونس وطرابلس، بعد استقلالهما، بل

---

[131] الشريف الزهار(أحمد)، المصدر السابق، ص 23.

[132] حماش(خليفة)، العلاقات..،المرجع السابق، ص 145.

[133] التميمي (عبد الجليل)، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871، الدار التونسي للنشر، 1972، ص 246

كان استقلال الجزائر عن الباب العالي سببا في تفاقم اضطرابات السياسية وانتشار الفوضى وتعدد الإنقلابات والثورات، وهو ما دلت عليه الاغتيالات التي راح ضحيتها، كما أسلفنا، كل الآغوات (1659-1671م) ومعظم الدايات (1671-1830م).

وأعنف ثورة للإنكشارية في الجزائر هي التي وقعت سنة 1223هـ/1808م ضد أحمد باشا الذي حاول إدخال إصلاحات على الجيش، فكون فرقة من المدفعية تشبه المدفعية المتنقلة الأوربية، وهو الأمر الذي اعتبره الإنكشارية بدعة وخروجا عن نظام الأوجاق، وانتهى الأمر بقتله والتمثيل بجثته، وقد ربط الباحث "خليفة حماش" هذه الثورة بثورة الإنكشارية في استانبول ضد سليم الثالث سنة 1222هـ/1807م[134]، والتي قامت لنفس السبب وانتهت بقتل السلطان.

ولم تقتصر ثورات الإنكشارية على الباشوات في عاصمة الإيالة، بل طالت مختلف بايلكات الجزائر، حيث كانت الحاميات العسكرية التي توزع على بايلكات الجزائر الثلاث مصدر معظم الإضطرابات والفوضى التي عانى منها الحاكم والمحكوم على حد سواء في تلك البايلكات، وقد أهدر دمهم في العديد من المرات من طرف باشا الجزائر بسبب ثوراتهم، من ذلك أمر باشا الجزائر سكان قسنطينة بقتل الإنكشاريين الذين ثاروا، سنة 1223هـ/1807م، بقيادة أحمد شاوش، ضد "علي باي"، وهو بدوره "تركي من عسكر الجزاير"،فقتلوه وقتلوا قائدهم (الباشآغا)، ومما جاء في رسالة الباشا لسكان قسنطينة:"إن ذلك العساكر حين ظهر فسادهم وانعدمت نتيجتهم فلا خير فيهم ولا حاجة لي بهم وإني قد أهدرت (كذا) دمهم فبادروهم واقتلوهم واقطعوا أثرهم والسلام كتب بأمر الباشا بالجزاير"[135].

مما سبق يمكن تصور طبيعة النظام الإنكشاري المتسم بخصوصيات تقرب الفرد فيه إلى الحياة الإجتماعية، فرغم صبغته العسكرية فهو نظام ذو طابع أسري يتمتع الإنكشاري فيه بدفئ الأسرة بين رفاقه وقادته، كما أن تعدد المهام الموكلة إلى الإنكشاري، والتي تعدّت المهام العسكرية لتشمل مختلف المجالات السياسية والإدارية والإقتصادية،

134 حماش (خليفة)، العلاقات...، المرجع السابق، ص 128.

135 العنتري(صالح)، فريدة مونسة...، ص 58.

تجعل من الإنكشاري أكثر من مجرد عسكري، حيث أنه خول للمجند اقتحام مختلف المجالات السياسية والإدارية لتبوء المناصب العليا قد تصل إلى قمة الحكم في الإيالة، وبالتالي جمع الثروة التي كانت، عامة الهدف الأول للمتطوع للجهاد بإيالة الجزائر التي كانت هجرته إليها بنية اللا رجوع.

وبفضل طبيعة هذا النظام ومكانة الإنكشاري فيه، توصل أفراده إلى السيطرة على الحكم بالجزائر وتنفيذ إرادتهم بها، وكان ذلك كافيا لاستقرارهم النهائي بالبلد الذي آمنوا أن لا وطن لهم غيره، فعملوا كل ما في وسعهم لفرض وجودهم به والاندماج في مجتمعه.

فهل تمكن الإنكشاري من تحقيق هذا الاندماج؟ هذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه من خلال عرضنا لمختلف صور الاحتكاك بين الإنكشارية والرعية ببايلك قسنطينة، سلبية كانت أو إيجابية وسواء كانت بالريف أو المدينة، وذلك بعد إبراز الأهمية العسكرية للبايلك ومهام الإنكشارية بأريافه.

القسم الأول

الإنكشارية في بايلك قسنطينة

الفصل الأول: نظام الحاميات وتوزيعها ببايلك الشرق

الفصل الثاني: المحلة وأعمالها بالريف القسنطيني

الفصل الثالث: استراتيجية التقرب من الأعيان وشيوخ القبائل

الفصل الأول:

نظام الحاميات وتوزيعها ببايلك الشرق

أو لا: التعريف بالحامية:

تتمركز قوات الإنكشارية، كما سبق ذكره، بمدينة الجزائر، ومنها يتم توزيعها على الحدود وداخل البلاد على شكل فرق عسكرية متنقلة عرفت بـ"الحاميات"، وتتكون من عدد من "الصفرات" (كتائب) يتم توزيعها على المدن والقلاع المختلفة، وذلك حسب الحاجة، فبعض المدن كانت في حاجة إلى عدد من الصفرات أكبر من غيرها، فمستغانم وتلمسان ووهران مثلا كانت أكثر المدن الغربية في حاجة إلى الحماية، لأنها كانت معرضة للخطر المغربي من جهة والخطر الإسباني من جهة أخرى، وهو ما يستوجب توفير عدد كبير من القوات العسكرية لحماية الأمن بها، وكذلك قسنطينة وبسكرة، اللتان تحيط بهما القبائل العربية المتمردة، في حين لا تحتاج بعض المدن الأخرى إلى أكثر من صفرة أو صفرتين لتمثيل السلطة المركزية أو الإشراف على جباية الضرائب، منها مدينة القل وجيجل وحمزة (البويرة)..وغيرها من المدن التي لم تكن تشكل بؤر توتر بالإيالة، أما المناطق الجبلية والنائية فهي مستعصية على السلطة المركزية لذا كانت تترك لحماية القادة المحليين.

وتمثل الحامية العسكرية وسيلة القوة الوحيدة التي كانت السلطة العثمانية تعتمد عليها في بسط نفوذها داخل البلاد، وكانت لا تلتجئ إليها إلا عند الضرورة، ومهمتها تدعيم الحكم التركي في هذه المناطق بجمع الضرائب من القبائل المستعصية وإخماد الثورات الداخلية، والعمل في الحاميات إجباري ولا أحد يستطيع التنصل منه ويدوم سنة واحدة[136]، إلا أن الاغتناء السهل من العمل ضمن الحامية كان يشجع الإنكشاري على تفضيل الخروج مع الحامية على البقاء بمدينة الجزائر.

1-توزيع الحاميات بالجزائر:

يقدرعدد الحاميات بالجزائر، حسب "***Haedo***"، بـ16 حامية توزع على المناطق التالية: مرسى الذبان، تيزي وزو، بوقعة، حمزة (برج البويرة)، زمورة (قرب بجاية)، القل، قسنطينة، عنابة، تبسة، بسكرة، بجاية، وهران، مستغانم، معسكر وتلمسان[137].

[136] Tachrifat, p30, Shaw, p312, V. de Paradis, p166 …ect.
[137] HAEDO (F),"Topographie…", Op.cit, p 510.

وتضم هذه الحاميات، التي عرفت بـــ"النوبة" لتناوبها على العمل داخل البلاد، أعدادا متفاوتة من الجند، حددها "***Haedo***"، في القرن 16م، بين 3500 و4000 جندي، في حين حددها "وليام شالر "، في بداية القرن 19م، بين1500 و4000 رجل[138] أما التشريفات فحددتها، في سنة 1245هـــ/1829م، بـــ3661 رجل[139]، وزعوا، حسب المصدر الأخير، كالتالي:

جـــــدول رقـــــم 2

توزيـــع الحاميـــات بإيالـــة الجزائـــر

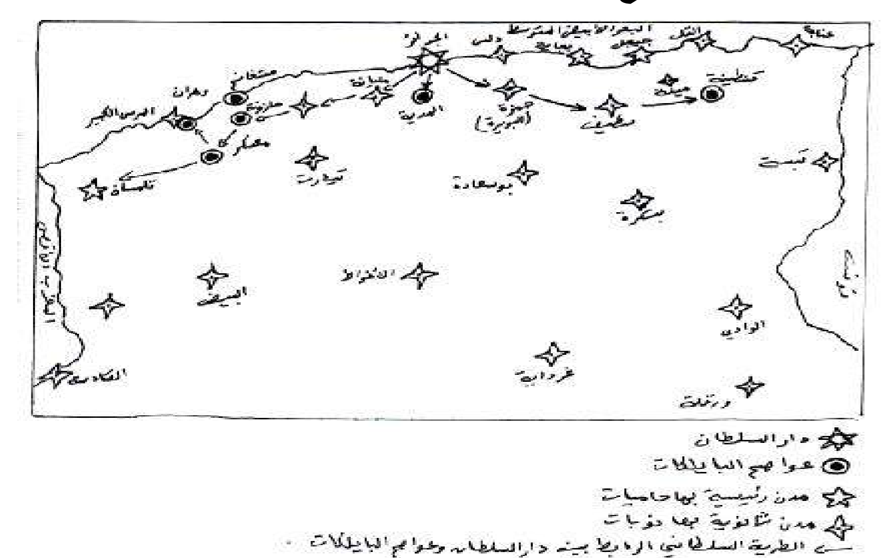
1- نوبة زمورة	2 صفرتان	28 رجل
2- " مستغانم	05 صفرات	78 "
3- " وهران	10 "	156 "
4- " قسنطينة	05 "	73 "
5- " عنابة	05 "	71 "
6- " بسكرة	04 "	62 "
7- " بجاية	03 "	44 "
8- " تبسة	02 "	29 "
9- " تلمسان	05 "	76 "
10- " معسكر	03 "	42 "
11- " جيجل	02 "	29 "
12- " حمزة(البويرة)	01 "	15 "
13- " قشتولة	04 "	62 "
14- " تامنفوس(ماتيفو)	01 "	15 "
15- " كاف الزجالة	02 "	29 "
16- " بني جنان	02 "	30 "
17- " المنارة	01 "	15 "
18- " قوات حجالي باشا	01 "	15 "
19- " مرسى الذبان	01 "	15 "

[138] وليام شالر، المصدر السابق، ص 77 .

[139] DEVOULX (A), Tachrifat, p 34-35.

شكــل رقـــــم 3

خريطـــة الجزائر عليها مواقع الحاميات[140]



بهذا قدر عدد الصفرات بـــ59 صفرة، وعدد الجند بـــ488 رجل، بالإضافة إلى 580 رجل احتياطي.

كما خصص لمختلف البايلكات حاميات حدد نفس المصدر قواتها بـــ 3565 رجل:

1- حامية الوسط (بايلك التيطري) وتتكون من: 15 خباء (خيمة) تأوي 195 رجل بمعدل خباء واحد لـــ 11 إلى 14 رجل.

2 - حامية الشرق (بايلك قسنطينة) وتتكون من: 80 خباء يضم 1092 رجل.

3 - حامية الغرب وتتكون من 60 خباء يأوي 814 رجل.

بالإضافة إلى الحاميتين المكلفتين بحراسة قصر الباشا والقصبة بمدينة الجزائر، عاصمة الإيالة، وقدرت الأولى بـــ 37 رجل والثانية بـــ 59 رجل[141].

وتخرج هذه الحاميات من مدينة الجزائر في أواخر الربيع من كل سنة لتشكل معسكرات متنقلة تتكون من 400 إلى 600 رجل أو أكثر، وذلك حسب الحاجة، وحسب أوامر الباشا والآغا وتنحصر مهامها في جباية الضرائب، التي كانت في البداية شرعية

---

[140] عن علي خلاصي، المرجع السابق.

[141] DEVOULX, Ibid , 36.

(زكاة وعشر) وفي الأخير مغارم ومظالم[142]، وتأديب القبائل المستعصية والثائرة، وتعرف هذه المعسكرات بـــ" المحلة "، ويدوم عملها من 4 إلى 5 أو 6 أشهر، وتعود الحامية إلى ثكناتها في نهاية كل خريف، لتخرج بعدها حامية أخرى، ولتناوب هذه الحاميات على العمل سميت بـــ " النوبة " ويعرف قائدها بـــ "آغا النوبة " والجندي المتناوب "نوبجي"، والعمل في المحلة إجباري إلا أنه يحدث أن يتقاعس بعض الإنكشارية عن الخروج في الحامية لسبب أو لآخر، فيدفع 2 إلى 4 ريالات للآغا لإعفائه من الخروج، إلا أ، ذلك لا يحدث إلا نادرا، إذ تفضل الأغلبية المشاركة في الحامية لما تدره عليهم من غنائم، بل كان الجندي يفضل البقاء ضمن الحامية وعدم الرجوع إلى الثكنة لأن ذلك كان يضاعف أجره وبالتالي تتضاعف مدخراته[143]، وهو ما كان يهدف إليه أساسا عند قدومه إلى الجزائر، كما أن التناوب يتيح للجندي الدخول في الوظيف العمومي الذي يوصله إلى المراتب العليا في الإيالة، والتي كانت مزاياها المادية كبيرة وإن كانت تعرض صاحبها إلى خطر الموت[144].

تنطلق المحلات من مكان واحد يعرف بـــ " زنبوج الآغا " وترمز إلى الزيتون البري الذي يغطي حديقة الآغا، وقد كان هذا الأخير يقيم بدار السركجي خارج دار الإمارة ويعيش فيها عيشة الجندي الإنكشاري فلا يسمح لأحد بزيارته ولا يسمح له بمغادرة مقره طوال فترة عمله وهي شهرين، باستثناء حضوره جلسات الديوان وكان يذهب إليه في موكب مهيب ويجلس إلى جانب الباشا باعتباره الأقرب منه من حيث الرتبة.

كان لكل حامية ديوانها الخاص يتكون من القادة الرئيسيين لكنها تحت إمرة الباي نفسه، ويقود هذه الفرق العسكرية عدد من القواد يحملون رتبة "بلوك باشي " وأقدمهم يتولى القيادة العامة (آغا النوبة).

---

[142] الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 35.

[143] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 139.

[144] شالر، المصدر السابق، ص ص 56-57 .

ويحارب الإنكشاري عادة على الأقدام (مشاة) إلا في حالة خروجه رفقة الباشا وتستعمل الخيل من طرف السباهية وقبائل المخزن، أما البلوك باشي فيتنقل دائما على الحصان، وتستعمل الحاميات الموجهة إلى المدن الداخلية، البغال للتنقل وحمل الأمتعة، في حين توفر للحاميات الموجهة للمدن الساحلية، مثل عنابة وجيجل والقل، المراكب للتنقل من الجزائر وإليها عبر البحر، فقد كانت البغال والأحمرة، وسيلة النقل الأساسية في العهد العثماني و كانت، حسب "***De paradis***" تكترى لفائدة الحامية، من طرف سكان المدن فيدفع العرب ثلاثة أرباع ثمنها ويدفع اليهود الربع المتبقي[145]، ويخصص للآغا والكيخيا والشاوش خيول حكومية يدفع أوجاقهم حق كرائها وهو درهم واحد على كل مرحلة.

وأثناء السير، يرفع أفراد الحامية علم الأوجاق(البيرق أو السنجق) الذي كان يصنع من الحرير الأبيض تطرز عليه عبارات دينية مثل " نصر من الله وفتح قريب" ويسمى (إيمان أعزام)، أي الإيمان الأعظم، ويوضع العلم بالقرب من خيمة الآغا مع 4 أعلام حمراء، إشارة إلى لون الخلافة الشرعية، ولكل أورطة علم نصفه أحمر والآخر أصفر مع سيف علي (ذو الفقار) وشارة الأورطة، أما الفرسان فلهم أعلام خاصة يرفعونها على رؤوس الحراب[146].

2- تمويل الحامية:

قبل 10إلى 12 يوم من انطلاق الحامية يكلف أحد الأتراك من طرف الباشا بنصب خيمة كبيرة (الوطاق) بـــ"عين الربط"، وهو مكان على البحر، يبعد عن مدينة الجزائر بنصف ساعة، تنزل به الأمحال عند الخروج من الجزائر، ويستمر العمل لتحضير المكان حتى يوم الانطلاق، حيث يسير الجمع في فرق (صفرات) تتكون من 8 إلى 12 رجل تحت قيادة " أوداباشي " ويقدم الباشا لكل فرقة خيمة ودواب لنقل الأمتعة، وبعد 25يوم من انطلاق المحلة يرسل إليهم الباشا المؤونة المكونة عادة من: السمن والبرغل وبعض الخبز المجفف (كعك مجفف) (biscuit)، (البشماط Peksime)، ويبدو أن للخبز أهمية خاصة بالنسبة لتمويل المحلة، لذا وضعت المخابز العامة، في جميع المدن، تحت الرقابة الدائمة

[145] V. de Paradis, Op.cit, p174.
[146] WEISSMEN(N), Op.cit, p 48.

للجيش[147]، كما كانت الدولة تتكفل بصيانة المخابز ورقابة جودة الخبز[148]، كما اهتمت السلطة العثمانية بمخازن الدقيق.

كما يوزع عليهم اللحم كل أسبوع، وباعتبار أن غرض المحلة هو جمع الضرائب فإن الخزناجي هو الذي كان يكلف بتمويلها، ولتأمين وجباتها اليومية كانت كل فرقة تختار، قبل انطلاقها "وكيل حرج" يكون مسؤولا عن المؤونة التي يقدمها الباشا للفرقة، فهو الذي يقسم على الطباخين المؤن ويشتري ما يحتاجه رفقاؤه من أغذية وينصب وكيل الخرج خيمة خاصة يجعلها مخزنا لتلك المؤن، ويكون هو المسؤول عنها، كما يوفر الدواب الكافية لنقل هذه المؤن.

وتختار كل فرقة شخصا من بين أفرادها للقيام بعملية الطبخ ويطلق عليه لقب "الشربجي" أو " آتشي" ويكون مسؤولا على كل ما يخص المطبخ ويساعد وكيل الحرج في حمل وإنزال المؤن ويختار لمساعدته أحد صغار الجند (صاغ) يكلف بتوفير الماء وتوزيعه على الجيش (السقا)، ولكل خيمة خادم يتولى جمع المتاع ونقله على الجمال.

يقدم الباشا لقائد المحلة " البلوك باشي " حصانين أحدهما للركوب والآخر لحمل الأمتعة ويدخل هذا ضمن امتيازات هذا القائد، ومن بينها تخصيص نصيب من المؤونة له، منها نصف خروف أسبوعيا، ويتناول أفراد الصفرة غذاءهم جماعيا ومعهم كبير الطباخين "الآتشي باشي"[149].

أما الذخيرة الحربية فتتمثل، حسب التشريفات، في: 4 أرطال من البارود لكل خباء مكون عادة من 19 رجل، بقيمة 15 درهم للرطل الواحد، و 4 أرطال رصاص بقيمة 5 دراهم للرطل الواحد، أي مجموع 80 درهم للرجل الواحد، وتؤخذ هذه المبالغ من مرتبات الجند لتوضع بالخزينة العامة، ونفس النظام يطبق على قوات زواوة، حيث يقدم لها 400 رطل من البارود و400 من الرصاص ويخصم ذلك من أجورهم[150].

---

[147] رسالة رقم 6، المجموعة 1642 ورقم 18 المجموعة 3190، المكتبة الوطنية الجزائر.

[148] رسالة رقم 18، المجموعة 1632، المكتبة الوطنية الجزائر.

[149] الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 39.

[150] Op.cit , p 30-31.

وتغير الحامية موقعها كل سنة وعند التغيير يقدم الباي لكل فرد من أفراد الحامية الجديدة 3 أرطال من البارود و3 أرطال من الرصاص ثم يقطع ذلك من مرتباتهم ليدفع إلى خزينة الدولة.

وتولي السلطة المركزية بدار السلطان عناية خاصة بحاميات الشرق الجزائري لما تميز به البايلك من سعة جغرافية وأهمية اقتصادية، فبالإضافة إلى ماكان يقدمه الباي لأفراد الحامية، كان الداي يأمر بتمويلها بما تحتاج له من مؤونة تمثلت، حسب التشريفات، في: 5 قناطير من "الباكشماط" (البسكويت) شهريا، و8 مكيال من القمح و3 جرار من السمن و2 جرتان من الزيت، وفي يومي الخميس والجمعة توزع على كل خيمة نصف خروف.

أما الباش بلوك باشي فيتحصل كل شهر على قنطار واحد من البسكويت و جرة واحدة من السمن.

والأربعة أوداباشي يتلقون كل شهر 1قنطارا من البسكويت و جرة واحدة من السمن.

ويتحصل الآغا كل يوم على جرة واحدة من السمن و خروف واحد (؟)، ويتحصل الكيخية (نائبه) على نصف جرة سمن و خروف واحد، كل يوم (؟)، أما الشاوش فيتلقى شهريا جرة واحدة من السمن وقنطارا من البسكويت وكيلتين (2) من القمح، وكذا السنجق دار، ونفس التموين يخصص لفرق زواوة المنتسبين لحامية الشرق.

وتدفع للحامية 8 مكاييل من القمح لكل خيمة تقدر بـــ5 صايمة، وللحاميات الغازية (المحلة) 16 مكيال بقيمة 10 صايمة، وعادة تدفع لكل منها 25 رطل من الأرز بقيمة 7 دريهم للرطل، وتدفع لكل خيمة 3 ربعي من الملح بقيمة 15 دريهم[151].

ولحامية الشرق الحق في كيلة واحدة من الزيت وجرة واحدة من السمن لكل خيمتين.

---

[151] 20دريهم =1 فلس، 15 ديرهم =1 خروبة، 50 ديرهم =1 موزونة، 8 موزونة =1 ريال دراهم صغار= ="Pataque-chique " وتساوي 60 ستم (التشريفات، ص30).

ويتقاضى حراس مخازن الذخيرة 4 خبزات يوميا وكيلة وربع الكيلة من الزيت شهريا ويوزع الخبز يوميا على الآغواة والحراس والباش طوبجي[152].

وكان باي قسنطينة يتحمل جزءا كبيرا من نفقات هذه الحاميات فكان، حسب نفس المصدر، يرسل سنويا مبلغ 1236 ريال بوجو (2224.80 فرنك) إلى حامية جيجل[153]، كما كان لا يتسامح مع أي تقصير في تمويل النوبة وهو ما عبرعنه مصطفى باي الوزناجي، 1209-1212هـ/1796-1799م، في رسالة إلى وكيل الباستيون بالقالة في 1797م، يطالبه فيها بإعادة 10 أقفزة من القمح، إذ يجب توفير الخبز للنوبة بأي شكل[154]. ويؤكد "V. De paradis" أن الإنكشارية كانوا يتغذون جيدا داخل الحامية، حيث يقدم لهم الأرز والبرغل واللحم مرتين في الأسبوع كما يوزع عليهم الصابون بالإضافة إلى نصيبهم من الضرائب[155].

وفي المقابل كانت هذه القوات تقوم بواجبها على أكمل وجه للحفاظ على الأمن بالبايلك، وقد أشاد مختلف الرحالة العرب والأجانب بالأمن الذي كانت تتمتع به أراضي بايلك قسنطينة ومنهم "حسين الورثيلاني" الذي افتخر بالأمن الذي كان يسود بالأراضي الجزائرية، عكس الأراضي التونسية، بقوله أن الحجاج عانوا من الوضع الأمني بالأراضي التونسية ولم يتنفسوا الصعداء حتى دخلوا الأراضي الجزائرية "فسرنا أياما في عافية إلى أن وصلنا إلى قسنطينة"[156]، ونفس الشهادة يقدمها كل من الأنجليزي "***Shaw***" والفرنسيين "***Peyssonel***" و"***de Paradis***" الذين زاروا الجزائر في القرن الثامن عشر، كما أشاد "شالر" بالأمن في، الجزائر عامة، وفعالية الشرطة بالمدينة، بقوله: "لا تكاد جريمة تفلت من رقابتها ، كما أنه لا يوجد بلد آخر يتمتع فيه المواطن وممتلكاته بأمن أكبر"[157].

---

[152] Tachrifat , p 30 .
[153] Tachrifat, Ibid, p 39.
[154] رسالة رقم 118، مجموعة 1641، المكتبة الوطنية الجزائرية.
[155] V. Deparadi, Op.cit , pp 168-169.
[156] الورتيلاني(الحسن بن محمد)، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تصحيح محمد بن أبي الشنب، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1394هـ/1974م، ص 685.
[157] شالر(وليام)، المصدر السابق، ص 78 .

ونتيجة لقوة هذه المليشيات العسكرية سيطر بايات قسنطينة على الأرياف، وبالتالي جباية أكبر قدر من الضرائب مما يوفر أكبر المداخيل للبايلك ولحكومة الجزائر، فقد اتفقت المصادر على أن بايلك قسنطينة كان أغنى البايلكات الثلاثة ودنوشه كان أكبر دنوش يقدم لباشا الجزائر، ولذا كان باي قسنطينة يتمتع بمكانة خاصة لدى السلطات المركزية بمدينة الجزائر، وكان يوم تقديمه الدنوش، من الأيام الكبرى بمدينة الجزائر حيث يخرج الجميع للتفرج على موكب باي قسنطينة[158].

ثانيا: توزيع الحاميات ببايلك قسنطينة:

كان الشرق الجزائري في بداية الحكم العثماني مقسما إلى عدة ألوية يشرف عليها عدد من القادة العسكريين، وهو ما دلت عليه وثيقتان بالأرشيف الوطني، ضمن سلسلة "مهمة دفتري"، وهما عبارة عن فرمانين (حكمين) سلطانيين يخص الأول "المدعو مراد "، قائد لواء قسنطينة، وهو مؤرخ في 963/6/9هـ (1556م)[159]، والثاني يخص "محمد كشاش"، قائد لواء بسكرة، بتاريخ 13 ذو الحجة 981هـ (1573م)[160]، يأمر فيهما السلطان بمنح علاوات مالية للقائدين مكافأة لهما على أعمالهما العسكرية.

و في عهد حسن باشا، ابن خير الدين بربروس، (1544-1552م ثم1557-1567م)، سنة 985هـ/68-1567م، تم إنشاء نظام البايلكات وذلك بسبب صعوبة الاتصال بين مختلف الحاميات بالإيالة، مما صعب جباية الضرائب ووصولها كاملة وفي الوقت المناسب إلى الخزينة العامة بدار السلطان، لذا قرر الباشا جمع السلطة في يد ثلاثة بايات، أحدهم بشرق البلاد وعاصمته قسنطينة والثاني بوسط البلاد (التيطري) وعاصمته المدية والثالث بغرب البلاد وعاصمته مازونة ثم معسكر وأخيرا وهران، ويكون الباي مسؤولا أمام الباشا عن كل ما يحصل بمنطقة نفوذه، وأول باي عين لحكم بايلك قسنطينة، حسب نفس المرجع، هو "رمضان تشولاق" (1567-1574م)، وهو من انكشارية الجزائر، شأنه شأن معظم بايات قسنطينة[161].

[158] الشريف الزهار(أحمد)، المصدر السابق، ص 38.

[159] مهمة دفترى رقم 2 صحيفة 63 حكم رقم 564، الأرشيف الوطني، الجزائر.

[160] مهمة دفترى رقم 25، صحيفة 105، حكم رقم 1164 الأرشيف الوطني، الجزائر.

[161] GAID (Mouloud), Chronique des Beys de Constantine, O.P.U, p 13.

وحتى يقوم الباي بمهامه على أكمل وجه منحت له السلطة المطلقة في تسيير شؤون البايلك العسكرية والمدنية، فكان يتمتع باستقلال شبه تام ماليا وإداريا وعسكريا، وبذلك أصبح البايلك صورة مصغرة للإيالة، التي كانت بدورها صورة مصغرة للسلطنة العثماني.

وباعتبار أن الباي كان رجل حرب بالدرجة الأولى (إنكشاري)[162]، ومهمته الأساسية هي حفظ الأمن وجباية الضرائب، فإن اهتمامه انصب أساسا على تنظيم النشاط العسكري بالبايلك، فقام ببناء قوة عسكرية خاصة تأتمر بأمره، وهي القوة الدائمة بالبايلك، بالإضافة إلى القوات الموسمية المتمثلة في الحاميات التي يرسلها الباشا إلى مختلف المدن الحساسة بالبايلك لدعم سلطة الباي.

ولأهمية بايلك قسنطينة خص الطريق السلطاني الرابط بين مدينة الجزائر "دار السلطان" ومدينة قسنطينة عاصمة البايلك، منذ عهد حسن باشا بن خير الدين، بتحصينات عسكرية لتأمين مرورالقوات العسكرية القادمة من وإلى مدينة الجزائر، وهما، طريقان:

1- طريق يمر عبر وادي الزيتون، بني هارون، حمزة (البويرة)، ببيان الحديد ومجانة.

2- الطريق المار عبر بني عيشة، شعبة الحمار، تاشنتيرت، بني هارون، حمزة، ونوغة، وقد أنشأ الأتراك العثمانيون، في هذا الطريق، العديد من المراكز العسكرية منها: برج منايل، برج البويرة وبرج سوق الغزلان، وكلها بنيت حوالي سنة 1594م وتقيم بها حاميات قليلة العدد مهمتها حماية الطريق ولم يكن يتسنى لهم ذلك إلا بمساعدة القوات المحلية (الزمول)[163].

---

[162] جاء في إحد الشواهد التي نشرها "Cherbonneau (A)" مايلي:" جدد هذه الزاوية السيد صالح خوجة بن مصطفى بن محمد ململي يكجري عام ثلاثة وثمانين ومائة وألف(1183هـ/1769م)، ويقصد به صلح باي قبل وصوله إلى منصب الباي. أنظر(Inscriptions arabes de la province de Constantine, in R.S.A.C 1856-1857, p 107).

[163] ROBIN (N), "Note Sur l'organisation militaire et administrative, des Turcs dans la Grande Kabilie", in R.A, 1873, P134.

هذا بالإضافة إلى الطريق البحري : وهو الرابط بين ميناء الجزائر وميناء القالة مرورا بموانئ كل من دلس، بجاية، جيجل، القل، وعنابة، وهو مخصص لنقل القوات العسكرية والعتاد الحربي لصد الهجمات الخارجية وإخماد الفتن بالمناطق الساحلية، وقد بنيت بمختلف الموانئ أبراج للقيام بهذه المهمة.

ويسلك باي قسنطينة الطريق البري، ويعرف بالطريق السلطاني، عند توجهه إلى مدينة الجزائر لتقديم الدنوش أو المساعدة في صد الهجومات الأوربية على الجزائر[164]، أو عند توجهه من الجزائر إلى قسنطينة لتسلم مهامه كحاكم جديد على البايلك، ويبدأ هذا الطريق من باب عزون ليجتاز قنطرة الحراش، حيث شيد برج لحماية القنطرة ومراقبة سهل متيجة، ويعرف ببرج الحراش، وقد شيد "من طرف الحاج أحمد سنة 1697م، ثم رمم من طرف إبراهيم آغا سنة 1737م، ثم رمم من طرف يحيى آغا بين سنة 1822 و1824م ولهذا أصبح يعرف ببرج الآغا"[165]، وكانت كل حامية متجهة إلى الشرق تقضي ليلتها الأولى بهذا البرج، حتى يلتحق بها بقية أفرادها، وعند عودتها إلى الجزائر تستريح بالبرج قبل دخول المدينة، ويمتد طريق التل عبر مدينة "الثنية" ثم "برج منايل" و"برج سباو" و"بوغني" و"تغرغرت" و"جمعة الصهاريج" ثم "سيدي عيش" فـ"القصر" فمدينة "بجاية" ومنها إلى مدينة "جيجل" ويتفرع عن هذا الطريق طريق من بجاية إلى "برج بوعريريج" و"قلعة بني عباس" وآخر من بجاية عبر سوق الاثنين إلى مدينة سطيف، التي بني بها برج علوه بين 20 و30 قدما، ومنها إلى الجهتين الشرقية والجنوبية الشرقية.

ويتفرع الطريق السلطاني بمنطقة ثنية الأحد، حيث يحصى عدد قوات الحامية، إلى فرعين فرع يتجه نحو "برج منايل"، على الطريق التلي، والثاني يتجه نحو الهضاب عبر "بني عمران" و"الأخضرية" و"حمزة" (البويرة) فالبيبان (بيبان الحديد)، وهي أخطر نقطة تمر بها قوات البايلك لسيطرت القبائل المستعصية، ثم برج بوعريريج فسطيف

---

[164] DEVOULX (A), "Expédition d'O'Reilly d'après un document turc", in R.A 1858-59.

[165] خلاصي (علي)، التنظيمات والمنشآت العسكرية الجزائرية في العصر الحديث،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الآثار، جامعة الجزائر، 2005، ص373.

وميلة للوصول إلى قسنطينة، ويعد هذا الطريق أقصر الطرق وأخطرها لذا كان البايات يضطرون لمهادنة شيوخ القبائل المسيطرة عليه لتجنب الطرق الطويلة والملتوية[166].

ولحماية المواقع والمدن المتواجدة على هذا الطريق، وضعت للحاميات العثمانية تحصينات مجهزة بالمدافع، نذكر منها: حصن قسنطينة المجهز بــ91 مدفع، وحصن عنابة بــ80 مدفع، وبسكرة بــ18 مدفع، والقل بــ10 مدافع، وبرج سباو بــ16 مدفع، يضاف إلى ذلك عدد من النقاط المحمية منها: برج منايل، برج الترك برج تارغرت، برج مجانة، زمورة، برج بوعريريج، جيجل، ميلة، برج نقاوس،[167]وغيرها من الأبراج التي تحرس الطريق السلطاني.

هذا بالإضافة إلى العديد من الخناقات (معسكرات تقاد من طرف شيوخ مسؤولين عن تأمين الإتصال بين قسنطينة، عاصمة البايلك، ومدينة الجزائر عاصمة الإيالة، عبر ممرات ضيقة وخطيرة، وهي:" بير البقيرات"،" ذراع الطوبال"،" خراب"، "مجاز لحمر"، "سطيف"، "تاقرارورت"، "سيدي مبارك"، "ذراع لحمر"(مجانة)، "بني منصور"، "دهوس"، "حمزة"، "بني هني"، "ذراع البغال"، "الحوش"(بالمتيجة) فــ"الجزائر"[168].

---

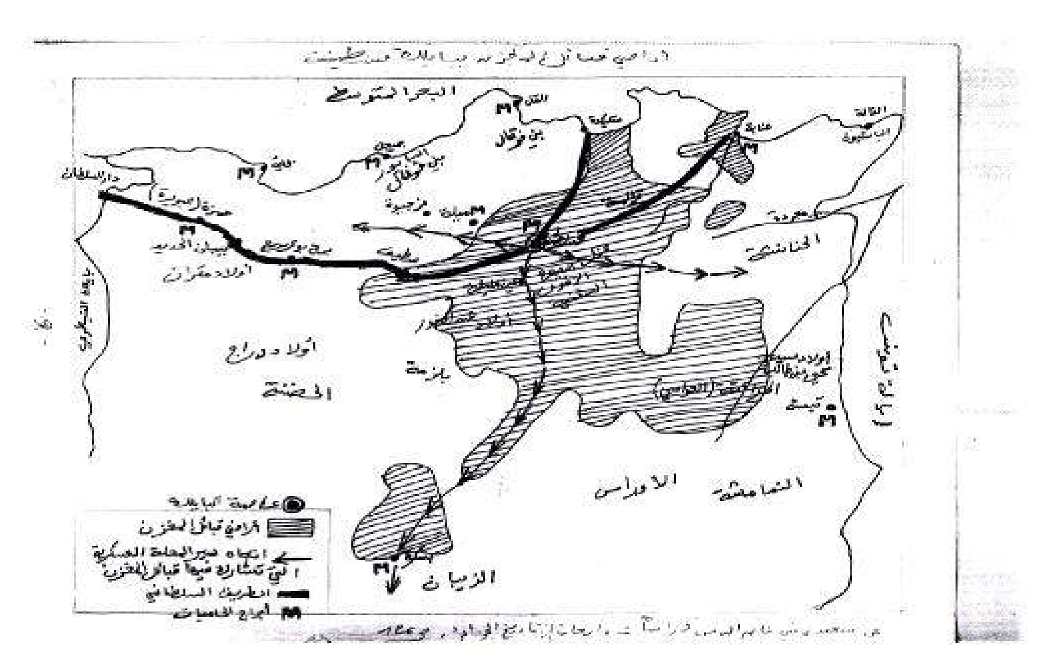
[166] كانت قوات الباي تنكس أعلامها و تسكت جوقها عند المرور بهذا المعبر خوفا من سطوة القبائل عليهم، و لخطورة هذا الممر كانت السلطات بمدينة الجزائر تطلق طلقات من المدافع عند سماعها بمرور الحامية بسلام، كما كانت تتقرب من شيوخ المنطقة، من أسرة المقراني، للسير مع الحامية حتى تخرج من بيبان الحديد،(أنظر Op cit, Peyssonel, pp 372-378).

[167] خلاصي(علي)، المرجع نفسه، ص 75.

[168] VAYSSETTE (Eugène), Histoire De Constantine Sous la Domination Turque de 1517 à 1837, présentation de Ouarda Siari-Tengour, Edition Bouchène, 2002, p 38.

شكــل رقــم 4

الطريق السلطاني الواصل بين قسنطينة ودار السلطان والأبراج التي بنيت عليه



وقد أشار الورتيلاني إلى مغالاة الحكام العثمانيين بالجزائر في الإنفاق على الأمور العسكرية بالبايلك مما كان يؤدي إلى إفلاس الخزينة، بقوله: "...وعلى تقدير وجود الأموال فقد صرفها أهلها في شهوات أنفسهم كالملابس والمآكل والمشارب بل بنوا الحصون والأبراج والأسوار والثغور وأقاموا العساكر والنوبات في كل محل مخوف (كذا) كثغر بجاية وجيجل والقل وبونة وغير ذلك مما يحتاج إليه الحفظ من العدو كذلك المحال التي طغت فيها العرب وزاغت فيها أهل البدو كتبسة وبسكرة وحمزة وبوغني وسباو..."[169].

وتعد الحاميات التي يرسلها باشا الجزائر إلى شرق البلاد من أهم الحاميات بالإيالة لما كان لبايلك الشرق من أهمية اقتصادية وسياسية وسعة جغرافية، لذا كانت الحاميات الموسمية التي ترسل من مدينة الجزائر إلى بايلك قسنطينة، الأكبر عددا بالإيالة، إذ كانت تتألف، حسب الرحالة "Peyssonel" في 1725م من 60 إلى 100 صفرة، أي حوالي 2500 إنكشاري[170]، وهو ما جاء في مخطوط مجهول الكاتب حول تاريخ صالح باي[171]

[169] المصدر السابق، ص687.

[170] PEYSSONEL et DESFONTAINE, Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger, Paris

والذي يقول أن صالح باي كان يتلقى من الجزائر "محلة عظيمة بالأتراك ستين خباء تجول معه الوطن (الريف)..."، أما التشريفات، فتقدر هذه القوات بـــ80 صفرة، تضم 1092 رجل، إضافة إلى 40 خباء من قوات زواوة، مقابل 15 صفرة (195رجل) لبايلك التيطري و60 صفرة (814 رجل) لبايلك الغرب، وتوزع حاميات الشرق الجزائري، حسب نفس المصدر، على أهم المدن بالبايلك، منها[172]:

جـــــدول رقـــــم 3

1- حامية قسنطينة	05 صفرة	73 رجل
2- " عنابة	05 "	71 "
3- " بسكرة	04 "	62 "
4- " تبسة	02 "	29 "
5- " جيجل	02 "	29 "
6- " القل	02 "	29 "

<u>1- حامية قسنطينة</u>:

فبالإضافة إلى قوات الباي الدائمة، والتي تتكون من 600 رجل من الإنكشارية و100 من الفرسان الكراغلة، والقوات المخزنية[173]، حضيت قسنطينة، باعتبارها عاصمة بايلك الشرق، بأكبر حامية بالبايلك.

وقد اختلف عدد قوت قسنطينة من فترة إلى أخري، فيقدر "***Peyssonel***"، الذي زار قسنطينة سنة 1725م، ورافق الباي "حسن بوقمية" في عدة حملات بأريافها، قوات الباي بـــ300 رجل، إذ يقول أن القوات التي كانت ترافق الباي تتكون من 12 خباء يأوي كل منها 25 رجل معظمهم من الأعلاج[174]، أما "التشريفات"، وهي المصدر الرسمي للأدارة العثمانية، فتقدر نوبة قسنطينة لسنة 1215هـــ/ 1820م، بـــ5 صفرات، ضمت كل صفرة

1838, p290.

[171] ذكر طرف من ولاية المرحوم السيد صالح باي أمير ببلد قسنطينة، نسخ محمد الطاهر بن أحمد النقاد، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، رقم263.

[172] Tachrifat, Op.cit, pp 32-35.
[173] GAID (M), Chronique des Beys…, Op.cit, p4.
[174] PEYSSONEL, Op.cit, 99.

16 إلى 20 رجل، أي 73 رجل[175]، في حين قدر حمدان بن عثمان خوجة قوات باي قسنطينة بـــ100 خيمة (خباء) وكل خيمة تأوي 30 جنديا[176]، أما "شلوصر"، الذي رافق الحاج أحمد باي في فترة مقاومته للفرنسيين، 1833-1837م، فيقول أن معسكر الحاج أحمد باي كان يضم 120 خيمة تتسع كل واحدة منها لـــ50 جندي من المشاة[177].

وتعد قوات الحامية، التي لم يكن عددها قارا، قوات إضافية وموقتة (موسمية) بالنسبة لباي قسنطينة، الذي تصل قواته أيام الحروب، حسب التقارير الغربية، إلى30 ألف رجل، وهو عدد الجيش الذي شارك به صالح باي، في صد حملة "***O'Reilly***" على الجزائر سنة 1775م[178]، كما شارك به في مختلف الأعمال العسكرية التي قام بها، أثناء فترة حكمه (1771-1792م)، بغرض توسيع نفوذه بالبايلك، منها هجومه على تقرت سنة 1788م وإخماده للعديد من الثورات الداخلية، وكانت الحملات الناجحة عادة مصدر دخل معتبر لخزينة البايلك والخزينة العامة وبالتالي للإنكشاري، وهو سر الرخاء الذي عرفه بايلك قسنطينة في عهد صالح باي، وتنامي ثروة الباي نفسه[179].

ويصل إلى قسنطينة، حسب "***Vayssette***"، 1500 تركيا سنويا، يعود منهم إلى الجزائر 1250 ويبقى 250 يقضون الشتاء بقسنطينة ويقيمون بالقصبة أو في معسكرات على أبواب المدينة، وتعرف هذه القوات بـــ"محلة الشتاء" وهي التي تذهب إلى الصحراء مع شيخ العرب لجمع الضرائب من القبائل الصحراوية وتعود في الربيع[180].

وبإمكان الجندي أن يبقى في البايلك الذي كانت به حاميته إلى أن تعود الحامية مرة أخرى، بشرط أن يأخذ الإذن من الآغا، ويبدو أن العديد من رجال الحامية لا يعودون إلى مدينة الجزائر بعد انقضاء مهامهم، ويعود سبب تفضيل الكثير من الجند البقاء في البايلكات على العودة إلى الجزائر، إلى تضاعف مرتبات هؤلاء أثناء غيابهم عن الثكنة

---

[175] Tachrifat, p 35.

[176] المرآة، ص139.

[177] شلوصر(فندلين)، قسنطينة أيام أحمد باي (1832-1837)، ترجمة وتقديم الدكتور أبو العيد دودو، ش.و.ن.ت، 1977، ص48.

[178] DEVOULX (A), " Expédition d'O'Reilly…", Op.cit, pp 336-369.

[179] أنظر أوقاف صالح باي، أرشيف ولاية قسنطينة.

[180] VAYSSETTE, Op.cit, p 37.

مما يؤدي إلى ارتفاع مدخراتهم، خاصة وأن البايات كانوا يجزلون العطاء لمن يبقى بالبايلك[181].

هذا بالإضافة إلى مدفعية و30 مكاحلي و50 مزارقية، و60 قبجي أو شرطة المدينة وعدد من الشواش، وغيرهم من العناصر ذات المهام العسكرية[182].

أ- المراكز العسكرية بمدينة قسنطينة وأحوازها:

يقيم أفراد القوات العسكرية في ثكنات وأبراج بنيت داخل وخارج مدينة قسنطينة، أهمها حصن القصبة، وهو حي عسكري بني على أنقاض المدينة الرومانية ويقع بأقصي الشمال الشرقي للمدينة على ارتفاع 631م،أعلى منطقة بالمدينة، يجتمع به معظم أفراد الحامية ويأوي، 500 رجل وهو الحصن الذي وصفه "***Shaw***" بقوله: <<على حافة الجرف في شمال المدينة صرح كبير رائع استعمل اليوم ثكنة للإنكشارية يتكون من 4 قواعد محيطة به، كل منها تقدر بـــ 7 أقدام (31، 2م) وهي من الحجر الأسود تكون قد جلبت من الصخور التي بنيت عليها المدينة...>>183، ونفس الوصف يقدمه "***Peyssonel***"، مع القول أن بداخل القصبة منازل تشبه منازل المدينة، وأن البناية التي يسكنها الإنكشارية كانت معبدا أو كنيسة، وهو ما يدل عليه بناؤها حيث بقيت أربعة أقواس التي كانت تسند قبة بعض المعابد، وقد بقي منها آثار قصر بني على حافة المدينة بأقصى الشمال الغربي وهو بناء جميل بدون أبراج ولا دفاع وقد احتفظ بباب البناية بمدفع قديم طوله 10 أقدام " ***Il reste l'enceinte et les débris d'un château posé sur la pointe de la ville du nord-ouest. C'est un grand enclos d'une belle bâtisse, sans tours ni défense. A la porte de cette citadelle, l'on garde une couleuvrine qui a dix pieds de long,…Le dedans de cette forteresse est rempli de maisons comme la ville. La maison où logent les soldats était le temple ou l'église, ce que l'on connaît par la structure des murailles, celle de la porte et celle même du grand autel***"[184]، وفي أقصى الغرب من البناية يوجد ما يسمى بـــ"كاف شكارة"، الذي يعلو على وادي الرمال بـــ600 قدم، ومنه كان ينفذ حكم الإعدام على الزانيات والمجرمين

---

[181] خوجة(حمدان بن عثمان)، المصدر السابق، ص 139.

[182] RINN (Louis), Le Royaume d'Alger sous le dernier dey, présentation de Abderrahmane Rebahi, Grand Alger LivreEdition, 2005, p138.

[183] SHAW (Th), Op.cit, p375.

[184] PEYSSONEL, Op.cit, pp 306-307

برميهم من هذا المكان ليلقوا حتفهم في قعر الوادي، في حين كان الورثيلاني، الذي عاصر الباي أحمد القلي، 1756-1771م، مختصرا وغير دقيق في وصفه للوضع العسكري بقسنطينة، إذ اكتفى بالقول: "وفيها (قسنطينة) قصبة عظيمة وعسكر من الترك بقد (كذا) حالها وباي سطوته عظيمة وحاله كبير وعساكره كثيرة..."[185].

جديدة للإنكشارية برحبة الجمال، مكان المسرح البلدي والسوق المركزي حاليا (باب الواد)، هدمت بعد احتلال المدينة من طرف الفرنسيين[186]، وهي التي استغلها الجيش الفرنسي عند احتلاله لمدينة قسنطينة لإيواء أفراده، وتقول المصادر العسكرية الفرنسية أن هذه الثكنة كانت تعرف بدار رحبة الجمال، وهي ملك للحاج أحمد باي، وتقع تحت باب الواد، وتسع لـــ 1000 رجل[187].

أما "شلوصر"، فيصف قصبة قسنطينة بقوله أنها "ميدان فسيح مساحته ضعف مساحة قصبة مدينة الجزائر، تحيط به عدة بنايات عالية، ومن خلال قوس كبير نصل إلى ميدان آخر يشرف على المدينة، وضع به الحاج أحمد باي بطاريتين"، و يقول أن الباي استعمل حجارة قبور المرابطين المدفونين بمقبرة كدية عاتي وأحد بيوت البايات السابقين لبناء الحصون[188]، وهو ما أكدته تقارير القادة العسكريين بعد احتلال المدينة، إذ جاء في أحد هذه التقارير الملحقة برحلة "***Peyssonel et Desfontaines***"[189]، لكاتب مجهول، أن قصبة قسنطينة الواقعة بالقمة الغربية للمدينة أكبر بكثير من قصبة عنابة وهي محاطة بمنازل السكان، وبالقرب منها وضعت مدفعية في مكان عرف بـــ" أم مجاز".

وكانت للقصبة حصانة خاصة، بحيث إذا تمكن مجرم من الفرار إليها فإن العدالة لا تطوله وهو موضوع الرسالة التي أرسل بها الباي الحاج أحمد إلى الداي حسين حول قيام أحد الأشخاص بقتل زوجته في قسنطينة وهروبه إلى مقر سكنى النوبة بالقصبة طالبا الأمان والباي يطلب رأي الباشا في ذلك[190].

---

[185] الورتيلاني، المصدر السابق، ص 686.

[186] VAYSSETTE, Op.cit, p 119.

[187] PEYSSONEL, T2, p343

[188] شلوصر، المصدر السابق، ص ص 74- 76.

[189] PEYSSONEL, T2, PP 330-351(Appendice- Notice sur la province de Constantine).

[190] رسالة بتاريخ 21 جمادى الأولى 1243هـــ، رقم 24، مجموعة 1642، المكتبة الوطنية.

الشكل رقم 5

(صورة لباب القصبة بقسنطينة)



ويبدو أن القوات العسكرية العثمانية لم تستقر داخل مدينة قسنطينة إلا في النصف الثاني من القرن السابع عشر، لذا قاموا في بداية تواجدهم بالمنطقة ببناء أبراج خارج المدينة، وهو ما أشار إليه صالح العنتري، الذي يرجع استقرار الترك بقسنطينة إلى سنة1647م، بقوله: <<وأما الترك أسسوا (كذا) برجا خارج البلاد يسكنون فيه وكل الترك الذين يأتون من الجزائر ينتمون إليه>>[191]، ولعله يعني بذلك برج المنصورة الذي شيده العثمانيون على مشارف قسنطينة، عند قدومهم لأول مرة لاحتلال المدينة وهو ما جاء في قول ابن العطار<<ونزل الأتراك بسطحة (كذا) المنصورة وشرعوا في بناء قصبة هناك لعسكرهم...>>[192]، كما تحدث ابن العطار عن برج آخر بقوله: << وكان بها من جهة الغرب برج بقيت منه بقية إلى اليوم ويعرف ببرج سوس قالوا كان في غاية العلو والإرتفاع في جو السماء فإذا صعدوا إلى أعلاه بفنار (مصباح) ينظره أهل بجاية>>[193].

[191] الفريدة المونسة، ص7.

[192] ابن العطار (أحمد بن المبارك)، تاريخ حاضرة قَسنطينة، تحقيق رابح بونار، ص 57-58.

[193] نفس المصدر، ص ص36-37.

ومن الأبراج التي بنيت حول قسنطينة برج الكدية، الذي بني سنة 1037هـ/1628م بكدية عاتي، جنوب غرب المدينة، وهي ربوة قدرت مساحتها بـ900 قدم طولا و300 عرضا، تقع قبالة أبواب المدينة الثلاثة، باب الجابية، وباب الواد وباب الرحبة (عرف بعد 1836م بالباب الجديد)[194]، وهو البرج الذي هدمته القوات التونسية عند هجومها على المدينة سنة 1112هـ/ 1700م، وأعاد بناءه الباي أحمد بن فرحات، 1703/1700م، و برج الفسقية الذي بدأ بناءه الباي "أحمد القلي" (1756-1771م) وأتمه خليفته "صالح باي" (1717-1792م)[195].

كما كانت قسنطينة محمية بأربعة حصون تقع جميعها بالزاوية الشمالية للمدينة، كان أعلاها حصن القصبة، وحصن بني في عهد الحاج أحمد باي لحماية المدينة من الغزو الفرنسي، سنة 1836م، ويقع على بعد حوالي 1000 خطوة من باب القنطرة، جهز بمدفعين[196]، ونفس الوصف قدمته التقارير الفرنسية بعد احتلال المدينة، التي تقول،وقد يصل سمك الحصون التي تحمي المدينة بين 1.5 و3 أمتار بنيت من بقايا البنايات الرومانية، ووراءها توجد مخازن للذخيرة الحربية وفوقها تقع منصات المدافع الموجهة نحو كدية عاتي.

وقرب مسجد سيدي راشد، بالزاوية الجنوبية الشرقية للمدينة، نصبت بطارية قادرة على حمل مدفعين، وبين باب الجابية وباب الرحبة (باب الواد)، يوجد سور (سور المحولة) به 70 فتحة للإطلاق، وقد جهزت بـ29 قطعة سلاح من مختلف الأحجام، كما جهز باب الجديد بمدفعية، وقد بنى الحاج أحمد، بعد معركة 1836، قرب أبواب المدينة سورا عرضه 3 أمتار، كما رمم باب القنطرة وجعل من الضاحية المقابلة لها ساحة واسعة لتجمع قواته وحفر حولها خندق أحاطه بمتاريس من التراب، وعلى قمة كدية عاتي وضع مدفعية، أما منطقة "باردو"، الواقعة بين الضفة اليسرى لوادي الرمال وكدية عاتي فكانت عبارة عن إسطبلات يمكن أن يأوي 7 إلى 8 آلاف حصان[197] .

[194] شلوصر، المصدر السابق، ص 76.

[195] VAYSSETTE, Op.cit, p 239.

[196] شلوصر، المصدر السابق، ص74.

, PP 350-351.cit.Op [197]PEYSSONEL, T2,

الشكــل رقـــــم 6

المواقع العسكريـــة بمدينـــة قسنطينـــة



وقد اهتم بايات قسنطينة بصناعة الأسلحة والذخيرة الحربية منها بناء رحى للبارود بالحامة من طرف رجب باي سنة 1079هــ/1668م[198]، كما كان يصنع البارود بدار محمود بن شاكر باي قرب القصبة، حيث كان يعمل حوالي 20 رجلا[199]، أما بالأرياف فكانت القبائل العربية تقوم بصناعة الأسلحة والبارود بنفسها[200]، كما يوجد مخزن للأسلحة داخل قصر الباي، وتوجد سوق للسلاح بقلب المدينة تعرف بسوق العصر، قرب شارع

[198] VAYSSETTE, Op.cit, p 86.
[199] PEYSSONEL, T2, P343.
[200] تضم متاحف الجزائر مجموعة من الأسلحة النارية المصنوعة بالمدن الجزائرية مثل فليسة وغرداية وبني يني (أنظر علي خلاصي، المرجع السابق، ص ص 71-77).

اليهود، بين باب القنطرة والقصبة[201]، فكانت حامية قسنطينة لا تحتاج إلى التزود بالذخيرة من الخارج، إذ كان المصنع الذي بالمدينة يزود مجمل مدافع وبنادق الحامية [202].

ب- ميلة مركز عسكري تابع لمدينة قسنطينة:

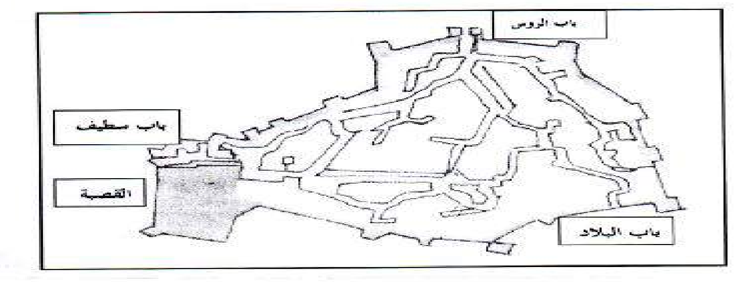
تعد مدينة ميلة، التي تبعد عن قسنطينة بـــ 52كلم، أهم مركز عسكري تابع لمدينة قسنطينة، وتعود أهمية ميلة العسكرية إلى القرن الثالث الميلادي، حيث كانت نقطة تمركز للقوات الرومانية، ثم تحولت إلى أول مركز للفاتحين المسلمين، حيث استقر بها الفاتح أبو المهاجر دينار لمدة عامين، 56-57هـــ/675-676م[203]، وبنى بها مسجده وجعلها أول قاعدة عسكرية إسلامية انطلقت منها الدعوة الإسلامية إلى بقية أنحاء البلاد.

استغل العثمانيون، على عادتهم في مختلف المدن التي استقروا بها، ما تبقى من بنايات وأسوار تاريخية لبناء مركز عسكري للإنكشارية، وبذلك تحولت المدينة إلى قاعدة عسكرية قوية استقطبت مختلف العناصر العثمانية من عسكريين وموظفين سامين استقروا بها حتى نهاية العهد العثماني، وهو ما يعرف اليوم بالمدينة القديمة "الفوقانية"، حيث المسجد الذي حول إلى ثكنة، وتحته بنيت المساكن والأسواق، وهو ما يعرف بالمدينة "التحتانية" أو السفلى، ويمثل هذان الموقعان مدينة ميلة العثمانية، والتي بنيت على أنقاض المدينة البيزنطية، وبحجارة رومانية.

الشكل رقم7



خريطة ميلة القديمة



---

[201] شلوصر: المصدر السابق، ص 74.

[202] خلاصي (علي)، المرجع السابق، ص78.

[203] شغيب (محمد المهدي بن علي)، أم الحواضر في الماضي والحاضر، تاريخ قسنطينة، مطبعة البعث، قسنطينة، 1980.

ويبدو أن العلاقة بين ميلة وقسنطينة كانت وطيدة، فبقدر ما استقطبت هذه المدينة من سكان قسنطينة وخاصة العناصر التركية، كان تواجد سكان ميلة كبيرا أيضا بمدينة قسنطينة، حتى أننا نجد اسم ميلة يطلق على أحياء بالمدينة، منها ميلة الصغيرة، بأقصى شرق المدينة، وزقاق الميليين، جنوب البطحة[204].

وعلى بعد 38 كلم من مدينة ميلة نجد مركزا عسكريا آخر، بمنطقة فرجيوة، جنوب غرب ميلة، عرف بعدة تسميات منها: " قصر الآغا"، و"دار الحاكم" أو "جنان الحاكم"، ويقع هذا القصر على مساحة 800م^2 تقريبا، تحيط به حديقة تقدر مساحتها بحوالي 2000م^2، قد تعود إلى العهد الفرنسي، إذ تم ترميم هذا المعلم التاريخي، حسب الأرشيف الفرنسي في سنة 1929م[205].

فرغم خلو فرجيوة من البنايات العثمانية، وهو ما أشارت إليه التقارير الفرنسية عند وصفها لمنطقة "فج مزالة" (فرجيوة)، بقولها أنها تتكون من خيام مبعثرة وأكواخ وبيوت من طين ولا توجد بها بنايات تركية[206]، فإن هذا القصر، الذي بني على الطراز المعماري العسكري العثماني، يعد البناء الوحيد بالمنطقة الذي يعود حسب تسميته وشكله الهندسي إلى الفترة العثمانية، وإن بقيت عدة تساؤلات تحوم حول طبيعته، فهل هو برج عسكري كان مقرا للإنكشارية؟ أم أنه قصر بناه آخر حكام فرجيوة "أحمد بوعكاز"، 1834-1864م، ليكون مقرا لحكمه متشبها في ذلك بصديقه وحليفه الحاج أحمد باي، آخر بايات قسنطينة، وحتى إذا أشارت التقارير الفرنسية إلى أن برج "أحمد خوجة بن بوعكاز" كان يقع على الضفة اليسرى من واد بوصلاح، وهو ما عرف بـــ"الحمام"[207].

---

[204] أنظر خريطة قسنطينة قبل الغزو الفرنسي 1837م .

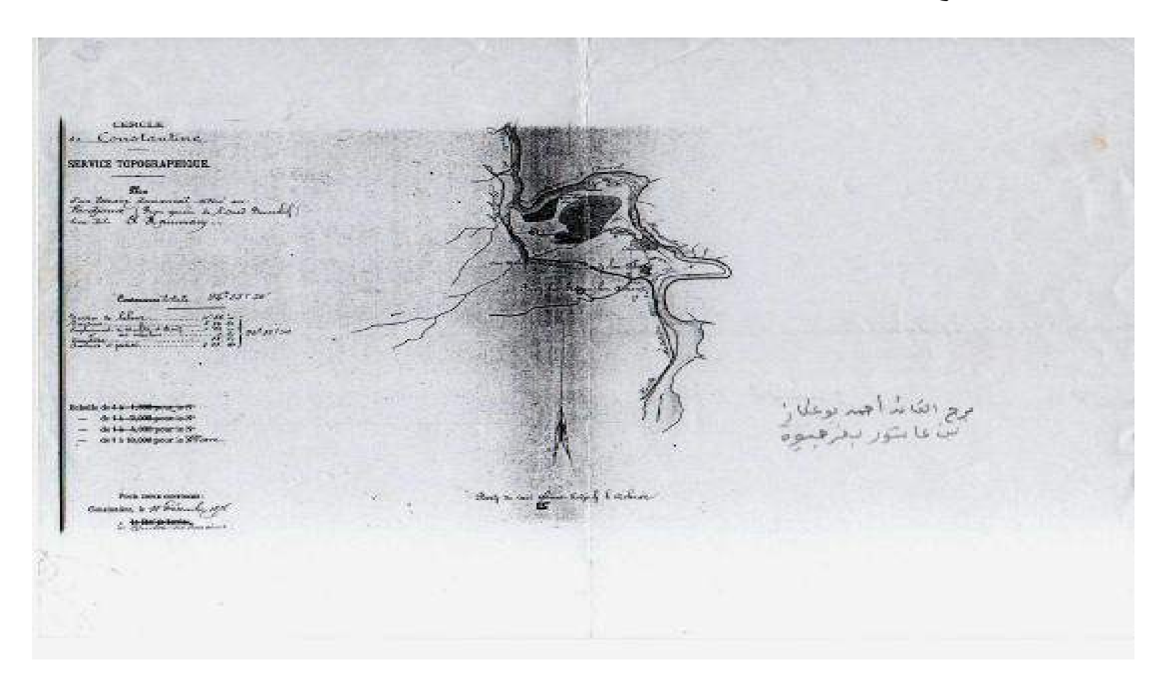
[205] سلم لي أحد العمال بمكتب بلدية فرجيوة الموجود بالقصر نفسه صورة عن قرار الإدارة الفرنسية بإعادة ترميم القصر(البرج)، ولم يشر القرار إلى أصل البرج.

[206] Commune Mixte de Fedj-M’zala, Enquête Générale 1938, A.C.

[207] تشير التقارير الفرنسية إلى أن برج "أحمد خوجة بن بوعكاز" يقع بدائرة فرجيوة على الضفة اليسرى من واد بوصلاح والمعروفة بـــ"الحمام" وتقدر مساحة المشتى والبرج 1.2300 هكتار، ولم يبق منه اليوم أي أثر(أنظر المخطط المرفق للدراسة).

الشكـــــل رقـــــم 8

مخطط برج أحمد بن بوعكـــاز بفرجيـــوة[208]



وتبقى تسمية "قصر الآغا"، التي مازال هذا المبنى يعرف بها حتى اليوم، تدل على الاحتمالين: أنه قصر أحد آغواة الإنكشارية، الذي جمع حوله مجموعة من الجند لحراسة المنطقة، أو أن حاكم فرجيوة "أحمد بوعكاز"، نفسه كان يعد من بين القادة العسكريين ببايلك قسنطينة وبالتالي فهو محسوب ضمن طاقمها العسكري فحمل لقب الآغا[209].

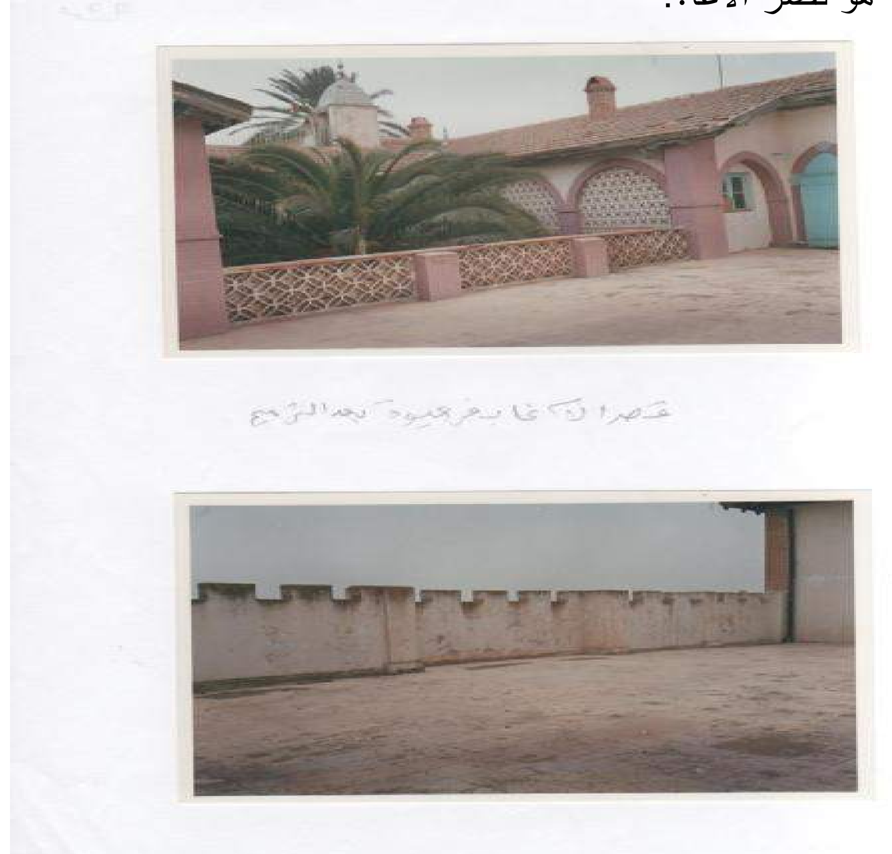
ومهما يكن فإن منطقة ميلة كانت غنية بالآثار التي استغلت من طرف العثمانيين لإسكان حامياتها، وهو ما جاء في وصف "***Desfontaines***"، الذي مر بمنطقة ميلة في سنة 1785م، وقال أن بها آثار جيدة عرف مكان وجودها بقصر الملك " ***Il y a, à peu de distance de là, des ruines très remarquables au bord d'une fontaine d'eau fraîche. Le lieu où elles sont s'appelle Cseir-Melek. A une demi-journée de***

[208] تسلمت المخطط من الأستاذ مقراني فله مني جزيل الشكر.

[209] كان للحاج أحمد بوعكاز مكانة عسكرية هامة شهدت بها مختلف المصادر الفرنسية التي أكدت أن صداقة ربطت بين الشيخ بوعكاز و قائد الجيوش المصرية "سليمان باشا"(Colonel Selve)، أثناء إقامته بمصر في طريقه إلى البقاع المقدسة، وهو ما يدل على هذه المكانة، أنظر: A.O.M, 1H9, M. martin, Notes sur l'historique de quelques familles de Constantine)

[210]"***Constantine est Mila, pays habité, avec les ruines dans les mêmes cantons***

فهل "قصر الملك" هو قصر الآغا؟!



2- حامية عنابة:

يصف "بيسونال " عنابة بقوله: إنها ناصعة البياض إلى درجة أنها تتعب العين لأن بيوتها مطلية بالجير الأبيض ومغطى بعضها بالقرميد والآخر بأسطح وشرفات، وكان يشرف على هذه المنازل حصن القصبة وهو مقر للحاكم التركي بالمدينة ومكان استقرار الحامية العسكرية(النوبة)"[211].

شيدت قصبة عنابة " قصبة جبل عابد" حوالي سنة 1300م، على يد الحاكم الحفصي أبو زكرياء، فوق أكمة مقابلة للمدينة ومطلة على الناحية الجنوبية على ارتفاع 105م وفي سنة 1317م بني حولها سور منيع يبلغ طوله 350م، ولم ينته العمل بها إلا

[210] PEYSSONEL et DESFONTAINE, T 2, Op.cit, p 214.
[211] PEYSSONEL, ibid, p219.

في عهد الفضل بن أبي يحيى أبي بكر وقد خلد هذا العمل بلوح من الرخام ثبت أعلى مدخل القصبة[212].

جددت هذه التحصينات سنة 1535م على يد القائد الإسباني "أندري دوريا"، وأسكن بها الجنويين، وبعد تحرير عنابة من يد الإسبان سنة 1540م على يد حسن آغا، 1534-1544م، وضمها إلى بايلك قسنطينة، أعيد بناء القصبة <<فقويت الأماكن الجانبية ووسعت ممرات الحراسة وغرف الحرس ومخازن المؤونة وخزانات المياه، وفتحت بجدار التحصين نوافذ تبعد الواحدة عن الأخرى بين 15 و20 مترا، وبين هذه النوافذ نجد قاعات لحفظ الأسلحة>> وتتقسم قصبة عنابة إلى:

1-قسم شرقي يضم المسجد وعمارة يسكنها ضباط الجيش وبرأس القسم قاعات للحرس.

2-قسم غربي ويمثل ثكنة للمشاة (الإنكشارية).

3-قسم وسط وهو قلب القصبة ويضم عدة منشآت ومرافق عمومية وتتكون من طابقين.

رغم هذه التحصينات بقيت مدينة عنابة عرضة للهجومات الأوروبية منها احتلالها من طرف جيش توسكانة (وسط إيطاليا) سنة 1608م وقد استشهد باي قسنطينة "محمد بن فرحات" في الدفاع عنها.

أما حامية عنابة فتتكون من 100 إلى 50 جندي، تماشيا مع الظروف الأمنية بالمدينة[213]، وقد حددت التشريفات عدد أفراد حامية عنابة في نهاية العهد العثماني (1829م) بـــ71 رجلا موزعين على 5 صفرات[214].

أما تحصينات المدينة فتتمثل في أربعة أبراج وأربع ثكنات هي:

1-برج البلارج (اللقلق): ويقع على ربوة يزيد علوها عن 50م قرب مسجد أبي مروان ويسمى أيضا "طبانة القصبة لأنه كان تابعا للقصبة القديمة.

---

[212] خلاصي(علي)، المرجع السابق، ص 350 و 364.

[213] سعيدوني(ناصر الدين)، دراسات وأبحاث ...، ص203-204.

[214] Tchrifat, Op.cit, p34.

2-طبانة القلعة: وهو برج تابع لبرج البلارج ويمتد إلى باب بحر.

3-طبانة المقابر: وتقع بالسور الجنوبي وتربط بين بطانة القلعة وبطانة المعدومين بالسور الشمالي وهي محمية بالمدافع.

أما الثكنات فهي:

1-ثكنة المالكية: يقيم بها فرسان المالكية، ويعتقد الكاتب أن سكانها يكونون من ضمن الجيش الذي أحدثه علي باشا من الأهالي سنة 1817م.

2-ثكنة السكان: وتمتاز بموقعها وحسن بنائها، وتقع أسفل الأسوار الشمالية للمدينة.

3-ثكنة دار القلعة: وكانت أصغر الثكنات محمية بسور سميك وعالي، وهي مخصصة لفرقة حرس وكيل الحرجأو القائد العام للنشاط النحري (المركانتي).

4-ثكنة بلعيد (طبانة): وهي أقدم منشأة عسكرية بعنابة، إذ يعود بناؤها إلى نهاية العهد الحفصي، وهي مقر للإنكشارية[215].

وقد اشتهرت عنابة بصناعة البارود إلى جانب بجاية وهران وهنين منذ ما قبل العهد العثماني.

3- حامية بسكرة:

كان أول اتصال للعثمانيين ببسكرة سنة 1534م على عهد حسن آغا وكانت تمثل لواء مستقلا، وهو ما أشار إليه مصدر لمجهول أرخ لبايات قسنطينة بقوله: " وعلى ما يحكى كانت (بسكرة) هي دار الملك في الزمن القديم"[216].

لم يرسل الحكام العثمانيون حاميات لتستقر بجنوب البايلك، باستثناء مدينة بسكرة لكونها نقطة عبور هامة بين التل و الصحراء، وتمثل سوقا مزدهرة للعبيد المستقدمين من الجنوب، وقد وصفها الورتلاني نقلا عن العياشي بقوله أنها "كثيرة المياه ...فكل باب عنده ساقية من الماء تجري من ماء حلو كالعسل ونخلها عظيم وغلتها كثيرة أيضا أي زرعها وكذا الفواكه ...وهذه المدينة كانت قاهرة عظيمة البنيان والجامع الأعظم يدل على ذلك

[215] خلاصي(علي)، المرجع السابق، ص ص160-162.

[216] مجهول، تاريخ بايات قسنطينة، تحقيق حساني مختار، المكتبة الوطنية الجزائرية، ص 43- 44.

فإنه لا نظير له وصومعته ما أحسنها وما أوسعها غير أن القديمة، أي المدينة قد خربت وصارت دكا وسبب ذلك فتنة بينهم فأدخلوا الترك فأهلكوها حتى بقي القليل منها حاصله أن الناس قد خرجوا إلى البساتين فبنوا هناك من ذلك العهد إلى الآن..."[217]، أما عن حاميتها فيكتفي بالقول أن "فيها برجان للترك عامران أحدهما في البلد والآخر خارجها"[218]، في حين كان الرحالة "شو" أكثر دقة حيث قال: " يوجد ببسكرة حامية عسكرية تركية بنى لها باي قسنطينة برجا مزودا بـــ6 مدافع صغيرة وعددا من الرشاشات الثقيلة الموضوعة على ركائز"[219].

وتتكون حامية بسكرة، حسب التشريفات التي اهتمت اهتماما خاصا بهذه الحامية[220]، من 62 رجلا موزعين على 4 صفرات، وإن لم يكن هذا العدد قارا،شأنها في ذلك شأن بقية النوبات الموزعة ببايلك الشرق، إذ يزيد العدد وينقص حسب الظروف الأمنية بالمنطقة، من ذلك قول أحد المصادر لكاتب مجهول أن حامية بسكرة كانت تتكون من "عشرة أخبية، بين كل خباء عشرون رجلا من عسكر الترك وزواوة، ومعهم شيخ العرب، فما أن يصلوا بلد بسكرة لأنها هي الكبيرة في قرى الصحراء...، وينزل ذلك العسكر بالبلد المذكور ويتوزعون اثنان أو ثلاث بين كل دار وشيخ العرب يرسل خدامه لكافة أهل الصحراء بالمكاتب والأشخاص ما عليهم من الغرامات وغرائمهم وحلي الفضة والذهب والجمال والعبيد والكسوة ويقيم بها ستة أشهر ويرجع إلى التل بالعربان يصيفون فيه إلى فصل الشتاء ويرجعون أيضا إلى الصحراء على حسب عاداتهم إلى الآن وهم على هذه السيرة"[221].

وهو ما أكدته "التشريفات"، إذ سجل أن سكان بسكرة كانوا يستضيفون الحامية الجديدة لثلاثة أيام بتقديم الخبز والتمر في النهار والكسكسي في الليل، كما توزع عليها طائفة الدباغين، حسب العادة، الهبات التالية: 6 أرطال من الصوف و3 جلود للآغا، و4 أرطال صوف وجلدين (2) لنائبه (الكيخية)، وكان جميع القادة العسكريين كالبلوك

[217] الورتيلاني: المصدر السابق، ص86.

[218] نفس المصدر، ص86.

[219] SHAW, Op.cit, pp 394-395.

[220] Tachrifat, Op.cit, p34.

[221] مجهول، تاريخ بايات قسنطينة، مصدر سابق، ص ص43-44.

باشي والأوداباشي والشاويش والخوجة، وحتى الذي يصل متأخرا عن الحامية يأخذ نصيبه، ويتمثل في رطلين من الصوف وجلد واحد، كما تقدم لهم هدايا مختلفة مثل الحناء والكتان والتمر والدجاج ...إلخ، وعند عودة البلوكباشي إلى الجزائر يتلقى من باي قسنطينة عدة هدايا منها حصان وسرج و20 رطل من " البشماط" (البسكويت)، أما الأوداباشي فيقدم له سكان المدينة 15 زياني ومن الباي صاع من القمح[222].

وبذلك كان أفراد حامية بسكرة يتمتعون بامتيازات مادية هامة يشترك في تقديمها الحكام و سكان المدينة[223].

أما وظيفة حامية بسكرة فتتمثل في حراسة جنوب الأوراس، التي كانت في مجملها مناطق مستعصية على بايات قسنطينة، من قبائل الأوراس التي لم تخضع في مجملها للحكم العثماني إلا كحلفاء، أي قيادات تابعة للبايلك[224]، وكثيرا ما قام أفراد الحامية بالدفاع عن السكان ببسكرة وضواحيها ضد اعتداءات عرب الصحراء[225] وكذا جمع الضرائب، المتمثلة خاصة في التمور، من الرعية، أما أفراد الحامية، الذين استقروا ببسكرة وامتلكوا بها غابات من النخيل، فكانوا معفين من الضرائب بقرار عسكري.

وتقيم حامية بسكرة، كغيرها من الحاميات المرابطة في المدن، بقصبة، يحرس بابها جنديان، أحدهما من صفرة الآغا والثاني من صفرة الكيخية، في حين يحرس باب القلعة (البرج) جنديان، أحدهما من صفرة "الباش بلوك باشي" والآخر من الصفرة الرابعة، ويغير هؤلاء يوميا[226]، وعندما تصل الحامية الجديدة تغادر الحامية القديمة القصبة لتعود إلى مدينة الجزائر.

ولصيانة القصبة أمر باشا الجزائر بضم قطعة الأرض التي تفصل بين القصبة والقلعة، والمسماة "حرارة"، وكانت ملكا لطائفة البنايين ثم للمسمى "قارة قوز"، إلى أملاك البايلك، وتم استغلال مداخيل كرائها لصيانة القصبة، كما كانت تقدم منحة شهرية لمن

---

[222] Tachrifat, Op.cit, pp 70-74.
[223] Ibid, pp 62-64.

[224] أنظر سعيدوني، دراسات وأحاث...، ص ص 276- 277.

[225] رسالة من الحاج أحمد باي إلى حسين باشا بتاريخ أوائل ذي القعدة 1242هـ(1826م)، رسالة رقم 16، مجموعة 1642، المكتبة الوطنية الجزائر.

[226] Tachrifat, Op.cit, pp 71- 72.

يتكلف بإصلاح وصيانة وتلميع "قازان الأوجاق" (قدر الدولة) الذي يوضع بداخل القصبة، ويدخل ضمن ذلك تلميع بقية الأواني النحاسية المستعملة في مطبخ القصبة، ولقداسة هذه الأواني لدى أفراد الحامية أوقفها بعضهم على الحامية وسجل ذلك في سجلات خاصة حتى لا تسرق[227].

ويشير "***Shaw***" إلى وجود عدد كبير من ورشات تصفية الملح في بسكرة لصناعة البارود[228].

4- حامية تبسة:

بنيت مدينة تبسة[229]، على غرار بقية المدن العثمانية، على أنقاض المدينة البيزنطية والرومانية، وبذلك اكتسبت حماية عسكرية بفضل هذه الآثار المحاطة بحدائق من الأشجار المثمرة التي تحيط بها من ثلاث جهات[230].

وتعد حامية تبسة ضمن الحاميات الصغيرة والأقل أهمية ببايلك الشرق الجزائري، وتتكون من صفرتين (2) تضمان 29 رجلا، كلفت بحراسة قبائل الأوراس وخاصة النمامشة، الذين كانوا يشنون غزوات ضد القوافل التجارية وقافلة الحج[231]، ومن أهم نشاطاتها جباية الضرائب من القبائل الشرقية للبايلك ومشاركة قوات باي قسنطينة في الحملات على إيالة تونس، وكان اعتماد باي قسنطينة على القوات المحلية التابعة لأسرة أحرار الحنانشة أكثر من اعتماده على القوات النظامية بهذه المنطقة.

وقد اعتمدت حامية تبسة في تحصيناتها على بقايا السور البيزنطي، شأنها في ذلك شأن المدن العتيقة في الجزائر، وهي مجهزة ببطاريات أو متارس تحمل ثلاث مدافع[232].

---

[227] Tachrifat, idem, pp 73 - 75

[228] SHAW(Th), Op.cit, p 22.

[229] تقع مدينة تبسة على بعد 220 كم شرق قسنطينة و200 كلم جنوب عنابة، وعلى بعد 18 إلى 20كلم على الحدود التونسية.

[230] MOLL (M), " Historique et archéologique sur Tebessa et ses environs", in R.S.A.C, 1858-1859, pp 27-28.

[231] سعيدوني، دراسات وأبحاث..، ص 270.

[232] خلاصي(علي)، المرجع السابق، ص388.

5-حامية جيجل:

كانت جيجل أول مدينة يستقر بها العثمانيون بالساحل الجزائري، ووجد الاخوة بربروس، منذ وصولهم إليها سنة 1513م، كل الدعم من سكانها[233]، مما جعل هؤلاء يحظون بمكانة خاصة لدى الحكام العثمانيين طوال عهدهم بالجزائر، بني بها برج خارج أسوار المدينة بعد حملة دوبوفور سنة 1664م[234]، وكانت الحامية التي ترابط به تتكون من 2 صفرتين تضم 29 رجل، وقد تمكنت هاتان الصفرتان من صد الهجوم الفرنسي سنة 1664م وألحقت بالقوات الفرنسية المكونة من 5000 رجل مما أدى بالملك "لويس الرابع عشر" إلى طلب إبرام معاهدة صلح مع الجزائر سنة 1666م[235].

6- حامية القـل:

وهي حامية صغيرة وغير قارة قدرت قواتها بـ2 صفرتين ضمت 29 رجلا، ذلك أن مدينة القل بقيت مغمورة، رغم أهميتها الاقتصادية، إذ كانت تشتهر بإنتاج الشمع الذي تقدم منه سنويا قنطارا ونصف كضريبة لخزينة الدولة[236]، وكان ميناء القل يخضع مباشرة إلى مدينة الجزائر ويحكمها آغا، أي أن إدارتها تخضع للحامية الموسمية (النوبة) وقادتها، أكثر من خضوعها لباي قسنطينة، وكان بها برج مجهز بـ8 إلى 10 مدافع لحمايتها من الهجمات الخارجية.

أما الأمن الداخلي فيبدو أنه كان في يد أبناء البلاد، وهو ما دلت عليه تقارير الوكالة التجارية الفرنسية بالقل، سنة 1795م، حول تحرشات الأهالي ضد المسؤولين الفرنسيين بالوكالة وعجز الحامية التركية عن حمايتهم[237]، والتي كانت توجه تارة إلى القنصل العام الفرنسي بالجزائر،"***Vallière***"، وأخرى إلى "***Peiron***" مدير الوكالة بالقالة، وكثيرا ما تقدم هؤلاء بالشكوى لباي قسنطينة، الذي لم يجد ما يرد به على شكاوى المتضررين من الفرنسيين غير الأمر بعدم التعرض للورنسيين بالأذى، وهو مضمون

---

[233] أنظر غزوات عروج وخير الدين

[234] خلاصي (علي)، المرجع السابق، ص370.

[235] أندري جوليان (شارل)، تاريخ إفريقيا الشمالية، ج$_2$، ص366.

[236] Tachrifat, p 52.

[237] FERAUD (Ch), "Cause de l'abandon du Comptoir de Collo par la compagnie Française en 1795", in R.A, 1877, pp 124-140.

الرسالة التي أرسل بها صالح باي سنة 1787م إلى آغا نوبة القل[238]، اونصيحة الفرنسيين بالبقاء داخل منازلهم[239]، وهو ما جاء برسالة مصطفى باي إلى مدير الوكالة الفرنسية.

بهذا يمكن القول أن الوجود العسكري ببايلك قسنطينة كان وجودا مكثفا، وهو ما يفسر الانتشار الكبير لعناصر الإنكشارية بالبايلك عامة وبمدينة قسنطينة بصفة خاصة، "***Constantine chef lieu de division militaire***"[240]، والسؤال القائم هو كيف كانت علاقة هؤلاء بالمجتمع القسنطيني؟ وخاصة المجتمع الريفي باعتباره المورد الرئيس للضرائب بالنسبة للسلطة المركزية وميدان الاحتكاك المباشر بين الرعية وأفراد هذه المؤسسة العسكرية.

---

[238] رسالة رقم 86، مجموعة 1641، المكتبة الوطنية.

[239] FERAUD (Ch), "Cause de l'abandon du Comptoir de Collo…, Op.cit, p 128.

[240] RINN (L), Op.cit, p 130.

الفصل الثاني

المحلة وأعمالها بالريف القسنطيني

أولا: التعريف بالمحلة

1-العناصر المكونة للمحلة

أ- اليولداش

ب- الفرق المخزنية

ج- فرق زواوة

ثانيا: وظائف المحلة وأعمالها

1- المحلة في المصادر العربية

2- المحلة في المصادرالغربية

تميزت علاقة الإنكشارية خاصة والعثمانيين عموما، بسكان الريف، إما بالنفور والعداوة، وإما باللا مبالات بين الطرفين، حيث كان تواجد الإنكشاري بالريف يعني نهب وسلب سكانه، فكان الريفي لا يعرف الإنكشاري (التركي) إلا من خلال أعمال المحلة التي كانت، تمر على قبيلته فلا تترك وراءها غير الخراب والأسى، وبما أن الضريبة كانت الرابط الفعلي بين مركز السلطة وبين سكان الريف، والمنفذ لعملية جباية الضرائب هم رجال المحلة، فإن عملية الجباية هي نقطة تلاقي الطرفين، وهي السبب في هذا التنافر، إلا أن أسئلة كثيرة تفرض نفسها هنا منها: هل عملية جباية الضرائب من مهام الإنكشاري دون غيره؟ وهل كان الإنكشاري هو المتسبب فعلا في النهب والسلب الذي يتعرض له الريف القسنطيني في العهد العثماني؟ وإذا كانت "المحلة" هي الوسيلة الأساسية لسيطرة بايات قسنطينة على الريف، فهل كانت هذه الوسيلة مقتصرة على أفراد الإنكشارية ؟ أم أن المحلي والإنكشاري شاركا في هذه المحلة وبالتالي لا يمكن إلصاق تهمة النهب بالإنكشاري دون غيره؟ كل هذا يمكن معرفته من خلال التعرف على نظام المحلة وأعمالها بالريف القسنطيني.

أولا- التعريف بالمحلة:

عرفت الحامية العسكرية التي كانت تجوب الأرياف في العهد العثماني قصد حفظ الأمن وجباية الضرائب بـــ"المحلة"، وهو مصطلح عسكري عرف بالمغرب العربي منذ العهد الحفصي، واستمر العمل به في العهد العثماني، وهي "جيش متحرك داخل البلاد عبر مجال جغرافي واجتماعي ثابت وخلال مواسم معينة"[241].

وكانت محلة قسنطينة الموسمية حملة فصلية تخرج من عاصمة البايلك مرتين في السنة، في الربيع وفي الخريف بقيادة الباي أو خليفته بغرض جمع الضرائب، وإلى جانب المحلة الموسمية هناك المحلة الاستثنائية التي تنظم، عادة، عند حدوث ثورات في المناطق المستعصية وغايتها حفظ الأمن وإعادة القبائل الثائرة إلى حضيرة الحكم العثماني، وكانت قوة المحلة تتناسب طردا مع ظروف البلاد الأمنية والاقتصادية.

[241] بنبلغيث(السيابني)، أهمية المحلة العسكرية في تكوين الجند النظامي التونسي خلال القرن التاسع عشر، تاريخ التحصينات بالبلاد التونسية، إدارة العمل الإجتماعي والإعلام والثقافة، تونس، 2001، ص 183.

1- العناصر المكونة للمحلة:

تتكون المحلة من عناصر مختلفة وهي:

أ- اليولداش:

وتتمثل في القوات التركية النظاميةالتابعة للحامية التي يرسلها الباشا من مدينة الجزائر لحماية الأمن بالبايلك ومساعدة الباي على جباية الضرائب، وتقدر فرقة الباي، حسب "***Vayssette***"[242]، بـــ21 خباء مقابل 20 خباء للخليفة، أما عدد الأتراك الذين يصلون، إلى البايلك كل ربيع فيقدره بـــ1500 تركي 1250 منهم يعودون إلى مدينة الجزائر في الخريف و250 يقضون الشتاء بقسنطينة ويقيمون بالقصبة أو في معسكرات على أبواب المدينة، على ضفاف وادي الرمال، وهي التي تعرف بمحلة الشتاء، وتذهب عادة مع شيخ العرب لجمع الضرائب من المناطق الصحراوية وتعود في الربيع.

إلا أن عدد هذه القوات في الواقع غير قار، إذ قدر "***Peyssonel***" عدد قوات محلة الباي "حسين بوقمية"، الذي رافقه سنة 1137هـــ/1725م، في رحلته لجباية الضرائب، وملاحقة شيخ الحنانشة، "بوعزيز بن نصر"، الذي فر إلى الأوراس بعد ثورته على الباي في سنة 1136هـــ/1724م، بقوله: "أن قوات محلة الباي تتكون من 300 تركي مشاة (إنكشارية)، 12 صفرة بكل صفرة 25 رجل، و800 سباهي (فارس) دائمين، بالإضافة إلى فرق كانت ترسل إليه من الجزائر للمشاركة في جباية الضرائب ويتراوح عددها بين 60 و100 صفرة، أي ما يقارب 2500 رجل "[243]، وفي موقع آخر يقول نفس المصدر: "كان الباي يعسكر مع حوالي 600 تركي، أي 25صفرة، بالإضافة إلى القوات التي أرسلها له الديوان وتقدر بـــ104 صفرة من جهة سطورة وجيجل و10 صفرات من بلاد القبائل والحنانشة"[244].

وكان وصف "***Peyssonel***" لمحلة الباي "حسن بوقمية"، سنة 1137هـــ/1725م، أدق وصف للمحلة ببايلك قسنطينة، إذ حضر مسيرة المحلة وعايش أحداثها، فقال أن الباي كان يعسكر قرب منابع المياه والآثار الرومانية، وقد حضر معسكرين للباي الأول بوادي

[242] Op.cit, p 36-37.
[243] PEYSSONEL, Op.cit, p 290.
[244] Ibid, p 336 .

"سيقوس"، جنوب شرق قسنطينة والثاني بـــ"زانة"، الواقعة جنوب شرق قسنطينة، غرب قرية سريانة التابعة لولاية باتنة، وأن قوات الباي، في المعسكر الأول كانت تتكون من 12 صفرة، أي ما يساوي 300 إنكشاري (***Turcs***)، معظمهم من العلوج، وفي المعسكر الثاني من 25 صفرة، أي حوالي 600 إنكشاري، بالإضافة إلى 10 صفرات أرسلها إلى الساحل (سطورة والقبائل) و10 إلى الحنانشة، وعن نظام المحلة قال أن خيامها كانت تنصب دون ترتيب، وكان للباي ثلاث خيام، الأولى لحريمه والثانية للمطبخ والثالثة خاصة به، وتنصب خيمة الآغا مقابلة لخيمة الباي باعتبارهما قائدي المحلة، وتحيط بهما خيام الإنكشارية، أما خيام قوات المخزن (الدواير) فكانت تنصب حول المعسكر حتى تحميه من أي هجوم خارجي، كما يصف الرحالة طريقة رفع المعسكر وسير المحلة، نحو الغرب عبر "طاقة" و"مدغاسن"، ثم عودتها للتوغل في جبال الأوراس لمطاردة شيخ الحنانشة "بوعزيز بن نصر"، وكان الباي، حسب نفس المصدر، يتقدم الركب ويتبعه عدد كبير من القوات تحمل أعلاما مختلفة، ترمز إلى الفرق المشاركة في المحلة سواء كانت محلية أو تركية، وكان أهمها راية السلطة، التي كانت خضراء عليها كتابات بيضاء بالخط العربي وأهلة، وتتبع الباي مباشرة، ثم الفرق المخزنية ثم الأعلاج وينتهي الموكب بالعبيد، ويرافق المحلة جوق عسكري خاص يقرع الطبول أثناء السير[245]، الأمر الذي كان يبعث الهلع في نفوس الفلاحين والقبائل الرحل، الذين كانوا يفرون بمجرد سماع طبول الباي، وكانت محلة الباي تجهز بجميع المرافق، حتى أنها شبهت بالمدينة العسكرية المتحركة، لها حكامها ومسيرو مختلف شؤونها وخزينتها وحتى أئمتها وقضاتها[246]، الذين يقاضون المخالفين لقانون المحلة، أثناء سيرها، وقد يسجن هؤلاء بسجن الآغا المرافق للمحلة.

ب- الفرق المخزنية:

تشمل القوات المخزنية، كما يدل عليه اسمها، كل القوات المحلية الموالية للسلطة المركزية بالبايلك، إذ استعان الحكام العثمانيون، منذ وصولهم إلى المنطقة، بفرسان القبائل المسيطرة على الريف القسنطيني أمثال قبيلة الذواودة بصحراء البايلك وقبيلة

[245] Ibid, pp 336-338

[246] يقول الشيخ عبد الكريم الفكون أن "سيدي أحمد الجزيري" كان قد "تولى النيابة في القضاء عن قضاة العجم وكان يصلي بقواد المدينة في رحيلهم عن البلد بمحلتهم" (منشور الهداية، ص69).

الحنانشة المسيطرة على الحدود الشرقية للبايلك، وأولاد مقران بغرب البايلك، فكان الحكام العثمانيون يتحلفون مع هذه الأسر القوية للإستفادة من قواتها ضد القبائل المتمردة، مقابل امتيازات مادية وسياسية، وهو ما حصل مع أكبر قوة بالشرق الجزائري، وهي قبيلة الذواودة الهلالية التي نجح "خير الدين بربروس"، أول حاكم عثماني بالجزائر، في ربطها بالسلطة المركزية، فكانت لبايات قسنطينة خير معين على تثبيت الحكم العثماني بالبايلك، وتغلغله حتى حدود الصحراء، وكذا أحرار الحنانشة، مقابل اعتراف السلطة المركزية بسيادتهم على مناطق نفوذهم بالبايلك، ومساواة شيوخهم للبايات أنفسهم[247]، وقد قدر الرحالة "***Peyssonel***" قوات شيوخ شرق البايلك وحدهم بـــ4 إلى 5 آلاف فارس، وقد تصل إلى 8000 فارس مجهزين أحسن تجهيز وعدد كبير من المشاة[248]، ونفس المثال ينطبق على بقية الشيوخ أمثال شيخ العرب، من أسرة بوعكاز الذواودة، الذي تجاوز عدد قواته 5000 فارس، وشيخ أولاد مقران، حاكم مجانة، الذي قدر الباحث "***Feraud***" قواته بـــ10000 فارس و عدد كبير من المشاة[249]، وحتى أسرة ابن قانة، التي يمكن القول أنها كانت من اختراع حكام قسنطينة الذين أوصلوها إلى مصاف الأسر النفوذية بالبايلك بمنحها وظيفة شيخ العرب، كانت تتوفر على قوات هامة تمثلت في 900 من المشاة و1210 من الفرسان[250]، وتقول المصادر أن قوات صالح ريس (1552-1556م) التي احتل بها الجنوب الشرقي للجزائر كانت تتكون من حوالي 3000 انكشاري و8000 فارس مخزني و8000 من زواوة[251].

بالإضافة إلى قوات الأسر المحلية المتحالفة مع البايلك، والمتكونة أساسا من الفرسان، استعان بايات قسنطينة بمختلف القوى المحلية حتى التي اشتهرت باللصوصية وقطع الطرق مثل قبيلة الشعانية والسحاري التي وضعت تحت قيادة شيوخ العرب من

---

[247] أنظر معاشي (جميلة)، الأسر المحلية الحاكمة...، مرجع سابق.

[248] PEYSSONEL, Op.cit, T1, p292 .

[249] Feraud (ch), " Bordj Bouariridj..", in R.S.A.C, 1871-1872, p 218 .

[250] Féraud (ch), Le Sahara de Constantine, Notes et Souvenirs, Adolphe Jourdan libraire éditeur, Alger, 1881, p 308.

[251] سعيدوني (ناصر الدين)، ورقات جزائرية "رسالة أعيان قسنطينة إلى السلطان سليمان القانوني بشأن صالح رايس"، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص104.

أسرة ابن قانة[252]، كما استحدث العثمانيون قبائل اصطناعية عسكرية محلية تتكون من عناصر مختلفة من القبائل عرفت بـــ "الزمول"، وأخرى من أصول واحدة، لكنها هجرت أراضيها، واستقرت بأراضي قريبة من مركز السلطة لتكون في خدمة البايلك وعرفت بـــ" الدواير"، منها دائرة الخليفة التي تتكون من 200 فارس وتنشط في أحواز قسنطينة، الخروب، الحامة وأولاد رحمون، ودائرة دواير الآغا وتتكون من 1000 فارس وتنتشر في منطقة "فج مزالة" (فرجيوة)، وكان مخزن الحراكتة أو قايد العواسي من أهم القوات المخزنية ويمكن أن تصل قواتها إلى 4000 فارس[253] لذا كانت قيادتها لا تمنح إلا لأقرباء الباي والموظفين السامين، وكثيرا ما انتقل قايد العواسي إلى منصب الباي، وهو ما حدث مع صالح باي وسابقه أحمد باي القلي.

وكان استخدام قبائل المخزن قليلا في زمن قوة الأوجاق، ثم أجبر الحكام على التوسع في استخدامها بعد العجز العددي الذي أصاب قوات الأوجاق في القرن18 م، حيث تحولت هذه القبائل في أواخر هذا القرن إلى سلطة إقطاعية حاكمة، اعتمد عليها بايات قسنطينة، اعتمادا شبه كلي في جباية الضرائب والبطش بالمتمردين من القبائل.

وقد عبر الشيخ حسين الورتلاني عن ولاء القبائل المخزنية للسلطة المركزية وبطشها بالرعية بقوله: " فريق في القرية وهو المتمكن المعتصم بألي الولاية من الترك والمتمسك بجاههم، إذ من تمسك بهم تفرعن على غيره وفريق آخر خارج عنها..."[254]، أما ابن العطار فيشير إلى ما يوحي بأن القوات المحلية هي أساس قوة الإيالة وليس الجيش النظامي، إذ يقول أن حسين باي بوحنك، 1792-1795م، هدد القوات التركية الموالية لصالح باي المخلوع " وقال لهم ان كنتم في طاعة الجزائر فبها ونعمت وان خرجتم عن الطاعة أغريت لكم (كذا) العرب فلا يبقى احد منكم إلا قتلوه"[255].

---

[252] A.O.M, 1H9, M. martin, Notes sur l'historique de quelque familles de Constantine (cercle de Biskra).

[253] RINN (L), Op.cit, pp 139-144.

[254] الورتيلاني (الحسن بن محمد): المصدر السابق، ص 114.

[255] ابن العطار، المصدر السابق، ص74.

ج- فرق زواوة:

وهي قوات مرتزقة محلية تتكون من أفراد قبيلة زواوة، بين وادي يسر وبجاية، كانت تقدم خدماتها العسكرية للحكام العثمانيين مقابل أجور محددة، قدرت حسب التشريفات بزياني واحد طوال فترة الحملة، مقابل 2 زياني للإنكشاري[256]، وتستدعى قوات زواوة عادة لإخماد الثورات أو للمشاركة في صد الهجومات الخارجية على الجزائر، وليس لجباية الضرائب، وكانت تمول بالذخيرة الحربية من قبل السلطة الحاكمة، عند انطلاق الحملة، إلا أن قيمة الذخيرة كانت تقطع من أجر الجندي لتصب في خزينة الدولة.

وتنتشر قوات زواوة بمختلف أنحاء الإيالة وحتى خارجها إذ يقول ابن أبي دينار أن الحاكم العثماني أدخل إلى تونس 800 من قوات زواوة[257]، وقد استمر تواجدها بتونس، حيث قدر عددها بين 10 و20 ألف زواوي[258]، وبالجزائر حتى الاحتلال الفرنسي الذي استفاد هو بدوره من خدماتها العسكرية، وعرفت في العهد الفرنسي بـــ"***Les Zouaves***".

ثانيا: وظائف المحلة وأعمالها:

تلخص وظيفة المحلة في أمرين أساسيين: جباية الضرائب والمحافظة على استقرار الأمن بأرياف البايلك، وتبعيتها للسلطة المركزية، وللمحلة نظام خاص في القيام بمهامها، وقد جاء في إحدى التقارير الفرنسية[259] وصف دقيق لسير المحلة بالشرق الجزائري من ذلك قول صاحب التقرير: "كان خليفة باي قسنطينة يعود من مدينة الجزائر، بعد تقديم الدنوش الصغير مصحوبا بقوة عسكرية تتكون من 60 صفرة، وقبل الاتجاه إلى عاصمة البايلك، يلتقي بالباي في "قصر الطين"، على بعد 8 كلم جنوب سطيف، حيث ينقسم رجال المحلة إلى فريقين لجباية الضرائب من أرياف البايلك قبل العودة إلى قسنطينة، فتسير 40 صفرة (خباء) مع الباي، وتبقى 20 صفرة مع الخليفة،

---

[256] Tachrifat, p 31.

[257] ابن أبي الضياف (أحمد)، إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان، تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، 1999، ص 177.

[258] RAYMOND (André), Op.cit, p103.

[259] A.M.G.H.227," Notice sur la Province de Constantine, ….

الذي يتجه شمالا ليجوب ساحل البابور وفرجيوة وزواغة[260] إلى أن يصل ساحل عنابة ومرداس وبني صالح، أما الباي فيسير بقواته جنوبا ليجوب أراضي أولاد بوطالب وأولاد سلطان والحراكتة والحنانشة، ويلتقي بخليفته بفج العرب ليعودا معا بقوات المحلة إلى عاصمة البايلك".

ويتفق المؤرخون والرحالة على أن أعمال المحلة كانت في قمة الوحشية والظلم الذي يمكن أن يحاسب عليه الحكام العثمانيون في الجزائر، فقد كانت أعمال رجال المحلة من أبشع الجرائم التي طبقها الحكم العثماني على سكان الريف الجزائري، حتى أن عبارة "محلة" بقيت إلى اليوم تعني الزحف الهمجي الذي لا يبقي وراءه غير الخراب والدمار، فمن المسؤول عن هذه الأعمال؟ وهل كان الإنكشاري هو المسؤول الوحيد عن أعمال النهب والتخريب التي كان يتعرض لها الريف القسنطيني؟ وهل كان الإنكشاري يشارك أصلا في هذه الأعمال؟ أم أن القوات المحلية المشاركة في المحلة هي المتسببة في تلك الأعمال، التي كانت تدخل أحيانا في إطار تصفية الحسابات بين القبائل؟ وهل كانت أعمال المحلة حقا فضيعة كما يصفها الكتاب الأجانب؟

1- المحلة في المصادر العربية:

لم تشر الكتابات العربية صراحة إلى الأعمال التي كانت تقوم بها المحلة ضد سكان الريف القسنطيني، وإنما أشات إلى الصراع بين القبائل وقوات السلطة المركزية وما كان يخلفه من خراب بالمدن وهو ما جاء في رحلة الورثيلاني، اعتمادا على العياشي، في وصفه لمدينة بسكرة بقوله:"ما رأيت في البلاد التي سلكتها شرقا وغربا أحسن منها... إلا أنها ابتليت بتحالف الترك عليها وعساكر العرب فيستولي عليها هؤلاء تارة وهؤلاء تارة إلى أن بنى الترك حصنا حصينا على رأس العين التي يأتي الماء منها إلى بسكرة فملكوا البلد وأضروا بأهلها وأجحفوا بهم في الخراج... واجتمعت عليها

---

[260] نشر "Feraud" أغنية شعبية تخلد لقاءات العرب بالمحلة، ومقتل القائد شلغوم شيخ فرجيوة (أنظر: Ferdjioua (Zouar'a, et.., Op.cit, pp 10-11

غارات العرب من خارج (كذا) وظلم الترك من داخل (كذا) وقد أشرفت على الخراب وقاربت أن تكون قفرا يبابا.."[261].

وجاء في مصدر مجهول المؤلف "... وينزل ذلك العسكر بالبلد المذكور(بسكرة)، ويتوزعون على ديارها اثنان أو ثلاث، بين كل دار وشيخ العرب يرسل خدامه لكافة أهل الصحراء بالمكاتب والأشخاص ما عليهم من الغرامات وغرائمهم حلي الفضة والذهب والجمال والعبيد والكسوة ويقيم بها ستة أشهر، ويرجع إلى التل بالعربان يصيّفون فيه إلى فصل الشتاء..."[262].

وكثيرا ما ساندت المصادر العربية أعمال المحلة باعتبارها تأديب للخارجين عن الشرع، بل يذكر الرحالة الورتيلاني أنه تعاون مع باي قسنطينة أحمد القلي ضد الأعراش الثائرة وهو ما جاء في قوله: "... وقد أعانني فيهم المجاهد في سبيل الله القامع للمتمردين سيدي أحمد إذ نصرني وأعطى أمر المحلة في يدي وأحرقت أولاد الحلف وقرية وسر وسكانها وبن عشاش وفي تلك السنة جعلت عليها وأمرت الخليفة أن يأخذ منهم مائة وسبعين إلى أن يتوبوا لله ورسوله ويرجعوا للأحكام الشرعية..."[263].

أما العنتري وابن العطار وهما المصدران العربيان الأساسيان في كتابة تاريخ قسنطينة، فلا يشيران إلى أعمال المحلة إلا كوسيلة لجمع الضرائب وإخضاع سكان الريف للسلطة الشرعية دون ذكر تفاصيل أعمال المحلة كقول العنتري: "كان (أحمد باي القلي) متولعا (كذا) بالخروج إلى الأوطان ولا يبالي بمقابلة الشجعان وكان يغزي على الجبال البعيدة وينزل عليهم بالحروب الثقيلة حتى يكونوا له طوعا..."[264]، وفي وصفه لسير المحلة يقول: "خرجوا من الجزائر بالأمحال (كذا) ونزلوا في... عقبة عمال ثم... ونوغة هو أول ابتداء وطن قسنطينة أقاموا فيه أيام... وأخذوا مطالب البايلك ثم... نزلوا قصر الطير ويسمى بوطن ريغة... ثم رحلوا إلى جبل أولاد سلطان متوسط متوسط بين وطن قسنطينة والصحراء وهو جبل كثير الشعاب وناسه صعاب فنزلوا عليه بالفتن وأخذوا من

---

[261] الورتيلاني، ص ص 88-89.

[262] تاريخ بايات قسنطينة، مصدر سابق، ص 43.

[263] نفس المصدر، ص 75.

[264] الفريدة المونسة، ص 31.

عند ناسه شيء قليل على وجه الصلح..."[265]، وما نلاحظه من هذا الوصف هو ابتعاد الكاتب، رغم معاداته للحكم التركي وخاصة الحاج أحمد باي، عن ذكر أعمال العنف التي كانت تقوم بها المحلة، وكأنه يؤيد الباي في كل ما يقوم به تجاه الرعية بأرياف البايلك، باعتبار أن ذلك جزء من مهام الباي الناجح في حكمه، وبنفس الأسلوب يتحدث الكاتب عن أعمال صالح باي التي كانت في قمة العنف والتوسع، حيث وصل في توسعاته إلى أقصى جنوب البايلك، فبعد أن أشاد الكاتب بخصال الباي أشاد بأعماله وتوسعاته على أنها مجلبة للخير "وعم الخير كل العباد وكان صالح باي المذكور يخرج إلى الوطن (الريف) يخلص مطالبه بالتمام...وداس كل الأوطان العامرة والقفرى (كذا) وكان وصل إلى تقرت أقصاء (كذا) وطن الصحراء لم يصلوا إليها البايات السابقين ولا أدركوها المتأخرين إلا صالح باي وصلها وأقام عليها تسعين يوما حتى طوعها ومهدها وتحصل بيده الفوائدالكثيرة منها ورجع إلى قسنطينة"[266]، فأعمال المحلة في وصف العنتري تعد من بين النجاحات التي حققها الباي في فترة حكمه، وهو نفس الباي الذي وصفه شيوخ بني ميزاب، المتضررين من أعماله، في رسالة إلى حسين باشا، سنة 1206هـ(1791م)، بـ" ،لما وقع ما وقع في سنة ست ومائتين وألف من بعد هجرة سيدنا ومولانا محمد... من أمور عظام وأهوال جسام ومن جملتها أن عدو الله والمسلمين الباي صالح صاحب الولاية الشرقية عليه اللعنة المتصلة إلى يوم الدين والتصلية بنار الجحيم..."[267]، فهذا المصدر العربي الذي أرخ لأعمال صالح باي في قسنطينة لم يؤرخ لأعماله بأريافها إلا بما يراه استقرارا للأمن بمركز الحكم، ولعل هذا يدخل في إطار تفضيل الحاكم القوي وإن كان ظالما على الحاكم الضعيف وإن كان عادلا، وهي صفة عرف بها رعايا مختلف الولايات العربية تحت الحكم العثماني، إذ يقول المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي أن السكان كانوا " إذا التزم عليهم عادل ازدروه وماطلوه في الخراج وسموه بأسماء النساء"[268].

---

[265] نفس المصدر، ص78.

[266] نفس المصدر، ص ص 33-34.

[267] وثيقة زودني بصورة منها الزميل الدكتور إبراهيم بحاز فله مني جزيل الشكر، قبل أن يقوم بنشرها في المجلة التاريخية المغاربية، تحت عنوان: ثلاث رسائل مخطوطة حول الإباضية الميزابيين بالجزائر في العهد العثماني= =(عرض وتقديم)، عدد 89-90، ماي 1998، منشورات م.ت.ب.ع..م، زغوان تونس، ص ص239-251.

[268] المصدر السابق، ص 107.

ونفس الوصف يقدمه لنا الشيخ مبارك ابن العطار، الذي اختصر في وصفه لأعمال المحلة بقوله : "ولما سمع عثمان (باي) بذلك (هجوم ابن الأحرش على قسنطينة) عجل بالدخول إلى البلد فلم يلحق الواقعة وتهيأ لغزو القبائل، وجمع عسكرا عظيما وخيلا كثيرا من الدائرة والأعراش وخرج بمحلة لا قبل لأحد بها... "[269]، وأهم ما ركز عليه المصدران هو الصراع بين القوات التونسية والقوات الجزائرية، وكان وصف ابن العطار للمحلة التونسية في عهد حمودة باشا أكثر تفصيلا إذ يقول: "... وأمر بعساكره وجنوده ورعيته وسار وزيره سليمان كاهية بالمحلة وساق رعيته بنسائها وذرياتها وأموالها وجمع من العساكر والخيل مايزيد على مائة ألف سوى (زيادة على) العربان ..."[270].

أما آخر مصدر محلي، وهو حمدان بن عثمان خوجة فكان أقرب إلى المصادر الغربية من حيث تفصيله لنظام المحلة وأعمالها بالريف، فبعد شرح وافي لتنظيم المحلة وتمويلها وطريقة سيرها والطقوس المتبعة من طرف الإنكشارية أثناء سير المحلة، يصف أعمال المحلة بقوله: "صارت تلك المليشيات المسلحة التي لا مبدأ لها، ترتكب المخالفات ضد البدو والقبائل"[271].

ويمكن القول أن أدق وصف لأعمال محلة قسنطينة هو الذي جاء في تقرير رفعه شيوخ القبائل بمنطقة الكاف، بالأراضي التونسية، إلى باي تونس يشتكون من أعمال المحلة التي قادها الباي أحمد المملوك سنة 1233هـ/1818م، ضد القبائل الحدودية بشرق البايلك، وقد شارك شيخ أحرار الحنانشة بقواته في ذلك الغزو فلم تكن أعمال قواته أقل إرهابا للسكان من أعمال قوات الباي نفسه.

فقد جاء في التقرير أن المحلة قسمت إلى عدة فرق لمحاصرة القبيلة الواحدة من جميع الجهات حتى لا يتمكن أفرادها من الفرار، واختار الباي الساعات الأولى من الفجر للهجوم على عرش أولاد بوغانم،الذي كان يتبع أحيانا بايلك قسنطينة وأخرى إيالة تونس، الأمر الذي لم يترك فرصة للسكان للهروب أو تهريب مواشيهم وتخزين حبوبهم، وهو ما

---

[269] ابن العطار، المصدر السابق، ص 47.

[270] نفس المصدر، ص ص51-52.

[271] المرآة، ص ص141-150.

جعل خسائر العرش كبيرة جدا قدرها التقرير بـــ:170قتيل من الذكور والإناث، 1800رأس من الإبل،30000 رأس من الغنم، 5000 رأس من الماعز، 130 فرس، 200 بغل، 300 من الحمير و2600 من البقر و200 خيمة بما تحتوي عليه من طعام وسلاح وأموال سائلة وضعت بصناديق قدرت بـــ2000 محبوب ذهب و1500 ريال دورو و5000 سكة تونس.

أما قوات شيخ الحنانشة المشاركة في الحملة فهاجمت أحد أعراش منطقة الكاف التونسية وألحقت به خسائر فادحة قدرت بـــ: 30 قتيل و1800 جمل و800 رأس من الغنم و2000 من البقر و200 من الخيل و200 بغل و180 من الحمير، بالإضافة إلى 150 خيمة بها 12000 ريال و1000 قفيزة من الحبوب نصفها قمح ونصفها شعير أخرجت من مطامير العرش.

ويقول شيوخ القبائل في تقريرهم أن الباي هاجمهم 3 مرات وشيخ الحنانشة 4 مرات وشيخ الحراكتة مرتين، وكان مجموع خسائرهم: 300 قتيل، 130000 رأس غنم، 30000 رأس بقر، 10000من الإبل، 900 من الخيل، 500 بغل، 100 حمار، 36000 ريال سكة تونس، 12000 قفيزة من الحبوب و1000 خيمة[272].

وهو ما يوضح أن دور القوات المحلية في تشكيل المحلة كان أكبر من دور رجال الإنكشارية الذين كانوا يشكلون جزءا من قوات الباي إلى جانب قوات الزمول والدواير.

هذا بالإضافة إلى التقارير التي كانت ترسل إلى الباب العالي من طرف بايات تونس للشوى من اعتداءات بايات قسنطينة بمساعدة دايات الجزائر[273].

2- المحلة في المصادر الغربية:

عكس الرحالة العرب، شهد مختلف الرحالة الغربيون، أمثال "***Peyssonel***" و"***Shaw***" و"***V.de Paradis***" على معانات الرعية في الريف الجزائري من جراء أعمال المحلة.

---

[272] أنظر نص التقرير كاملا بدار المحفوظات التونسية رقم 232 وقد اطلعت على صورة عنه بمديرية أرشيف ولاية قسنطينة.

[273] رسائل رقم 101-102، سلسلة تاريخية، حافظة 223ن ملف 384، الأرشيف التونسي.

ففي وصف "***Peyssonel***" لسلوك رجال المحلة تجاه سكان الريف يقول أن رجلا واحدا من الأتراك كان يخيف عرشا بكامله، إذ كان يقوم بضرب هؤلاء التعساء الذين يفقدون رجولتهم أمام التركي، ويتعجب الرحالة من قساوة هؤلاء ضد العرب ***Un seul turc Fait trembler tout un douar et donne des coups de bâton à ces misérables, qui ne sont plus des hommes en la présence d'un Turc. On ne peut exercer une tyrannie plus affreuse et plus cruelle que celle des Turcs envers les Arabes de ce pays***"[274]، وفي وصفه لما شاهد أثناء سفره إلى مدينة الجزائر، رفقة 30 صبايحي بقيادة اليايا باشي، الذي كلف بحمل 4000 ريالا، كان باي قسنطينة ملزما بإرسالها إلى الداي شهريا، يقول: وما أن وصل رجال المحلة إلى أراضي أولاد عبد النور، بين سطيف وقسنطينة، حتى بدأوا بإهانة السكان، حيث كان الرجل الريفي يتلقى الكثير من الشتائم قبل أن يؤمر بتوفير كل أسباب الراحة لأفراد المحلة وخيلهم، وهو ما كان يعرف بضريبة "الضيفة"، وكان الصبايحي يختار أحسن الخيام ليشارك ساكنها في المأكل والمشرب والمسكن، ولم يكن أمام الريفي غير الخضوع للأوامر، إذ لم يتركوا له فرصة للاحتجاج، بل كان يتحمل منهم أبشع الإهانات والإذلال يصل إلى حد الضرب، ولم يكن أمامه غير الصبر وانتظار ساعة رحيلهم عن القرية متمنيا أن لا يعودوا أبدا[275].

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن الرحالة لم يحدد أذى رجال المحلة في أفراد الإنكشارية، بل يؤكد على أن ضغط الإنكشارية كان موجها ضد الباي أكثر من الرعية وهو ما نلمسه من وصفه لسلوكات الإنكشارية داخل المعسكر، حيث يقول أن شواش العسكر كانوا يعددون مطالب الإنكشارية بصوت عالي وهم يقفزون أمام الآغا الذي يجيب بأن كل مطالبهم مجابة وينقل مطالبهم إلى الباي، الذي يطمئن هذه القوات بأن كل مطالبهم ستحقق بعد عودة المحلة إلى عاصمة البايلك، وكان الإنكشارية يتوعدون بقتل الباي إذا أخل بوعوده ويصرح بذلك أمام الباي والآغا وبصوت عالي[276].

ونفس الوصف يقدمه الرحالة الإنجليزي "***Shaw***" والفرنسي "***V. de Paradis***"، والأسير الإسباني "***Haedo*** "، الذي قال أن الإنكشارية، عكس الرياس، كانوا يسومون

[274] Op.cit, p 291.
[275] Idem, P 363-366.
[276] Idem, p 339.

الرعية سوء العذاب عند مشاركتهم في المحلة، حيث كانوا يعيشون على نهب الأراضي التي تمر بها المحلة وقد يصل الأمر إلى خطف أطفالهم ونسائهم[277].

ومهما كان غرض الرحالة الأجانب من تضخيم ظلم رجال المحلة لأهل الريف[278] ببايلك قسنطينة فإن مختلف المراجع تتفق على أن أعمال المحلة كانت أفضع الأعمال التي قام بها العثمانيون في الجزائر، لكن هذه السلوكات لم تكن حكرا على أفراد الإنكشارية، بل أن القوات المحلية (المخزنية) المشاركة في المحلة، والمتمثلة في الدواير والزمول، كانت أكثر إرهابا للفلاحين، الأمر الذي ولد كرها شديدا بين هذه القبائل وسكان الريف[279].

من هنا يمكن تصور أعمال العنف التي كان يمارسها رجال المحلة، من إنكشارية وقوات محلية، في حق سكان الريف، وبالتالي نتفهم صلة العداوة التي اتسمت بها علاقة الريفي بالسلطة المركزية للبايلك عامة ورجال المحلة بصفة خاصة.

والواقع أن شيوخ القبائل أنفسهم كانوا، رغم تحالفهم مع البايات، في كثير من الأحيان، عرضة لأعمال النهب والسلب التي تقوم بها محلة الباي، ومن الأمثلة على ذلك هجوم الباي "حسن بو قمية"، بالتحالف مع باي تونس، على قبيلة الحنانشة، الحليف السابق لبايات قسنطينة، إثر خلاف وقع بين شيخها "بوعزيز" وباي تونس"حسين باي"[280]، حيث قام الباي سنة 1136هـ/1724م، بهجوم خاطف على القبيلة، ويقول "بيسونال" الذي عاصر الأحداث أن الباي ألحق بالشيخ بوعزيز خسائر فادحة في الأرواح، وغنم 8000

---

[277] HAEDO, Topographie…, Op.cit, p 509.

[278] من الروايات التي وصفت وحشية رجا ل المحلة قول بعض المشاركين في احتلال مدينة قسنطينة، أن أحد الجند الأتراك، حسب ما روي له من الأهالي، قام بقطع ذراع أحد الأطفال من فرجيوة، بسبب أكله جناحا من دجاجة حضرت له في إطار ضريبة الضيافة المفروضة على سكان القرية، وعندما سؤل عن سبب فعلته قال أنه لم يفعل له إلا ما فعل بدجاجته (أنظر E.VALLET, "Page d'histoire, le dernier siège de Constantine vu par les assiégés", in R.S.A.C, 1935-1936, p 286.)

[279] FERAUD (ch), "Notes Historiques sur les Turcs de la Province de Constantine,"Les Zmoul", in R.S.A.C, 1869, p 54 et suit.

[280] يقول المؤرخ التونسي حمودة بن عبد العزيز<<اجتمع حسين باي بأبي عزيز في محلته فوقعت بينهما مغاضبة سخط بعبها حسين باي على أبي عزيز حتى شتمه وسبه...>> (أنظر الكتاب الباشي، ج1، تحقيق الشيخ محمد ماضور، الدار التونسية للنشر، 1970، ص 280).

رأس من الإبل والكثير من المواشي والأموال السائلة، وأشار الرحالة في هذا المقام إلى بروز ابنة الشيخ "علجية بنت بوعزيز"، التي واجهت قوات الباي وحولت هزيمة والدها، الذي فر إلى الأوراس، إلى نصر باهر، الأمر الذي جعل الرحالة يصف هذه الفارسة بأنها جاندارك قومها[281].

وقد تضاعفت أعمال العنف بين القبائل والقوات العثمانية في بايلك قسنطينة منذ بداية حكم صالح باي، في محاولة لإخضاع جميع أرياف البايلك لسلطته، لذا شهد النصف الثاني من القرن 12هـ/18م، عددا لا يحصى من الحملات العسكرية[282]، ضد القبائل قصد إرغامها على دفع المزيد من الضرائب.

وكان "شلوصر" آخر من وصف نظام وأعمال المحلة ببايلك قسنطينة، إذ قدم لنا وصفا دقيقا لنظام محلة الحاج أحمد آخر بايات قسنطينة، وأعمال العنف التي كانت تقوم بها[283].

والحقيقة أن العنف أصبح الطابع المميز للحكم العثماني في نهايته، وقد عبر صالح العنتري عن ذلك بقوله: "اشتهر ظلم الترك وصاروا يقتلون الناس في داخل البلاد وانحلت الأحكام وتصعب (كذا) الوطن (الريف) وضعفت الرعية ..."[284]، أما المراجع الفرنسية التي أخذت عن العنتري وغيره من المصادر العربية المكتوبة والشفهية فغالت في وصف هذه المظالم والتجاوزات التي عمت المدينة والريف ببايلك قسنطينة[285].

وقد نتساءل عن موقف باشا الجزائر من هذه المظالم، ودوره في إصلاح الوضع؟ والإجابة هي أن الباشا لم يكن يعرف حلا لمشاكل البايلك إلا بقتل الباي أو تغييره بآخر لا يكون في الغالب أحسن من سابقه، وذلك قصد تهدئة الأمور وإسكات المتذمرين، ويعود ذلك، حسب العنتري، إلى سوء اختيار البايات أنفسهم، إذ أصبحت الواسطة هي التي

---

281 PEYSSONEL, Op.cit, p 295.

282 حول مختلف هذه الحملات أنظر: Feraud (ch), “ Les Zmoul”, Op.cit, p 54 et suit، القيشاعي فلة، المرجع السابق، ص87-90 .

283 شلوصر، المصدر السابق، ص48.

284 صالح العنتري، الفريدة المونسة ، ص 76 .

285 VAYSSETTE, Op.cit, pp 191-210.

تتحكم في هذا الاختيار وليس الكفاءة، فيقول: "كانوا (كذا) الترك في سابق زمانهم ما يرجعون (كذا) واحد لوظيفة (كذا) الباي إلا الذي يكون معروف (كذا) بالشجاعة وله خصال كثيرة في الحروب والبراعة لكن (كذا) من زمان صالح باي وما بعده وقع الصف فالذي يكون له صاحب متوصل (كذا) عند الباشا يسعى لصاحبه حتى يرجعه لأجل المعاملة و المودة"[286].

وكثيرا ما كان الباشا يقوم بتغيير الباي أو قتله، ليس لحل مشاكل البايلك، وإنما للاستيلاء على أمواله، وهو ما وقع لأعظم بايات قسنطينة صالح باي(1185-1206هـ/1771-1792م) وبعده عبد الله باي (1219-1221هـ/1804–1806)، بل أن معظم بايات قسنطينة في الفترة ما بعد حكم صالح باي، قتلوا لسبب أو لآخر، فمن بين 21 بايا نجد 14 منهم انتهى حكمهم بالقتل، أي ثلثي العدد، والباقي تم عزلهم ونفيهم بعيدا عن قسنطينة[287].

وكان الباشا، في أغلب الأحيان، هو المشجع على الظلم والإرهاق الذي يسلطه الباي على الرعية، وخاصة بالنسبة لفرضه للضرائب الجائرة، حيث كان الباي يسعى بكل شكل لرفع قيمة الضريبة إرضاء للباشا الذي لم يكن يهمه غير رفع قيمة الدنوش كلما رفع الباي من قيمة الضريبة المفروضة على الرعية[288].

وقد استمرت الضرائب في الارتفاع، نتيجة لانخفاض موارد البحر وجشع الحكام، إلى أن عمت، في نهاية القرن 12هـ/18م، جميع القبائل، الغارمة والمخزنية المعفاة عادة من الضرائب، على حد سواء، مما جعل الفلاح يلجأ إلى إخفاء محاصيله في مطامير لا يعلم مكانها إلا هو وأقرب الناس إليه، ويتظاهر بالبؤس حتى لا يجبر على دفع الضريبة، وكثيرا ما أهملت الزراعة والتجأ الفلاح إلى تربية المواشي لسهولة تهريبها عند وصول المحلة[289]، وإن كان العنتري يعيد إهمال الزراعة إلى بخس أثمان الحبوب[290]، في تلك

---

[286] الفريدة المونسة، ص 63 .

[287] أنظر تاريخ بايات قسنطينة في كل من: صالح العنتري و "Vayssette" و M. Gaid.

[288] V. de Paradis, Op.cit, p 127.

[289] Feraud(ch), "Les Hrars..", Op.cit, pp 115-116 .

[290] العنتري (صالح)، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم، رابح بونـار، ش.و.ن.ت، الجزائـر، 1394هـ/1974م، ص35

الفترة، كما التجأ ملاك الأراضي إلى هجرة أراضيهم والانضمام إلى قبائل الزمول للعمل بأراضي عزل البايلك المعفية من الضرائب أو إلى وقف أراضيهم، وقفا أهليا، على الزوايا والمؤسسات الخيرية حتى تعفى من الضرائب، ولا تستطيع الدولة مصادرتها، وهو ما جعل مساحة أراضي الوقف في بايلك قسنطينة تصل إلى ثلث مساحة الأراضي الزراعية بالبايلك[291]، ويبدو أن هذا الوضع عم إيالة الجزائر بكاملها، الأمر الذي دعا إلى تدخل السلطان العثماني نفسه فأرسل فرمانا يأمر حكام الجزائر بالاهتمام بالفلاحين والعمل على إعادتهم إلى أراضيهم وإلزامهم بدفع ما عليهم من ضرائب[292].

وبالإضافة إلى مغالات بايات قسنطينة والحكام العثمانيين بالجزائر عامة في فرض الضرائب الشرعية وغير الشرعية، خاصة في فترة ضعف خزينة الإيالة، وتفاقم جشع العناصر التركية عامة على جمع المزيد من الثروة مما أثقلت كاهل الريفي، كان سلوك رجال المحلة، أثناء تأديتهم لمهامهم، لذا كانت أعمال العنف التي يقوم بها رجال المحلة، من إنكشارية وقوات محلية ، أقوى العوامل المتسببة في العداوة والنفور بين سكان الريف والعناصر التركية وعلى رأسها الإنكشارية.

كما زاد تدخل البايات في الشؤون الداخلية لشيوخ القبائل، بعد أن تمتع هؤلاء باستقلالهم شبه التام، في بداية الحكم العثماني، من تذمر هؤلاء من الحكم العثماني، فأعلنوا الثورة على الحكم المركزي بقسنطينة، وكان رد فعل البايات أن عملوا على إضعاف هذه القوى المحلية التي اعتمدوا عليها، في بداية حكمهم، لبسط نفوذهم على البايلك عن طريق سياسة التفرقة بين هؤلاء الشيوخ فكانت النتيجة، اشتعال الحروب بين القبائل وزيادة كره سكان الريف للعناصر التركية واندلاع الحروب بين الطرفين مما أضعف قوة الجانبين وأفشل مقاومتهم للفرنسيين[293].

---

[291] ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص77.

[292] حكم إلى أمير أمراء وإلى قاضي جزائر الغرب، بتاريخ 13ربيع الثاني 985هـ، مهمة دفتري رقم 30، صحيفة 227 حكم رقم 531 ، الأرشيف الوطني، الجزائر.

[293] حول سياسة "فرق تسد" التي انتهجها بايات قسنطينة ضد شيوخ القبائل والأسر الحاكمة، أنظر جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة...، ص ص256-318 .

بهذا يمكن القول أن العلاقة بين الإنكشاري والعناصر التركية عامة وبين أبناء الريف القسنطيني كانت تتسم بالعنف والعداء، وكانت أعمال المحلة، رغم سكوت معظم المصادر العربية عنها، أو تأييدها في إطار المحافظة على الأمن واستقرار الحكم المركزي في الداخل، وحماية البلاد من الهجمات الصليبية من الخارج، من أهم أسباب هذا العداء، فهل استمر النفور بين سكان الريف والعثمانين بالريف القسنطيني؟ أم أن السياسة العثمانية تمكنت من إيجاد وسائل تقارب بين الطرفين؟ هذا ما حاولنا إبرازه من خلال توضيح الإستراتيجية المتبعة من قبل الحكام العثمانيين لتفادي الصدام بينهم وبين الرعية من أبناء الريف القسنطيني.

الفصل الثالث

استراتيجية التقرب من الأعيان وشيوخ القبائل

أولا: العثمانيون وسياسة "المحافظة على الوضع"

1- سياسة التحالف مع شيوخ القبائل

2- التقرب من المرابطين وشيوخ الزوايا

3- الإنكشاري وحياة الزهد

ثانيا: المصاهرة بين الإنكشارية وسكان الريف

1- مصاهرة الأسر النفوذية

أ- أولاد بن عاشور (شيوخ فرجيوة)

ب- أسرة ابن أبي الضياف

ج- أسرة ابن قانة

د- أسرة أحرار الحنانشة

هـ- أسرة بوعكاز الذواودة

2- مصاهرة المرابطين وشيوخ الزوايا

أولا- العثمانيون وسياسة "المحافظة على الوضع":

رغم الأعمال المروعة التي كانت تقوم بها المحلة بأرياف البايلك، والتي كما سبقت الإشارة إليه، لم يكن دور القوات المحلية فيها أقل ضررا من دور الإنكشارية (فرقة اليولداش)، فإن السلطات العثمانية بالبايلك كثيرا ما كانت تكلف شيوخ القبائل بالقيام بمهمة جباية الضرائب دون تدخل من قواتها النظامية، وبالتالي لا يحدث أي احتكاك مباشر بين سكان الريف والقوات العثمانية، وتدخل هذه السياسة فيما اصطلح عليه في الدراسات العثمانية بــ"سياسة المحافظة على الوضع".

فقد كان أكبر سؤال تبادر إلى أذهان الرحالة الأجانب ودارسي التاريخ العثماني في البلاد العربية عامة والجزائر بصفة خاصة، هو كيف استطاع الحكام العثمانيون السيطرة على هذه البلاد الشاسعة، ولمدة تجاوزت الأربعة قرون بالمشرق وثلاثة قرون بالمغرب، بحفنة من الرجال[294]، فهل يعود ذلك إلى التفوق العسكري الذي تميزت به الدولة العثمانية في تلك الفترة ؟ وهل اعتمد العثمانيون أصلا أسلوب العنف للسيطرة على محكوميهم؟ أم أن للسياسة العثمانية سرها في تمتين العلاقة بين الحكام العثمانيين والمحكومين العرب رغم الاختلاف العرقي بين الطرفين؟

إن الأحداث التاريخية التي مر بها الحكم العثماني بالبلاد العربية عامة والجزائر على وجه الخصوص تدل على أن العثمانيين اتبعوا سياسة الترهيب والترغيب في حكمهم إلا أن الوسيلة الثانية كانت السبب الرئيس في الإبقاء على سيطرتهم على البلاد ، وهذا بانتهاجهم أسلوب التعاون مع أبناء البلاد في تسيير شؤون الإدارة المحلية والإبقاء على الأسلوب الإداري القديم ، كما أبقوا على السلطات المحلية ذات النفوذ بالبلاد، وتدخل هذه السياسة في إطار إستراتيجية عثمانية عرفت لدى الباحثين بــ"سياسة المحافظة على الوضع" ***(Statu quo)***، وتعني عدم التدخل في الشؤون الداخلية للرعية، واحترام عاداتها وقوانينها العرفية، وعدم المساس بسيادة حكامها المحليين في مختلف الأقاليم ،أي الاكتفاء بالتبعية الرسمية للسلطة المركزية، وكان دفع الضريبة هو رمز هذه التبعية.

وقد اعتبر معظم الباحثين في التاريخ العثماني، ومنهم الباحثان "جب هاملتون " و"هارولد بوون" هذه السياسة "حجر الزاوية بالإدارة العثمانية والسبب الأول في استمرار

[294] PEYSSONEL, Op.cit, 290.

نفوذ العثمانيين في البلاد العربية قرونا طويلة"[295] وهو ما عبّر عنه، قبل ذلك، حمدان بن عثمان خوجة بقوله عن الإدارة العثمانية في الجزائر: "تأكدت الحكومة التركية من أن قوة القبائل لا تقهر ، وأيقنت أنها لن تتمكن من إخضاعهم بحد السيف وإنما باللطافة والتسامح والإدارة الحسنة التي أسفرت عن نتائج مرضية تتمثل في بقاء الحكومة مدة تزيد على ثلاثة قرون"[296].

فإذا كان العامل الديني هو السبب الرئيس في التقارب بين العرب والعثمانيين، فإن هذه السياسة الحكيمة كانت العامل الأساس في الحفاظ على ذلك التقارب لفترة طويلة، إذ ساهمت في عدم نفور العرب من الوافدين الجدد لقلة الاحتكاك بهم، وبالتالي قلة ثوراتهم، خاصة في بداية الحكم العثماني، ومن ناحية أخرى أعفت هذه السياسة العثمانيين من تجنيد أعداد ضخمة من الإداريين ورجال الأمن للحفاظ على نفوذهم بالبلاد.

تطبيقا لهذه السياسة قسمت إدارة الريف القسنطيني إلى:

-**المنطقة الشرقية**: وتضم المناطق الواقعة بين قسنطينة والحدود التونسية، وتسيطر عليها قبائل قوية أهمها، الحنانشة، عامر الشراقة، وادي الزناتي، أولاد يحيى بوطالب، والنمامشة، وتربط الجميع أحلاف مع الحنانشة بزعامة أسرة أحرار الحنانشة[297].

-**المنطقة الغربية**: من قسنطينة إلى جبال البابور والبيبان وتسيطر عليها عدة قبائل أهمها من الجنوب إلى الشمال، التلاغمة، أولاد عبد النور، العلمة، عامر الغرابة ومجانة، التي يسكنها أولاد عياد وأولاد خلوف وهاشم ويخضع الجميع لأسرة أولاد مقران.

-**المنطقة الشمالية**: وتضم الجبال الممتدة على طول الساحل من عنابة شرقا إلى بجاية غربا بعمق 60 إلى 72كلم وتسكنها قبائل مستقلة أهمها، زواغة، فرجيوة وساحل البابور، وكانت معظم هذه القبائل لا تدفع الضريبة إلا بالقوة.

---

[295] جب هاملتون و هارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ج2، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، ط2، دار المعارف، القاهرة 1971م، ص 19.

[296] المرآة، ص127.

[297] Feraut (ch), “ Les Amamra “, in R.S.A.C.1868, p 231.

-**المنطقة الجنوبية**:ومعظمها صحراء تسكنها 11 قبيلة من الرحل تقضي شتاءها بالصحراء وصيفها بالتل، بالإضافة إلى قبائل جبلية، ومن أهمها، الزمول، السقنية والحراكتة بالأوراس، وأولاد سلطان وأولاد سلام بمنطقة بلزمة[298]، وكانت الأسرة المهيمنة على هذه المنطقة هي أسرة بوعكاز الذواودة، وأقصى حدود البايلك الجنوبية هي مدينة تقرت التي تسيطر عليها أسرة بني جلاب المستقلة عن البايلك، فكانت قوات الباي لاتصل إلى هذه الحدود إلا في حالة شن الحملات العسكرية من قبل بعض البايات الأقوياء أمثال صلح باي، الذي احتل المدينة بالقوة سنة 1788م، وقد أشار صالح العنتري، إلى ذلك الحدث بقوله:"...وكان وصل إلى تقرت إقصاء (كذا) وطن الصحراء لم يصلوا (كذا) إليها البايات السابقين ولا أدركوها المتأخرين إلا صالح باي وصلها..."[299].

1-سياسة التحالف مع شيوخ القبائل:

نتيجة لهذه السياسة الحكيمة[300] تمكن العثمانيون، رغم التنافر الذي حدث بين سكان الريف والعنصر التركي الوافد، نتيجة للأعمال العسكرية التي كانت تقوم بها المحلة، من تكوين علاقة مصلحية بينهم وبين ذوي النفوذ بالريف القسنطيني، وعلى رأسهم شيوخ القبائل والأسر النفوذية (الحاكمة) والمرابطين وشيوخ الزوايا، وذلك لتفادي الاحتكاك المباشر بالسكان.

وحتى لا تصطدم القوات العثمانية، القليلة العدد والجاهلة بأغوار البلاد، مع القوى المحلية، عملت على كسب ولائها بمختلف الطرق والوسائل، وأهمها التحالفات الثنائية مع القوى المحلية البارزة بالبايلك، وهو ما طبقه "خير الدين بربروس"، أول حاكم عثماني

[298] A.M.G, H228, Renseignements sur l’organisation et l’administration de la province de Constantine avant la prise de la ville par l’armée française, sans nom d’auteur 1840, p 10.

[299] صالح العنتري،فريدة مونسة، ص 34 .

[300] طبقت هذه السياسة في بايلك قسنطينة بأمر من السلطان العثماني نفسه، وهو ما عبر عنه فرمان السلطان سليم الثاني (974-981هـ/1566-1574م) إلى البيلرباي أحمد شاوش بسطانجي (969-984هـ/1563-1576م) بتاريخ 4 ذو الحجة 981هـ(1574 م) يأمره فيه بعدم المساس بسيادة أحد شيوخ القبائل بشرق البلاد، ومما جاء فيه: <<...فقد أمرنا بعدم التعرض والتدخل في شؤون المذكور (المدعو عباس) والسماح له بالتصرف بما في يديه من أراضي حسب الأسلوب السابق طالما ظل ثابت القدم وراسخ الدم في عبوديته ورقيته تجاه سدة سعادتنا وطالما أعلن كامل طاعته وانقياده لأمرائنا وما دام مواظبا على إيفاء الضرائب المترتبة عليه لخزانة الجزائر ...>>.

بالجزائر مع شيوخ أسرة بوعكاز الذواودة، أقوى أسرة بجنوب البايلك، والذين استمر نفوذهم بجنوب البايلك حتى عهد الحاج أحمد باي آخر بايات قسنطينة، فكانوا له ولأسلافه خير معين على بسط نفوذهم على قبائل الصحراء، ثم مع أحرار الحنانشة المسيطرين على الحدود الشرقية للبايلك، منذ العهد الحفصي، والذين وقفوا في البداية مع حلف الشابية ضد الوجود العثماني بالمغرب الأدنى(تونس وشرق الجزائر)، وما أن اعترفت السلطة العثمانية بسيادتهم بشرق البايلك حتى أصبحوا جزءا من قواتها، قوات مخزنية، بل أصبح شيوخها، شأنهم شأن شيوخ أسرة بوعكاز الذواودة، حكاما عثمانيين مساوين لبايات قسنطينة، وهو ما عبر عنه "ابن العطار بقوله: "... ومن ذلك الوقت بقيت العادة إلى وقتنا أن الباي إذا أتته خلعة الولاية من الجزائر يلبسها هو الأول ثم يبعث بها إلى شيخ العرب (من أسرة بوعكاز الذواودة)، وبعده إلى شيخ الحنانشة، ويعرف وظيف الحنانشة بوظيف القفطان لأن ولايتهما كولاية الباي"[301].

بعد هذا التحالف الذي أكسب السلطة العثمانية قوات فاقت العشرة آلاف فارس بالإضافة إلى المشاة، تم التحالف مع أسرة المقراني حكام مجانة والمسيطرين على الحدود الغربية للبايك، وقد ثبت شيخ الأسرة "عبد العزيز" على حكم قلعة بني عباس من طرف القائد العثماني "حسن آغا" سنة 1541م، وبذلك تحولت قواته إلى قوات مخزنية دعمت قوات "صالح رايس" في عملية السيطرة على مدينتي تقرت وورقلة، وقد أكد بعض المؤرخين، ومنهم الإسباني "مارمون" "***Marmol***" أن القوات العثمانية لم تكن تستطيع دخول المدينتين لولا مساعدة جيوش "السلطان عبد العزيز"، التي قدرت بـــ1600 فارس[302]، ولم تقتصر مساعدة قوات هذه الأسرة على العمل داخل البايلك بل شاركت بـــ2000 فارس في الحملة التي نظمها حسن باشا سنة 1545م ضد مستغانم، والتصدي لهجومات أبناء سلطان المغرب على غرب الإيالة[303].

هكذا كانت التحالفات العسكرية مع الحكام المحليين ببايلك قسنطينة، كفيلة بكسب هؤلاء الحكام الذين تحولوا إلى قوة مخزنية ساهمت مساهمة فعالة في حفظ الأمن وجباية

---

[301] ابن العطار، المصدر السابق، ص57.

[302] FERAUD (ch), " Bordj Bouariridj", in R.S.A.C, 1871-1872, p 220.

[303] GAID (M), Chronique des beys.., p9.

الضرائب باسم السلطة العثمانية، الأمر الذي منع التصادم بين القوات العثمانية وسكان الأرياف لفترة طويلة.

3- التقرب من المرابطين وشيوخ الزوايا:

بالإضافة إلى شيوخ القبائل، المسيطرين عسكريا واقتصاديا على الريف القسنطيني، تقرب العثمانيون من المرابطين وشيوخ الزوايا، باعتبارهم القوة الروحية المسيطرة على سكان الريف، ذلك أن المرابطين كانوا، حسب تعبير حمدان بن عثمان خوجة، نعمة منّ بها الله على الحكم العثماني لفرض وجوده بالبلاد، "إذ بمجرد مالهم من نفوذ على هذه الشعوب يسكتون أسلحة الخدوم ويمنعون إراقة الدماء"[304].

أمام هذا الوضع ولاستفادة كل طرف من الآخر تكوّن ما يشبه الحلف بين المرابطين وبايات قسنطينة، فكان البايات، زيادة على سكوتهم على أعمال المرابطين مهما كانت مخلة بالأخلاق أو مضرة بمصلحة الرعية[305]، يخصون هؤلاء بامتيازات مادية هامة تسجل في ظهائر رسمية تؤكد حقهم في هذه الامتيازات ووجوب احترام الموظفين والرعية لذلك[306]، بالإضافة إلى إعفائهم من الضرائب.

وكثيرا ما كان الباي يحمّل شيوخ الأسر الحاكمة مسؤولية حماية الأسر المرابطية التي تقطن في منطقة نفوذهم وهو ما جاء في رسالة الباي مصطفى الوزناجي، 1209هـ/1795م، إلى الشيخ "خالد بن ناصر"، شيخ أحرار الحنانشة، بشرق البايلك، حيث أوصاه خيرا بمرابط زاوية قلعة سنان وبأهله وأراضيه ويحمّله مسؤولية أي اعتداء عليه باعتبار أنه تابع لمنطقة نفوذه[307].

وفي مقابل هذه الامتيازات والرعاية من طرف البايات كان المرابطون يقدمون خدماتهم للحكام فكانوا خير سند لهم في تثبيت حكمهم وإخماد أي ثورة يمكن أن تهدد

---

[304] خوجة (حمدان بن عثمان)، المصدر السابق، ص 57.

[305] ساق الشيخ عبد الكريم الفكون العديد من الأمثلة على هذه الأعمال في مخطوطه المذكور (أنظر المصدر السابق، ص 133 و178)

[306] نشر "Feraud" نماذج عن هذه الظهائر بالمجلة الإفريقية (أنظر "Epoque de L'établissement des Turcs à Constantine", in R.A.1866, P195-196.

[307] أنظر جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة...، ملحق رقم 9-12-13.

وجودهم بالبايلك، كما كانت زاوية المرابط الملجأ الأول للباي في أوقات المحن، فكان الباي المخلوع أو الذي أراد الفرار من الحياة السياسية لمخاطرها، لا يجد ملجأ له وأسرته ومخبأ لأمواله غير زوايا المرابطين لما كان لها من حصانة، وقد أوردت لنا المصادر التاريخية عددا من الأمثلة على ذلك، منها إلتجاء الباي "علي بن صالح"، 1122 هـ/ 1710 م، إلى زاوية سيدي أحمد بن علي أمقران بمجانة وبقائه بها حتى وفاته[308]، وفرار الباي "حسين زرق عينو"، 1167 هـ/1753م، إلى المرابط سي محمد بن سيدي ناصر بن رهن، مرابط قبيلة "التلاغمة"، جنوب قسنطينة، أثر هجوم باي تونس على قسنطينة[309]، والباي "مصطفى إنجليز"، 1212هـ/1797م، الذي تقول المصادر أنه قام بإخفاء مبالغ مالية هامة بزاوية سيدي سعيد بكدية عاتي، بقسنطينة، قبل أن يفر إلى تونس أثر إقالته من منصبه، وقد عاد إلى قسنطينة مع حمودة باشا، باي تونس، في محاولة لاستعادة حكمه، وذلك سنة 1222هـ/ 1807م، وتمكن من استرجاع أمواله كاملة من الزاوية قبل إحلال الهزيمة به وبباي تونس[310].

والواقع أن ظاهرة الالتجاء إلى زوايا المرابطين لم تخص المسؤولين فقط، بل عمت أفراد الجيش الإنكشاري أنفسهم وهو ما أشار إليه الحسن الورتيلاني في قوله أن شيخ خنقه سيدي ناجي، وهو شيخ أسرة ابن ناصر المرابطية، جاء إلى قافلة الحج يطلب السماح لطائفة من الجند الترك، فروا إليه من مدينة الجزائر، بالرحيل مع ركب الحج[311].

وقد استفاد العثمانيون استفادة كبيرة من المرابط لما كان له من دور في حل النزاعات الداخلية بين البايات والأسر الحاكمة تارة وبين هذه الأسر والقبائل المختلفة تارة أخرى، وقد لعب شيوخ خنقة سيدي ناجي دورا بارزا في حل النزاعات بين بايات تونس وبايات قسنطينة.

---

[308] VAYSSETTE, Op.cit, p 144.
[309] FERAUD (ch), "Notes historiques sur les tribus de Constantine (Telegma)", R.A1869, pp 8-9.
[310] FERAUD (ch), "Un vœu d'hussein bey ..", Op.cit, pp90-91
[311] الورتيلاني (الحسن)، المصدر السابق ، ص 107.

بهذا كان المرابط المرجع الأساس لفتح المفاوضات بين المتنازعين وإيقاف الحروب[312]، وهو ما حدث فعلا سنة 1047هـ/1637م لإخماد ثورة أحمد بن السخري، وسنة 1050هـ/1642م لوقف القتال بين القوات العثمانية وقبائل زواوة[313].

ولم يتوقف دور المرابط عند هذا الحد، بل تطور إلى درجة تحوله إلى ما يشبه الموظف الإداري، ذلك أن البايات كانوا يعمدون إلى إسناد مشيخة القرية أو القبيلة إلى مرابطها مقابل ضريبة سنوية رمزية يدفعها المرابط للباي وهو ما حدث مع المرابط "سيدي أحمد بن ناصر"، الذي عينه القائد يوسف باشا، سنة 1050هـ/1641م، شيخا على خنقة سيدي ناجي، بجنوب البايلك، مكافأة له على مساعدته له ضد ابن السخري (1638م)، وكذلك أحمد بن بلعيد الذي عينه الباي قليان "حسين بوقمية " سنة 1129هـ/1717م شيخا على قرية "كرشة" جنوب شرق قسنطينة، بعد أن جاء من الحضنة واستقر بأراضي عزل كرشة وذلك مقابل ضريبة سنوية يحملها بنفسه إلى الباي[314]، ونفس الامتياز منح للمرابط "سيدي سعادة"، مول الشقفة بجيجل، من طرف الباشا محمد عثمان مكافأة له على مشاركته في صد هجوم الإسبان على الجزائر إلى جانب صالح باي، سنة 1188هـ/1775م، وقد أرسل له ختما وقفطانا دليل تعيينه على منطقة الشقفة[315].

وتكليف المرابط بهذه المهمة يعني تكليفه بجمع الضرائب من اتباعه باسم السلطة المركزية فكان المرابط يساعد بقواته محلة الخليفة على جباية الضرائب وبعد انتهاء العملية يترك له الخليفة، رجلان من المحلة لمساعدته على جمع بعض الضرائب لحسابه الخاص، كما أسندت للمرابط مهمة حفظ الأمن بمنطقة نفوذه، فكان مسؤولا على أمن القوافل المارة بالأراضي التابعة لسلطته، وخاصة أمن القوات العثمانية، حيث كان يرافق القافلة حتى لا تتعرض للنهب من طرف لصوص المنطقة، وفي حالة غيابه كان ينوبه أحد

[312] خوجة(حمدان بن عثمان)، المصدر السابق ، ص 57.

[313] BERBREGGER (A), "Notes Relatives a la révolte de Ben Sakhri" , in R.A 1866, P 348.

[314] أنظر تقرير لجنة S.C عن قبائل الزمول بالمركز التقني لمسح الأراضي رقم 268.

[315] FERAUD(Ch) , "Histoire des Villes de Ctne (Djijel)" , R.S.A.C 1870, pp 80-81.

أبنائه وقد تكتفي القافلة، في حالة غياب أفراد الأسرة المرابطية برفع علامة من علامات المرابط لتضمن سلامتها[316].

من هنا يتضح لنا مدى نجاح السياسة العثمانية في كسب ثقة وولاء المرابطين ورجال العلم والدين وتحويلهم إلى أداة فعالة لترسيخ الحكم العثماني بالبلاد، إلا أن علاقة الوئام هذه لم تكن دائمة حيث عرفت في نهاية القرن 12هـ/18م توترا شديدا نتيجة للضغط الذي أصبح الحكام يمارسونه ضد الرعية قصد إخضاعها بالقوة لنظام ضريبي جائر، وقد مس ذلك المرابطين أنفسهم وخاصة في عهد صالح باي، 1771هـ/1792م، الذي كان يطمح إلى فرض حكمه المطلق على الجميع وإقامة حد للامتيازات التي كان المرابطون والأسر الدينية يتمتعون بها، حيث أخضع الجميع لقوانين اقتصادية صارمة منها الرقابة العامة على وكلاء المساجد والأوقاف بإنشائه منصب " الوكيل العام " الذي يشرف على حسابات الوقاف وهو ما قيد حرية الأسر الدينية وعلى رأسها أسرة الفكون التي كانت تهيمن على أملاك الوقف وكأنها أملاك خاصة[317].

ولتضرر المرابطين من سياسة صالح باي بدأوا يلتفون حول الطرق الصوفية التي برزت في هذه الفترة وأخذت تعمل في الخفاء لتنظيم الثورة ضد الحكم العثماني وقد عرفت هذه الطرق شعبية كبيرة لبروز دورها في الدفاع عن مصالح الرعية عكس ما كان عليه المرابطون، ومن أبرز هذه الثورات ثورة "ابن الأحرش" (1804-1807م) التي انطلقت من مدينة جيجل وكادت أن تقضي على حكم البايات في قسنطينة قبل الأوان.

وكان صالح باي أول من شن حملة ضد المرابطين وشيوخ الزوايا بالشرق الجزائري، وصلت إلى حد التصفية الجسدية لبعض المرابطين من ذلك قيامه بإعدام سيدي محمد الغراب، في الساحة العمومية بقسنطينة، ويقال أن روحه تحولت، عند إعدامه، إلى غراب حط خارج المدينة، ولتشاؤم الباي، حسب الرواية الشعبية، من الحدث، وتكفيرا عن ذنبه قام ببناء ضريح للمرابط بالمكان الذي حط به الغراب وقد بقي المكان يسمى حتى اليوم باسمه " سيدي الغراب "، وهي رواية تشوبها الخرافة، لأن شيخ الإسلام عبد الكريم

---

[316] الفكون(عبد الكريم)، المصدر السابق، ص 201.

[317] BABES (Leila), Mythe d'origine et structures tribales dans le Constantinois sou la domination turque, doctorat 3eme cycle, Un. Aix-Marseille, 1984. p222

الفكون أورد في مخطوطه "منشور الهداية..." (1638م)، أن "سيدي الغراب دفين الحامة" كان يعيش بالمنطقة قبل ولادته (988هـ/1580م)، وهذا يعني أن "سيدي الغراب" سابق لهذه الحادثة بأكثر من قرنين من الزمن[318].

وفي نفس الإطار قام الباي بمهاجمة زاوية المرابط " سيدي احمد الزواوي " رغم ما كان بين المرابط والباي من علاقة حسنة، خاصة بعد مشاركته له في صد حملة "***O'Reilly***" الإسبانية على الجزائر[319]، حتى أنه كان يستشيره في أمور الحكم، ورغم فرار المرابط من الزاوية، وما كان للزوايا من حصانة وحرمة، في العهد العثماني، فإن الباي أمر بإحراق الزاوية بعد نهب ما بها من أموال[320]، أما المرابط فتمكن من الإفلات من انتقام الباي، وبقي حيا إلى أن توفي وفاة طبيعية ودفن قرب جبل شطابة قرب قسنطينة.

وإذا كان تقرب الحكام العثمانيين من المرابطين بدافع الاستفادة من نفوذهم فإن تأثر بعض الإنكشارية بهؤلاء، كانت على ما يبدو، دافعا لهم لممارسة حياة الزهد والابتعاد عن الحياة المدنية المادية والماجنة أحيانا.

4- الإنكشاري وحياة الزهد:

تطور اهتمام العثمانيين بالمرابطين، إلى انغماس العديد منهم، في حياة الزهد فرارا من الحياة السياسية التي كانت تغرقهم في المشاكل والمعاصي وهو ما أشار إليه العديد من الرحالة والأسرى المسيحيين الذين عاشوا بالجزائر وسجلوا كل ما صادفهم من أحداث، ومن هؤلاء الأسير " جوزيف بيتس"[321]، الذي تحدث عن فساد أخلاق الأتراك عموما والإنكشارية على وجه الخصوص، ثم أشار إلى توبة هؤلاء ورجوعهم إلى الحياة الدينية قائلا: "كثيرون من الأتراك يندرجون في سلك الدروشة إن أرادوا إصلاح أحوالهم ، فعلى سبيل المثال فإن سيدي الثاني كان له أخ أصغر منه كان يعيش حياة لاهية فاحشة جدا لكن

---

[318] الفكون(عبد الكريم)، المصدر السابق، ص 117.

[319] أنظر سعد الله(أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج 1، ص 217.

[320] VAYSSETTE, Op.cit, pp228-230.

[321] جوزاف بيتز أو الحاج يوسف أسير أنجليزي، اشتراه خزناجي داي الجزائر وبعد اعتناقه للإسلام رافقه في رحلته= =إلى الحج سنة 1680م.

وعلى حين فجأة تغير حاله تغير هائل فأطلق لحيته ولبس عمامة خضراء كبيرة ... وأخذ يتعلم حروف الهجاء... وقد سخر منه رفاق اللهو القدامى لكنه تمسك بأسلوب حياة قويم رغم كل مزاحهم وسخريتهم..."[322] .

ومن الإنكشارية الذين برزوا في الحياة المرابطية ببايلك قسنطينة تذكر المصادر الإنكشاري "عصمان"، الذي جاء من جبال الروملي (تركيا) إلى الجزائر، في بداية القرن 16م، للجهاد مع الاخوة بربروس، إلا أنه فر من المؤسسة العسكرية، إثر ثورة فاشلة قام بها الإنكشاريون في بداية العهد العثماني، ليستقر في منطقة بسكرة معتنقا للمذهب المالكي ومكونا أسرة مرابطية تعرف حتى اليوم بأسرة "بن رمضان العسكري"[323]، نسبة لابنه الأكبر رمضان[324] وقد تحول "عصمان العسكري" من بقطاشي إلى إنكشاري ثم آغا قبل أن يصبح مرابطا تابعا إلى الطريقة الرحمانية، و قد اكتسب هذا الإنكشاري النسب الشريف بمصاهرته لإحدى الأسر الشريفة، وكانت بداية هذه الصلة الدموية بين العنصر الإنكشاري، التابع للطريقة البكداشية الغريبة عن الجزائر، والطريقة المرابطية المحلية بالجزائر بزواج محمد الصادق بن مصطفى من فاطمة بنت العريان.

بهذه السياسة استطاعت هذه الأسرة ذات الأصول التركية العثمانية أن تكون لنفسها مكانة هامة ونفوذا قويا على مشارف مدينة بسكرة بجنوب البايلك، حيث انتسى نسبها العرقي وطغى نفوذها الديني المحلي.

ومن أبرز أحفاد هذا الإنكشاري، "سيدي عبد الرحمن"، الذي أصبح قطبا من أقطاب الباطنية "***Esotérisme***" ، وكانت له تآليف في التصوف[325]، أما أخرهم، بالنسبة للفترة العثمانية، فكان الشيخ مصطفى بن رمضان (ت سنة 1852م)، الذي تزعم الأسرة وجعل لنفسه مكانة مميزة فبنى زاوية "زاوية بن رمضان" جعل منها مقرا لرفاهية أتباعه

---

[322] رحلة جوزيف بيتس إلى مصر ومكة المكرمة والمدينة المنورة، ترجمة ودراسة د. عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1995، ص 50.

[323] Filali (Kamel), Les Ben Ramdan, une lignée de Baktachi convertie en marabouts fondateurs, R.S.H, N° 22, décembre 2004, Université Mentouri, Constantine, Algérie, pp 107-115.

[324] أنظر شجرة نسب الأسرة التي نشرها الدكتور فيلالي كمال في نهاية المقال المذكور أعلاه، ص 114، وتبدأ بـــ" عصمان تركي".

[325] Idem, p 112.

وملجأ لهم وقد وصلت هذه الزاوية إلى مصاف دور علم التصوف، وكان "الحاج تيبرماسين بن محمد الصادق" من بين أبناء هذه الأسرة الذين وقفوا ضد الغزو الفرنسي لمدينة قسنطينة 1837م، وكان من بين شهداء المقاومة[326].

وقد انتهج عدد من بايات قسنطينة، أنفسهم، أسلوب الفرار إلى حياة الزهد، في فترة من فترات حياتهم، هروبا من متاعب الحياة السياسية ومخاطرها، وهو ما فعله الباي "علي بن صالح"، 1122هـ/1710م، الذي قام بفريضة الحج وبعد عودته من البقاع المقدسة، قرر اعتزال السياسة والتكفير عن ذنوبه بانتهاج حياة الزهد، فالتجأ إلى زاوية سيدي أحمد بن علي أمقران بمجانة، بأقصى الحدود الغربية للبايلك، حيث زوج بناته لأبناء أسرة المقراني ذات الأصول الشريفة، واستقر بالزاوية حتى وفاته[327].

ومن بين القصائد التي تغنى بها الإنكشارية ما يدل على توبة بعضهم عن المعاصي ودعوة رفقائهم أي العودة إلى سواء السبيل: من ذلك قول الإنكشاري "الشريف إبراهيم":

"أيها القلب الأحمق طفت الشرق والغرب

ولم تجد أحسن من الجزائر المدينة السلطانة

ماذا يكفيك مما بين يديك

من المؤكد أن القليل أو الكثير يحسدونك على ذلك

لا تثق في غدر الزمان ...

إن الدنيا سريعة الفناء مثل الوردة

اخشع لله ليلا ونهارا

...

إذا كنت تأكل وتشرب مع الصديق

إذا كنت تركب حصانا يجول بك هنا وهناك

---

326 Idem, 113.

327 VAYSSETTE, Op.cit, p 144.

إذا كنت تشرب الخمر الخمر وملازم للأغبياء

يجب أن تعرف أن في نهاية كل هذا يأتي الندم

اتبع سيرة رسول الله

وستجد جنائد الرضوان

إن الشريف إبراهيم قد تاب وتدين

وأقواله وأعماله مستقيمة...

اذرف الدموع وسيغفر الله لك".

وفي قصيدة ثانية لنفس الإنكشاري يقول:

"إنك تطلب أخبارا عن المنفي المسكين

إنه ضيف على مدينة الجزائر السلطانة

إنه زهد في متاع الدنيا الفانية

...

إنني أسكن في فندق"مروض الثعابين"

إنك تريد معرفة مصير الشريف إبراهيم

إنه فوض أمره إلى الله

لقد لبس لباس الناسك....[328].

من خلال عرضنا لهذه النماذج من سلوكات الإنكشاري، يمكن تصور مدى التغير الذي طرأ على شخصيته، ولعل ذلك يعود إلى تأثر الإنكشاري بالحياة الهادئة للريفي فكره حياة العنف والصخب الذي عاشه طوال حياته العسكرية، كما اطّلع على بؤس الريفي وبساطة عيشه فتأثر بها واقتنع بأن الفقر الذي ترافقه السكينة والطمأنينة أهم وأبقى من

[328] Chansons des Janissaires…, Op.cit, pp 114- 115.

الجشع والمخاطرة بالنفس لكسب المزيد من الأموال التي كثيرا ما عرضته وعرضت رفقاؤه إلى المهالك النفسية والجسدية.

بهذه القناعة اتجه الإنكشاري المغامر، الذي لم يكن لسلوكاته رادع ولا لطموحاته حدود، نحو حياة أقرب إلى الله، ولم يكتف الإنكشاري بحياة الزهد، بل انغمس بعضهم في الحياة العلمية فبرز منهم العديد من العلماء، وهو ما دلت عليه الألقاب التي عرف بها الإنكشاري في العقود الشرعية، من ذلك عقد مطول، ضم ثلاث صفحات، لتركة أحد العلماء، انحدر من أسرة إنكشارية وهو "العالم الفقيه السيد الطاهر بن المرحوم حمود بن عباد" وقد ورث أمواله من أمه "المرحومة نفوس بنت المرحوم سي أحمد بن فيالة الإنجشايري"، ومن بين مخلفاته مكتبة غنية منها "أربعة أسفار من الخرشي الصغير وجزأين من المسالك وأربعة أسفار سمط العالي وجزءا من المطول وجزءا من القصير... (شعبان 1226هـ)"، وكان الورثة أنفسهم من بنات وأبناء الإنكشارية، منهم زوجته "أمة الله طومة بنت المرحوم أحمد بن صالح علي الإنجشايري".

وقد لاحظ مختلف الرحالة والكتاب الأجانب هذا التغير الإيجابي في شخصية الانكشاري والعنصر التركي عامة بعد وصولهم إلى الجزائر، وهو ماعبر عنه "***Peyssonnel***" بقوله: "إنه من الغريب أن يتحول هؤلاء الأشرار بالولادة إلى أناس شرفاء بمجرد وصولهم إلى أرض الجزائر"[329].

فهل كان هذا التحول الإيجابي في شخصية الإنكشاري وسلوكاته سببا في تقبل الأسر المحلية له اجتماعيا وفتح باب المصاهرة معه؟ وهل طبقت هذه المصاهرة مع أبناء الريف الذين عرفوا ببعدهم عن العناصر العثمانية وخاصة الإنكشارية؟ أم أنها طبقت بالمدينة دون الريف؟ وهل سمح لأفراد الإنكشارية بالزواج أصلا؟ وما هي الشروط التي قيد بها الإنكشاري للبقاء على حياة العزوبية لضمان خدماته العسكرية؟

ثانيا:المصاهرة بين الإنكشارية وسكان الريف:

---

[329] PEYSSONNEL, Op.cit, p235.

رغم منع قانون "السلطان مراد" زواج الإنكشارية، أقبل المجندون على الزواج من نساء مختلف الأراضي المفتوحة منذ عهد محمد الفاتح (855-886هـ/1451-1481م)، وهو ما جاء في كتاب الغزوات بقوله: " لما فتح السلطان محمد جزيرة مدلي أودع فيها عسكرا برسم حراستها وجعل عليها رئيسا قويا فبقوا في تلك الجزيرة مدة طويلة فطلبوا من رئيسهم أن يكاتب السلطان ويلتمس منه الإذن في نكاح أهل الذمة للكائنين بالجزيرة المذكورة فأنعم لهم رئيسهم وكاتب السلطان المذكور فأجابه بوفق مرادهم من أراد أن يتزوج من العسكر فليتزوج بمن شاء.."[330]، وما أن فتحت الأراضي العربية حتى سمح السلطان سليم الأول (918-927هـ/1512-1520م) بزواج المتقدمين في السن من الإنكشارية بشرط أخذ الموافقة منه، وبما أن الجزائر دخلت تحت الحكم العثماني في عهد سليم الأول فإن الجنود الذين أرسلوا إليها كان بإمكانهم الزواج، و جاء ذلك بنص قانوني تضمنه "عهد الأمان"[331]، وكان التقارب الديني أكثر العوامل تمتينا للوفاق الذي ربط بين العربي والتركي في الجزائر، إذ لم يكن الاختلاف العرقي يعيق ذلك الوفاق، لأن الفكر القومي لم يكن واردا في تلك الفترة، وإن كانت المصاهرة بين القوى المحلية والحكام العثمانيين بالأقاليم قد تعرض هؤلاء لخطر الاتهام بمحاولة الانفصال عن السلطة المركزية بالتحالف مع القوى المحلية.

1-مصاهرة الأسر النفوذية بالريف:

رغم الخطر الذي كان يهدد من يتقرب من القوى المحلية، بقي بايات قسنطينة على رأس المنتهجين لسياسة المصاهرة مع أعيان البلاد، بالريف والمدينة، والمشجعين عليها كوسيلة لإقرار الأمن بالبايلك، وكانت المصاهرة بين بايات قسنطينة وشيوخ القبائل أول أوجه التقارب الفعلي بين العثمانيين وأبناء الريف الجزائري، وهي سياسة متعمدة لربط مصير هؤلاء الشيوخ بالسلطة المركزية، وضمان ولائهم وولاء أتباعهم الدائم للحكام، أو على الأقل ضمان هدوئهم طوال فترة حكم أصهارهم، وهو ما عرف عبر التاريخ بـــ"المصاهرة السياسية"، وإذا طبق الحكام العثمانيون، ومنهم بايات قسنطينة، هذه السياسة

[330] غزوات عروج وخير الدين، ص 6.

[331] حماش (خليفة)، العلاقات..،المرجع السابق ، ص ص 118 ، 119 .

مع الأسر النفوذية بشرق البلاد، فإن أفراد الإنكشارية صاهروا مختلف الأسر الريفية، ومن أهم الأسر التي صاهرت أفراد الإنكشارية والعناصر التركية/ العثمانية، عامة، حسب ما جاء في السجلات الشرعية:

أ- أولاد بن عاشور(شيوخ فرجيوة):

تعد أسرة " ابن عاشور" من أخطر الأسر التي حافظت على استقلالها بأرياف قسنطينة، فقد استمرت سيطرتها على منطقة فرجيوة بالجنوب الغربي لمدينة قسنطينة حتى بعد الاحتلال الفرنسي للمدينة، ولم يكن بوسع بايات قسنطينة إخضاع شيوخ هذه الأسرة إلا عن طريق التحالف العسكري والمصاهرة.

ومن أبرز الأدوار التي شارك فيها شيوخ الأسرة إلى جانب إنكشارية قسنطينة، هو مشاركة مصطفى بن عاشور في الثورة الفاشلة التي قام بها الإنكشارية بقيادة أحمد شاوش القبايلي، إذ التقى هذا الأخير بالشيخ مصطفى في سجن القصبة بمدينة قسنطينة، حيث تم سجنه بتهمة التمرد على الباي، وبالقصبة تم الاتفاق بين الطرفين، عن طريق حرس القصبة، على القيام بانقلاب عسكري يقوده عسكريا الإنكشاري "أحمد شاوش" ويمونه ماليا الفرجيوي "مصطفى بن عاشور"، وبذلك تم الانقلاب على باي قسنطينة بالاشتراك بين القوتين المحلية والإنكشارية، والعامل المشترك بين الطرفين هو المصلحة[332].

وقد تعدت علاقة شيوخ فرجيوة، وسكانها بصفة عامة، التحالفات السياسية والعسكرية إلى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما دلت عليه السجلات الشرعية بقسنطينة، والتي ضمت العديد من العقود تثبت مصاهرة الإنكشارية لشيوخ القبائل، ويأتي على رأسهم شيوخ فرجيوة ،غرب قسنطينة، ومنهم الشيخ أحمد بوعكاز بن عاشور[333]، الذي صاهر الأسر البلدية التركية والمحلية ومن العقود التي سجلت باسمه:

"تزوج الأجل سي بعكاز (كذا) ابن عاشور الزهراء بنت عمر بن طبطاش الإنجشايري على صداق قدره خمسماية ريال (500) زوجها منه قارون باش تارزي...

---

332 FERAUD (Ch), "Ferdjioua et Zouar'a, notes historiques sur la province de Constantine",= =in R.A, 1878, pp 15-16.

333 قدرت المصادر الفرنسية عمر الحاج أحمد بوعكاز، عند احتلالها لمدينة قسنطينة بـــ58 سنة (A.O.M, 1H9, (M. martin, Notes sur l’historique de quelques familles de Constantine.

(رمضان 1242هـ (1826م)"، ففي هذا العقد يُقبل الشيخ بوعكاز، بما له من ثروة وجاه على مصاهرة إنكشاري بسيط، لم تذكر له رتبة عسكرية، وقد أكد لي سكان فرجيوة أن الشيخ بوعكاز بقي متيما بزوجته (التركية) فاطمة الزهراء إلى أن توفي، وقد أوصى بدفنه إلى جانبها، وكان له ذلك، بمقبرة الأسرة بذراع بوعكاز بفرجيوة، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا حقيقة، لأنه فضلها على ابنة بن قانة صاحبة الجاه والشرف بقسنطينة، والتي سبق وأن تزوجها في ذي الحجة 1237هـ "... وفيه تزوج سي أحمد عرف بوعكاز بن مصطفى بن عاشور عيشوش بنت عمار بن سلطان بن قانة ثيبا... (الصداق 400 ريال) وقفطان... ينقدها... (300 ريال)..."، ولعل هذا دليل على تحسن نظرة أهالي الريف للإنكشاري، فأصبحت مصاهرته مسعى لكبار القوم.

ويبدو أن مصاهرة الإنكشارية لأولاد بن عاشور لم تقتصر على شيوخها، بل كانت عامة وهو ما دل عليه العقد التالي: " الحمد لله وفيه تزوج أحمد بن بكير الإنجشايري القهواجي حرفة أمة الله المازوزيا بنت رابح من أولاد بن عاشور ثيبا مطلقة منقضية العدة أصدقها مائة ريال واحدة وملحفة حريرا وقمجة ينقد لها شطر العدد والباقي بذمته زوجها منه محمد بن صالح بتوكيلها إياه وقبل الزوج النكاح لنفسه والمعرفة تامة في أوائل حجة 1240".

فالمصاهرة بين الإنكشارية وأولاد بن عاشور كانت متبادلة فـ "أحمد بن بكير الإنكشاري" سعى لمصاهرة "رابح بن عاشور"، و"أحمد بوعكاز بن عاشور" سعى لمصاهرة "عمر بن طبطاش الإنجشايري"، ولا يمكن إلا أن تكون المصلحة أيضا متبادلة.

ولأهمية حكام فرجيوة سعى بايات قسنطينة أنفسهم لمصاهرتهم، لما كان لهم من جاه وما كان تحت أيديهم من ثروات، ومن بين البايات الذين سعوا إلى مصاهرة شيوخ فرجيوة، حسب السجلات دائما، الباي محمد نعمان، 1226-1229هـ (1811-1814م)، وقد تمت المصاهرة في ربيع الأول 1226هـ(1811م)، وجاء في نص العقد:

"تزوج على بركة الله المعظم الأرفع الهمام الأنفع سيدنا محمد نعمان باي أيده الله ونصره بأمة الله الحرة الجليلة جلبية بنت المرحوم بكرم الحي القيوم الحاج بن عاشور المالكة أمر نفسها على صداق قدره ألفين (2000) ريال وقفطانان وحزامان و... زوجها

المكرم الأجل القايد عنبر قايد دار حرم (حريم) السيد الباي المذكور..."، ويبدو أن بوعكاز بن عاشور كان يقلد الأتراك حتى في تسمية بناته فاسم "جلبية" من الأسماء الدخيلة على المجتمع الجزائري وتعني في اللغة التركية(الحكيمة).

ومن عقود الإنكشارية المصاهرين لأسرة ابن عاشور الفرجيوي، "راجع المكرم سليمان بن طالي أحمد الإنجشايري زوجه حفصة بنت الحاج من أولاد سي أحمد بن عكاز... (صفر 1231هــ)" و"تزوج مصطفى بن عصمان الإنجشايري... حفصة بنت الحاج بوعكاز... (1239هــ/1823م)".

ب-أسرة ابن أبي الضياف:

ورد اسم ابن أبي الضياف عدة مرات ضمن عقود الإنكشارية بالسجلات الشرعية، وهي أسرة محلية ريفية، يراد بها أسرة "بوضياف"، من أشهر الأسر بقبيلة أولاد داود[334]، شرق مدينة بسكرة بجنوب البايلك، وهم فرسان (جواد) وهي الصفة التي وردت في عقود مصاهرتهم لأفراد الإنكشارية منها العقد التالي: "تزوج الشيخ بالضياف بن محمد بن بالضياف جلبية بنت محمد المرالي(؟) الإنجشايري ثم التونسي ثيبا الصداق...(1000) ريال سكة البلد مع قفطان مذهب وجبة قيمتها 600 ريال وأمتان من رقيق الخدم وأربع أواقي من الجوهر ينقد الجميع أما شطر الألف فإلى عشر سنين... (جمادى الثانية 1229هــ)".

وهو ما يكده عقد آخر نصه: "تزوج السيد اسماعيل ابن علي خوجة الإنجشايري حيزية بنت الفارس الأجل السيد الموهوب ابن أبي الضياف ثيبا الصداق...(1000) ريال و...(ذو القعدة 1239هــ)"، وبالتالي فإن هذه الأسرة ريفية وتدخل هذه المصاهرة في نطاق علاقة الإنكشارية بسكان الريف.

وقد تأكدت علاقة المصاهرة بين الإنكشارية وهذه الأسرة في العديد من العقود "تزوج عبدي الإنجشايري صهر بن ميمون فاطمة بنت الشيخ محمد بن بالضياف ثيبا الصداق 2000 ريال وأمتان و2 قفطان... زوجها المعظم الأرفع السيد أمين خوجة الخليفة... (رمضان 1237هــ)"

[334] A.O.M, 1H9, M. martin, Notes sur l’historique de quelques familles de Constantine.

ولعل ذلك يعود إلى مكانة هذه الأسرة بالريف القسنطيني، إذ كان أفراد هذه الأسرة الصحراوية يتمتعون بنفوذ قوي بعاصمة البايلك، وكانت لهم مكانة هامة لدى بايات قسنطينة، وخاصة أسرة الباي أحمد القلي، رواد سياسة المصاهرة السياسية ببايلك قسنطينة، وهو ما دل عليه زواج الحاج أحمد باي، قبل وصوله إلى الحكم، من إحدى بنات هذه الأسرة وقد سجل ذلك في عقد بتاريخ شوال 1229هـ(1814م) وينص على: "تزوج السيد أحمد باي بن المرحوم محمد الشريف بن السيد أحمد باي أمة الله فاطمة بنت الشيخ محمد بالضياف ثيبا متوفى عنها... أصدقها... (1000) ريال وقفطان وحزام وأمة وأوقية جوهر... أنقدها (1000ر)... زوجها منه الأجل سي الموهوب أخوها وقبل للزوج الأجل السيد عصمان بن الشاوش... والتزم الزوج ألا يسكن زوجه المصون مع زوجاته وأقاربه إلا بإذنها ورضاها"[335]، فرغم مكانة الحاج أحمد باي سجلت لزوجته، ابنة بوضياف، شروطا تدل على منزلة أسرتها بالمدينة.

ج-أسرة ابن قانة:

كان الباي أحمد القلي (1170-1185هـ/1856-1771م)، رائدا في تطبيق سياسة المصاهرة مع العناصر المحلية، والتشجيع عليها بين مختلف الموظفين الإداريين والعسكريين العثمانيين، حتى أنه كون شبكة حقيقية من الروابط الدموية بين العناصر التركية العثمانية والمحلية، وكانت أول وأهم أسرة استفادت من هذه السياسة هي أسرة ابن قانة، الريفية أصلا، قبل أن تتحول إلى أسرة ذات سمعة إدارية واقتصادية هامة بمدينتي قسنطينة وبسكرة.

فقد تزوج أحمد القلي من ابنة صديقه "سليمان بن قانة" الذي كان حدادا بمنطقة رجاص، شمال غرب قسنطينة، وكان أحمد القلي يلتقي به كلما سافر إلى مدينة القل لممارسة وظيفته كـ"باش سيار" (رئيس سعاة البريد)، حيث كان يتوقف عنده كلما أراد إصلاح حذوة جواده أوجياد الفرسان المرافقين له، ومع تكرار الزيارات تكونت بين الطرفين صداقة متينة انتهت بالمصاهرة، وهذا قبل أن يرتقي الإنكشاري أحمد بن علي القلي إلى منصب آغا القل ثم منصب باي قسنطينة، وبعد اعتلائه منصب الباي عمل على

[335] السجل الخامس، ص381.

رفع أصهاره من مجرد أسرة ريفية مغمورة إلى أسرة مرموقة سرعان ما أقحمها في حكم الصحراء باسم السلطة المركزية بقسنطينة، وذلك بمنحها منصب مشيخة العرب مناصفة مع شيوخ أسرة بوعكاز الذواودة[336]، قبل أن تنفرد بها في عهد حفيده الحاج أحمد باي، آخر بايات قسنطينة.

لم يكتف الباي أحمد القلي بمصاهرة أسرة ابن قانة، بل جعلها تصاهر غريمتها، أسرة بوعكاز الذواودة، وذلك قصد الوصول إلى هدف سياسي وهو جعل أصهاره يهيمنون على الصحراء، وبالتالي يضمن استقرار حكمه نهائيا، فجعل أخت زوجته "مباركة بنت سليمان" تتزوج من "فرحات بن أحمد"، ابن أخ شيخ العرب علي بوعكاز، وكان ذلك هو السبيل الذي أوصل أسرة ابن قانة إلى مشيخة العرب.

ووفاء لصديقه وصهره سليمان بن قانة، زوّج الباي ابنه محمد الشريف من رقية بنت شيخ العرب الجديد "الحاج قانة"، وكان الحاج أحمد، آخر بآيات قسنطينة ثمرة هذا الزواج.

وفي نفس الفترة، وربما بتشجيع من الباي أحمد القلي نفسه، تزوج عدد من كبار موظفي البايلك الأتراك من بنات أسرة ابن قانة، إذ تزوج إبراهيم بوصبع، قائد الزمالة[337] من إحدى بنات الشيخ "الحاج قانة"، وتزوج حسين بن بوحنك، الذي سيصبح بايا بعد صالح باي، من أختها، في حين تزوجت أختهما الثالثة من خزناجي الجزائر[338]، وبذلك كونت أسرة ابن قانة، بفضل باي قسنطينة أحمد القلي، شبكة من العلاقات الأسرية مع الموظفين السامين في الدولة، جعلتها تصل إلى قمة المجد في بايلك قسنطينة خاصة وإيالة الجزائر بصفة عامة، حيث وصل نفوذها إلى حد التأثير على قرارات الباشا نفسه في اختياره لبايات قسنطينة، ويكفي الدليل على ذلك تولي صهريها " إبراهيم بوصبع" و"حسين بن بوحنك" منصب الباي في قسنطينة بعد الإطاحة بصالح باي.

---

[336] أنظر تاريخ هذه الأسرة في ظل الحكم العثماني بــ: جميلة معاشي، الأسر المحلية...، ص 65-76 .

[337] تولى منصب باي قسنطينة خلفا لصالح باي (1206هــ/1792م) إلا أن حكمه لم يدم سوى 3 أيام، قتل بعدها من طرف أنصار صالح باي.

[338] ابن العطار (أحمدابن المبارك)، المصدر السابق، ص ص71-72 .

وقد أكد بعض أفراد أسرة ابن قانة للباحث الفرنسي "فيرو" أن الأسرة كانت وراء الإطاحة بصالح باي انتقاما منه لتقربه من منافسها الشيخ "محمد ذباح" شيخ عرب الصحراء، على حساب شيوخها ببسكرة[339]، والملاحظ فعلا أن صالح باي لم يحاول التقرب من أسرة ابن قانة ولم يصاهرها، رغم وفائه ومصاهرته للباي أحمد القلى، الراعي الأول لهذه الأسرة.

وبتولي حسين بن بوحنك حكم قسنطينة بعد مقتل صالح باي، بدأ العمل على إعادة أصهاره إلى المجد الذي كانوا يتمتعون به في عهد الباي أحمد القلي، فعين محمد الشريف ابن أحمد القلي، وزوج رقية بنت بن قانة، خليفة له وأعاد صهره محمد بن قانة إلى الصحراء رغم رفض السكان له، وقلده مشيخة العرب بعد أن انتزعها منهم صالح باي وبذلك وصل نفوذ أسرة بن قانة أقصاه ببايلك قسنطينة.

كما أن عبد الله باي (1219-1221هـ/1804-1806م)، كان متزوجا من الدايخة بنت محمد بن قانة وهو ما أشار إليه الشريف الزهار بقوله: " ولما بلغ الأمير خبر موت عثمان باي، استقدم قائد الخشنة، وكانت تحته الدايخة بنت بن كانة (كذا)، شيخ العرب بقسنطينة، ولما حضر القايد (كذا) عبد الله بين يديه، أولاه بايا على قسنطينة..."[340]، وقد تم له ذلك بتأثير من أصهاره.

ويعيد ابن العطار وصول أصهار أسرة ابن قانة إلى منصب الباي إلى قوة تأثير بنات أسرة ابن قانة على أزواجهن، قبل تأثير هؤلاء على قرارات الباشا، بل أن صالح العنتري والشريف الزهار أكدا على مشاركة إحدى بنات هذه الأسرة وهي الدايخة بنت "محمد بن قانة"، زوجة عبد الله باي، في حكم بايلك قسنطينة، وهو ما أشار إليه العنتري بقوله: " وكان عبد الله باي صاحب حرب وإقدام إلا أن امرأته تشاركه في الأحكام وذلك أمر قبيح عند العرب والأعجام فبهذا السبب عزله الباشا وأمر بقتله"[341]، أما الشريف الزهار فيشير إلى اعتماد هذا الباي على أصهاره في تقوية نفوذه و يشيد بقوة وصلابة زوجته بقول: "... ثم كاتب عبد الله العرب أصهاره، وجميع الرعية واستقام له

[339] FERAUD (ch), " Les Hrars..", Op.cit , 222 .

[340] الشريف الزهار، المصدر السابق، ص86.

[341] الفريدة المونسة، ص51.

الأمر ،وساير(كذا) كبراء العرب، واجتمع لديه أهل المخزن... وكان جزاء هذا الباي أن قتله أمراء الجزائر بعد موت الأمير مصطفى باشا، وعذبوا زوجته حتى ماتت تحت العذاب، وذلك لتظهر لهم أموال عبد الله باي، ويحكى عن هذه المرأة أنها كانت من أحسن نساء زمانها، وكانت لها شجاعة كبيرة"[342].

والجدير بالذكر أن آخر زوجات الحاج أحمد باي كانت من بنات نفس الأسرة وهي " المنتصرة بنت المعظم الأبجل الأشمل السيد محمد بن الحاج شيخ نجع العرب بكرا..." وقد تم زواجه منها في "الثالث في جمادى الثانية 1248هـ (1832م)" .

إلا أن مصاهرة هذه الأسرة لم تكن مقتصرة على البايات وكبار الموظفين العثمانيين بقسنطينة، بل تعدتها إلى مختلف العناصر التركية بقسنطينة، ومنها أفراد الإنكشارية وهو ما أكدته عقود الزواج والطلاق المسجلة باسم الإنكشارية بمحكمة قسنطينة، منها:

"تزوج الأجل حسين بن خليل القهواجي بدار الإمارة أمة الله دايخة بنت المرحوم بولخراص ابن قانة بكرا الصداق 1000 ريال و... زوجها منه الناصر الأبر الحاج المعتمر الحاج محمد البجائي قايد الدار في التاريخ".

ولم يكن الأتراك وحدهم الساعون لمصاهرة هذه الأسرة ذات النفوذ السياسي والمادي بمدينة قسنطينة، بل كثيرا ما سعى أبناء أسرة ابن قانة للزواج من بنات الإنكشارية، وهو ما جاء في عدة عقود منها: "تزوج منصر بن حاج أحمد بن قانة حنيفة بنت اسماعيل الإنجشايري بكرا الصداق 500 ريال سكت (كذا) الوقت و... زوجها السيد إبراهيم بن سي والي الإنجشايري (جمادى الثانية1241 هـ)"، فزيادة على إقبال أحد أبناء هذه الأسرة ذات النفوذ والجاه من بنات الإنكشارية نلاحظ من العقد نفسه توكيل إنكشاري على ابنة بن قانة وهو أمر يوحي بأن علاقة هذه الأسرة بالأتراك لم تعد تتوقف عند ذوي النفوذ، وبالتالي يمكن القول أن المصاهرة بين أسرة ابن قانة والعناصر التركية تجاوزت الأغراض المادية والسياسية، وتحولت إلى علاقة اجتماعية محضة.

---

[342] الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 87.

د- أسرة أحرار الحنانشة:

لم تحض أسرة أحرار الحنانشة بنفس الإقبال من بايات قسنطينة على مصاهرتها، أو لم يحض الحكام العثمانيون بالجزائر بفرصة لمصاهرة هذه الأسرة، إذ لم تذكر المصادر والمراجع، التي اطلعت عليها، شيئا عن مصاهرة بايات قسنطينة لهذه الأسرة، بل ذكر بعضها أن صالح باي سعى إلى مصاهرة شيخ أحرار الحنانشة "إبراهيم بن بوعزيز بن نصر" إلا أن هذا الأخير رفض مصاهرته، الأمر الذي أدى إلى غضب الباي وشنه العديد من الغزوات ضد قبيلة الحنانشة، وقد انتهى الأمر إلى القبض على شيخ القبيلة وسجنه بقسنطينة حتى الموت وكان ذلك سنة 1186هـ/1773م[343].

وعكس ذلك تشير المصادرالتونسية[344] إلى مصاهرة هذه الأسرة لبايات تونس، ولعل ابتعاد شيوخ الحنانشة عن مصاهرة بايات قسنطينة يعود إلى انعدام الثقة بين الطرفين بسبب علاقة شيوخ هذه الأسرة ببايات تونس، الذين اتسمت علاقتهم ببايات قسنطينة وباشاوات الجزائر، بالحروب المستمرة، إلا أن هذا لا يعني عدم مصاهرة هذه الأسرة لبايات قسنطينة، إذ جاء في تقرير الفرنسي " روسو" (1840م) أن من جملة الزوجات الشرعيات للحاج أحمد باي، آخر بايات قسنطينة زوجة تدعى الحناشية، وهي أم ابنه محمد الذي كان يبلغ من العمر 15 سنة أثناء الاحتلال الفرنسي لقسنطينة سنة 1837م[345].

وإذا لم تتم مصاهرة شيوخ الحنانشة لبايات قسنطينة، باستثناء الحاج أحمد باي، فإن أفراد أسرة الحنانشة صاهروا مختلف العناصر التركية ومنها الإنكشارية، وهو ما رصدناه ضمن سجلات المحكمة الشرعية بقسنطينة، منها:

"طلق مَحمد شاوش زوجه قامير بنت إبراهيم بوعزيز شيخ الحنانشة ...(رمضان 1215هـ/1800م)"، وهنا يمكن التساؤل: ألا يكون إبراهيم هذا هو نفسه الذي رفض تزويج ابنته لصالح باي فقتله وزوج ابنته لشاوشه انتقاما منه؟، قد يصدر ذلك من باي

---

[343] FERAUD (ch), Les Hrars.., Op.cit, p 357.

[344] أنظر كلا من: ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان..، وابن أبي دينار، المؤنس في تاريخ إفريقية وتونس..، وحمودة ابن عبد العزيز، الكتاب الباشي.

[345] TEMIMI (A), Op.cit, p 61.

عرف بشراسة انتقامه، ومن العقود التي قد تؤكد انتقام صالح باي من أسرة أحرار الحنانشة زواج أحد عتقائه من إحدى بنات الأسرة وهو ما دل عليه عقد سجل في نفس السنة ينص على طلاق أيضا، مما يدل على أن الزواج يكون قد وقع أيام صالح باي، وجاء فيه: "اعترف عبد الله بل البركة بن عبد الله عتيق السيد صالح باي لزوجه أمة الله فاطمة بنت محمد الحناشي بل صالح الحناشي ما قدرهماية ريال واحدة وثلاثون ريال (130) باقي صداقها عليه بل ماية وثلاثون من جراء سلف إحسان وثلاثين من باقي صداقها عليه وأن جميع ما في البيت من أثاث كلها لها ما عدى وسادتين...(جمادى الأولى 1215هـ/1800م)".

أما عناصر الإنكشارية فكان إقدامهم على الزواج من بنات الحنانشة بصورة عادية لا يعيقها أي مانع، وخاصة في عهد الحاج أحمد باي وهو ما سجلناه بالوثائق الشرعية منها: " طلق ابن الشريف الإنجشايري عايشة بنت الشيخ العابد بن شيخ الحنانشة كان ثيبا الصداق... (100) ريال... (ربيع الأول 1243هـ/1827م) "، ونفس المطلقة تتزوج، بعد بضعة أشهر من إنكشاري آخر، وهو ما نص عليه عقد سجل في جمادى الأولى 1244هـ (1828م) "تزوج محمد بن عثمان الإنجشايري بأمة الله عايشة بنت الشيخ العابد كان شيخ الحنانشة ثيبا الصداق 100 ريال..."، ويبدو أن "الشيخ العابد" نفسه تزوج واستقر بقسنطينة وهو ما يدل عليه عقد سجل باسمه، جاء فيه "راجع سي عابد بن أحمد كان شيخ الحنانشة زوجته يمينة بنت الشيخ عثمان بن بوعزيز...".

من تعدد العقود المسجلة باسم أفراد أسرة شيوخ الحنانشة بمحكمة قسنطينة، نتأكد من استقرار العديد منهم بمدينة قسنطينة، وخاصة من الفرع الموالي للحاج أحمد باي، حيث كان استقرار هؤلاء بقسنطينة شبه نهائي، وهو ما عبرت عنه رسالة وجهت إلى الشيخ أحمد بن نصر الرزقي، في 15 شعبان 1251 (1835م)، من ابن أخته يعلمه بأن أهله وأمواله في الريف قد تضرروا من جراء الغزو الفرنسي، من جهة، و غيابه عنهم وإهماله لهم، من جهة أخرى، ومما جاء في الرسالة: "...عمك سالم بن براهم سار إلى عفو الله وأولاده بن قاسم وإبراهيم ماتوا وأختك تركية وخالك جاب الله وخالك سعد ماتوا

بأجمعهم ولم يبق إلا أنا وحدي والبيوت كلهم خالية والسعي أهمل وأنا لا أقدر على هذا تبق(كذا) تأت(كذا) من كل بد ولا بد إلى سعيك وإلا راه يضيع..."[346].

هـ-أسرة بوعكاز الذواودة:

تعد أسرة بوعكاز الذواودة، أول أسرة تقرب منها بايات قسنطينة عن طريق المصاهرة، وكان أول من صاهرها، حسب ما توفر لدينا من مصادر، الباي "رجب " (1077-1085هـ/1666-1674م)، حيث زوج ابنته أم هاني للشيخ "القيدوم" أخ شيخ العرب "أحمد بن السخري بوعكاز" صاحب ثورة 1638م، والتي تزوجت من شيخ العرب، بعد وفاة أخيه، فكان زوجها خير سند لأبيها "رجب باي"، قبل أن يقتل بتهمة محاولة التحالف مع أصهاره والانفصال عن السلطة المركزية.

ورغم المصير الذي لقيه الباي رجب من جراء تمتين علاقته بأسرة بوعكاز، شيوخ عرب الصحراء، انتهج الباي حسين بوقمية (1125-1149هـ/1713-1735م) نفس السياسة مع أم هاني، ابنة رجب باي وأرملة شيخ العرب أحمد بن السخري، ووريثته في مشيخة العرب، إذ بعد فشل الباي في القضاء على الثورة التي أعلنتها الأميرة أم هاني على بايات قسنطينة انتقاما لمقتل والدها الباي رجب، التجأ إلى مصاهرتها لكف أذاها عنه، وهو ما تحقق له بالزواج من ابنتها (ابنة أحمد بن السخري بوعكاز)، وكان له ذلك، حسب "***Peyssonnel***" سنة 1136هـ/ 1724م[347]، كما قام بمصاهرة عدوه "ابن سديرة"، شيخ الأوراس، بعد إعلانه الحرب عليه انتقاما لمقتل والده "سي سديرة"، الذي قتل بسبب تحالفه مع شيخ الحنانشة "بوعزيز بن ناصر" في ثورته ضد الباي، إذ أقدم الباي على الزواج من أخته، ابنة الشيخ المقتول[348].

ونفس السياسة انتهجها الباي أحمد القلي (1756-1771م) مع هذه الأسرة، إذ صاهر شيخها محمد دباح بن بو عكاز[349]، وكان ذلك لكسب ولائه وولاء أتباعه من قبائل الصحراء.

---

[346] A.O.M,1H 223
[347] PEYSSONNEL, Op.cit, p 295.
[348] PEYSSONNEL, Op.cit, p 347.
[349] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1985، ص185 .

ولتفادي الوقوع في حروب مع هذا الشيخ الذي كان يشكل أكبر خطر على من يعاديه، انتهج البايات اللاحقون نفس السياسة ومنهم الباي مصطفى بن سليمان الوزناجي، وهو من انكشارية الجزائر، وكان بايا على التيطري لمدة 20 سنة ثم بايا على قسنطينة لمدة ثلاث سنوات (1209-1212هـ/1795-1798م)، إذ تزوج من "فاطمة بنت شيخ عرب الصحراء دباح بن بوعكاز" لكسب ولائه[350]، وبالتالي صاهر العديد من البايات شيوخ أسرة بوعكاز الذواودة اتقاء لمعارضتها لهم، ولم يبتعد بايات قسنطينة عن مصاهرة أسرة بوعكاز الذواودة إلا بعد ظهور أسرة ابن قانة المنافسة لها على مشيخة العرب.

رغم توجه بايات قسنطينة الأوائل لمصاهرة أسرة بوعكاز الذواودة، إلا أن هذه المصاهرة لا تدخل ضمن عملية الاندماج التي حدثت بين العناصر التركية والأسر الريفية بالبايلك، بل تعد مصاهرة سياسية مصلحية انتهت بنهاية الوفاق والتحالف الذي كان يربط بين بايات قسنطينة وشيوخ العرب من هذه الأسرة، وهو ما أكده خلو السجلات الشرعية من العقود التي تربط بين أفراد هذه الأسرة وأفراد الإنكشارية.

وعكس أسرة بوعكاز الذواودة، أقوى الأسر الريفية ببايلك قسنطينة، صاهر أفراد الإنكشارية شيوخ القبائل الصغيرة، وهو ما دلت عليه العديد من عقود الزواج والطلاق المسجلة بمحكمة قسنطينة، منها العقد الذي سجل في ذو الحجة 1234هـ وينص على مصاهرة هؤلاء لشيخ بلزمة: "طلق حاج أحمد بن عبد الرحمان الإنجشايري زوجه التبر بنت أحمد خوجة بن فرحات شيخ بلزمة...".

والواقع أن مصاهرة الإنكشارية لأبناء الريف كانت عامة، وهو ما عبرت عنه العديد من العقود منها: " طلق مبارك بن سعد الله اليدري (من بني يدر) طيطومة بنت محمد بن شاوش الإنجشايري... (محرم 1207هـ)" و"تزوج الطاهر بن مبارك الصولي قامير بنت محمد خوجة الإنجشايري... (صفر 1228هـ)" و"تزوج محمد بن محمود بن صولة قرمية بنت أحمد الإنجشايري الميلي..(شوال 1229هـ)" وهذا رغم العداوة التي كانت تميز علاقة الأتراك في بداية عهدهم بقسنطينة بأولاد صولة.

---

[350] Mouloud Gaid, Chronique.., p 49.

هذا بالإضافة إلى ذكر الأصهار باسم القبيلة الواسعة كقولهم "تزوج علي بن محمد اليولداش يامنة بنت عمارة الزياني... (محرم 1232هـ)" أو"تزوج الحاج عريف بن علي الإنجشايري فاطمة بنت سعد الزواوي..(ربيع الأول 1233هـ)"، و"طلق علي بن محمد اليولداش وجاقه بذكره 34 زوجه خديجة بنت محمد الصنهاجي..(شوال 1226هـ)" أو "تزوج الأجل السيد محمد الزميرلي صهر دار التبان مباركة بنت السيد الطبي الريغي... (رجب 1240هـ)>>أو تزوج عثمان بن أحمد الإنجشايري أمة الله مسعودة بنت عمر القبايلي..(ربيع الأول 1246هـ)".

2-مصاهرة المرابطين وشيوخ الزوايا:

كانت أسرة المقراني من أكبر الأسر المرابطية في بايلك قسنطينة، وكانت من الأسر الأولى التي سعى الحكام العثمانيون لمصاهرتها، إذ طلب حسن باشا، ابن خير الدين بربروس، الزواج من إحدى بنات الشيخ عبد العزيز العباسي زعيم الأسرة ، في منتصف القرن 10هـ/16م، إلا أن هذا الأخير رفض اعتزازا بنسبه الشريف[351]، الأمر الذي جعل الحاكم العثماني يتجه إلى مصاهرة أسرة ابن القاضي، أمراء "كوكو"، المنافس التقليدي لهم.

ورغم رفض الأسرة لمصاهرة حسن ابن خير الدين، فإنها لم تبق على إحجامها عن مصاهرة الحكام العثمانيين طويلا، إذ تقرب منها باي قسنطينة علي بن صالح، 1122-1125هـ/1710-1713م، فزوج بناته الثلاث لأبناء شيوخها، فكانت الأولى (تركية) من نصيب الحاج بوزيد المقراني والثانية (خديجة) من نصيب أحمد بو رنان، ابن أخ الأول، أما الثالثة فتزوجهاعبد الله الجليل ابن أبي الفضل، أقرب المقربين لحاكم مجانة، وتقول المراجع أن الباي التجأ إلى أصهاره، بعد العودة من البقاع المقدسة وقراره اعتزال الحكم، وأنه بقي بين أولاد خلوف بمجانة، حيث استقر بزاوية سيدي أحمد بن علي للتعبد إلى أن وافته المنية هناك[352].

---

[351] HAEDO (F), Op.cit, p 359 .

[352] VAYSSETTE, Op.cit, p 144, FERAUD(ch): Bordj Bouariridj…, Op.cit, p262 et MERCIER(E), Histoire de Constantine , p 243 .

كما أقدم الباي أحمد القلي على مصاهرة أسرة المقراني لما كان لها من نفوذ على المناطق الرابطة بين قسنطينة ودار السلطان، إذ رغم إخلاصه لأصهاره من أسرة ابن قانة، وحبه لزوجته، ابنة صديقه سليمان ابن قانة ، تزوج الباي أحمد القلي من الدايخة بنت الحاج بوزيد المقراني، أحد حكام مجانة وحراس "البيبان"، وذلك بسبب عقم زوجته الأولى، وكان ابنه البكر، محمد الشريف، ثمرة هذه المصاهرة.

ونفس السياسة انتهجها حسن بن بوحنك الذي صاهر الأسرتين، ابن قانة والمقراني، وكان لهذه المصاهرة الأثر الكبير في وصوله لحكم قسنطينة وهو ما أشار إليه الشيخ ابن العطار بقوله: "بعث الباشا إلى حسن باي، وكساه الخلعة وولاه على قسنطينة فخرج مسرعا، وكان بينه وبين المقارنية صهر، وبينه وبين شيخ العرب (ابن قانة) كذلك فلما وصل إلى المقارنية نهضوا معه بجميعهم، وعامة خدامهم، وبعث إلى شيخ العرب فلقيه بجنوده العربان وجميع الدواير وأهل البادية حتى اجتمع عليه جيش عظيم..."[353].

ويمكن القول أن الحاج أحمد باي، آخر بايات قسنطينة، قد ورث سياسة المصاهرة عن جده، أحمد القلي، فربط نفسه بمختلف الأسر ذات النفوذ بالبايلك، فتزوج من عيشوش ابنة الحاج عبد السلام المقراني، و"متماسرة" من أولاد بن قانة و"جمية" بنت دباح بوعكاز، وخديجة بنت عثمان خوجة التي سجل عقد زواجها في سجلات عدول المحكمة المالكية بقسنطينة بتاريخ أواخر ربيع الأول من سنة 1226هـ/1811م، أي قبل توليه منصب الباي، هذا بالإضافة إلى ابنة الباي بومزراق، باي التيطري ويقول "روسو" في تقريره عن الباي أن له زوجة تدعى الحناشية[354]، أي أنه صاهر شيوخ قبيلة الحنانشة.

رغم هذه المصاهرة السياسية التي ربطت بين أسرة المقراني وبايات قسنطينة، فإننا لم نصادف، بالسجلات المدروسة، أي عقد يربط بين هذه الأسرة وأفراد الإنكشارية أو أي عنصر من العناصر التركية/العثمانية، وقد يعود ذلك إلى عدم انتشار القوات العثمانية بمناطق نفوذ هذه الأسرة لمناعتها.

---

[353] ابن العطار، المصدر السابق، ص 73 .

[354] TEMIMI. (Abdeljelil), Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830-1837),R.H.M, Tunis, 1978., p 61.

في حين ورد العديد من العقود التي أكدت مصاهرة الإنكشارية للأسر المرابطية بأرياف قسنطينة، من ذلك عقد يدل على مصاهرة أسرة أحد بايات قسنطينة لأسر المرابطين، وهو منماني باي، وجاء في العقد "تزوج الصالح بن سي أحمد بن منماني آمنة بنت سي الصالح بن الولي الصالح السيد سليمان بن المجدوب...(صفر 1231هـ)" وعدة عقود ربطت بين الإنكشارية وبعض المرابطين منها: "راجع حسين بن صاري الإنجشايري مطلقته آمنة بنت المرحوم السيد المسعود نجل السيد عمر بن سلطان نفعنا الله به وبأمثاله..(ذو القعدة 1224هـ)".

بعد هذا العرض لسياسة الحكام العثمانيين تجاه الأسر ذات النفوذ بالريف القسنطيني، يتبادر إلى الذهن أن هذه العلاقة اقتصرت على الأسر الكبرى، لأسباب سياسية، والواقع أن السياسة العثمانية نجحت في تنفيذ استراتيجية قربت بين مختلف العناصر التركية وسكان الريف وذلك رغم التنافر الذي حصل بين الطرفين نتيجة للتصادم الذي كان ينتج عادة عن أعمال العنف التي يتسبب فيها رجال المحلة أثناء عملية جباية الضرائب.

وإذا كان البايات يتقربون من الأسر القوية والنائية لأسباب استراتيجية وأمنية، فإن عناصر الإنكشارية كانوا أكثر تقربا من الأسر الغنية والقريبة من مقر السلطة المركزية، وكانت المصاهرة بين الطرفين التركي والمحلي أكبر وسائل هذا التقارب.

فالمصاهرة أصبحت، خاصة في نهاية العهد العثماني بالجزائر عامة وببايلك قسنطينة على وجه الخصوص، ظاهرة اجتماعية عامة بين أبناء الريف والعناصر العثمانية ومنها الإنكشارية، بعد أن كانت وسيلة سياسية انتهجها الحكام العثمانيون الأوائل لتثبيت حكمهم وإحكام سيطرتهم على أرياف البايلك.

وإذا كان الأمر كذلك بأرياف البايلك فإننا نتوقع تقاربا أوسع بين الإنكشارية وسكان المدينة، بحكم استقرار هذه العناصر بالمدينة واحتكاكها المباشر بالسكان المحليين، وهو ما جعلنا نفرد للحياة المدنية للإنكشاري قسمين كاملين من هذه الدراسة.

القسم الثاني

الإنكشاري والحياة المدنية

الفصل الأول: الإنكشاري أيام السلم

الفصل الثاني: الإنكشاري والحياة المدنية

الفصل الأول

الإنكشاري أيام السلم

أولا: جوانب من سلوكات الإنكشاري

1- شرب الخمر

2- تعاطي الحشيش

3- الزنا

4- اللواط

ثانيا: سلوك الإنكشاري تجاه الرعية

1- الإنكشاري والعنجهة التركية

2- قانون عهد الأمان دستور لتهذيب سلوك الإنكشاري

ثالثا:سلوك الإنكشاري تجاه رفاقه

1- روابط الأخوّة بين أفراد الإنكشارية

2- المصلحة وعلاقة الإنكشاري برفيقه

رابعا: العدالة بين الإنكشاري والأهلي

1- الهيئة العدلية

2- انصاف المرأة في القضاء العثماني

3- طرق ووسائل العقاب

رغم الحياة العسكرية القاسية للإنكشاري، فإنه كان يسعى لممارسة حياة عادية، أيام السلم، لا يختلف فيها عن المدني، فكان يمارس بعض الحرف، والأعمال التجارية، كما كان يمارس هوايات متعددة مثل تربية الحيوانات، وخاصة الطيور المغردة التي كان الأتراك مولعين بها، وكان باي قسنطينة نفسه يمارس هذه الهواية، حتى أنه جعل لها شاوشا خاصا للعناية بها، عرف بـــ" شاوش الطيور"، ويبدو أن سكان قسنطينة اكتسبوا هذه العادة من العناصر التركية، حتى أننا لا نكاد نجد بيتا يخلو من أقفاص الطيور المغردة في قسنطينة[355].

كما مارس الإنكشاري والأتراك عموما هواية الصيد، فكانوا يقضون معظم أوقات راحتهم في الصحاري والجبال والغابات لاصطياد الحيوانات المتوحشة أو الطيور رفقة أصدقاء لهم من الأهالي العارفين بالبلاد.

ومن الهوايات الشائعة بين الإنكشارية: العزف على العود[356] وتأليف الأغاني التي تدور عادة حول حياتهم العاطفية وشوقهم للأحبة بموطنهم الأصلي[357]، والواقع أن الموسيقى كانت جزءا من حياة الإنكشاري، إذ كان للأوجاق نفسه جوق يرافق فرق الإنكشارية حيثما ذهبت[358]، فكانت الموسيقى والشعر من أمتع الهوايات التي مارسها الإنكشاري.

إلى جانب السلوكات الاجتماعية العامة كان للإنكشارية عموما سلوكات مميزة فرضتها تربيتهم الخاصة والخشونة العسكرية وحياة العزوبية التي كانوا يعيشونها بعيدا عن الأهل والوطن، فبعد أن كانت الإنكشارية في عهد السلطان مراد الثاني "أحسن الجنود انضباطا وأشدهم بأسا"[359]، بدأ التصدع يعرف طريقه إلى صفوفها في عهد سليم الثاني

---

[355] يروي " فايسات" قصة عن محاولة ابن الباي تشاقر انتزاع طيور مغردة من أحد الأهلي عن طريق البيع القصري، ولما رفض صاحب الطيور بيعها هدده بالقتل، وتوصل الأمر إلى تدخل أحد المرابطين لحل القضية(Vayssette, Op.cit, p 120)

[356] HAEDO (F), Topographie.., Op.cit, p115.

[357] DENY (J), Chansons des janissaires…, Op.cit, pp 77-219.

[358] تتكون فرقة الأوجاق الموسيقية من 27 قطعة: 8 طنابير عريضة تدعى "الداوول"، و5 آلات نحاسية تدعى "تكاريات" و10 مزامير و2 بوقان وزوجان من اللوحات الكفية (أنظر: وليم سبنسر، المرجع السابق، ص101)

[359] بطرس البستاني، المرجع السابق، ص 537 .

(1566-1574م)، الذي أباح لعناصرها شرب الخمر، ثم مراد الثالث (1574/1595م)، الذي سمح بدخول عناصر غريبة عن النظام القديم (الدفشرمة)، الأمر الذي جعل الفوضى تعم الولايات العثمانية وخاصة الجزائر التي اعتمدت أساسا على المجندين من الأناضول من الشباب المغامر والمجرمين، وقد تفاقم الأمر في القرن 18م حيث تزايد عدد الفارين من العدالة في صفوف إنكشارية الجزائر، وذلك بتشجيع من حكومة الجزائر، فقد حصل أن استجاب السلطان سليم الثالث (1789-1807م) لطلب الجزائريين بالعفو عن "شقي مجرم بشع يريد الخروج معهم للجهاد"[360]، بل أن التشجيع على تجنيد المجرمين واللصوص وإرسالهم إلى الجزائر كان أحيانا يتم بأمر سلطاني وهو ما جاء في رسالة أحمد باشا إلى السلطان سليم الثالث حول حكم المحكمة على "أشقياء يتراوح عددهم بين 40 و50 شقي (قاموا بأعمال إجرامية بقرية "ديرمنجيلر" في جزيرة قبرص)... الذين استحقوا أشد الجزاء من الدولة العلية لارتكابهم أعمالا تبرر ذلك، أن يبعد هؤلاء من أوطانهم وأهليهم ويرسلوا إلى أوجاق جزائر الغرب المنصورة التابعة للحضرة الخاقانية من أجل الجهاد في سبيل الدين والدولة ومن أجل إصلاح النفس وتهذيبها أيضا في تلك الديار المجاهدة"[361].

لذا نلاحظ اتفاقا شبه تام بين الكتاب على سوء أخلاق المجندين ضمن إنكشارية الجزائر، وخاصة في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، فيقول " ***Laugier de Tassy***" أن " كل الأتراك الذين أدمجوا في الميليشيا هم أصلا أناس بدون أمل، لا مصدر رزق لهم وفي معظمهم من حثالة المجتمع، أو أناس مطاردون من قبل العدالة.."[362]، ويعرفهم "شالر" بـــ"حفنة من المغامرين الأجانب "[363] ونفس الوصف يقدمه "***Shaw***"، الذي يصفهم بالمجرمين وقطاع الطرق، ويقول أن جميع المجندين الذين وصلوا إلى الجزائر وكونوا أوجاقها كانوا من المتشردين والمعدومين ماليا والمنحرفين أخلاقيا

---

[360] رسالة العفو بتاريخ 1205هـ (1790م)، سلسلة خط همايون، علبة 19، رقم 11042، الأرشيف الوطني الجزائر.

[361] الرسالة بتاريخ 1219هـ(1804م)، سلسلة خط همايون، علبة 22 ،رقم 3374 ، الأرشيف الوطني الجزائري أنظر نص الرسالة كاملا ضمن الملاحق.

[362] Laugier de Tassy, Op.cit, p 125.

[363] شالر (وليام)، المصدر السابق ، ص 50 .

"***Tous les Turcs qui arrivent à Alger et se font incorporer dans la malice sont ordinairement des gens sans aveu, sans resources et de mœurs deparavée*** [364]"…

وقد انعكست أصول هؤلاء الإنكشارية على سلوكاتهم داخل الجزائر، ومن السلوكات التي مارسها الإنكشاري وحسبت عليه أخلاقيا:

1-شرب الخمر:

بدأ انحراف أفراد الإنكشارية منذ عهد السلطان سليم الثاني (1566-1574م)، الذي كان مدمنا على شرب الخمر وأباحها بين الجند، فانتشرت الحانات في مركز الدولة وعبر مختلف ولاياتها ومنها الجزائر، حيث يقول الأسير الأمريكي "جيمس كاثكارت" أن عدد الحانات بمدينة الجزائر وحدها بلغ، في القرن الثامن عشر، ما بين 27 و30 حانة، وأن الثكنات نفسها كانت تحتوي على بعض منها وكذلك السجون[365]، ونفس الوضعية كانت تشهدها جميع المدن الجزائرية التي تقيم بها الحاميات العسكرية، وكثيرا ما تسببت هذه الحانات في مشاجرات واضطرابات كانت تؤدي إلى أمر السلطة المركزية بغلقها، وكانت هذه الحانات، حسب" شالر"، تسير من طرف اليهود والمسيحيين[366].

وكان تعاطي أفراد الإنكشارية للخمر يؤدي في أغلب الأحيان إلى أحداث خطيرة تصل أحيانا إلى جرائم القتل ونشر الفوضى بالمدينة، وهو ما حدث مرارا بالمناطق التي وجد بها انكشارية الجزائر، الأمر الذي جعل السلاطين العثمانيين يسعون إلى منع تعاطي الخمر ومعاقبة كل من يخالف تلك الأوامر، وهو ما جاء في فرمان سلطاني، بتاريخ 1204هـ (1789م) يأمر بـ"إغلاق جميع أماكن الشرب (شرب خانة) الكائنة بإسلامبول أو غلطة أو أينما كانت وحيثما وجدت أغلقوها جميعا ولا تبقوا واحدة منها مفتوحة"[367]، وذلك إثر "...اقتتال وقع.. في الشربخانة الكائنة بالحي الذي يدعى – بك أوغلي- بين

---

[364] SHAW(Th), Op.cit, p 182.

[365] لياندر(كاثكارت)، مذكرات أسير ، ترجمة وتعليق وتقديم إسماعيل العربي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 101.

[366] شالر(وليام)، المصدر السابق ، ص 55.

[367] رسالة رقم 55313، بتاريخ 1204هـ،(تعريب فكري طونة) ، سلسلة "خط همايون"، الأرشيف الوطني الجزائري.

ثلاثة أنفار من الجزائريين التابعين للسفن الجزائرية وهم في حالة السكر وبين نفرات وجنود طوبخانة"، أما في بايلك قسنطينة، مجال بحثنا، فعبر محمد منماني باي، 1824-1826م، في رسالة إلى الداي حسين باشا، مؤرخة في 5 رمضان 1241هـ/1825م، عن انتشار ظاهرة الإدمان على الخمر بين موظفي البايلك ومنهم الخليفة محمود بن شاكر باي، الذي فر من قسنطينة خفية، خوفا من انتقام السلطة منه لفساد سلوكه، ومن بين ما جاء في الرسالة: "بعد أن فسد سلوكه وصار يشرب الخمر حتى في شهر رمضان... هرب من قسنطينة ليلة الأربعاء الخامس من رمضان.. إني خبرتك بأموره كلها... فكيف نجزر الناس والحكام يشربون في رمضان..."[368]، أما الحاج أحمد باي آخر بايات قسنطينة، فقد منع شرب الخمر منعا باتا وهو ما أكده أسيره "شلوصر" بقوله أن الخمر (العرق) كان ممنوعا منعا باتا "وإذا ضبط مسلم وهو يتناوله فإنه يتلقى خمسمائة ضربة بالعصا في رجليه(الفلقة) وقد أعدم يهودي لأنه كان يبيع العرق "وكنت حضرت بنفسي ثلاثة إعدامات من هذا النوع"[369].

2-تعاطي الحشيش:

بالإضافة إلى الحانات، انتشرت أماكن تعاطي الحشيش (المحشاشة) وتقام عادة وراء دكانة المقهى بعيدا عن الأنظار وهي ملتقى الحشاشين من المدنيين والعسكريين، وتتكون المحشاشة، حسب وصف الفرنسي " ***Robert Achille*** "[370]، من وسائل بسيطة: حصيرة من سعف النخيل يجلس عليها الحشاشون وبعض الكؤوس والفناجين وقطعة مسطحة من الرخام لتحضير الحشيش، ويستعمل الحشاش قوقعة جوز الهند كغليون بقضيبين يوضع على النار فتنتشر رائحتها بين الحشاشين ويمرر الغليون على الجالسين لكل دوره، وبعد دورتين أو ثلاث يتلقى الحشاش مبلغا بسيطا من المال لا يزيد عن 25 سم، ويكون راضيا به لأنه هو نفسه مدمن على الحشيش، وصانع الحشيش يكون عادة من العرب، من بسكرة أومن أولاد جلال وبعضهم يأتي من تلمسان والمغرب وتونس،

---

[368] رسالة رقم 13 مجموعة 1642 المكتبة الوطنية الجزائر.

[369] شلوصر، المصدر السابق، ص 81-82.

[370] ACHILE (Robert)," Types Algeriens", In R.S.A.C,1928-1929, pp 207-210.

وكانوا يجوبون كامل المدن الجزائرية للاتجار بهذه المادة، ويقول شلوصر أن مدينة ميلة كانت تنتج مادة الكيف، ومن الأعشاب المهلوسة التي تحدث عنها شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون عشبة "البلاذر"، التي يقول أن " سيدي أحمد الجزيري" الذي كان يصلي بقادة المحلة "اعتراه بعض نقص في إدراكه ويقال أن سببه أكل البلاذر"[371].

وتكون أحوال الحشاشين عادة مزرية صحيا واقتصاديا، يقضون نهارهم في النوم أو الصيد وليلهم في السهر إلى ساعة متأخرة من الليل يقضونها في اللهو والموسيقى بعد تعاطي الحشيش، وعكس الخمارات كانت أماكن الحشاشة تجمع مختلف فئات المجتمع التي لم تكن حتما من المتسكعين وسيئي الأخلاق، بل أن عددا كبيرا من الفنانين بمدينة قسنطينة، حسب بعض الروايات الشفهية، كانوا من رواد هذه الأماكن ولم يكونوا في يوم من الأيام سببا في ما يتسبب فيه المدمنين على الخمر، من فوضى ومشاكل بالمدينة، بل كانت ملتقى لهواة الموسيقى والأغاني، ولعل أغاني الإنكشارية التي نشرها "جون دوني""***J. DENY***" قد قيلت في مثل هذه الأماكن[372].

3- الـزنــــا:

زيادة على فساد أخلاق معظم المجندين القادمين من الأراضي العثمانية وتشجيع السلطة العثمانية على حياة العزوبية في الأوساط العسكرية، كان الإنكشاري يصل إلى الجزائر شابا مراهقا وحيدا لا يجد أمامه سوى حياة عسكرية قاسية بعيدا عن الأهل والأحباب، الأمر الذي أدى به إلى الانغماس في حياة المجون، وقد شجعته الدولة على ذلك بتوفير البغايا لإمتاعه جنسيا، بل يقول "سيمون بيفايفر" أسير خزناجي الداي حسين،آخر دايات الجزائر، أن الدولة "كانت تغري المجندين الجدد من الأتراك بالحضور إلى الجزائر حيث يباح لهم أن يتمتعوا بحياة داعرة لا رادع لها ولا واعز"[373] فانتشر

[371] منشور الهداية، مصدر سابق، ص 70.

[372] مخطوط يتكون من 64 ورقة كتب باللغة التركية ، ويضم قصائد ووصفات سحرية، وكانت أغلب القصائد التي كتب بعضها بالعربية مخصصة للتغني بالدفاع عن الجزائر ضد الهجمات الصليبية، وقد قام بجمعه " إبراهيم خوجة"، وهو محفوظ بالمكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم 1817.

[373] ابيفايفر (سيمون)، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تقديم وتعريب الدكتور أبـو العيـد دود، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974، ص 92.

البغاء الذي أخذ شكلا رسميا في الجزائر، ولتنظيم ذلك العمل كلف موظف سامي خاص عرف بـ" المزوار"، بتنظيم عمل البغايا، وهو يشبه مدير الشرطة القضائية، له سلطة مطلقة على هذا النوع من النساء، حيث يقوم بتسجيل اسم الفتاة التي تتجه لهذا العمل في سجل خاص، وبذلك تنفصل المومس عن أسرتها وتصبح ملكا للإنكشاريين الذين ،حسب رواية "دو بارادي" كانوا يكترون غرفا بالفنادق لاستقبال هذا النوع من النساء[374]، والواقع أن المزوار هو المكلف بتنظيم عمل البغايا اللائى، يقول هايدو أن عددهن كان كبيرا جدا بمدينة الجزائر[375]، ونفس الوضع تشهده مختلف المدن الجزائرية ومنها قسنطينة، و قد خصص لهذه الفئة من النساء حي خاص مغلق داخل المدينة[376]،لا يسمح للزبون بدخوله إلا بتقديم طلب إلى المزوار يحدد فيه السعر الذي يدفعه واليوم الذي يرغب زيارة الحي فيه، وكان تعامل المزوار مع هذا الصنف من النساء هو السبب في التقليل من مكانة وشرف هذا الموظف.

ويعد عمل البغاء حرفة رسمية منظمة يتقاضى المزوار عليها ضريبة محددة يدفع منها جزءا لخزينة الدولة ويحتفظ بالجزء الآخر لنفسه، وقد حدد الرحالة" شو" قيمة هذه الضريبة بـــ 24 ألف فرنك سنويا[377]، وبذلك كانت المومس تساهم رسميا في تنمية ميزانية الدولة[378]، وكان المزوار يأمر بجلدهن 500 إلى 700 جلدة إذا تأخرن عن تقديم الهدية الشهرية له[379].

ويبدو أن معاشرة النساء، بالنسبة للإنكشاري لم تقتصر على البغايا بل تعدت ذلك إلى الاعتداء على النساء في بيوتهن، وهي عادة عرف بها إنكشارية الجزائر في مختلف مناطق تجنيدهم مما جعل المسؤولين العثمانيين يتخوفون من وجودهم في مناطق نفوذهم ويطالبون بترحيلهم إلى الجزائر، وهو ما جاء في الشكوى التي تقدم بها عامل مدينة

---

[374] V. de Paradie, Op.cit, p225.

[375] HAEDO (F), Topographie.., Op.cit, p311.

[376] كان حي رحبة الجمال بالجنوب الشرقي لمدينة قسنطينة حيا خاصا للدعارة، أما أماكن اللهو الأخرى فتنتشر خاصة في منطقة سيدي مبروك، شمال شرق المدينة.

[377] SHAW(Th), Op.cit, p

[378] سبنسر(وليام)، الجزائرفي عهد رياس البحر، تعريب وتعليق د. عبد القادر زبادية، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1980، ص 100.

[379] بيفايفر (سيمون)، المصدر السابق، ص 92.

"إسكدار" إلى الباب العالي ضد "نفرين جزائريين" قاما بخطف زوجة أحد السكان[380] ونفس الموضوع عبر عنه أحد إنكشارية الجزائر المتورطين في مثل هذه الأعمال، في إحدى أغاني الإنكشارية، والتي يروي فيها صاحبها ،الذي لم يذكر اسمه تفاديا للفضيحة، مغامرة له ولرفقائه من اليولداش في بيت أحد السكان، والذي فاجأه في بيته فأوسعه ضربا، ومما جاء في الأغنية[381]:

<<كنا كثيرون دخلنا بيتا

صعدنا لنستريح

انتظرنا على الطريق الأصدقاء القادمين

ألم تر غيري أيها الوغد؟

حمل في يده خنجرا ضخما

توسلت له استعطفته ولم أتمكن من إبعاده عني

وراء السرير يوجد خمسة عشر آخرون

ألم تر غيري أيها الوغد؟>>

وكثيرا ما تسبب هذا السلوك في ثورة الأهالي وهو ما حدث في قسنطينة سنة 1568م، إذ قامت ثورة ضد الحامية التركية داخل مدينة قسنطينة بسبب اعتداء أحد الإنكشارية على فتاة من المدينة فقام شجار بين الجاني وأحد الأعيان وسرعان ما تدخل السكان ليقتلوا عددا من الجنود قدر بـــ 4 إلى 5 جنود، وخوفا من تفاقم الوضع اعتصم بقية الجند بالقصبة إلى أن وصلت الإمدادات من مدينة الجزائر بأمر من محمد آغا ابن صالح رايس، وبمساعدة فرسان الذواودة تمكن الإنكشارية من الخروج مرة أخرى إلى المدينة ليعيثوا فيها فسادا انتقاما لمقتل زملائهم[382]، ونفس الحادثة وقعت في 12 أكتوبر 1642م في قسنطينة وتسببت في صراع دامي بين أسرة عبد المؤمن وأفراد الإنكشارية

---

380 الرسالة بتاريخ 1206هــ (1787م)، دفتر خط همايون، عدد 11214، الأرشيف الوطني الجزائري.

381 M HAMSADJI(K) , Op.cit, pp 113-114.

382 Mouloud Gaid, Chronique..,p 12.

المقيمين بالمدينة، لأن المعتدى عليها كانت من هذه الأسرة، ولم يهدأ الصراع إلا بتدخل من أعيان المدينة وعلى رأسهم الشيخ الفكون ،شيخ الإسلام وشيخ البلد[383].

والواقع أن التهافت على معاشرة النساء لم يكن قاصرا على صغار الجند من العزاب، بل تعدت إلى كبار الموظفين في الدولة، وعلى رأسهم بعض الدايات والبايات والأمثلة كثيرة على ذلك منها ذكر "لوجي دو تا سي" أن الداي إبراهيم (1710م) كان مولعا بمعاشرة النساء الجميلات ، حتى أنه كان يترصد غياب أزواجهن للتوجه إلى بيوتهن خلسة في ساعات متأخرة من الليل، وكان يكسب صمت الحراس والخدم بالمال أو التهديد[384]، وكذا ما قيل عن بعض بايات قسنطينة ومنهم الحاج أحمد آخر بايات قسنطينة، الذي ألصق به الكتاب الفرنسيون، خاصة الذين حضروا احتلال قسنطينة كل الصفات السيأة التي وصف بها العنصر التركي بالجزائر، فحسب ما جاء في هذه المصادر قول " فايسات" أن الباي كان يجبر الأب على تزويجه ابنته وإذا رفض فإنه يأمر بخطف الفتاة، وهو ما أشار إليه العنتري، الذي كان بدوره تحت تأثير الساسة الفرنسيين، في وصفه لسلوك الحاج أحمد باي"أما سيدي بلقاسم بوحجر فإنه كتب إلى حاج أحمد وابن عيسى ينهاهم عن فعلهم القبيح من أخذ نساء الناس والزنى بهم(كذا)..."[385]، وإن كنا نشك في صحة هذه الروايات لأنها صدرت عن أعداء الحاج أحمد باي، كما أنها تتنافى مع وصف أسير الحاج أحمد باي" شلوصر"، الذي رغم أنه نعت سيده بـــ"الطاغية" كان يؤكد على أنه حارب الزنا وكان يعاقب الرجل الزاني بالجلد والمرأة الزانية برميها "من فوق الصخور على ارتفاع 600 قدم"[386]

4- اللـــواط:

ومن السلوكات المشينة التي اشتهر بها أفراد الإنكشارية هي ممارسة حياة الشذوذ الجنسي (اللواط)، فرغم توفر البغاء الرسمي، كان الإنكشاري يفضل معاشرة الصبية الصغار وخاصة المسيحيين الذين يشترونهم من أسواق النخاسة، ويشترط فيهم الجمال،

---

[383] Idem, p 20.
[384] LAUGIER (de Tassy), Op.cit, P 131.

[385] العنتري(صالح)، الفريدة المونسة، ص 120.
[386] يعرف المكان بـــ"كاف شكارة" ويقع شمال القصبة (شلوصر، المصدر السابق، ص83).

وأحيانا أطفال الأهالي واليهود الذين يقومون بإغوائهم أو خطفهم[387]، وتشير المصادر الغربية إلى أن ولع العزاب من الإنكشارية بهؤلاء الأطفال كان أكبر من ولعهم بالنساء[388]، حتى أنهم كانوا يتغنون بهم وكأنهم نساء مرغوبات[389] وتعود هذه العادة، التي كانت تمارس علنا، إلى حياة العزوبية التي يعيشها الإنكشاري داخل الثكنة، و عدم رغبته في إنجاب الأطفال وهو ما قد يحصل نتيجة لمعاشرة النساء، ويقول "دوبارادي" أن الإنكشاري كان يقوم بحمل الطفل باللين أو بالقوة إلى ثكنته حيث يصبح ضحية له ولرفاقه دون أن يستطيع أحد التدخل، حتى السلطة نفسها، لأن الثكنة كانت تتمتع بالحصانة[390]، بل أن الأسير الإنجليزي" جزيف بيتس" الذي سجل رحلته إلى البقاع المقدسة رفقة سيده الخزناجي سنة 1680م، أن الدولة كانت تشجع على عملية اللواط بين قواتها لإبعادهم عن الزواج والاستقرار الاجتماعي[391].

ولعل إباحة عملية اللواط من طرف الدولة هي المشجع على عدم خجل الإنكشاري من ممارستها، إذ بينما لم يذكر الإنكشاري الزاني، كما لاحظنا، اسمه في نهاية أغنيته السابقة، يذكر الممارس لعادة اللواط، اسمه، وهو"عمر"، دون خجل في نهاية أغنيته التي يروي فيها صراعه مع البراغيث في غرفة بالفندق(؟)، وممّا جاء بالأغنية:

<<جئت بشاب إلى غرفتي

فأفرغته البراغيث من دمه>>[392]

ولم تكن معاشرة الغلمان، حسب المصادر الغربية، التي غالت في وصف مساوئ الأتراك بالجزائر، عادة خاصة بالعزاب من الإنكشارية، ولا هي مقتصرة على العناصر العسكرية، بل انتشرت بين الموظفين السامين في الدولة، وهو ما أشار إليه "لوجي دو

[387] HAEDO (F), "Topographie…", Op.cit, in R.A1871, p312.

[388] سبنسر(وليم)، المصدر السابق ، ص 99 .

[389] HAEDO (F), Topographie…,R.A.1870, Op.cit, p 516.

[390] V. Deparadi, Op.cit, p 225.

[391] رحلة جوزيف بيتس، المصدر السابق، ص82.

[392] . DEDY(J), Op.cit, p 134.

تاسي" بقوله أن شابا برتغاليا في الثامنة عشر من العمر طعن سيده التركي بسبب محاولة هذا الأخير الاعتداء عليه جنسيا[393].

وهو ما يؤكده أيضا "***V. de Paradis***" بقوله: "إن جميع الموظفين السامين كانوا يملكون عبيدا من المسيحيين، وكانوا يختارون الأصغر والأجمل، وبما أن الأتراك لم يكونوا متزوجين في معظمهم، فإنهم يمارسون الجنس مع هؤلاء الشبان وهي عادة منتشرة في الجزائر"[394].

ورغم موالاة الكتاب العرب عامة للحكام العثمانيين بالجزائر فإنهم لم ينكروا تورط هؤلاء في هذه الأعمال المشينة ومن هؤلاء الشيخ الورثيلاني، الذي رغم موالاته الصريحة لبايات قسنطينة، عاب على عساكرهم فساد الأخلاق ودعا لهم بالصلاح والابتعاد عن المعاصي والكبائر "ليكونوا على ذروة الدوام وقصبة التمام وإلا فالظلم مهلك لصاحبه قل أن يسلم صاحب الفجور ومظهر اللواط والزنا والخمور.."[395].

ويبدو أن هذه العادات السيئة في سلوكات الإنكشارية، أخذت تزول تدريجيا بفعل اندماج هؤلاء في المجتمع الجزائري عن طريق الزواج، ومحاربة الحكام المتأخرين لهذه الظواهر، فلو تأملنا تاريخ المصادر التي تحدثت عن هذه السلوكات المشينة لوجدنا أنها تعود إلى ما قبل النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي، ومن هذه المصادر أغاني الإنكشارية التي أخذت من مخطوط يعود إلى سنة 1752م، وإن أشار بعض الإنكشارية فيها إلى استقامتهم وتوبتهم إلى الله، وهو ما أشرنا إليه في الفصل السابق.

ولم يكن المجون من صفات أفراد الإنكشارية وحدهم، بل صفة اشترك فيها أبناء الأتراك عموما، وخاصة أبناء البايات والموظفين السامين، ومن هؤلاء حسونة ابن باي قسنطينة "حسين بن حسن بوحنك" 1207-1209هـ/1792-1795م، الذي يصفه "***Vayssette***" بالفساد، ويقول أنه عاد في إحدى الليالي من حي "سيدي مبروك"، بالجنوب الشرقي لمدينة قسنطينة، حيث كانت تقام سهرات اللهو، وفي طريقه إلى المدينة ثملا، وقع

---

[393] Laugier de Tassy, Op.cit, p 58-59.
[394] V. de Paradis, Op.cit, p157.
[395] الورتيلاني، المصدر السابق، ص 687.

مع حصانه من أعلى الجسر إلى الوادي فقتل على الفور، وكان ذلك سنة 1214هـ/1799م[396].

ونفس الوصف وصف به الشاب علي ابن "أنجليز باي" 1798هـ-1803م الذي كان فاسد الأخلاق حتى أنه أصبح غير محتمل وسط الرعية، وقد اشتكى منه العديد من الأعيان لارتكابه العيد من الفواحش دون أن ينال أي عقاب لأنه ابن الباي[397]، وكذا محمود ابن "تشاكرباي"،1814- 1818م، الذي كان يكثر من شرب الخمر، ويقوم بكل ما هو خارج عن نطاق الأخلاق والقانون من نهب وقتل واعتداء على الحرمات، ورغم ذلك عينه والده قائدا على قبيلة الحراكتة "قائد العواسي"، وهو من أهم وأكثر المناصب قربا من منصب الباي [398]، كما تولى عدة مناصب سامية ببايلك قسنطينة منها منصب الخليفة في عهد "ابراهيم باي الغربي الميلي"، 1819-1820م، الذي لم يكن أحسن حال من خليفته، وقد استغل محمود بن شاكر باي نفوذه في قسنطينة أسوأ استغلال، فظلم الرعية وأعيان البلد عربا وكراغلة، ونهب أموالهم وأموال البايلك[399]، وانتقاما من جبروت محمود بن شاكر وغيره من العناصر التركية بقسنطينة وسكوت الباي عن ذلك، قام باشا الجزائر بتعين أحد المماليك وهو "أحمد المملوك"،1820-1822م[400]، بايا على قسنطينة، نكاية في الجنس التركي .

ثانيا- سلوك الإنكشاري تجاه الرعية:

1- الإنكشاري والعنجهية التركية:

تميز أفراد الإنكشارية بعنجهية تركية واضحة، فرغم بساطتهم عند التجنيد، إذا لم نقل حقارتهم كانوا يصطنعون، بمجرد وصولهم إلى الجزائر، حياة العظمة ويمارسون روح الاستعلاء على السكان، فكان ،حسب تعبير" شالر": "أحط الأتراك قدرا وأوضعهم شأنا يرفض باحتقار أية فكرة للمساواة بينه وبين الأهالي"[401]، وأن أبسط إنكشاري كان

---

[396] VAYSSETTE, Op.cit, p 156.
[397] Ibid, p 162.
[398] Ibid, p 195.
[399] Ibid, pp 216- 224.

[400] تولى أحمد المملوك حكم بايلك قسنطينة مرتين: الأولى في سنة 1818م، والثانية في1820-1822م.

[401] شالر (وليام)، المصدر السابق، ص 54 .

يجبر الناس على مناداته بــ "أفندي" و"عظمتكم"[402]، ويشير"***SHAW***" إلى نفس الموضوع بقوله أن أبسط إنكشاري كان يخيف العرب بنظرة واحدة " ***Le dernier d'entre eux fait trembler par un regard les plus puissans d'entre ces derniers..*** " ويؤكد أن قوانين الدولة هي السبب في العنجهة التي تميز بها الإنكشاري، لما منحته من حقوق وامتيازات جعلت العقاب لا يطوله حتى من أعلى سلطة في البلاد[403]، ونفس الشهادة يدلي بها

"***L. De TASSY***":بقوله "***Le plus misérable Turc fait trembler par ses regards les Arabes et les Maures les plus puissants et si le plus riche de ces deux nations se trouve sur son passage, il est obligé de se ronger respectueusement et de laisser passer le Turc, sans quoi il est maltraité impunément. .***[404]"

وهو ما أشار إليه، أيضا "***HAEDO***" بقوله أنه إذا وقع شجار بين إنكشاري وأحد الأهالي وحصل أن ضرب الأهلي الإنكشاري أو دفعه عنه، فإن عقابه يكون بقطع يده، أما إذا قتل الإنكشاري من طرف الأهلي فإن العقاب يكون بحرق الأهلي حيا أو قتله بالخازوق[405] أو تقطيعه حيا، ويؤكد المصدر أنه شاهد ذلك مرارا[406].

ومهما تكن مبالغة الرواة الأجانب في وصف أعمال العنف التي قام بها الأتراك العثمانيون، وعلى رأسهم أفراد الإنكشارية في حق الرعية، فإن المصادر المحلية والتركية نفسها أشارت إلى الكثير من هذه التجاوزات التي يحرمها الشرع الإسلامي وهو أساس القوانين العثمانية، وخاصة من قبل الإنكشارية[407]، إذ أن أذى هؤلاء للرعايا تعدى الأمور المعنوية إلى حد الاعتداء الجسدي، فممارسة العنف من طرف هؤلاء كانت حقيقة، وكانت تمارس خاصة من طرف المجندين الجدد الذين كانت السلطات الجزائرية تتغاضى عن تجاوزاتهم بسبب الظروف التي يجدونها في الجزائر في بداية عهدهم بالحياة العسكرية

---

[402] لم نجد ذكرا لمثل هذه الألقاب ضمن عقود الإنكشارية بسجلات العدول المدروسة، إلا في حالة واحدةونعت بها إمام الجامع الأعظم "سوق الغزل" بقسنطينة، وذلك بتاريخ رجب 1231هــ" تزوج الفقيه السيد أفندي إمام..".

[403] SHAW(Th), Op.cit , pp 183-184.

[404] LAUGIER (de Tassy), Op.cit, p

[405] قضيب حاد يعد للإعدام ، وقد قدم "Vayssette" وصفا مقرفا لعملية الإعدام بهذه الوسيلة.

[406] HAEDO(F), Topographie.., Op.cit, p 517.

[407] جاء في دباجة قانون نامه لسليمان القانوني أن القانون يتماشى تماما مع الشريعة الإسلامية، وقد وضع السلطة العليا في يد العلماء (أنظر فريد بك المحامي: المرجع السابق)

القاسية، والواقع أن الاعتداءات كانت تقع عادة من صغار الإنكشارية ، المقيمين بالثكنات، أكثر من غيرهم من اليولداش، وهي سمة الصبية حديثي العهد بالعمل العسكري في الدولة العثمانية والذين عرفوا بـــ "عجمي أوغلان"، وكانوا مصدر رعب للناس في عاصمة الدولة نفسها[408].

2- قانون "عهد الأمان" دستور لتهذيب سلوك الإنكشاري:

خوفا من الخطر الذي شكله سلوك بعض أفراد الإنكشارية، تجاه السكان الأصليين بالجزائر، على الوجود العثماني بالجزائر، أسرعت السلطات بالباب العالي إلى التدخل لإيقاف تلك الأعمال التي أصبحت تهدد الوجود العثماني بالجزائر، وهو ما أشارت إليه رسالة السلطان مراد الثالث إلى والي الجزائر في 985/3/13هــ (1577م) يحثه فيها على كبح جماح عناصر الإنكشارية وكف أذاهم عن الرعية ومما جاء في الفرمان السلطاني: "حكم إلى أمير أمراء وإلى قاضي جزائر الغرب ، وردتنا أنباء عن العداء القائم بين سكان المدن وبين طائفة الإنكشاريين... حتى أن الإنكشاريين كانوا يهددون بقتل أو قطع يد كل من يحتك بهم أثناء مشيهم في الطريق ..."[409]، وأمر السلطان، في نفس الرسالة باستدعاء الآغواة وأمرهم بمعاقبة المتسببين في تلك الحوادث وإنصاف الرعية التي تعد ثروة العثمانيين في هذه البلاد، ويبدو أن فرمانا مماثلا صدر في 981هــ/1574م يأمر بمحاكمة الجنود الذين يؤذون الرعية وقد تصل عقوبتهم إلى الإعدام"وألا يحميهم أربابهم في الجيش"[410].

وهو نفس موضوع رسالة الحاج أحمد باي قسنطينة إلى الداي حسين حول قيام بعض الجنود بارتكاب جرائم قتل في حق بعض الأشخاص في قسنطينة[411]، ولتبرئة الحكام العثمانيين من أفعال الإنكشارية يؤِكد حمدان بن عثمان خوجة أن قادة الإنكشارية

---

[408] WEISSMEN(N), Op.cit , pp 21-22 .

[409] حكم رقم 532(تعريب محمد داود التميمي)، سلسلة "مهمة دفترى" رقم 30 ،صحيفة 228، الأرشيف الوطني الجزائري، أنظر نص الفرمان ضمن الملاحق .

[410] ميكل ونتر، المجتمع المصري تحت الحكم العثماني، ترجمة إبراهيم محمد إبراهيم ومراجعة د. عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001، ص337.

[411] رسالة رقم 30 بتاريخ 30 شوال 1244هــ، المجموعة رقم 1642، المكتبة الوطنية، الجزائر.

(الآغواة) كانوا ينصحون الشباب المجند (اليولداش) بعدم الإعتداء على الرعية قائلين: "إننا أجانب لم نخضع هذا الشعب ولم نمتلك البلاد لا بالقوة ولا بحد السيف، إننا لم نصبح سادة إلا بالإعتدال واللطافة وفي بلادنا لم نكن رجال دولة، وإنما حصلنا على ألقابنا ومراتبنا في هذه الأرض، فهذه البلاد إذن هي وطن لنا وإن واجبنا ومصالحنا تتطلب منا أن نعمل على إسعاد هؤلاء السكان كما لو كنا نعمل من أجل أنفسنا"[412]

وهو ما أشار إليه القانون العسكري "عهد الأمان"[413] الذي صدر بالجزائر، سنة 1162هــ/1749م، إثر التوترات الخطيرة التي وقعت سنة 1161هــ/1748م، بين الأتراك وأبنائهم الكراغلة، من جهة وبينهم وبين الأهالي، وكان هذا القانون تذكير بقوانين الإنكشارية السابقة، وقد حث على وجوب التآزر بين الأتراك وأبنائهم واحترام الإنكشارية للقوانين الشرعية وعلى الاهتمام بالرعية باعتبارها "المناجم التي نستخرج منها ثروتنا" "***Nous nous sommes également occupés de nos sujets, car il sont les mines dont nous tirons nos ressources***"[414]، كما دعا الإنكشارية والعثمانيين عامة إلى "الابتعاد عن روح التعالي والغضب والحقد والبغض لتغمر القلوب المحبة والعطف والصداقة".

وتأكيدا على تطبيق ما جاء في هذا القانون العسكري الأخلاقي ألزم آغا الإنكشارية بتطبيق كل ما جاء في "هذا القانون الشريف" من تعليمات في أحكامه و"أن لا يحيد عنها قيد أنملة ولو كان المعني بالأمر كافرا، فلا بد من تطبيق القانون في كل الأحوال وتعد التدابير التي جاء بها إلزامية حتى ولو كان المدافع عنه أعز عليكم من البصر".

بهذه الصرامة جاء قانون عهد الأمان ليردع العناصر المشاغبة من الإنكشاريين وقادتهم ويحسن العلاقة بين العناصر المحلية والوافدة وبين هؤلاء وأبنائهم من النساء المحليات (الكراغلة).

---

[412] المرآة، ص 131.

[413] أنظر ترجمة لنص القانون كاملا، ضمن الملاحق .

[414] "Ahad Aman", R.A, 1859-1860, Op.cit, p 215.

والواقع أن حمدان خوجة يفرق بين أخلاق الإنكشاري أو التركي الأعزب الذي يكون عادة غير مستقيم بحكم حياة العزوبة والإنكشاري المتزوج، الذي يكون عادة متخلقا بأخلاق أصهاره الذين كانوا في أغلب الأحيان من الأسر الجزائرية العريقة[415]، وكان معظمهم ينتمون إلى السلك الإداري، ولعل هؤلاء هم المعنيون في وصفه لأخلاق الأتراك بقوله: "ومن النادر أن تجد سارقا أو قاتلا من بين هؤلاء الجنود، وكانوا حريصين على احترام عادات البلاد ليحببوا أنفسهم للسكان"[416].

ويبدو أن انكشارية الجزائر كانوا أكثر عنفا وأسوء خلقا من انكشارية تونس وطرابلس[417]، ولعل ذلك ما جعل المصادر العثمانية تعرف إنكشارية الجزائر بـــ"الجزائريون"، وهو ما جاء في قول "وليام شالر": "لقد قيل عن حق أن الجزائريين مشاغبون ويوجد كثير منهم من قطاع الطريق"[418]، ويقصد بذلك الإنكشارية ورجال الطائفة على حد سواء، وهو ما جعل، حسب نفس المصدر، حكومة الجزائر تفرض على الجنود الشبان ملازمة ثكناتهم ولا تسمح لهم بالخروج إلى المدينة إلا في يوم الخميس، وتحت مراقبة حارس يراقب سلوكاتهم، وذلك حتى تنمو لحاهم، إلا أنها كانت تتغاضى في كثير من الأحيان عن تجاوزات هؤلاء ما لم تسبب في فوضى داخل البلاد، من ذلك تعودهم على دخول الحدائق العمومية وقطف ما يريدون من الفواكه، "بل أنهم يتجاوزون الحدائق العمومية لينهبوا حدائق قناصل الدول أيضا"[419].

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن معاملة الإنكشارية ورجال الدولة بصفة عامة للأهالي تختلف تماما عن معاملتهم للعلوج (المسيحيون المعتنقون للإسلام)، إذ كان هؤلاء يتمتعون باحترام الجميع، ويروي "***Haedo***" قصة ربان السفينة البندقية الذي قام بضرب

---

[415] أنظر حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق ، ص 118-119 .

[416] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر نفسه، ص 119.

[417] CANARD (M), Une description de la cote barbaresque au XVIIIe siècle par un officier de la marine Russe, in R.A 1951, p 117.

[418] شالر(وليام)، المصدر السابق، ص167.

[419] شالر(وليام)، المصدر السابق ، ص 54- 55 .

إنكشاري اقتحم السفينة قصد السرقة، فحكم عليه بالموت حرقا ولم ينقذه من ذلك المصير إلا اعتناقه للإسلام[420].

وكانت هذه القوانين الحامية للإنكشارية السبب في عجرفة الإنكشاري وخوف الرعية منه، وخاصة طهاة الإنكشارية الذين يسيرون في الطرقات حاملين سكينا كبيرة (ساطور) تبعث الرعب في النفوس فيمرون على المحلات لأخذ ما أرادوا من مؤونة دون أن يجرؤ أحد على منعهم أو إجبارهم على دفع ثمن ما أخذوا لأن ذلك قد يكلفهم حياتهم "وسيء الحظ من يعارضهم أو حتى يبدى اشمئزازه منهم لأنه سيجد يده مقطوعة أو رأسه مهشما"[421].

ويبدو أن لقانون "عهد الأمان" أثره في تهذيب سلوك الإنكشاري ولو جزئيا، وهو ما قد نحس به من خلال المقارنة بين ما جاء في وصف "هايدو" (القرن 16م) لهؤلاء ووصف "شالر" (القرن 19م) لهم.

<u>ثالثا - سلوكه تجاه رفاقه:</u>

رغم اتفاق المصادر حول سوء أخلاق الإنكشارية عامة، أنصفهم البعض ومنهم الرحالة "شو"، الذي أشار إلى بعض مزاياهم بقوله أنهم كانوا يحترمون عقيدتهم فلا يقسمون بالله كذبا ولا يلعبون القمار، باستثناء لعب الورق أو الشطرنج ويكون اللعب بدون مقابل مالي وإنما مقابل قهوة أو غليون من التبغ أو غيره من المواد الإستهلاكية البسيطة، وهي عادة مازالت سارية حتى الآن بين الجزائريين، كما يشير نفس المصدر إلى أن من خصالهم أنهم لا يتهافتون على الغنائم أثناء المعارك، بل يتركون ذلك للرعايا من العرب واليهود، أما بعد انتهاء المعركة فلا يفرطون في أي امتياز من امتيازاتهم[422]، وقد عبر "شالر" عن هذا المزاج المتقلب للإنكشاري، بقوله : "كان الأتراك يراعون حسن السلوك ويحترمون تعاليم الدين ...إلا أنهم أحيانا يخرجون عن هذه الأخلاق والسلوكات الحميدة.."[423].

---

[420] HAEDO (F), Topographie.., Op.cit, p 517.
[421] Idem , p 517.
[422] SHAW (Th), Op.cit, p 187.

[423] شالر، المصدر السابق، ص55.

1- الأخوة بين أفراد الإنكشارية:

ويتفق المؤرخون على أن علاقة الإنكشاري برفقائه كانت مثالية، فيقول "هايدو" أن من بين الصفات الحميدة التي يتصف بها الإنكشارية، ويفتقد لها المجندون الأوربيون، هي، زيادة على النظام والطاعة لأولي الأمر وقوة الإيمان بالله ، احترامهم لزملائهم "فلا يتشاجرون فيما بينهم ولا توجد في كلامهم سواء بالعربية أو التركية كلمات بذيئة ، وإذا حصل وأن تشاجروا فإن الشجار يكون بالأيادي وليس بالسلاح الذي لا يحمل عادة إلا في الحرب، وإذا حصل وأن أخرج أحدهم سكينا فإن جميع الحضور يتدخلون ضده، وينتهي الشجار عادة بالمصالحة عن طريق المعانقة وتقبيل بعضهما البعض"[424]، وهو ما أكده القنصل الأمريكي "شالر" بقوله أن العراك بين الأتراك كان محرما "ويتعرض المتعاركون لأقسى أنواع العقوبات" ويؤكد أنه لم يسمع بإهانة تركي لآخر علنا[425].

وبذلك يمكن القول أن الإنكشاري كان يتمتع بشخصية مزدوجة، فبقدر ما كان منضبطا داخل الثكنة وبين رفاقه، كان همجيا وقاسيا وعدوانيا في سلوكه تجاه الرعية، وما يلفت الانتباه هو أن الانتماء الجنسي والديني (أصلا)، يختفي بين الإنكشارية فلا فرق بين المجند من الآنضول وأوربا الشرقية ولا من المرتدين من المسيحيين واليهود، بل كثيرا ما كان الأعلاج أوفر حظا في سلك الإنكشارية من الأتراك أنفسهم، فالإنكشاري لا يرى في رفيقه في السلاح إلا أخا يجب أن ينصره ظالما أو مظلوما وهو ما تؤكده الحادثة التي رواها شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون في مخطوطه "منشور الهداية" عن ثورة الإنكشارية، من حراس القصبة، في قسنطينة بسبب الحكم بالإعدام على زميل لهم يهودي الأصل (المختاري) تعرض للرسول (ص) بالسب، وقد هدد هؤلاء بالاستقالة الجماعية إذا لم يطلق سراح زميلهم، "ويقولون للوالي والقاضي: انظروا من يحرسكم، نحن خرجنا من الوظيف (كذا) إن مات صاحبنا"[426]، معتبرين إعدام زميلهم تعديا على حصانة الإنكشاري،

---

[424] HAEDO (F), Topographie.., Op.cit, p516.

[425] شالر، المصدر السابق، ص 54.

[426] منشور الهداية، ص 65.

"...وقالوا في اعتذارهم إن يمت صاحبهم المختاري يتجاسر على جماعتنا ولا يبقى لنا بين أهل البلد حرم ولا عز..."[427].

ومن علامات احترامهم لرفقائهم فإن الإنكشاريين لا يتركون موتاهم في ساحة القتال، بل يقومون بدفنهم مهما كانت المخاطر، كما أن ن قادة الإنكشارية يلتمسون للجند الأعذار إذا أذنبوا وبالتالي تخفف عقوبتهم، وهو ما جاء في تاريخ قسنطينة لابن العطار في قوله أن الجيش التونسي الذي هزم أثناء هجومه على قسنطينة سنة 1112هـ/1700م، أبيد على يد الجزائريين"ولم يعتقوا سوى الأتراك من عسكر مراد باي (باي تونس)، جمعوهم، وكافوهم بجر المدافع التي أتى بها مراد باي وكان عددها خمسة وعشرين مدفعا فجروها على أكتافهم حتى بلغوا قسنطينة ثم سرحوهم فمنهم من رجع إلى تونس ومنهم من ذهب مع عسكر الجزائر ودخل في جملته"[428].

2- المصلحة وعلاقة الإنكشاري برفيقه:

إن العلاقة الحميمة بين أفراد الإنكشارية لا تعني أن التركي، عامة، لم يكن يؤذي ابن جلدته، بل كثيرا ما كانت أذيته لزميله أكبر من أذيته للأهلي أو المسيحي، ويدخل ذلك عادة في إطار التنافس على السلطة وجمع المزيد من الأموال، ويبرز هذا السلوك في انتشار الخديعة والاغتيالات بين صفوف الإنكشارية، خاصة بعد تحولهم إلى موظفين في الإدارة، وهي عادة متبعة في السياسة العثمانية، بجميع الأراضي العثمانية، وراح ضحيتها العديد من كبار رجال الدولة والجيش، ممن لا يمكن التخلص منهم علنا، من ذلك أمر باشا الجزائر لباي قسنطينة، حسين باي بوحنك، 1140-1167هـ/1726م-1753م، بقتل باش آغا العرب في طريقهم لغزو تونس، ومما جاء في تاريخ العنتري عن الموضوع:"ان الباشا بالجزاير (كذا) وقع الضد بينه وبين باش ءاغا المتولي أمور العرب وتصعب عليه ولم يقدر على قتله جهار (كذا) فجعل له حيل وأمكار وأظهر له وجه المصادقة والأسرار... و... كتب جوابا وأرسله إلى الباي بوحنك خفية قائلا في ذلك الجواب يكون في علم الباي بوحنك ولازم عليه يقضي الشيء الذي نامر به وهو أن باش آغا ظهر عنه

[427] منشور الهداية، ص64.

[428] ابن العطار، المصدر السابق، ص45.

الفساد وخرج عن الماهية (كذا) وتبين منه العناد ولم يمكنا قتله على رعوس (كذا) الاشهاد وترانا كلفناه وألزمناه بالمشي والغزو على عمالة تونس فبوصوله إليك اصغي لقوله واقضي ما يأمرك به وأسرعوا بخروجكم وحين تصيروا في أثناء طريقكم اقتله خفية ودسه تحت التراب دسه وحين تقضي فيه حاجتك ارجع على أعقابك..."[429] ، والأمثلة على ذلك كثيرة لا يمكن حصرها، منها قيام صالح باي باغتيال الباي إبراهيم بوصبع و مرافقيه الأربعين بعد أن منحهم الأمان وأسكنهم دار الإمارة، ويقال أن الدم وصل إلى فندق الزيت، بجنوب المدينة، من جراء تلك المجزرة التي تمت عن طريق الذبح[430]، ونفس المجزرة تعرض لها عدد كبير من الموظفين السامين في عهد "إنجليز باي"، إذ قام الباي بقتل عدد من موظفيه عن طريق السم ومنهم خليفته محمد بن صالح باي وآغا الدايرة محمد بن مريخي[431].

ونفس الصفة وصف بها الحاج أحمد باي، آخر بايات قسنطينة، الذي قام بتصفية ما يزيد عن 1000 إنكشاري سنة 1831م، وقد اتفق بعض معاصريه، وخاصة أعداءه، على وصفه بالمكر والخديعة، فوصفه "أحمد بوضربة" بـــ "اللئيم" ووصفه أسيره شلوصر بـــ"الطاغية"، أما صالح العنتري، الذي لم يغفر له قيامه بقتل والده "محمد العنتري" فوصفه بالغدر وهو ما جاء في قوله: "أما غدره وعدم الوفاء بوعده فأمر معلوم عند الناس حتى صار لا يأمنه أحد ولو حلف له الأيمان المغلظة..."[432].

بهذا يمكن تصور علاقة الإنكشارية والعثمانيين عموما بالمجتمع الجزائري، والتي اتسمت بالعنف والإحتقار للعنصر المحلي، خاصة في بداية وجودهم بالجزائر، ومحاولة القادة العثمانيين، سياسيين وعسكريين، خلق وئام بين الطرفين، لتفادي الصدام بينهما، وبالتالي ضمان استمرار الحكم العثماني بالبلاد، كما سعوا لتهذيب سلوك هؤلاء، وخاصة المجندين الجدد، الذين عرفوا بمزاجهم الصعب، ويمكن القول أن تدخلات الحكام

---

[429] العنتري ، الفريدة المونسة..، ص19-21.

[430] GAID (M), Chronique.., Op.cit, p46.
[431] VAYSSETTE, Op.cit, p 161.

[432] العنتري(صالح)، الفريدة المونسة، ص 187.

العثمانيين بالجزائر كانت ناجحة في التقريب بين العنصرين، وكان لتطبيق الشريعة الإسلامية على الطرفين الدور الأكبر في هذا التقارب.

رابعا- العدالة بين الإنكشاري والأهلي:

1- الهيئة العدلية:

اتفقت معظم مصادر العهد العثماني على أن العدالة، في العهد العثماني، كانت سهلة التحقيق ومن حق الجميع، لا يفرق فيها بين غني وفقير ولا بين ذكر وأنثى أو بين مسلم ويهودي، فمما ذكر عن القضاء في القاهرة أيام سليم الأول،1517م، أن يهوديا قاضى " أحد أمراء المماليك وحين رفض الأمير أن يذهب إلى المحكمة أرسل القاضي التركي أحد الإنكشارية لإحضاره، وظل الأمير في الحجز إلى أن وفّى بمطالب اليهودي"[433].

ومن صفات الحكم القضائي في العهد العثماني "الاختصار في المرافعة وسرعة تنفيذ الأحكام"[434]، وقد أنشئت المحكمة الحنفية بالجزائر حوالي سنة 1758م، وكان مقرها، حسب التشريفات داخل قصر الباشا وتضم أرشيف القصر والخزينة وبها يتم اجتماع الديوان[435]، وكان الباشا هو القاضي الأعلى في الدولة، وتعقد المحكمة جلسات يومية باستثناء يوم الجمعة.

وقبل تأسيس المحكمة كانت الجلسات تعقد بجامع السيدة، أما جلسات القاضي المالكي فكانت تعقد بالجامع الأعظم، والمحكمتان متساويتان في الاختصاص، ولإدارة القضاء المدني يعين قاضي تركي وآخر عربي[436]، أي حنفي، وقد يكون عربيا اعتنق المذهب الحنفي، وآخر مالكي.

---

[433] ميكل ونتر، المرجع السابق، ص 50.

[434] شالر(وليام)، المصدر السابق، ص 49 .

[435] Tachrifat, Op.cit, p 18.

[436] شالر، المصدر السابق، ص 48.

وكان من اختصاصات رئيس الديوان (آغا العسكر)، تطبيق العدالة في منزله على الأتراك الذين يخلون بقواعد الانضباط وكذا الكراغلة، فالقاضي كان يصدر الأحكام والآغا يأمر بتنفيذها في مقر الديوان حتى تعطى لقرارات القاضي الصبغة الرسمية[437].

أما الهيئة العدلية بقسنطينة، والتي لم يذكر مكانها بسجلات العقود الشرعية ولا في سجل قايد البلاد[438]، فلم يكن لها مكانا قارا، بل كان القاضي يقوم بعمله أحيانا بمنزله وآخر ببعض المساجد، وكانت المحكمة المالكية بقسنطينة تعقد جلساتها، في بداية الإحتلال بمسجد "سيدي الجليس" وفي نفس المكان سجلت الوفيات في سنة 1840-1841[439] ، كما كانت تعقد جلساتها في الأربعين شريفا ثم بالجامع الأعظم، أما المحكمة الحنفية فكانت تعقد جلساتها في دار الباي، حيث كان الباي يعقد جلسات للحكم كل يوم بعد صلات الظهر[440].

وكانت هيئة المحكمة في قسنطينة تتكون من المفتي وعدلين ونائب (الكاتب العام) الذي ينوب القاضي، ويكلف القاضي بجميع العقود المدنية كالزواج والطلاق والبيع والشراء والميراث، ويتكون مجلس القضاء من القاضيين والمفتيين الحنفي والمالكي والعدول والناظر وكان يرأسه الباي أو قائد الدار[441].

وحسب السجلات الشرعية، كانت محكمة قسنطينة تجمع بين القضاة المالكية والأحناف، وهو ما سجلناه خلال دراستنا للوثائق الشرعية، إذ جمعت بين القضاة الأحناف، مثل بسطانجي، بن المسبح وإسماعيل التبسي وبن جلول، والمالكية ومنهم: ابن

---

[437] خوجة(حمدان بن عثمان)، المصدر السابق، ص122.

[438] MEGNAOUA (Cherif), Le Registre du Caid el Bledde Constantine, (30 mai 1848-28 février 1850), analyse des arrêtés pris par le caid el bled, Constantine, Impr. D.Braham,1929.

[439] GRANGAUD (Isabelle), La Ville Imprenable, Une histoire sociale de Constantine au 18e siècle, Média – Plus, Constantine, 2004, pp117-118.

[440] يقول كاتب مجهول أرخ لبايات قسنطينة في المرحلة الأخيرة : "كان بناء محكمة بدار البايلك لا نظير لها وشيدها بقوائم الرخام الأبيض والأسود والجنزري والزلايج"(تاريخ بايات قسنطينة، تحقيق حسان مختاري، مصدر سابق، ص66)، أما "Feraud" فيصف محكمة قسنطينة في عهد الحاج أحمد باي، بقوله أنها تقع داخل القصر، وهي قاعة فسيحة يتوسطها كرسي الباي، حيث يجلس القرفصاء تحيط به أربعة كراسي من الخشب المذهب، خاصة بكبار موظفيه، وكان الباي يتلقى شكاوى من سكان الريف والمدينة (Monographie…, p90).

[441] VAYSSETTE, Op.cit, pp 28-29.

العباس (بلعباس أو العباسي)، ابن باديس، كما ضمت سجلات المحكمة الواحدة عقودا للعرب والأتراك على حد سواء، أي الأحناف والمالكية، وهو ما يؤكد أن المحكمتين تحتلان مكانا واحدا، وكان الأحناف والمالكية يتقاضون في المحكمتين دون تمييز، وإن كان الجامع الأعظم هو مركز التقاضي.

ويبدو أن عددا هاما من سكان قسنطينة والجزائر عامة انضموا إلى المذهب الحنفي طلبا للقرب من أصحاب السلطة ومن هؤلاء عدد من الأسر القسنطينية العريقة مثل أسرة بن المسبح وأسرة ابن جلول، أصهار صالح باي[442]، التي تصدرت القضاء الحنفي في قسنطينة طوال القرن 18م، وقد كان الجزائريون يفضلون القضاء الحنفي في العديد من القضايا لمرونته، وخاصة في قضايا الوقف[443].

وتتجلى المساواة بين الحنفي والمالكي في الأحوال الشخصية والمسائل المدنية، فلم يكن يفرق بين الإنكشاري والمدني، ولا بين المسلم والذمي[444]، حيث يخضع الجميع لأحكام القاضي المدني، الذي يساعده عدلان، ورغم انفصال المحكمتين مذهبيا إلا أن رفع المنازعات إليهما من جانب الأفراد لم يكن يخضع للانتماء المذهبي، فبالعودة إلى السجلات الأربعة الأولى من السجلات الشرعية بقسنطينة يتضح انتماءها إلى المحكمة المالكية، وهو ما أشير إليه صراحة في الصفحة الثانية من السجل الرابع، حيث كتب: "هذا دفتر مبارك فيه وضع لتقييد الوثائق والشهادات بالمحكمة المالكية بقسنطينة المرعية بالله بتاريخ أوائل رمضان المعظم من عام 1218".

---

[442] تصدر الشيخ عبد القاد الراشدي الإفتاء الحنفي في عهد صالح باي، في حين تصدر شعبان بن جلول القضاء الحنفي والشيخ العباسي القضاء المالكي، وقد وقف هؤلاء إلى جانب الباي في إصلاحاته وبناء المساجد والمدارس في مختلف مدن البايلك (Op.cit, p 137 VAYSSETTE,).

[443] الفكون(محمد بن عبد الكريم)(1114هـ/1702م)، كتاب النوازل، نسخ محمد بن محمد بن عبد الكريم الفكون، ملك للأسرة وقد زودتني الأخت فاطمة الزهراء بصورة عنه، فلها مني جزيل الشكر.

[444] ضمت سجلات العدول لمحكمة قسنطينة عددا من العقود المالية الخاصة باليهود (شعبان 1205هـ)، منها هبة من يهودية لابنها، سجلت في 13 ربيع الأول 1204هـ، وجاء العقد كالتالي: " الحمد لله و فيه ثبت هبة الذمية مريم ثلث البيتين في الدار المعروفة بدار الذمي بن داود الشمامي الكاينة أسفل الشارع قريبا من مسجد الشيخ البيازري لولدها الذمي بثالرم بن الذمي مراد ..".

ورغم هذا التوجه المذهبي للسجل، جمع الدفتر عقود المالكية والحنفية ومنهم الإنكشارية وأسرهم، ونفس الوضع شهدته بقية السجلات التي لم يفرق فيها بين المالكي والحنفي، مدنيا كان أم عسكريا، فالجميع كانوا يترافعون في نزاعاتهم أمام نفس الهيأة ويخضعون لنفس الأحكام، ولم يكن ما يدل على مذهبهم إلا ذكر انتماء القاضي أو العدل إلى هذا المذهب أو ذاك، وكان كل فرد حرا في اختيار القاضي الذي يرفع إليه دعواه أو يسجل عنده عقد زواجه، دون التمييز بين مذهبيهما، كما تقبل شهادة الحنفي على المالكي وشهادة المالكي على الحنفي[445].

وكانت صيغة العقد موحدة في جميع السجلات، سواء كان العقد لانكشاري أو مدني، حيث يبدأ العقد بعبارة "الحمد لله وفيه (أو يذكر التاريخ بالتحديد)" ثم يذكر نوع العقد، زواج أو طلاق أو مراجعة أو هبة أو صلح وغيرها من المعاملات، كقوله" تزوج..." أو طلق..."، ثم يذكر الطرف الأول للعقد وهو الزوج ونسبه لأبيه وحرفته أو وظيفته، ثم اسم الزوجة مسبوقا بعبارة "أمة الله" ثم اسم والدها وحرفته أو وظيفته، وحالتها المدنية، "بكرا بالغا مهملة (أو بكرا مجبرة)" أو "ثيبا منقضية العدة من طلاق (أو من وفاة)"، و يشار، أحيانا، إلى شهادة طلاق الزوجة تأكيدا على حصوله[446]، ثم قيمة الصداق المسمى بين الزوجين نقدا، ثم ملحقات الصداق، فمقدم الصداق نقدا وعينا، ثم قيمة مؤخر الصداق والمدة التي يلتزم الزوج بتقديمه فيها لزوجته ، وفي الأخير يذكر اسم الموكل على الزوجة "زوجها منه..." فوكيل الزوج " وقبل للزوج.." ويختم العقد بإمضاء عدلين، أما القاضي فيضع طابعه في بداية كل شهر" الحمد لله ترتيب خدمات العدول وكذا الجلوس أمام القاضي..." أو "هذه وقايع صفر من سنة اثنين ومايتين وألف ...".

أما في حالة الطلاق فيذكر اسم المطلق واسم والده ووظيفته، ثم اسم المطلقة وعدد الطلقة ثم كيفية الاتفاق على الطلاق، بالخلع، أو بتمسك الزوجة بكالي صداقها، وفي

---

[445] VENTURE (De paradis), Op.cit, p 114.

[446] جاء في الصفحة الأولى من السجل السادس قرار صارم ضد تهاون العدول في قضية إبراز شهادة الطلاق، من ذلك: "الحمد لله لما صدر من بعض عدول المحكمة الشرعية التساهل الذي لا ينبغي أن يتجاوز عنه في أمر تزويج الإيمات (كذا) فلم يردوا (كذا) الواجب عليهم في إثبات خلو المرأة التي يعقد عليها النكاح بكتاب شرعي يعتمد عليه أو بينة [...] بل لا يتصرفون في انقضاء العدة إلا بكتاب شرعي [...] ومن ظهر عليه خلاف فجزاؤه (كذا) الملامة والعزل [...] في سلخ محرم عام 1242هـ "

الأخير يذكر اسم الضامن في الزوجة ويكون عادة أحد أقاربها، ويختم العقد بإمضاء العدلين.

ولم يرد ذكر أي عنصر من المؤسسة العسكرية ضمن الهيئة القضائية بقسنطينة، عكس القضاء في مدينة الجزائر[447]، باستثناء عقد واحد غريب سجل في أوائل محرم 1239هـ(1824م)، جاء فيه: " الحمد لله توجه شاهدان بالاستدعاء إلى دار ءاغة النوبة في التاريخ وحضر هناك المكرم عبد الرحمن الإسلامي بن عبد الله وأشهدهما بمحضر الأغة أنه طلق زوجه سلطانة الذمية بنت الذمي سومح بن دبر طلقة أولى بعد البناء خالعه عنها الذمي مردخان بن صبة بأربعماية ريال توصل بها منه عبد الرحمن بإقراره التوصل التام وتبارءا التبارء العام في مطالب الزوجية وغيرها..."[448]، والسؤال المطروح، لماذا تم الطلاق في دار الآغا على غير العادة المتبعة في قسنطينة؟ وهل كان هذا الإسلامي من الإنكشارية؟

من المحتمل أن يكون عبد الرحمن الإسلامي قد اعتنق الإسلام حديثا للانخراط في مؤسسة الإنكشارية، ولإتمام إجراءات الانضمام إلى الجيش الإنكشاري، كان عليه تطليق زوجته الذمية أمام الآغا، الذي زكى هذا الانضمام، إلا أننا، وفي غياب المعطيات التي تفسر صراحة هذه الظاهرة، لا يمكن إعطاء إجابة شافية لهذا السؤال.

فيما عدى هذه الظاهرة الشاذة، لم يرد ذكر اسم أي مسؤول سياسي أو عسكري ضمن الطاقم القضائي بمحكمة قسنطينة، فالباي نفسه، الذي كان يقوم بتعيين القضاة[449]، ويترأس المجلس القضائي الذي يجتمع أسبوعيا لمناقشة القضايا الشائكة[450]، لم يكن يذكر اسمه بسجلات العقود، إلا كصاحب عقد أو كموكل على بعض المتزوجين، ولم تختلف

---

[447] يتكون المجلس الأعلى للقضاء "المجلس العلمي (المجلس الشريف)" من المفتيين، الحنفي والمالكي، والقاضيين إلى جانب ضابط من الجيش برتبة ياياباشي، الذي يحضر ممثلا للمؤسسة العسكرية، وكان اسم الضابط يسجل في نهاية المحضر. (أنظر: حماش(خليفة): تاريخ الأسرة..، مرجع سابق، ص ص 658-659).

[448] السجل السادس، ص 348.

[449] يقول شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، وهو قاضي الجماعة، أن القضاة كانوا يعينون من طرف الباي وبالتالي فهم في خدمة السلطة، وكثيرا ما كانوا يشترون مناصبهم، ويتعرضون لسخط الحكام، وبالتالي نصح بالإبتعاد عن هــذه الوظيفة(منشور الهداية، ص 75).

[450] GRANGAUD (Isabelle), Op.cit, p 120.

صيغة عقود زواج البايات عن غيرها من العقود إلا في المبالغة في ذكر ألقاب التبجيل، ومن الأمثلة على ذلك: الحمد لله وفيه (ذي الحجة 1228) تزوج على بركة الله تعالى وحسن عونه الشامل السيد مصطفى أخو المرحوم السيد عبد الله باي بأمة الله خديجة بنت عبد الله العلجة زوجة (أرملة) المرحوم السيد صالح باي الثيب المنقضية العدة من وفات(كذا) على صداق قدره ..."

وقد سجلنا للحاج أحمد باي، آخر بايات قسنطينة وحفيد الباي أحمد القلي، ثلاثة عقود زواج: الأول في ربيع الأول 1227هـ (1812م)، أي قبل توليه حكم بايلك قسنطينة، ومما جاء فيه " الحمد لله وفيه تزوج الفاضل الأجل الأصيل السيد أحمد باي بن السيد محمد الشريف بن المرحوم أحمد باي... خدوجة بنت المرحوم السيد عصمان خوجة بكرا بالغا مهملة أصدقها... (6000) ريال و ست إماء وستة قفاطن وستة أواقي جوهر وستة حزوم الكل بذمته زوجها منه بما سطر وبتوكيلها ورضاها المعظم الأرفع ... السيد محمد بن نعمون باي..."[451]، والثاني في شوال 1229هـ (1814م) من " أمة الله فاطمة بنت الشيخ محمد بالضياف ثيبا متوفى عنها... أصدقها... (1000) ريال... والتزم الزوج ألا يسكن زوجه المصون مع زوجاته وأقاربه إلا بإذنها ورضاها"[452]، وكلا العقدين سجلا قبل توليه حكم قسنطينة، والثالث في جمادى الثانية 1248هـ (1832م) وجاء فيه: " الحمد لله وفي الثامن والعشرين منه تزوج على بركة الله ومعونته أمام الفقهاء المعظم الأرفع الهمام الأنفع السيد الحاج أحمد باشا أعزه الله الحرة الجليلة الأصيلة أمة الله تعالى المنتصرة بنت المعظم الأبجل الأشمل السيد محمد بن الحاج شيخ نجع العرب بكرا... على صداق قدره... ألفا ريال (2000) وقفطانان... عقد نكاحها بما ذكر عمها المرعي المبجل السيد بوعزيز"، والغريب أن الزواج الأخير حصل أثناء مقاومة الحاج أحمد للاحتلال الفرنسي، أي في عز الأزمة، وكانت زوجته البكر ابنة شيخ العرب محمد بن الحاج بن قانة، الأمر الذي يوحي بأن هذه الزيجة تدخل ضمن المصاهرة السياسية التي اشتهر بها بايات قسنطينة.

[451] السجل الخامس، ص 240.

[452] السجل الخامس، ص381.

2- انصاف المرأة في القضاء العثماني:

اتفق الباحثون على أن العدالة العثمانية، التي كانت تمثل الشريعة الإسلامية، قد أنصفت المرأة ولم تفرق في أحكامها بين الذكر والأنثى، وهو ما أشار إليه "الديار بكري" وهو مؤرخ تركي وقاضي عسكر السلطان "سليم الأول"، فاتح القاهرة، بقوله: "أن الأهالي كانوا مسرورين من مساواة الجميع أمام المحكمة العثمانية"، فقد أنصفت العدالة العثمانية في القاهرة إحدى نساء أمير مملوكي على زوجها رغم نفوذ الزوج[453]، ونفس السياسة طبقت في الجزائر، ومنها قسنطينة، حيث أنصفت العدالة ابنة صالح باي على أبيها، أعظم بايات قسنطينة، وهو على رأس البايلك، ومكنتها من أخذ حقها منه، ذلك أن صالح باي أوقف، في أواخر جمادى الثانية 1200هـ، بعض أملاكه "على نفسه، ثم على ولده محمد دون أخواته وهن الأصيلات الخيرات السيدة أم هاني والسيدة آمنة والسيدة عائشة والسيدة فاطمة والسيدة خدوجة"، و بعد شهر من تسجيل العقد الأول، أواخر رجب، تم تسجيل عقد آخر ينص على" إخراج البنات وأولادهم ومن سيوجد له من الأولاد واختصاص ولده محمد من بعده وعقبه" من وقف أملاك أخرى، فقامت ابنته آمنة برفع دعوى ضد أبيها لإجباره على عدم التراجع عن الحبس متمسكة بحقها وحق أبنائها من الوقف، وقدمت الدعوى أمام القاضي "شعبان بن عبد الجليل"، وللمرافعة في القضية وكلت المدعية وكيلا عنها هو السيد رضوان خوجة، ووكل والدها، المدعى عليه، "محمد بن كوجك علي"، وانتهت القضية بالحكم لصالح ابنة صالح باي الذي أجبر على الترجع عن قراره، لأنه لا يجوز تغيير الوقف[454].

ولقوة القوانين الشرعية كان البايات يقفون إلى جانب العلماء والقضاة لتطبيق هذه القوانين منها محاربة الباي أحمد القلي، 1756-1771م، لقبيلة بني ورتيلان بسبب حرمان القبيلة للمرأة من الميراث، وقد ساعده في ذلك العالم حسن الورتيلاني[455].

---

[453] ميكل ونتر، المرجع السابق، ص 51.

[454] أوقاف صالح باي، أرشيف ولاية قسنطينة (للمزيد من الشرح أنظر قشي(فاطمة الزهراء: قسنطينة المدينة والمجتمع، ص ص 103-104.

[455] رحلة الورتيلاني، ص 75.

ويبدو أن إنصاف المحكمة العثمانية، مالكية وحنفية، للمرأة كان مشجعا لها على طرح مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية فكانت تلتجئ إلى المحكمة للشكوى من زوجها إذا ما اعتدى عليها بالضرب أو سلبها حقا من حقوقها، وكانت تتصف بفرض تعويض لها على ما لحقها منه من أذى دون النظر إلى جنسه أو مكانته، ففي رمضان 1207هـ (1792م)، "..اعترف بوزيان بن التركي السعدوني بأنه جدع أنف زوجه أم الكينا بنت علي من القبيل (كذا)وقطع شفتها السفلى وشرم أذنيها و(عبارة غير مفهومة)..اصطلحا صلحا صيغته أن يعطي لها ماية (100) ريال واحدة...وضمنه شقيقه المبروك.."، أما في ربيع الثاني من سنة 1228هـ (1813م)، فسجل عقد لامرأة ضربها زوجها فاشتكته إلى القاضي، الذي قام بتطليقها رغم رفض الزوج لذلك.

والحقيقة أن ظاهرة العنف الجسدي ضد المرأة، حسب العقود المدروسة، لم تكن منتشرة بين الأزواج من أفراد الإنكشارية، فرغم ما عرف به العسكري من عنف وخشونة، فإننا لم نصادف عقودا تدل على استعمالهم العنف ضد زوجاتهم، ولعل ذلك يعود إلى صرامة القضاء تجاه من يقوم بذلك، فأكبر أذى لحق بزوجة الإنكشاري هو ابتزازها ماليا، والأمثلة على ذلك كثيرة جدا منها: "اعترف مصطفي بن ابراهم بن القلعية الإنجشايري بأن عليه لزوجه الزهراء بنت سليمان بن الغربي ستين ريالا ثلث العدة من معجل صداقها وثلثه ثمن مقواس ذهبا استهلكه (شوال 1207هـ)".

كما فتحت المحكمة الباب واسعا أمام المرأة لتسجيل شروطها على الزوج قبل الزواج ومن الشروط التي كانت تشترطها الزوجة على زوجها و تسجلها في العقد " عدم إخراجها من بلد العقد (قسنطينة)"، ويقصد بهذا الشرط، بالنسبة للأهلي، عدم نقل الزوج لزوجته من المدينة إلى الريف وخاصة "القبايل"، وبالنسبة للإنكشاري، رفض الانتقال إلى مدينة الجزائر حيث كان مقر عمله، وكثيرا ما اشترطت الزوجة عدم إخراجها من "دار أبيها"، وهو ما اشترطته "منار النساء" على زوجها الإنكشاري بعقد إرجاعها المسجل في شوال 1224هـ/1809م، وقد سبق أن ذكرنا شرط " فاطمة بنت الشيخ محمد بالضياف" على زوجها الحاج أحمد باي بأن لا يسكنها "مع زوجاته وأقاربه إلا بإذنها ورضاها"، فرغم مكانة الزوج سجل شرطها بعقد الزواج والتزم به الزوج.

ومن أهم القضايا التي برزت فيها المرأة وأنصفت فيها قضائيا، حتى ضد العثمانيين أنفسهم، هي الأمور المالية[456]، حيث كانت المرأة في الفترة العثمانية من أبرز الملاك بمدينة قسنطينة، وخاصة بنات وزوجات الإنكشارية، وهو ما سنتعرض له لاحقا.

3- طرق ووسائل العقاب:

كان القاضي في قسنطينة هو صاحب الحق في إصدار حكم المحكمة، بمعاقبة الجاني بالجلد أو الغرامة، أما الحكم بالإعدام فكان من صلاحيات الباي[457]، وإذا طبقت المساواة بين الرعايا والعناصر التركية المدنية والعسكرية في الأحوال الشخصية، فإن العدل بين هؤلاء في المخالفات القانونية، كان يطبق، عادة بين المدنيين دون العسكريين، لأن لهؤلاء محكمة عسكرية خاصة حيث تتم محاكمة الإنكشاري في سرية تامة ويكون عقابه مخففا، خاصة إذا كان الجرم قد وقع على أحد المدنيين، وكثيرا ما تتغاضى السلطة عن تجاوزات الإنكشاري إذا لم يتجاوز حدود الطاعة للسلطة العسكرية، وهو ما أكدته مختلف المصادر، إذ أن الإنكشاري كان يعتدى على بساتين الأهالي وحتى حدائق القنصليات ولا يتعرض إلى أي عقاب في حين يتعرض الأهلي للعقاب الشرعي بقطع اليد اليمنى، ويعاقب المدني الزاني بالجلد "الفلقة"، 100 إلى 1000 جلدة[458]، في حين يشجع الإنكشاري على ذلك بتنظيم حرفة البغاء.

وقد كان بإمكان الجزائري تقديم شكوى للآغا ضد الإنكشاري وهنا يأمر الضابط بمعاقبة الجندي، وهو ما دلت عليه بعض الرسائل بين الآغوات والبايات[459]، إلا أن العقاب كان لا يتعدى عادة التوبيخ والنصح، ولا يتعرض الإنكشاري فعلا للعقاب إلا في حالة تعديه على انكشاري آخر أو قيامه بمخالفة تعليمات عسكرية أو سياسية[460]، فيخضع للمحاكمة العسكرية أمام آغا الإنكشارية، الذي يضم داخل صفرته سجنا خاصا بالإنكشارية

---

[456] الواليش(فتيحة)، "النساء والسلطة الإقتصادية من خلال عقود الأحباس في مدينة الجزائر خلال القرنين 17 و18م"، مجلة سيرتا، معهد العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، عدد خاص، سنة2000، ص ص 25-32 .

[457] VAYSSETTE, Op.cit, p28.

[458] شلوصر ، المصدر السابق، ص ص 82-83.

[459] مجموعة 3190 رقم 282، المكتبة الوطنية.

[460] أعدم 4 أتراك يوم 24 أكتوبر 1727 بسبب معارضتهم لعقد معاهدة صلح مع هولندا (رسالة من القنصل الفرنسي)، حماش(خليفة)، تاريخ الأسرة ..، ص 92.

يحرسه ليلا أفراد الحامية ونهارا الأوداباشي[461]، وإذا حكم على الإنكشاري بالإعدام، فإن التنفيذ يكون سريا، احتراما للمؤسسة العسكرية، ونادرا ما كان ينفذ حكم الإعدام في الإنكشاري، بل كان يتم نفيه من الجزائر كأقصى عقوبة، وهو ما حدث لأحد أفراد اليولداش "مرابط يولداش"، الذي قام بقتل رفيق له بمحلة الشرق، سنة 1111هـ[462]، في حين يشير الشريف الزهار إلى أمر الداي "علي باشا"، سنة 1236هـ (1820-1821م) بصلب عدد من الأشخاص من جبل موزاية بسبب قتلهم أحد الجنود[463]، ونفس الظاهرة يؤكدها "سيمون بفيفر"، طبيب وخادم خزناجي الداي حسين، بقوله أن أحد الإنكشارية قام بقطع رأس أحد المقاتلين من القبائل وحمله إلى الداي على أنه رأس عدو فرنسي لأخذ الجائزة التي أعلن عنها الداي، إلا أن عمله كشف من طرف القبائل فحدثت مشادات بين الطرفين وانتهى الأمر بأخذ الجاني إلى الآغا لمعاقبته "كما جرت العادة التركية في ذلك، فارتضى القبائل هذا الحل على أن حملوه بأنفسهم إلى الوزير، وعندما مثل الإنكشاري بين يدي الوزير، قال له أنه لم يقتل القبائلي عمدا بل سهوا، إذ ظنه فرنسيا...وقبل الوزير عذره...وأخذ الآغا يؤنب القبائل ويعاتبهم عتابا مرا ...فاشتدت ثورة القبائل..."[464].

وتراوحت وسائل العقاب في العهد العثماني بين السجن والجلد والإعدام، ويبدو أن العدالة التي طبقت في الأحوال الشخصية، بين الرعية والعناصر التركية المدنية والعسكرية، لم تطبق بين هؤلاء في طرق ووسائل العقاب، حيث "لا يمكن أن يدخل الأتراك أو من كان من نسلهم إلى أي سجن آخر غير سجن الديوان...لأن العسكريين لا يحاكمون أبدا بواسطة القوانين المدنية وإنما بواسطة القوانين العسكرية"[465]، ويبدو أن السجن في العهد العثماني[466] كان يضم، على وجه الخصوص، المتورطين في المخالفات

---

[461] Tachrifat, p 72.

[462] بيت المال، سجل 1، سنة 1111هـ، عن حماش(خليفة): الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة دكتوراه الدولة، قسم التاريخ جامعة قسنطينة، 2006-2007، ص79).

[463] الشريف الزهار(أحمد)، المصدر السابق، ص 111.

[464] بفايفر(سيمون)، المصدر السابق، ص 81.

[465] خوجة(حمدان بن عثمان)، المصدر السابق، ص 122.

[466] يبدو أن السجون في كامل الدولة العثمانية كانت قليلة لذا كانت المعلومات عنها شحيحة (ميكل ونتر، المرجع السابق، ص 343).

السياسية والعسكرية، إذ لم نعثر، ضمن القضايا المدنية، على أن حكم بالسجن، بل لم نصادف، ضمن المراجع المعتمدة، أي ذكر لأسماء السجون بقسنطينة، رغم قول "***Feraud***" أنها كانت كثيرة[467]، باستثناء سجن القصبة، وكان يضم الخارجين عن القانون من الإنكشارية والعناصر ذات النفوذ من الأهالي، والذين كان البايات يحرصون على الاحتفاظ بهم لاستعمالهم عند الحاجة ضمن سياسة "فرق تسد"، وقد ضم سجن القصبة العديد من الشخصيات المحلية منها المعارضين من شيوخ أسرة المقراني وشيوخ فرجيوة، وكذا المعارضين من أفراد أسر البايات بتونس[468].

والواقع أن العقاب بالسجن في العهد العثماني كان يطبق على التركي دون الرعية، التي يتعرض أفرادها، في أغلب الأحيان، إلى أقصى العقوبة وهي الإعدام، ويقول "***Ch. Feraud***" استنادا إلى رواية "عائشة"، إحدى محضيات الحاج أحمد باي، أن عمليات الإعدام كانت تجري بسهولة ولأتفه الأسباب، لذا لا يكاد يوم يمر دون إعدام ضحية، وكان الإعدام، حسب نفس المصدر، يتم بعد المحاكمة مباشرة، إذ يساق الجاني خارج قصر الباي، حيث تتم محاكمته، إلى الدريبة، وهي دار للتعذيب وبعد الإعدام يلقى الجسد في بئر يوجد وسط ذلك المكان[469].

نتيجة لهذا الحكم القاسي والتمييز في العدالة بين الإنكشاري أو التركي عامة وبين الأهلي، كان الأهالي يتجنبون الوصول إلى القضاء التركي، ويعملون على حل مشاكلهم بالتراضي فيما بينهم (الجماعة) أو أمام قايد الدار (مولى البلاد) أو يلتجئ الجاني، خاصة في حالة القتل، إلى شيخ البلاد، للاستفادة من شفاعته، وكان شيخ البلاد في قسنطينة، وهو شيخ الإسلام في آن واحد، الذي ينتمي إلى أسرة الفكون، وباعتباره ممثلا للأهالي ويملك حق الشفاعة، يعمل على حماية أهل البلاد من ظلم السلطة التركية، بكل ما لديه من سلطة، إذ كان "المدعى عليه يلتجئ إلى جامع المفتي، حيث أن الباي لا يستطيع الوصول إليه وبعد أيام يقنع (الشيخ) الباي بالإعفاء عنه (الجاني) أو يساعده للهرب"[470].

---

[467] Monographie…, Op.cit, p 65.

[468] معاشي(جميلة)، الأسر المحلية الحاكمة...، مرجع سابق.

[469] FERAUD (Ch), Monographie…, Op.cit, p 91.

[470] شلوصر، نفس المرجع، ص 83.

ويبدو أن عنجهية الإنكشاري، في شبابه، قد أثرت على سلوكه تجاه الرعية، وهو حاكم على رأس الإيالة أو على إحدى بايلكاتها، لذا تفنن بعض الحكام العثمانيون في اختراع وسائل التعذيب والإعدام لإرهاب الرعية ومنع أي تفكير في الخروج عن طاعة الدولة، وقد استغل الولاة والموظفون السامون إهمال الدولة العثمانية لشؤون الولايات، في فترة ضعفها، ففرضوا قوانينهم الخاصة على السكان وظلموا وتجبروا دون أن يلقوا أي عقاب من السلطة المركزية، التي لم تكن تحاول حتى معرفة أسباب تلك المظالم، بل كانت تساندهم في ذلك عن طريق رفع نسبة الضريبة كلما طغى الباي وتجبر في جمعها من السكان.

والواقع أن ظلم الترك لم يكن خاصا بالولايات العثمانية، بل عم عاصمة الدولة نفسها وهو ما عبر عنه صالح العنتري في قوله: " فإن ظلم الترك ليس مخصوصا بمحل بل هو عام في أرضهم الأصلية وفي غيرها مما تحت أيديهم كما يعلم ذلك من سافر إليهم وشاهد أحكامهم..."[471].

وفي حين كان الخنق أو الشنق هي الوسيلة الوحيدة، عادة، للإعدام بالنسبة للأتراك[472]، والفلقة هي وسيلة تعذيبهم ،كان الحكام العثمانيون يتفننون في ابتداع طرق الإعدام والتعذيب بالنسبة للرعية، وكانت أشبع وسائل الإعدام والتي اشتهر العثمانيون باستعمالها فهي الإعدام بـــ" الخازوق" (***Kazik***)، وهو قضيب أو وتد حاد تلقى عليه الضحية فيدخل من أسفل جسمه ليخرج بين كتفيه فيموت ميتة شنيعة، ومازالت عبارة "خازوق" تستعمل في بعض الولايات العربية مثل تونس للدعاء على أحدهم بقولهم: "يعطيك خازوق"، وكذا بالمشرق وخاصة في سوريا، وإن كان في الجزائر أقل ذكرا ولعل ذلك يدل على عدم انتشار هذه الوسيلة بالإيالة.

ومن بايات قسنطينة من اقترن اسمه بأداة الإعدام التي كان يستعملها لإعدام ضحاياه، مثل الباي "محمد الميلي" الذي عرف بـــ" بوشطابية"، وهي فأس حادة كان

---

[471] العنتري، الفريدة المونسة، ص 191.

[472] الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 59 و V. de Paradis، ص 175

يتباهى بها الباي، ويقول "فايسات" أنه رأى هذه الفأس وكانت مزخرفة بنقوش من الفضة وكتابات بالعربية[473].

أما أهون وسائل التعذيب فهي "الفلقة"، وهو جلد المذنب على أسفل القدمين بعد ربطهما إلى عصا بواسطة حبل، ويعرف الجلاد باسم "تشو" وكان لكل وزير في الحكومة جلاد يتمتع باحترام الجميع وقد يصل إلى أعلى المناصب في الدولة[474]، أما أكثر وسائل العقاب شيوعا هي الأشغال الشاقة لأنها توفر العمل المجاني للدولة.

من خلال تعرضنا لسلوكات الإنكشاري الاجتماعية، منذ وصوله إلى الجزائر، جنديا بسيطا، إلى أن أصبح حاكما، تبين لنا أنها سلوكات إنسانية فرضتها طبيعة حياة الغربة والعزوبية والخشونة العسكرية، ومهما كانت تصرفات الإنكشاري العامة أو تجاه السكان المحليين سيئة، خاصة في بداية حياته بالجزائر، فإن القوانين العسكرية العثمانية، ومنها قانون "عهد الأمان" الجزائري، استطاعت أن تهذب سلوك الإنكشاري وتقربه من الأهلي ليندمج تدريجيا في المجتمع الجزائري.

كما لعب اعتدال القضاء المدني دورا في المساواة بين الإنكشاري والتركي عامة وبين المدني المحلي، عن طريق توحيد الأحكام واشتراك الطرفين، الحنفي والمالكي، في القضاء دون أي تمييز يذكر، وبذلك ساهم القضاء العثماني، وحسن تطبيقه للشريعة الإسلامية في تقريب العناصر الوافدة من العناصر المحلية، فحصل بينهما الوفاق ثم الاندماج، وذلك رغم التجاوزات التي عرف بها بعض أفراد الإنكشارية والسلطة الحاكمة تجاه الأهالي.

---

[473] VAYSSETTE, Idem, p p 209-210.

[474] شالر (وليام)، المصدر السابق، ص ص46-47.

الفصل الثاني

الإنكشاري والحياة المدنية

أولا: وضع الإنكشاري في المجتمع المدني بقسنطينة

1- الإنكشاري والعمل الإداري بالمدينة

2- الإنكشاري والحياة الحرفية

أ- الحرف في مدينة قسنطينة ونصيب الإنكشاري منها

ب- الإنكشاري الحرفي أم الحرفي الإنكشاري؟

ثانيا: الإنكشاري والحياة الزوجية:

1- الزواج وعواقبه على الإنكشاري

2- الإنكشاري والحياة الزوجية

3- التعددية عند الإنكشاري

4- ارتباط الإنكشاري المتزوج بالأوجاق

<u>أولا- وضع الإنكشاري في المجتمع المدني بقسنطينة:</u>

عكس الريف كانت علاقة الإنكشاري بسكان المدن أكثر استقرارا وأقل استغلالا لأهل البلاد، إذ كان الإنكشاري في المدينة يقيد بقوانين صارمة، فيلزم ثكنته ولا يخرج منها إلا تحت حراسة قادته، هذا بالنسبة للإنكشاري الأعزب أما المتزوج فكان أكثر استقرارا وانسجاما مع محيطه.

1- الإنكشاري والعمل الإداري بالمدينة:

كان الإنكشاري في المدينة يشارك، إلى جانب مهامه العسكرية، في إدارة المدينة، فتولى العديد من الوظائف المهمة والأقل أهمية، وقد يصل إلى منصب الباي، وبذلك يتحول إلى حاكم شبه مطلق لجميع شؤون البايلك الإدارية والإقتصادية والأمنية، وكانت هذه الظاهرة عامة في إيالة الجزائر وجميع الولايات العثمانية[475]، إذ " ينحدر جميع الموظفين السامين في الدولة من مؤسسة الإنكشارية، ابتداء من الداي إلى الباي وغيرهما من الإداريين"[476]، فكما أشرنا في بداية البحث كانت مهمة الإنكشاري تبدأ عسكرية وتنتهي مدنية، فقد كانت الترقية العسكرية تنتهي في أغلب الأحيان إلى الوظائف الإدارية والسياسية السامية في الدولة، ومن هذه الوظائف منصب الباي، ففي قسنطينة، موضوع دراستنا، نجد معظم البايات ينحدرون من عناصر إنكشارية، فباستثناء البايات الذين نسبهم صالح العنتري والشيخ ابن العطار إلى العناصر العربية[477] وبعض الكراغلة، كان جميع بايات قسنطينة يعينون من المجندين في الجيش الإنكشاري، وهو ما أشار إليه صالح العنتري بقوله: "وكانوا(كذا) الترك في سابق زمانهم ما يرجعون واحد لوضيفة (كذا) الباي إلا الذي يكون معروف (كذا) بالشجاعة وله خصال كثيرة في الحروب والبراعة.."[478]، ومن الأمثلة على ذلك نجد أن معظم بايات قسنطينة بدأوا ترقيتهم من أدنى رتبة في النظام الإنكشاري قبل أن يصلوا إلى أعلى الرتب الإدارية بالبايلك، فقد ارتقى أحمد القلي

---

[475] هريدي علي(صلاح أحمد)، "الأوجاقات العثمانية في مدينة الإسكندرية خلال القرن التاسع عشر من خلال محكمة الإسكندرية الفرعية"، المؤتمر الثاني عشر للدراسات العثمانية، م.ت.ب.م، سبتمبر 2006.

[476] SHAW(Th), Op.cit, p 182.

[477] أنظر قائمة بأسماء هؤلاء البايات العرب في: جميلة معاشي، الأسر المحلية..، مرجع سابق، ص 355 .

[478] الفريدة المونسة ...، مصدر سابق، 63 .

(1754/1771م) من "يولداش" إلى "باش سيار"، إلى" آغا القل"، ثم إلى منصب باي بقسنطينة.

أما صالح باي، أعظم بايات قسنطينة، فكان " قهواجيا" بثكنة الإنكشارية بمدينة الجزائر، ثم مجرد يولداش في محلة باي قسنطينة، حسن بوحنك (1713-1736م) ليرتقي، بفضل مهارته العسكرية وبدعم من صديقه وولي نعمته الباي أحمد القلي، إلى "قايد الحراكتة" (قايد العواسي)، وهو أخطر منصب عسكري أمني بالبايلك، والخطوة الأخيرة لاحتلال منصب الباي في قسنطينة.

ويبدو أن المصاهرين للأهالي من الإنكشارية كانوا أوفر حظا في الإرتقاء إلى المناصب الإدارية بالبلاد، وهو ما أشار إليه حمدان بن عثمان خوجة بقوله أن ديوان الباشا كان يتكون من المتقاعدين من الإنكشارية والمتزوجين من الأهليات "وبما أن هناك جنودا من الميليشيات يرتبطون بالأهالي عن طريق الزواج ويندمجون في المجتمع قبل بلوغهم درجة بلوك باشي، فإن الواجب يحتم عليهم قبل ارتقائهم إلى الديوان أن يقضوا عدة سنوات في دراسة الشؤون الإدارية والحكومية"[479]، ومن الألقاب الوظائفية التي وردت في عقود الإنكشارية لتدل على رتبهم أو رتب آبائهم هي: "شاوش دار الباي"، خوجة النوبة، شاوش الدايرة، قايد المنية، ءاغة المسيلة، قايد القصبة، باش مكحلي، باش طبجي، قايد عنابة، كاهية زواوة، "كان باش ءاغة"، "كان وكيل الحرج"، "كان قايد بسكرة" "باش فراق"، "يولداش في محلة الشتا"، "كاهية النوبة في التاريخ"، "كان سبايحي بوهران" "ميرشاوش"، "شاوش الكرسي"، "قايد المقصورة" "شاوش العبيد" شاوش قايد الدار" "شاوش الريح" "قايد الطاسة بدار الإمارة"، "كان قايد الدار".

2- الإنكشاري و الحياة الحرفية في مدينة قسنطينة:

كان الاحتكاك عن طريق العمل أقوى وأسرع وسائل التقارب بين الإنكشارية وأبناء قسنطينة، إذ أن العمل الحرفي، في ظل الحكم العثماني، كان مباحا للجميع، وفي

[479] المرآة، ص 126-127.

مختلف الميادين[480]، وبذلك سمح للإنكشارية بممارسة مختلف الحرف إلى جانب عملهم العسكري، وكانت ممارسة الحرف لدى الإنكشاري، صورة من صور اندماج هذه العناصر في المجتمع، وهي ظاهرة عامة في الدولة العثمانية، فقد تحدث الجبرتي عن ممارسة الإنكشاري للحرف بالقاهرة في القرن 18م[481].

أ- الحرف في مدينة قسنطينة ونصيب الإنكشاري منها:

كان الباي حسين زرق عينو (1754-1756م)، أول من أدخل إصلاحات على الإدارة ببايلك قسنطينة فحدد مهام كل وظيفة، وجمع الحرف في طوائف حرفية، لكل حرفة أمين يراقب جودة السلعة ويفصل في النزاعات بين المعلم وصبيانه وبين معلمي مختلف الحرف، كما يحدد سعر السلعة وفقا لارتفاع سعر المواد الخام ويكون واسطة بين سلطة البايلك والحرفيين فيما يخص الضرائب وكراء المحلات[482]، وكانت أكبر مؤسسة للصناعة تضم 20 عاملا وصبيا على رأسهم معلم.

وتتكون الطوائف الحرفية في قسنطينة، حسب المخطوط العربي الذي قام بترجمته ونشره ***"Féraud"***[483]، بعد احتلال قسنطينة، من 33 طائفة:

1- طائفة النجارين: يصنعون الصناديق والأبواب والنوافذ وغيرها من الأدوات الخشبية، ويجلب الخشب من غابات الأوراس ومنطقة القبائل ووسائل العمل تستورد من أوروبا.

2- طائفة الحدادين: يصنعون حديد العربات وحوذات الأحصنة والبغال وركاب السروج.

---

[480] جاء في تاريخ الجبرتي أن جميع الحرف مهما كانت دناءتها، مثل الدعارة والشحاذة واللصوصية، كانت مباحة، في القوانين المصرية العثمانية، بشرط أن يدفع صاحبها ما عليه من ضرائب(المصدر السابق، ج1، ص 120)، وهو ما طبق في جميع الولايات العربية منها الجزائر، حيث يروى أن أحد دايات الجزائر طلب من أحد اللصوص أن يرجع ما سرقه فرفض قائلا أنه رئيس عصابة وأن حرفته السرقة، أي الأخذ وليس الإرجاع (RAYMOND (André): Grandes viles arabes à l'époque ottomane, B.A Sindbad, Paris, 1985, p144.)).

[481] الجبرتي (عبد الرحمن)، المصدر السابق، ج 1 ، ص 104.

[482] العنتري(صالح)، الفريدة المونسة، ص ص 22-25.

[483] Les Corporations de Métiers à Constantine avant la Conquêe Française, Traduit d'un Manuscrit Arabe, in R.A T 16, 1872, p 451-454.

3- طائفة الصفارين: يصنعون الأدوات النحاسية كالأباريق والصينيات ومختلف أدوات المطبخ النحاسية.

4- طائفة القزادرية: يصنعون الأدوات القصديرية.

5- طائفة التشاكماكجية (جاكماكجية): يختصون بتصليح الأسلحة وصناعة منصات لأطلاق المدافع.

6- طائفة السرارين: يصنعون خشب البنادق والمسدسات وأغمدة السيوف.

7- طائفة السمارين: يصنعون المسامير وحوذة الأحصنة ويمارسون تطبيب الحيوانات (البيطرة) عن طريق الكي.

8- طائفة السراجين: يصنعون الأدوات الجلدية كالسروج والجبيرة (كيس الذخيرة) وأكياس النقود وحقائب السفر والأحزمة الجلدية الحاملة للمسدسات، وأحذية الفرسان (تماك ***Temak***) والجوارب الجلدية (***Mest***)، وأكثر الجلود المطلوبة في هذه الحرفة هي الفيلالي المجلوب من المغرب الأقصى أما الخيوط الذهبية فتجلب من مدينة الجزائر وتونس، وتمارس دباغة الجلود على طول طريق الشط (على حافة الوادي).

9- طائفة البرادعية: صانعي البرادع لحمل الأثقال على الدواب وكذا السروج المزودة بالركاب.

10- طائفة الخرازين: صانعي الأحذية الرجالية، والبشامقية والشرابلية للنساء.

11- طائفة الحوكة: النساجين لصناعة الألبسة الشتوية للرجال .

12- طائفة الخياطين: يخيطون كل أنواع الألبسة من الجوخ والحرير والصوف للرجال والنساء وهي حرفة يمارسها عادة اليهود.

13- طائفة الحفافين: يمارسون حلاقة الذقن (اللحية) والشعر، ويمارس الحفافون الحجامة في الرأس والأذرع والسيقان ويقلعون الأضراس.

14- طائفة الخراطين: يخرطون الخشب الخاص بالحياكة (السداية) ولاستعماله للشرفات والنوافذ.

15- طائفة الغرابلية: يقومون بصناعة الغرابل لغربلة الدقيق لصناعة الكسكسي، الغذاء الأساسي في البلاد، وهو عمل قليل الربح، وتصنع الغرابل من السمار وسعف النخيل ومن الجلد والحرير.

16- طائفة الدباغين : يقومون بدباغة جلود البقر والماعز والخرفان، وهي أكثر الحرف مردودية، ويأتون بـــ"الدباغة" من غابات الأوراس وبلاد القبائل.

17- طائفة الرقاقين (الملاخين): يصنعون أدوات جلب المياه (القربة) من جلود البقر والماعز.

18- طائفة البنايين: يحترفون البناء وأغلبيتهم العظمى من القبائل.

19- طائفة البياضة: يقومون بتبييض جدران المنازل بالجير الأبيض، وتمارس هذه الحرفة خاصة من طرف السود.

20- طائفة القلالين: يصنعون الجرار (القلة) وغيرها من الأدوات المصنوعة من الطين، وتمارس هذه الحرفة من طرف القبائل.

21- طائفة الكواشة (الخبازون): ويختصون بطهي الخبز الموجه خاصة للإنكشارية، وتخصص في هذه الحرفة الجواجلة (الآتون من جيجل)، ويوجد بقسنطينة 18 مخبزة (كوشة) هي: كوشة الزيات،باب الجابية، السراج، الموقف، الدريبة، غدير بن غزار، زقاق البلاد، باب جديدة، ***Bil Berg Houtsi***(؟)، الجبس، رحبة الصوف، بن حجار، عبد الرحمن بن وطاف، الكوشة اللوطانية، الزلايقة، بطحة سيدي الشيخ، دار خليل، أربعين شريف، كل منها يحضر 100 خبزة وتراقب الدولة عملها عن طريق أمين الكوش لتأمين "البشماط" (الخبز المجفف) لقواتها، وتعمل المخابز بواسطة الحطب الذي يقدمه قبائل شطابة كضريبة[484].

22- طائفة الجزارين: يختصون ببيع اللحم، وهي حرفة مربحة.

23- طائفة الصوابنية: يصنعون الصابون، ومارس هذه الصنعة عدد من البرانية.

24- طائفة الدخاخنية: بائعي التبغ، ويبدو أنها صناعة مربحة لأن الدخان من المواد

---

[484] لم يكن بقسنطينة خبازون عامون لأن الخبز يطهى في المنازل (PEYSSONEL: T2, pp 339-340)

المستهلكة بكثرة من طرف الإنكشارية وكانت ضمن المؤونة التي تزود بها المحلة.

25- طائفة القهواجية: وهي حرفة مربحة لذا توجه إليها الكثير من محبي الربح السريع ومنهم عناصر الإنكشارية.

26- طائفة الطباخين: يطبخون الطعام لبيعه، وهي حرفة مارسها المزابيون.

27- طائفة الفطايرية: يحضرون الفطائر لبيعها للمارة، ومازالت هذه العادة منتشرة بقسنطينة حتى اليوم، وتمارس من طرف التونسيين.

28- طائفة الحلواجية: يصنعون الحلويات من الحمص واللوز والسكر والعسل، وتمارس من طرف التونسيين.

29- طائفة الصاغة: يمارسون صناعة الحلي الذهبية والفضية للنساء والتحف التي تزين الأسلحة، وتحترف عادة من طرف اليهود.

30- طائفة المقاوسية: صناعة حلي النساء باستعمال قرون الثيران وكذا الغليون المستعمل للتدخين.

31- طائفة الزواقين: يقومون بصبغ الأثاث المنزلة وتزيينه بالرسوم والألوان المختلفة.

32- طائفة الدلالين: يبيعون مختلف السلع القديمة والجديدة.

33- طائفة الكنافين: يقومون بتنظيف مجاري المياه والمراحض (الكنيف)، ويمارس هذه الحرفة المنفّرة اليهود.

بالإضافة إلى هذه الحرف كان أناس يمارسون معالجة بعض الأمراض و"طهارة" (ختانة) الأطفال، ويقوم عادة الحفاف (الحجام) بهذه المهمة.

ومن الحرف المنتشرة في قسنطينة ولم تذكر ضمن القائمة طحن الدقيق، وقد وصل عدد مطاحن الدقيق في قسنطينة إلى 22 رحى، تعمل كلها بالطاقة المائية: 10 قرب سيدي ميمون و2 قرب سيدي براهيم على رأس الحامة، وداخل قسنطينة: 5 برحبة الصوف و3 بحومة اليهود و2 في بيت القائد[485]، وكذا السقاية التي رغم بساطتها كانت

[485] PEYSSONEL, Ibid, T2, pp 340-341.

تلعب دورا هاما في المدينة، بالإضافة إلى العمالة المنزلية التي كانت تشمل النساء والرجال.

وإذا كانت سيطرة البرانية واليهود على معظم الحرف البسيطة في مدينة قسنطينة، واضحة ولم يزاحمهم فيها أعيان المدينة تعاليا، فإن الإنكشاري لم يكن يترفع عن أي عمل قد يدر عليه أموالا إضافية، ولم تكن المهام العسكرية تمنع الإنكشاري من ممارسة الحرف المختلفة، لتحسين وضعيته الاقتصادية، وخاصة بعد التقاعد.

وكان الإنكشاري يتجه خاصة إلى صناعة الأسلحة وصناعة البرنز، وتصليح الآلات الموسيقية، وغيرها من الحرف المربحة والتي لا تتطلب مهارة وجهد كبير[486]، وكثيرا ما كان الإنكشاري، في بداية حياته بالجزائر، يحترف أبسط الحرف لسد العجز المالي الذي كان يعاني منه نتيجة لضعف راتبه، فيحيى آغا، آغا العرب في 1818-1828م، عمل وهو "يولداش"، إسكافيا "خراز"، في أوقات فراغه لأن أجره كان ضعيفا جدا[487].

وبالعودة إلى سجلات العقود الشرعية لمحكمة قسنطينة تمكنا ، بشيء من التحفظ، من تحديد الحرف التي مارسها الإنكشاري أو أفراد أسرته في قسنطينة، وتأكدنا أن الإنكشاري كان، فعلا لايترفع عن أي عمل مهما كانت بساطته ما دام يوفر له قسطا من المال.

ومن الحرف التي تكرر ذكرها في عقود الإنكشارية:

1- "سقا البرج"، "تزوج خليل بن سقا البرج الإنجشايري... فاطمة بنت العناني التاجر... (ذو الحجة 1233هـ)"، أي ممارسة السقاية داخل المحلة وهي وظيفة مربحة، حيث يتقاضى صاحبها 100 بطكشيك على كل توصيلة، في حين كانت هذه الحرفة، في الوسط المدني، تعد من أحقر الحرف وأقلها أجرا[488].

---

[486] M'HAMSSADJI (K), Op.cit , p 64 .
[487] ROBIN (N), "Note sur Yahia Agha…", p 60.
[488] كانت وظيفة السقى "القرباجي" في المدينة من اختصاص البرانية وخاصة السوافة، من وادي سوف، وكان يحدد لكل قرباجي حي خاص، يكلف بتزويده بالمياه، فكان "القراب" أو "القرباجي" يحمل القربة، المصنوعة عادة من جلد الماعز أو البقر، على خصره الأيمن مناديا "تحب الماء" وتردّ عليه النسوة بالنقر على الباب كعلامة على احتياجهن

2- السراج: وهي أهم حرفة بقسنطينة[489]، وهذه الحرفة أكثر الحرف تشريفا لممارسيها، لأنها تتعلق بالفروسية من جهة وبفن التطريز من جهة أخرى، لذا كان أبناء الأسر القسنطينية الكبرى لا يستحون من احترافها، وكانوا يطرزونها بالخيوط الذهبية والفضية، ويبدو أن من أبنائهم من دخل الإنكشارية أو أنه سمح لبعض الأتراك من أبناء الإنكشارية بممارستها.

3- "باش تارزي" "كان باش تارزي"، ويختصون بخياطة وتطريز القفاطن، وتخصص بها الكراغلة، وكان عبد الرحمن باشتارزي الخياط الخاص بصالح باي، وما زالت قسنطينة حتى اليوم تشتهر بهذه الحرفة الراقية[490].

4- "البجاقجي"، أو "البوجاقجي"، "البشامقي" أو "البلغجي" " الإنجشايري البلغجي حرفة (محرم 1229هـ)"، وهي حرفة احتكرها العنصر التركي وتعرف أيضا بـ"البابوجية" (صناعة البلغة "***Pabuç***")، لأنها حرفة جلبها الأتراك وحافظوا على احتكارها[491].

5- الخراز "رودسلي الخراز حرفة".

6- " الإنجشايري السمار".

7- " الزواق".

8- "التاجر حرفة".

9- "القزادري حرفة".

10- الدلال: "...ا لإنجشايري الدلال حرفة...".

11- "القنداقجي حرفة" والقنداقجية (صناعة أعقاب البنادق)، أو القوقجية وهي أيضا حكرا على أفراد الجيش.

للماء فيدخل الدار رفقة الخادم الذي يدله على مكان تفريغ الماء في فناء البيت "وسط الدار"، ويتلقى مقابل ذلك أجرا بسيطا.

[489] PEYSSONEL, T2, p 341.

[490] Filali (Kamel), "Les Kuloughlis", Annales de l'U.R.A.M.A, Université de Mentouri Constantine, 1999, p 79.

[491] غطاس(عائشة)، المرجع نفسه، ص 294.

12- الحفاف" الإنجشايري الحفاف حرفة"

13-الخراز " الخراز الإنجشايري" "بن دالي علي الخراز حرفة" .

بالإضافة إلى: الصايغ "مصطفى الاقريتلي الصايغ حرفة"، و"مامش التركي يبيع الدخان" و"الشاقمقجي"، الحزار، الرمال، النجار، الزبال، السرار، والقهواجي: "الإنجشايري القهواجي حرفة" و"قهواجي الصبايحي" وغيرها من الحرف المربحة والأقل ربحا.

ويبدو أن حرفة القهواجي كانت أكثر الحرف إغراء لأفراد الإنكشارية، لما كانت تدره على صاحبها من مال، وهو ما عبر عنه العقد التالي: "الحمد لله وفيه تزوج أحمد بن بكير الإنجشايري القهواجي حرفة أمة الله المازوزيا بنت رابح من أولاد بن عاشور ثيبا مطلقة منقضية العدة أصدقها مائة ريال واحدة وملحفة حريرا وقمجة ينقد لها شطر العدد والباقي بذمته زوجها منه محمد بن صالح بتوكيلها إياه وقبل الزوج النكاح لنفسه والمعرفة تامة في أوائل حجة 1240"[492]، فالإنكشاري القهواجي صاهر إحدى الأسر الغنية بأحواز قسنطينة وهي أسرة ابن عاشور، حكام فرجيوة، وقدم لزوجته صداقا محترما.

ولذا تحولت هذه الحرفة إلى حلم بالنسبة لانكشارية الجزائر، وهو ما عبروا عنه في بعض أغانيهم منها قول أحد شعرائهم بحسرة:

" ماذا اكترى في هذا المقهى؟

عنده 300 فنجان بالإضافة إلى التي تتداول في المكان

عنده تسعة (نادل) لتوزيع القهوة بالإضافة إلى الواقفين لخدمة الرئيس

جمع في كيسه 1000 دوكة
700 فلاح يسقون زرعه

...

800 مشتري يشربون قهوته

بالإضافة إلى المدمنين على الخمر اللذين يأتون في منتصف الليل

....

---

[492] السجل العاشر ص 17.

إنه القهواجي الغبي الذي ليس له شيئ لتقديمه للمشتري سوى شرابا "[493].

فمهنة القهواجي، حسب هذا الوصف، رغم بساطتها كانت مصدر رزق كبير، حيث تجود على صاحبها الكثير من الأموال التي تحوله إلى مستثمر في جميع النشاطات الاقتصادية.

وبما أن الهدف الرئيس لهجرة الإنكشاري إلى الجزائر، هو تحسين مستواه المعيشي ومستوى أهله، إذا أمكن، وبما أنه لا يحسن ولا يميل إلى الحرف الفنية والمتعبة، فإن حرفة القهواجي هي أكثر الحرف جذبا للإنكشاري لأنها أسهل الحرف وأكثرها ربحا.

وعكس القهواجي يصف الإنكشاري بؤس بائع الدخان (التبغ) وولع الإنكشاري بالتدخين بقوله:

"...أحدهم يقضم غليونه

الآخر يسقي الذباب من شفتيه

ينتف لحيته لأن المشترين لم يأتوا

وجهه مصفر من تعاطي الدخان

يسير في الشارع يمنى ويسرى

يدعو الله أن يرزقه بمشتري

قال: أيها الأفطس سيد حرفتي

محمد آغا ذو السروال العريض

يقول أنه رئيسي الروحي

دال يراك الشريف يقول : فليذهبوا جميعا إلى الجحيم

...."[494]

[493] DENY (J), Chansons des Janissaire …, p 132-133.

[494] Idem, p131.

ومن الملفت للانتباه أن حرفة الكواشة (الخبازة)، التي وجدت خصيصا لخدمة الإنكشارية، لم نجد لها أي ذكر ضمن عقود الإنكشارية رغم تعدد المخابز العامة في قسنطينة، ولعل ذلك يعود إلى سيطرة السلطة المركزية عليها، وفرضها سعرا رمزيا لمادة الخبز المحضر للإنكشارية دون العامة لأن السكان يحضرون خبزهم بالبيت.

أما الحرفة التي لم تذكر ضمن قائمة الحرف بقسنطينة، وذكرت في عقود الإنكشارية فهي "القزانجي"، ولعلها خاصة بالعناية بالقازان (قدر الإنكشارية)، ربما تلميعه، " ... القزانجي حرفة الإنكشاري من عسكر الجزائر...(ذو القعدة 1215هـ)".

ب- الإنكشاري الحرفي أم الحرفي الإنكشاري؟:

سمحت القوانين العثمانية لأفراد الإنكشارية، في مختلف ولايات الدولة، بممارسة الحرف، إلى جانب الأعمال العسكرية، وسمحت للحرفيين بالدخول في السلك العسكري، "حتى أن النظام الإنكشاري أصبح يتكون من مجموعة من الحرفيين والخوجات والمشردين، إذ أصبح الحرفيون ينخرطون في الأوجاق، منذ نهاية القرن 16م، لضمان حماية هذه المؤسسة العسكرية والاستفادة من امتيازاتها"[495]، وبذلك لم يعد يفرق بين العسكري الذي اقتحم ميدان الحرف والحرفي الذي التحق بالخدمة العسكرية لأغراض خاصة.

لذا "تميزت التركيبة البشرية للجماعات الحرفية بالكوسموبولية، إذ ضمت التركي والبلدي والوافد من المدن الداخلية(البراني)... باستثناء العطارين والحرارين والخياطين فهي من اختصاص الحضر والأشراف الذين احتكروا هذه الحرف"[496].

والسؤال المطروح هو: هل الإنكشاري في الجزائر عامة وقسنطينة بصفة خاصة، هو الذي ذهب إلى الحياة الحرفية؟ أم أن الحرفي هو الذي انخرط في السلك العسكري؟

حاولت الباحثة "عائشة غطاس" الإجابة عن هذه الإشكالية، قائلة "أن معظم الولايات العثمانية عرفت الظاهرتين معا"، وإن مالت إلى الإحتمال الثاني مشيرة إلى عدد من الحرف سمح لأصحابها بالإنخراط في الجيش وهي "لم تخرج عن الحفافة والبابوجية

---

[495] RAYMOND (André), Op.cit, p 99.

[496] غطاس (عائشة)، المرجع السابق، ج 1 ، ص 284.

والخياطة والحياكة والقزازة والمقفولجية والقوقجية"[497]، إلا أن ما سجلناه من خلال دراستنا لعقود الإنكشارية بقسنطينة، يوحي بأن الإنكشاري هو الذي تحول إلى حرفي، وليس العكس، ويمكن الاستدلال على ذلك بالعودة إلى أسماء هؤلاء الإنكشارية الحرفيين، فنجد أن معظمها كانت ذات دلالات تركية، منها: "بكير التاجر حرفة" " محمد عرف جانباز الجزارحرفة" " محمد خوجة النجار حرفة"، أو ينسب صاحبها إلى موطنه الأصلي "الزميرلي.." "الاسطانبولي.." وغيرها من الأسماء الدالة على أن الحرفي المشار إليه بالعقد ينتسب إلى العناصر الوافدة وليس إلى العناصر المحلية، كما أن ذكر الحرفة بعقود الإنكشارية، بمحكمة قسنطينة، كانت قليلة جدا بالمقارنة مع عدد العقود المسجلة، ولا تشمل كل الحرف المنتشرة بالمدينة، وهو في اعتقادي دليل على قلة أو انعدام ظاهرة انخراط الحرفيين القسنطينيين في سلك الإنكشارية، لأن مدينة قسنطينة كانت تشتهر بتعدد حرفها، والحرفي كان يحافظ عادة على مهنته التي يعمل على توريثها لأبنائه، بل أن السلطة العثمانية نفسها كانت لاتشجع على تغيير الحرفي لحرفته، حفاظا على جودتها[498].

فالإنكشاري، في قسنطينة، حسب دراستنا لعقوده، هو الذي كان يسعى إلى ممارسة الحرف لتنمية ثروته، ويبدو أنه لم يقدم على الأعمال الحرفية إلا بعد انتهاء حكم صالح باي (1792)، إذ لم نسجل ذكرا لحرفة الإنكشاري إلا ابتداء من سنة 1215هـ (1800م)، ويبدو أن انخراط إنكشارية الجزائر في الحياة الحرفية أصبح ظاهرة عامة، وهو ما أكده الإنكشارية أنفسهم في إحدى أغانيهم، التي عبرت عن شكوى وجهها أحد الإنكشارية إلى السلطان منها قوله:

"عساكرك تحولوا إلى باعة للمربى

عساكرك تحولوا إلى باعة الرائب

عساكرك أصبحوا عطارين"[499].

---

[497] غطاس، المرجع نفسه، ص285.

[498] أكد لي أحد المشرفين على الزاوية العثمانية أنه عثر على وثيقة تعود إلى العهد العثماني تأمر بعدم السماح لأصحاب الحرف بتغيير تخصصاتهم حفاظا على جودة السلعة، إلا أنه لم يطلعني على الوثيقة.

[499] نفس المرجع، ص 299.

ثانيا- الإنكشاري والحياة الزوجية

1- الزواج وعواقبه على الإنكشاري:

يعد الزواج بالنسبة للإنكشاري مغامرة، قد توصله إلى الثروة والجاه، ويحدث ذلك في حالة زواجه من إحدى بنات أثرياء المدينة أو ذوي المناصب العليا، أو تجعله يخسر مكانته وامتيازاته المادية التي كان يتمتع بها داخل المؤسسة العسكرية، دون الاستفادة من أصهاره الذين قد يكونوا دون المستوى الاجتماعي والاقتصادي الذي كان يتمناه.

فرغم سماح القانون العثماني للإنكشاري بالزواج، فإنه كان يقيده بشروط تشبه العقاب، منها أنه، وبعد توقيع عقد الزواج مباشرة، يتم شطب اسم من قائمة الجنود العزاب، ومعنى ذلك حرمانه من الامتيازات التي يتمتع بها رفاقه العزاب بالثكنة، فيحرم من نصيبه في التمويل الغذائي اليومي منها التمويل بالخبز، وامتياز التدعيم الحكومي لشراء اللحم، فلا يبقى للإنكشاري المتزوج غير أجره الرسمي.

كما كان الزواج ينقص من منزلة الجندي المتزوج الذي يصبح أقل درجة من الأعزب، ويمنعه من السكن داخل الثكنة، بالإضافة إلى حرمانه من بعض المناصب الحساسة مثل منصب "الخوجة" ومنصب "بيت المالجي".

وقد التجأت الدولة إلى هذه التضييقات والقيود للتقليل من حالات الزواج بالجزائريات، حتى لا يتحول هؤلاء إلى قوة محلية قد تشكل خطرا على وجودهم عن طريق توسيع أسرهم والتحالف مع أخوالهم.

وقد أدت هذه التضييقات، إلى إحجام الكثير من الأتراك الأصليين عن الزواج من العربيات حتى لا يحرموا من امتيازات العزاب، وكانوا يكتفون بالمحضيات من بنات البلد أو المسيحيات لأن أبناءهم من المسيحيات لا يعدون من بين الكراغلة، بل أجانب، وبالتالي لا يشكلون أي خطر على الحكم العثماني بالبلاد[500].

[500] SHAW (Th), Op.cit, pp 185- 186.

رغم نجاح هذه القيود في تأخير عملية إندماج العنصرين العربي والتركي، عن طريق المصاهرة، إلا أنها لم تمنع الأتراك العثمانيين، سياسيين وعسكريين، من الزواج من الجزائريات، وخاصة من القسنطينيات اللاتي كن من أجمل نساء الجزائر[501].

بدأت عملية المصاهرة بين العنصرين التركي والعربي نخبوية، أي أنها اقتصرت على كبار الساسة والمتقاعدين من الإنكشارية، وهو ما أشار إليه حمدان بن عثمان خوجة بقوله: "إن جميع أعضاء الديوان تقريبا يكونون متقدمين في السن ومتزوجين من الأهالي"[502]، قبل أن تعم مختلف العناصر التركية ومنها الإنكشارية الذين كانوا يمثلون أغلبية هذه العناصر، وقد توصل الباحث "***T. Shuval***" في دراسته للمجتمع بمدينة الجزائر، خلال القرن الثامن عشر، إلى أن عدد المتزوجين في أوساط الجيش الإنكشاري قد ارتفع من 4,9% في الفترة ما بين 1699-1701م/ إلى 19,9% في الفترة ما بين 1786-1803م[503]، أما في قسنطينة فعدد عقود الزواج لدى الإنكشارية قفز من 20 عقد في الفترة ما بين 1202-1208هـ (1787-1794م) إلى 79 عقدا في الفترة ما بين 1209-1222هـ (1794-1808م)، ثم 122 في الفترة بين 1223-1232هـ (1808-1818م)، وفي نفس الفترة تقريبا 1224-1234هـ (1209-1820م) نسجل بسجلات المحكمة الحنفية 821 عقد زواج خاص بالإنكشارية، وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل في القسم الثالث من البحث.

بهذا يمكن القول أن توجه الإنكشارية إلى الحياة المدنية ببايلك قسنطينة كان صريحا وسريعا في نهاية العهد العثماني، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: هل كان غرض الإنكشاري من الزواج بالجزائرية هو الاستقرار الأسري الذي افتقده بالبعد عن الأهل؟ وهل ضحى بامتيازاته العسكرية من أجل هذا الاستقرار؟ أم أن لمصاهرته للأسر الجزائرة أغراض ومصالح قد تغنيه عن هذه الامتيازات؟ وهل كانت الحياة الزوجية للإنكشاري مستقرة فعلا؟ أم أن للإنكشاري أغراض أخرى من هذا الزواج غير الاستقرار الأسري؟

---

501 PEYSSONEL, T2, p338.

502 المرآة، ص 121.

503 SHUVAL (T), Op.cit, p 106.

2-الإنكشاري والحياة الزوجية:

تشجيعا على حياة العزوبية وسط الجند، سمحت السلطات العثمانية بالجزائر باسترجاع الجندي لجميع حقوقه وسط العزاب، مباشرة بعد قيامه بطلاق زوجته، ولعل ذلك كان سر استهتار الإنكشاري بالعلاقة الزوجية، إذ لاحظنا سرعة كبيرة في عملية زواج وطلاق ثم إرجاع الإنكشاري لزوجته، وكثيرا ما حدث الطلاق قبل البناء، والأمثلة كثيرة على ذلك منها: طلاق "ابراهم بن ابراهم شاوش الكرسي" لزوجته "الزهراء بنت الحاج بن الحفاف" في رمضان 1234هـ، ليتزوج "محبوبة بنت عبد الله" في شوال 1234هـ ، وفي نفس الشهر يرجع "الزهراء"، ولعل تطليق هذه الأخيرة كان حيلة منه لإقناع الزوجة الثانية بقبول الزواج منه، ومن ذلك أيضا زواج "عثمان بن علي الإنجشايري" من "بية بنت اسماعيل صهر الروملي" في ذو القعدة 1235هـ، قبل أن يطلقها في نفس الشهر، فيتزوجها إنكشاري آخر، في جمادى الأولى 1236هـ، وهو "محمد بن ابراهم الإنجشايري"، أي بعد انقضاء العدة، بل هناك من يطلق زوجته بعد العقد مباشرة، أي "قبل البناء"، وهو ما حدث في أوائل صفر 1237هـ، بالنسبة لـ"مصطفى بن حسان الإنجشايري"، الذي تزوج "ءامنة بنت حسان بن يوسف"، وطلقها بعد أيام قليلة، وهناك من يتزوج مرتين في نفس الشهر ، وهو ما قام به "محمد بن علي الإنجشايري" في صفر 1236هـ، إذ تزوج من "جلبية بنت بولفات" ثم "عايشة بنت مصطفى الإنجشايري" في نفس الفترة.

ومن مظاهر عدم استقرار الإنكشاري في علاقته الزوجية هو تركه لزوجته معلقة بقسنطينة والعودة إلى مدينة الجزائر للالتحاق بثكنته، وهو ماحدث في أواسط ربيع الأول 1224هـ، مع "مصطفى بن علي الإنجشايري"، الذي أهمل زوجته "قرمية بنت محمد الزرودي" وغاب عنها لمدة شهرين، فتزوجت غيره، وعندما طالبته بباقي صداقها ادعى أنه لم يطلقها، وبمجرد أن أبرأته من باقي الصداق "أسقط عنها دعوى عدم الطلاق ووافقها على وقوعه منه عليها وطيب لها ما فعلته من الزواج بغيره .."[504].

[504] السجل الخامس، ص 10.

ومن الإنكشارية من عاد إلى الجزائر وكلف من يطلق له زوجته بقسنطينة، وهو ما حصل مع "أحمد بن ابراهم الإنجشايري"، الذي وكل "المكرم بكير بن عبد الله على طلاق زوجه أمة الله الزهراء بنت ابراهم بن محمد... على أن سلمت له في نصف الصداق (شعبان 1230هـ)".

ومن تعدد عقود الطلاق المسجلة بمحكمة مدينة الجزائر، وهو ما يذكر في عقد زواج المرأة الثيب، يتضح أن الإنكشاري كان يصطحب زوجته إلى مدينة الجزائر للإقامة معه حيث مقر عمله، وبعد طلاقها تعود إلى أهلها بقسنطينة لتعيد الزواج، وكان الشهود على عملية الطلاق، في أغلب الأحيان، من الإنكشارية، ومن الأمثلة على ذلك: "تزوج مصطفى بن حسين الإنجشايري أمة الله شويخة بنت أحمد التواتي ثيبا منقضية العدة من طلاق ثبت ذلك بوثيقة شرعية لقاضي الحنفية بالجزائر المحروسة..(شعبان 1225هـ)".

رغم ما يبدو من استهتار الإنكشاري بالعلاقة الزوجية، من حيث سرعة الزواج والطلاق، فإننا نادرا ما نجد عقودا تبين سوء معاملة الإنكشاري لزوجته كالتعدي عليها بالضرب أو إخراجها من بيتها عنوة، فعلى طول الفترة المدروسة، 1202-1253هـ/1786-1837م، لم نعثر سوى على عقدين يشيران إلى المعاملة السيئة للزوجة، يعود العقد الأول إلى رمضان 1207هـ/1792م، يعترف فيه " بوزيان بن التركي السعدوني بأنه جدع أنف زوجه أم الكينا بنت علي من القبيل (كذا) وقطع شفتها السفلى و..."، والثاني سجل في شوال من نفس السنة وجاء فيه "سامحت حفصة بنت رمضان الجزار بعلها محمد بن أحمد الصبايحي الجزارفي الجرح التي (كذا) جرحها لكتفها..."، وكلا العقدين لا يشيران صراحة إلى أن الزوج الجاني كان من الإنكشارية، وإن ذكر في الأول أنه"ابن التركي" و في الثاني أنه "الصبايحي".

وأعتقد أن أكبر أذية كانت تلحق زوجة الإكشاري هي الهجران والإهمال الإجتماعي، أو الإبتزاز المالي، الأمر الذي كان يدفع الزوجة إلى التخلص من زوجها عن طريق الخلع، وهي ظاهرة طبعت معظم عقود الطلاق في السجلات المدروسة، بل كثيرا ما دفعت الزوجة أموالا إضافية لزوجها حتى تحصل منه على الطلاق، من ذلك: "طلق عبد الله بن مصطفى الإنجشايري أم هاني بنت سي علي بن بودبوس... خالعته بستين

ريالا قبضها أمام شهيدين وست مقواس فضة وبزايم سبعة... (صفر 1218هـ/1803م)"، كما كانت الزوجة، أحيانا، تتخلى لزوجها عما كان لها عليه من ديون وهو ما جاء في عقد سجل في 30 جمادى الثانية 1220هـ/1805م، وينص على: "طلق المكرم مصطفى بن محمد الدرنالي من عسكر الجزاير... فاطمة بنت أحمد... أخلعت منه بباقي صداقها وبعشرين ريالا كانت من جانب سلف إحسان...أبرأته من جميع مالها عليه طايعة..."، وإذا حصل وأن تمسكت الزوجة بكامل حقوقها فإن الزوج يماطل في الطلاق وهو ما حصل في عقد طلاق "المكرم محمد ءاغة بسكرة ابن مصطفى خوجة فاطمة بنت قايم أغلي طلقة أولى من غير أن تسلم له في شيء من الصداق... (22 صفر 1233هـ/1817م)"، وكانت نتيجة ذلك أن أرجع الزوج زوجته ثم طلقها، بعد أن تخلت له عن باقي صداقها.

ومن العقود ما نص صراحة على أن الزوج كان يشترط على زوجته التخلي عن حقوقها حتى يمنحها الطلاق وهو ما جاء في عقد سجل في صفر من سنة 1245هـ/1829م، وبه نقرأ: "راجع المكرم محمد بن حسين الإنجشايري زوجه طومة بنت محمد بن الحاج قدور من طلقة أولى بلفظ الحرام لأنهما تقاررا على أنه قال لها إما سلمت فيما لك علي من الصداق فأنت حرام فسلمت وبانت التقارر التام...".

فحسب ما سبق عرضه، كان غرض معظم الإنكشارية من الزواج، هو جمع المزيد من المال، وليس الاستقرار الأسري، ومن العقود ما يوضح أن الإنكشاري كان يتمسك بالمنقود من المال، ولا يهتم بما في البيت من متاع، وهو ما جاء في عقد طلاق سجل في ربيع الأول 1245هـ/1829م، باسم "كرد أحمد الإنجشايري"، حيث ترك لمطلقته" (15) صاعا من القمح وزربية وحايك وطنجرتين نحاس... وشيء من الخليع وقصعة للصابون و(؟) صاع من الدقيق ويقول شقيقها أن له بذمة المطلق 150 ريال أبرأه منها...".

لم يتوقف ابتزاز الإنكشاري لزوجته عند المال المنقود، بل توصل إلى حد أخذ مالها من عقارات، كشرط لطلاقها، من ذلك أن وريدة زوجة "مصطفى قانجة

(الإنكشاري) التركي" " افتدت منه بثلاثة أرباع من الدار الغربية المفتح الكاينة بسكة غير نافذة اشتملت عليها وعلى غيرها اعلا سيدي حسون...(رجب 1247هـ/ 1831م)".

إن ظاهرة الطلاق السريع والمتكرر تدل دلالة واضحة على عدم استقرار الإنكشاري عامة في حياته الزوجية، إلا أن أسباب هذه الظاهرة قد تختلف من فرد إلى آخر، كما يمكن أن تكون ظاهرة عامة لا تخص عناصر الإنكشارية وحدهم.

3- التعددية عند الإنكشاري:

"جعلت الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية الغربية من ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع العربي إحدى السمات المميزة له... بحيث كلما ذكر المجتمع العربي ذكر الحريم"[505]، إلا أن ما لاحظناه من عقود الإنكشارية قلة أو انعدام ظاهرة تعدد الزوجات لدى الإنكشاري، ذلك أن الزوج الإنكشاري كان يقوم بتطليق زوجته قبل الإقدام على الزواج ثانية، وكثيرا ما أرجع زوجته الأولى أرجع زوجته الأولى بعد الزواج الثاني مباشرة ، وكأنه يحتال على الزوجة الثانية التي لم تقبل الضرة، وبعد الزواج بها يعيد زوجته، فتضطر الثانية لقبول الوضع أو تطلب الطلاق منه بمجرد إرجاع زوجته، وهو ما يفسر سرعة زواج وطلاق الإنكشاري، وحتى لا تقع الزوجة في فخ التعددية، كانت تسجل شرط عدم إرجاع الزوجة الأولى في عقد زواجها، وهو ما قامت به "منار النساء بنت الساسي"، التي أرجعها زوجها عثمان بن دالي الإنجشايري بعد أن طلق زوجته الثانية "والتزم لها الزوج بأن لا يخرجها من دار أبيها وأن لا يرد مطلقته طيطوم وإلا فمنار النساء حرام.. (شوال 1224هـ/1809م)"، فخوف الزوجة من التعددية كان يجعلها تسجل شرط عدم تكرار زوجها للزواج أو عدم إرجاع الزوجة المطلقة.

والأمثلة كثيرة على حالات طلاق الإنكشارية من أجل الزواج ثانية منها:

طلاق "محمود بن عبد الله باش طبجي زوجه خديجة بنت أسطى علي..." في نهاية شوال 1225هـ/1810م، ليتزوج "عايشة بنت مصطفى بن عبد الله الجنجري.."، في بداية ذو القعدة 1225هـ، فقد كان سبب طلاق الإنكشاري المذكور لزوجه خديجة هو

---

[505] غطاس(عائشة)، المرجع السابق، ص 87.

رغبته في الزواج من عائشة، وقف حصل ذلك في فترة لم تزد عن الشهر، بل هناك من طلق وتزوج وراجع في أيام معدودة وهو حال "إبراهيم بن ابراهم كان شاوش" الذي طلق "الزهراء بنت المكرم السيد الحاج بن الحفاف" في شوال 1234هـ، ليتزوج في نفس الشهر"محبوبة بنت عبد الله "وبعد الزواج مباشرة يراجع زوجته الزهراء، فهل تحايل الزوج على زوجته الثانية فمارس بذلك التعددية؟ أم أن طلاق الثانية حصل بعد إرجاع الأولى؟

وما تجدر الإشارة إليه هو سهولة الزواج والطلاق عند الإنكشاري مما قد يوصف بالاستهتار بالعلاقة الزوجية، ففي شهر واحد سجل الإنكشاري ثلاثة عقود أو أكثر، وهي ظاهرة تكررت عدة مرات في سجلات العدول المدروسة، من ذلك ثلاثة عقود سجلت في أواسط ربيع الثاني 1224هـ باسم "سليمان بن ناصف عرف بلهوان الإنجشايري"، الذي طلق "جلبية بنت الزيادي" و تزوج "الزهراء بنت عبد الله الإنجشايري"، ثم طلق "الزهراء" هي الأخرى، ونفس الحالة سجلت باسم "مصطفى بن عثمان الإنجشايري" في الفترة ما بين رجب وشعبان 1225هـ.

أما أغرب ظاهرة فهي زواج وطلاق "عصمان بن عصمان الإنجشايري" 11 مرة، في الفترة ما بين رمضان 1239هـ وذو القعدة 1245هـ.

ولعل ما شجع الإنكشاري على سرعة الزواج والطلاق هو تساهل الهيئة العدلية في إجراءات الزواج والطلاق، من ذلك تواضع قيمة الضريبة التي يدفعها صاحب العقد إلى المحكمة[506]، وهو ما عرف بالمشرق بـ "اليسق"، وكانت تدفع مرتين عن المرأة التي سبق لها الزواج، وقد وقف المغاربة ضد هذا الإجراء الذي اتخذ في القاهرة ورفضوا تطبيقه[507].

والنتيجة التي يمكن الخروج بها، من تعدد عقود زواج وطلاق الإنكشاري الواحد، هي أن الإنكشاري لم يمارس التعددية الزوجية، وإن مارسها فقد كان ذلك على نطاق ضيق، كما يبدو أنه لم يكن يحبذ التعددية، إما هروبا من المسؤولية المادية أو من المشاكل

---

[506] شالر(وليام)، المصدر السابق، ص 49.

[507] ونتر(ميكل)، المرجع السابق، ص 50.

الأسرية وهو ما عبرت عنه إحدى أغاني الإنكشارية التي صورت مساوئ التعددية[508]، فالإنكشاري كان يفضل الطلاق قبل الزواج ثانية، خاصة أن الزوجة كانت تتخلى له عن مؤخر صداقها وكثيرا ما أعفته من النفقة على أبنائها، وهو ما فعلته "وريدة بنت المرحوم أحمد خوجة الإنجشايري" التي "اختلعت منه (زوجها) بباقي صداقها الخلع التام وبنفقة بنتها منه (صفر1224هـ /1809م)"، بالإضافة إلى ما كانت تقدمه الزوجة لزوجها كتعويض مادي مقابل طلاقها إذا كان ذلك عن طريق الخلع، وهو أكثر أنواع الطلاق رواجا في العقود المدروسة.

كل هذا لا ينفي ممارسة بعض الإنكشارية للتعددية، وهو ما أثبته عقد طلاق ثنائي سجل في ذو القعدة 1246هـ/1830م، وصيغته: "طلق سي محمد بن اصطا علي القاشري (الإنكشاري) زوجتيه عايشة بنت الونوغي وءامنة بنت(؟) الإسلامية الأولى طلقة واحدة أولى والثانية طلقة ثالثة خالعتاه بجميع ما لهما قبله من الصداق..."، وإن كانت الحالة شاذة، ، بل أن تعدد الزوجات كان محل سخط وندم من طرف المتورطين فيه وهو ما عبروا عنه في بعض أغانيهم.

من هذا العرض الموجز يتبادر إلى الذهن أن ارتباط الإنكشاري بأوجاقه كان أقوى من ارتباطه بأسرته، خاصة أن الحياة الزوجية للإنكشاري أصبحت، في نهاية الحكم العثماني بالجزائر، لا تعيق استمرار علاقته بالأوجاق، ولعل تسجيل رقم أو جاق الإنكشاري بعقوده المختلفة أكبر دليل على هذا الارتباط.

4- ارتباط الإنكشاري المتزوج بالأوجاق:

من الشائع أن الإنكشاري كان ينقطع عن ثكنته، وبالتالي عن أوجاقه بمجرد إقباله على الحياة الزوجية، إلا أننا بمجرد اطلاعنا على عقود الزواج والطلاق لهذه الشريحة من المجتمع، اتضح لنا أن الإنكشاري كان على صلة بأوجاقه (ثكنته) حتى بعد زواجه، وهو ما دل عليه ذكر رقم الأوجاق الذي ينتمي إليه الإنكشاري في العديد من عقود الزواج والطلاق والتوكيل وغيرها من أنواع العقود المسجلة باسم أفراد الإنكشارية، وقد جاءت على الشكل التالي: "تزوج حسان بن دالي الإنجشايري من عسكر الجزاير وجاقه 371..."

---

[508] Chansons des Janissaires, p116.

وفي كثير من الأحيان يذكر رقم الأوجاق مباشرة بعد اسم صاحب العقد دون ذكر عبارة "الإنجشايري"، مثل: "تزوج مصطفى بن مصطفى أوجاقه 316 بلده فلندة..." وأحيانا أخرى يذكر رقم الأوجاق، تحته خط، ويكتب فوق اسم صاحب العقد دون ذكر عبارة "اوجاق" ولا "الإنجشايري".

وما لم نجد له تفسيرا هو ذكر رقم أوجاق بعض الإنكشارية دون الآخرين، كما أننا لم نفهم سبب ذكر أرقام الأوجاق في الفترة ما بين 1223-1244هـ/1808-1828م، دون غيرها، وهو ما قصدنا توضيحه من خلال وضعنا للجدول التالي:

جـــدول رقـــم 4

ارتباط الإنكشاري المتزوج بالأوجاق

اسم الإنكشاري	رقم الأوجاق	تاريخ العقد	نوع العقد	الصداق
محمود بن محمد	162	ج1. 1223هـ	زواج	100 ريال
م. بن مصطفى	022	ر2. 1223هـ	"	"
مص بن مصطفى	276	ج2. 1223هـ	"	"
م.بن عبد الله	166	ج2. 1223هـ	طلاق	
حسان بن والي	371	ج2. 1223هـ	زواج	135 ريال
مص.بن مصطفى	316	" "	"	100 ريال
محمد بن خير الله	307	" "	طلاق	
علي بن مصطفى	197	" "	زواج	400 ريال
علي بن سليمان	138	" "	"	"
إبراهيم بن خليل	065	" "	توكيل	
مَحمد بن حسين	349	" "	زواج	100 ريال
حسان بن محمد	044	محرم 1226هـ	طلاق	
حسان بن أحمد	092	صفر 1226هـ	مراجعة	
موسى الإنجشايري	175	ج1. 1226هـ	توكيل	
سليمان "	312	شعبان 1226هـ	زواج	100 ريال
محمد بن عثمان	314	شوال 1226هـ	توكيل	
علي بن محمد	034	" "	زواج	100 ريال

محمد بن مصطفى	236	ر2. 1227هـ	طلاق	
عثمان بن محمد	055	شوال "	زواج	100 ريال
حسين بن ابراهم	179	" "	توكيل	
أحمد بن عثمان	010	ر2. 1228هـ	زواج	"
مصطفى البونباجي	022	شوال "	طلاق	
حسان بن عمار	269	محرم 1230هـ	مراجعة	
عباس بن؟	087	ج1. "	توكيل	
مصطفى بن مصطفى	098	ر2. 1231هـ	زواج	"
ابراهم بن علي	119	ذوالقعدة "	"	"
المحكمة الحنفية:				
علي بن أحمد	300	شعبان 1224هـ	طلاق	
م. بن مصطفى	357	رمضان "	"	
محمد بن علي	307	" "	"	
مصطفى بن حسين	404	ذو الحجة 1225هـ	"	
حسان بن محمد	230	شوال 1226هـ	"	
علي بن محمد	034	" "	"	
حسن بن أحمد	177	صفر 1227هـ	"	
مصطفى بن حسين	153	شوال 1227هـ	"	
مصطفى بن مصطفى	157	رجب 1229هـ	"	

عمر بن مصطفى	276	شوال 1230هـ	"	
علي خوجة	257	ر2. 1231هـ	"	
أحمد بن محمد	127	ذو القعدة 1231هـ	"	
عثمان بن يوسف	297	شوال 1232هـ	"	
عمار بن أحمد	177	ذو الحجة 1234هـ	"	
مَحمد الشريف	133	" 1236هـ	"	
مصطفى بن ابراهم	050	صفر 1237هـ	"	
عصمان بن محمد	218	صفر 1239هـ	"	
أحمد بن ابراهم	119	" "	"	
مصطفى بن أحمد	310	صفر 1242هـ	"	
أحمد بن مصطفى	362	ر2. 1244هـ	"	

فمن خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن ذكر رقم الأوجاق برز في الفترة ما بين 1223 و1244هـ، حيث لم يذكر قبل ذلك ولا بعده، ولعل السبب يعود إلى عدم إقبال الإنكشارية في الفترة السابقة لسنة 1223هـ، بقوة على الزواج وممارسة الحياة المدنية، بسبب النشاط العسكري المكثف والأزمات الأمنية والطبيعية، وقد يعود ذلك إلى قوانين كانت تقيد عملية الزواج بشروط قد تجبر الإنكشاري على مغادرة الأوجاق وفقدان امتيازاته، ثم سمح بذلك وهو ما أباح ذكر الأوجاق بالعقد.

وقد ذكر رقم الأوجاق، في هذه الفترة، أكثر من مرة واحدة في السنة، منها 11 مرة في سنة 1223هـ، في حين ذكر مرة واحدة فقط في السنوات ما بين 1232 و1244هـ، وهو ما قد يشير إلى أن فترة إقبال أفراد الإنكشارية على الحياة المدنية هي سنة 1223هـ/1808م، التي كانت، حسب صالح العنتري، سنة عودة الرخاء إلى بايلك قسنطينة، بعد القضاء على ثورة ابن الأحرش، 1219-1222هـ/1804-1807م، التي

تسببت في مجاعة كبرى بالبايلك[509]، وهو ما سنكتشفه من خلال تزايد أعداد عقود زواج الإنكشارية بالسجلات الشرعية، بعد سنة 1223هـ[510].

كما يكشف لنا الجدول السابق العديد من الحقائق منها أن أرقام الأوجاق قد ميزت بين العديد من الأسماء المتشابهة، والتي يصعب التمييز بينها، خاصة عند عدم ذكر الإسم الثلاثي للإنكشاري، فلولا رقم الأوجاق لما فرقنا بين الإنكشاريين الذين كثيرا ما حملوا نفس الاسم مثل: "مصطفى بن مصطفى أوجاقه 22 " و"مصطفى بن مصطفى أوجاقه 316" و"مصطفى بن مصطفى أوجاقه 98"، فلا يمكن أن نفرق بين الإنكشاري والآخر إلا بواسطة رقم أوجاقه إذا ذكر، أو بإضافة عبارة تدل على موطنه الأصلي أو كنية عرف بها مثل "القلقسي وبه عرف" أو "عرف جانباز"، كما أن إقبال الإنكشارية على الزواج، في سنة 1223هـ، كما أسلفنا، قابله إقبال على الطلاق في الفترة ما بين 1224 و1244هـ، أي أن جميع الإنكشارية الحاملين لرقم الأوجاق، في هذه الفترة، كانت عقودهم عقود طلاق، وقد سجلت هذه العقود بالمحكمة الحنفية.

وخلال دراستنا لهذه العقود الحاملة لأرقام الأوجاق، لم نسجل ذكرا لأي رتبة عسكرية مع ذكر رقم الأوجاق، باستثناء رتبة اليولداش، التي تضاف إلى صاحب رقم الأوجاق، في أحيان قليلة، وهو ما جاء في عقد سجل شوال 1226هـ ونصه: "طلق علي بن محمد اليولداش وجاقه بذكره 34 زوجه..."، فهل لهذا الأسلوب دلالة معينة؟ كأن يكون الجندي البسيط (اليولداش) هو المعني برقم الأوجاق دون غيره، أي المرتبط بالأوجاق أكثر من غيره، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا يجبر جميع اليولداش على ذكر أرقام أوجاقاتهم في العقود؟ كما نلاحظ عدم اشتراك الجند في رقم الأوجاق، إذ لم نسجل أي تكرار لرقم الأوجاق الواحد، فهل لهذا دلالة أيضا؟ وهل رقم الأوجاق هو رقم خاص بكل جندي أم أنه يدل على الغرفة (الأودة) التي ينتمي إليها؟

والملاحظ أن ارتباط الإنكشاري بأوجاقه لم يكن مجرد وسيلة للتأكيد على انتمائه العسكري، بل أكدت السجلات أن الإنكشاري كان مرتبطا بالأوجاق ماليا أيضا، إذ كان

[509] صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، ش.و.ن.ت، 1394هـ/1974م.
[510] أنظر جداول عقود الإنكشارية في القسم الموالي.

يربط معاملاته المالية والإجتماعية بما يتلقاه من أجر أو هبات موسمية من الأوجاق، أي ارتباطه اقتصاديا بالدنوش[511].

في نهاية هذا العرض يمكن تصور استعداد الإنكشاري لممارسة الحياة المدنية وتطليق حياة العزوبة التي فرضت عليه في بداية حياته بالجزائر، كما نتبين قابليته للإندماج في المجتمع بمختلف الطرق الإقتصادية والإجتماعية، وذلك دون التخلي عن مهامه العسكرية، وهو ما كان منافيا لقانون النظام الإنكشاري في بداية العهد العثماني بالجزائر والذي كان يفرض على الإنكشاري المتزوج مغادرة الثكنة والتخلي عن الكثير من امتيازاته.

أما عن علاقته الزوجية فنلاحظ أنها لم تكن متينة بالقدر الكافي، إذ كان الإنكشاري والتركي عامة رجلا مزواجا، فرغم كونه لم يمارس التعددية الزوجية فإنه كان كثير الزواج والطلاق، وبذلك يمكن وصف علاقته الزوجية باللاستقرار، إلا أن هذا لم يمنع اندماجه التدريجي في المجتمع القسنطيني، وتقبل مختلف شرائح هذا المجتمع للإنكشاري الذي أصبح في نهاية الحكم العثماني متطبعا بطبائع أهل البلاد وأقرب إلى الحياة المدنية من الحياة العسكرية، وهو ما اثبتته متانة العلاقة التي نشأت بينه وبين أهل البلاد ، سواء عن طريق المصاهرة أو عن طريق المعاملات التجارية، وهو ما سنحاول توضيحه في القسم الموالي.

---

[511] سنتعرض لهذا الموضوع بالتفصيل بالفصل الأول من القسم الرابع والخاص بالمكانة الإقتصادية للإنكشاري.

القسم الثالث

اندماج الإنكشاري في المجتمع القسنطيني

الفصل الأول: اندماج الإنكشارية في النسيج العمراني القسنطيني

الفصل الثاني: المصاهرة بين الإنكشارية وسكان قسنطينة

الفصل الأول:

إندماج الإنكشارية في النسيج العمراني القسنطيني

أولا: التركيبة السكانية لمدينة قسنطينة ووضع الأتراك/العثمانيين بها

1- البلدية

2- البرانية

3- العبيد (العتقاء)

ثانيا: التكوين العمراني لمدينة قسنطينة واندماج العنصر التركي/العثماني فيه

1- خصوصية النسيج العمراني بقسنطينة

2- مساكن الإنكشارية بالفضاء القسنطيني

ثالثا: صور الإندماج بين الإنكشارية والمجتمع القسنطيني

1-المعاملات المالية بين الإنكشاري والمحلي

2- التوكيل وجه من أوجه اندماج الإنكشاري في المجتمع

أ- الوساطة المالية

ب- الوساطة الاجتماعية

تحدث الكتاب الأجانب عن ضآلة المدن في الجزائر خلال العهد العثماني مؤكدين على أن نسبة المجتمع الريفي بالجزائر العثمانية كانت تفوق 90%، والواقع أن مدنا تدهورت فعلا بعد مجيء العثمانيين، مثل تلمسان، في حين ازدهرت أخرى مثل مدينة الجزائر التي تحولت إلى عاصمة للإيالة، وكذا عواصم البايلكات مثل معسكر ومازونة والمدية التي كانت مجرد قرى صغيرة ، بالإضافة إلى قواعد الحاميات مثل "سور الغزلان" "وبرج بوعريريج" و"البويرة" وغيرها من المناطق التي عمرت بفضل الوجود العثماني[512]، وكانت قسنطينة من المدن التي زادت ازدهارا في العهد العثماني، وهو ما يدل عليه تزايد عدد سكانها، الذي قدر بـــ 25 إلى 30 ألف ساكن، وهو عدد يقارب عدد سكان عاصمة الإيالة الذي قدره الفرنسيون في 1830م بـــ 30 ألف ساكن.

أولا- التركيبة السكانية لمدينة قسنطينة ووضع الأتراك/العثمانيين بها:

يمثل سكان مدينة قسنطينة، كغيرها من المدن العثمانية، خليطا إثنيا يتكون من عدة أجناس أهمها: الترك والعرب والبربر واليهود[513]، فكيف تعايش هؤلاء على الرقعة الضيقة للصخر العتيق؟ وهل كان توزيعهم يخضع لاختلاف أجناسهم؟ وأين صنف الإنكشاري في هذه التركيبة الاجتماعية؟

1- البلدية:

البلدية أو الحضر هم سكان المدينة الأصليون، وينحدر بلدية قسنطينة من الأصول العربية، والأتراك/ العثمانيين، الذين تزوجوا واستقوا بالمدينة، وينسب إليهم المسيحيون واليهود الذين اعتنقوا الإسلام وانضموا إلى الإنكشارية (الأعلاج)، وكذا اليهود المحليين، الذين يعود استقرارهم بالمدينة إلى ما قبل العهد العثماني.

ويلتقي البلدية في نمط الحياة اليومية ويتميزون عن غيرهم في الهندام وأصناف الأكل والشكل الداخلي للمنازل، وقد أشاد الرحالة "شو" بنظافة وبذخ بلدية (حضر) قسنطينة من الأتراك والعرب.

أ- العرب:

---

[512] العيد (مسعود)، المرجع السابق، ص ص 26 - 27.

[513] شلوصر، المصدر السابق، ص79.

عرفت قسنطينة، منذ ما قبل العهد العثماني بعدد أسرها العريقة، فقد أشار مؤرخ الدولة الحفصية "أحمد بن القنفذ القسنطيني" إلى تعدد الأسر القسنطينية العريقة، واعتزازها بمكانتها العلمية ومالها وجاهها بقسنطينة وكامل تراب الدولة الحفصية، بقوله على لسان قاضي المدينة "أبو محمد عبد الله بن الديم (682هـ/1285م)، الذي أراد تفسير سبب تزاحم زعماء الأسر القسنطينية على باب الأمير الحفصي، بقوله: " إن هؤلاء (أهل قسنطينة) كل بيت ترى أنها أرفع من الأخرى بأصالتهم في بلدهم وقدم نعمتهم"[514]، ويتكون بلدية قسنطينة العرب، من الأشراف وأصحاب المال والعلم من السكان الأصليين والعرب الوافدين من الأندلس.

ويتميز البلدية بحياة راقية كانت مصدر إعجاب الزوار الأجانب أمثال الأنجليزي "***Shaw***"، ومن مميزات البلدي التكبر على البراني الوافد من الريف، فالبلدية لا يختلطون بالبرانية في السكن ولا في المعاملة اليومية باعتباره لا يرقى إلى النمط المعيشي الذي يتميز به البلدي، كما كان، عادة، لا يصاهره لاعتقاده أنه دون مستواه الحضاري، فلم يكن البلدي يلتقي بالبراني إلا في الإطار الديني كالصلاة الجماعية والتهنئة أيام الأعياد الدينية، حيث "يقبّل الحضر والفلاحون أصدقاء أو غرباء بعضهم بعضا..."[515].

وقد احتكر البلدية العرب عدة وظائف في المدينة، منها المناصب الدينية وعلى رأسها مشيخة الإسلام التي توارثها شيوخ أسرة الفكون[516].

[514] أبو العباس أحمد بن القنفذ القسنطيني، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تقديم وتحقيق الشاذلي النيفر وعبد المجيد التريكي، الدار التونسية للنشر ، تونس، 1968، ص149 .

[515] شلوصر، المصدر السابق، ص86.

[516] كانت أسرة الفكون أول أسرة قسنطينية رحبت بالحكم العثماني وبقيت وفية له حتى نهايته، فقد أشار صالح العنتري، وهو المصدر الأساس في التأريخ لمدينة قسنطينة، إلى أن الشيخ الفكون هو الذي أقنع أعيان البلد بتسليم المدينة= =للعثمانيين باعتبارهم ممثلي خليفة المسلمين، وعرفانا بجميل هذه الأسرة حافظ العثمانيون من جهتهم على علاقة جيدة مع هذه الأسرة فمنحوا شيوخها العديد من الإمتيازات الأدبية والمادّية، ويأتي على رأس هذه الامتيازات توارث شيوخ الأسرة لمنصب شيخ الإسلام وشيخ البلد، وهو منصب يفوق منصب الباي روحيا ومدنيا، وكثيرا ما التجأ إليه باشا الجزائر مباشرة لإخماد ثورات القبائل وثورات الإنكشارية، بمدينة قسنطينة وأحوازها، وكثيرا ما حكمه في حالات تخص تمردات البايات أنفسهم(أنظر صالح العنتري، فريدة مونسة...وعبد الكريم الفكون، منشور الهداية).

ب-الأتراك العثمانيون:

نعني بـــ"الأتراك" أفراد القوات العثمانية الذين سيطروا على مدينة قسنطينة ثم استقروا بها كموظفين إداريين أو حاميات عسكرية، لأن كل الأتراك المقيمين بالجزائر كانوا أساسا من العسكريين قبل أن يتحولوا إلى العمل السياسي والإداري.

وقد استقر الأتراك العثمانيون منذ مجيئهم إلى الجزائر في المدن أكثر من الأرياف، لاعتبارات عديدة أهمها وجود السلطة المركزية العثمانية بالمدينة، وعدم تقبل الريفي للسيطرة العثمانية وتمسكه بالحكم المحلي، الحكم القبلي، ويدخل الأعلاج ضمن هذه الفئة لأنهم "أتراك بالمهنة".

ويتكون أتراك قسنطينة، حسب ما جاء في السجلات الشرعية، من العناصر الوافدة من مختلف مدن الولايات العثمانية بأوربا وآسيا، حيث لاحظنا نسبة كبيرة من أصحاب العقود من الإنكشارية يشار إلى موطنهم الأصلي، ويأتي في مقدمة هؤلاء، المنتسبون إلى:

1- مدينة إزمير: ويشار إلى ذلك بـــ: "الزميرلي" "الزمرلي" "الإزميري" "لزميلي" "لزميرلي" "الزيمرلي"، وهو ما يؤكد أن معظم المجندين كانوا يأتون من ميناء إزمير.

2- جزيرة كريت: ويشار إلى أبنائها بـــ :"القريتلي" "الإقريتلي" "الغريتلي" "لكريتلي".

3- مدينة اسطنبول، عاصمة الدولة العثمانية: ويشار إلى المنتمين لها بـــ:"السطنبولي" "السلانبولي" "الصطنبولي".

4- الروملي بالأناضول: ويشار إليهم بـــ: "الروميلي" "الرومالي".

5- من جزيرة رودس: ويشار إليهم بـــ: "رودسلي".

6- من ألبانيا: ويشار لهم ب: "غرناوط" "أرنؤوط" "غرنوط".

7- من جزيرة قبرص: ويشار إليهم بـــ:"القرابصي" "القبرسطي".

8- من البوسنة: "بوشناق".

9- من الصرب: ويشار إليهم بـــ:"زريباك" أو"ريباك".

10- من كردستان: "كردسلي".

بالإضافة إلى "البازلي" "بروادلي" "طوسالي" "قيسرلي" "الموجاري" "الدرنالي"، قبل أن تطغى، في نهاية العشرية الأولى من القرن التاسع عشر الميلادي، عبارة "التركي" لتعني جميع من ينتسب لهذه العناصر الوافدة.

ويأتي على رأس البلدية الأتراك أسر البايات والموظفين السامين في البايلك، ثم رجال المحلة من الإنكشارية بمختلف رتبهم، الذين استقروا بقسنطينة طمعا في الوصول إلى المناصب العليا وجمع المزيد من الثروة، وقد تزوج الكثير منهم من بنات الأسر البلدية القسنطينية وطعموها بالطابع المدني الشرقي الراقي، ونتج عن ذلك طبقة من البلدية جمعت بين الطابعين الحضريين العربي والتركي، وهي طبقة "الكراغلة".

ج- اليهود:

قدر الأسير"شلوصر" عدد اليهود في قسنطينة، سنة 1833م، بـــ9 لاف نسمة[517]، منهم الأغنياء والفقراء، وإن كان معظمهم يسكن بيوتا متواضعة حتى يظهروا بمظهر الفقر فلا تفرض عليهم الضرائب، وإن كانت هذه الظاهرة ، حسب نفس المصدر، شائعة بين جميع السكان، عربا وأتراكا، اتقاء لنهب الباي لأموالهم.

ويعد اليهود الأصليون في الجزائر عامة، من البلدية العرب، لأنهم لا يسكنون عادة غير المدن ويتكلمون العربية، وكان تعاملهم، اجتماعيا، مع البلدية العرب المسلمين أمرا طبيعيا لا تعيقه الحواجز الدينية، بل يعد اليهود، وخاصة النساء، أقرب إلى البلدية العرب اجتماعيا، من البرانية لما كان يجمعهم من عادات وتقاليد، ولا يحدث التنافر بين البلدية العرب واليهود إلا إذا تعلق الأمر بأمر ديني، فيصبح المسلم العربي ألد أعداء اليهودي، وهو ما عكسه حكم الإعدام الذي أصدره شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، سنة 1838م، على الإنكشاري "المختاري"، الذي تعرض للنبي الكريم بالشتم[518]، وذلك رغم تدخل السلطة التركية لصالح المذنب، ونفس الموقف اتخذه سكان قسنطينة، بعد ثلاثة قرون، من

[517] شلوصر، المصدر السابق، ص56.

[518] منشور الهداية...، ص ص64-65.

اليهود الذين اعتدوا على حرمة المصلين يوم الجمعة، وهو ما عرف بأحداث 1934 بقسنطينة.

واليهود، عكس النصارى، غير قابلين للإسترقاق[519]، بل العكس هو الصحيح، إذ كان يحق لهم امتلاك العبيد مثل بقية الطوائف، إذ كان لجميع طبقات المجتمع الحق في امتلاك العبيد حتى العبيد أنفسهم، بعد عتقهم، و كذا اليهود لأن الشريعة الإسلامية لا تمنع الذمي من امتلاك العبيد[520]، بشرط أن لا يكون العبد مسلما.

وكان اليهود يتمتعون بحرية تامة في ممارسة شعائرهم الدينية ويخضعون لقوانينهم الخاصة في الأحوال الشخصية برئاسة أمين الطائفة الذي يعينه الباي ولهم حرية ممارسة أي حرفة في أي مكان مقابل دفع الجزية.

2- البرانية:

يتكون البرانية، الذين وصل عددهم في قسنطينة إلى 5000 فرد[521]، من سكان الريف أو المدن الصغرى بالبايلك وكان نزوحهم إلى عاصمة البايلك بهدف العمل، لتحسين المستوى المعيشي لأسرهم، ومن بين هؤلاء بني ميزاب، الذين عملوا في المطاحن والمخابز وامتلكوا الحمامات العامة ومحلات الجزارة، وكذا البساكرة والجواجلة، الذين اختصوا بصنع الخبز للإنكشارية، وكانت لهم مكانة خاصة لدى الحكام العثمانيين، ومن بلاد القبايل، ومن الأغواط والسوافة الذين يقصدون التل لاحتراف بعض الأعمال البسيطة وغير المربحة مثل البناء والحمالة وحفر الآبار والسقاية.

ويمثل البرانية الطبقة الأكبر عددا والأقل مالا بمدينة قسنطينة، فكان معظم أفرادها يعيشون في فقر ويسكنون في الأكواخ على أطراف المدينة، وبعضهم يقضي الليل على أبواب الأحياء أو خارج أسوار المدينة[522]، ولعل شلوصر يقصدهم بقوله أن "أغلب سكان المدينة كانوا من الطبقة الفقيرة والمتوسطة.."[523]، لأن هناك من هو أفقر منهم وهم العبيد والعتقاء.

3- العبيد (العتقاء):

[519] شالر: المصدر السابق، ص89.

[520] ونتر(ميكل)، المرجع السابق، ص 317.

[521] PAGAND (Bernard): La Medina de Constantine, de la cité Traditionnelle au centre de l'agglomération contemporaine, Université de Poitier, département de géographie, 1988, p 24.

[522] العيد مسعود : المرجع السابق، ص 57.

[523] المصدر السابق، ص56.

تعد تجارة العبيد (النخاسة) تجارة مربحة بالجزائر العثمانية، وخاصة ببايلك قسنطينة، حيث لعبت دورا كبيرا في إنعاش الإقتصاد بالمدن الجنوبية لبايلك، أمثال مدينة تقرت وورقلة، فمدينة تقرت مثلا كانت تستقبل سنويا 500 عبدا، يستقدم من السودان، يقدر ثمن الواحد بين 150 و250 فرنك، وما أن يصل إلى التل حتى يتضاعف ثمنه ليصل بين 400 و500 فرنك وقد يصل سعر العبد إلى 5000 ريال بوجو (3000 فرنك) عند توفر المواصفات والشروط المطلوبة[524]، ويعود ارتفاع أسعار الرقيق إلى تزايد الطلب بالمناطق الشمالية، وخاصة بالمدن الكبرى ومنها قسنطينة عاصمة البايلك للخدمة في المناز، وقد دخلت الإماء ضمن ملحقات الصداق في قسنطينة وكان عدد الإماء يزداد بزيادة مكانة الزوج أو الزوجة في المدينة[525]، وكان سعر الأمة ،حسب العقود الشرعية يتراوح بين 100 و150 ريال.

وتتكون الإماء، حسب العقود المدروسة، من السود الوحشي"...الصالحة للخدمة" أما الرقيق الأبيض فأشير إليه "العلجة" أو "العلج"، وقد ذكرت المراجع الفرنسية أن بعض بايات قسنطينة وعلى رأسهم الحاج أحمد باي، كانوا يمتلكون محضيات تعود أصولهن إلى أوربا، تم شراؤهن من بعض أسواق النخاسة وخاصة أسواق الإسكندرية، وتذكر نفس الراجع أن مبعوثي الداي إلى قسنطينة لتنصيب الباي أحمد المملوك سنة 1233هـ/1818م، عادوا إلى مدينة الجزائر محملين بأموال خزينة قسنطينة و17 فتاة من بنات اليهود أهدوهن إلى الداي علي خوجة، قبل أن يطلق سراحهن، بعد ذلك، الداي حسين[526].

ويشير "شالر" إلى أن الجزائر كانت تستورد العبيد السود من طرابلس وكانت تدفع ثمنهم من منتوجات البلاد، وأنهم كانوا يتحصلون على حريتهم بمجرد اعتناقهم للإسلام ليصبحوا جزءا من المجتمع[527].

---

[524] Emirit (M), Les Liaisons Terrestres entre le Soudan et l'Afrique du Nord au XVIIIe et début du XIXe siècle Travaux de l' I.R.S.T.X, N° 1, 1954, p39.

[525] أنظر ملحقات الصداق بالفصل الثاني من الباب الرابع من البحث.

[526] Vayssette, Op.cit, p207.

[527] شالر، المصدر السابق، ص ص 92 و104.

ويبدو أن العبيد في قسنطينة تمكنوا من تكوين طبقة اجتماعية خاصة بعد موجة من العتق عرفها هؤلاء، خاصة بعد مقتل صالح باي، سنة 1207هـ/ 1792م، إذ سجلنا سلسلة من عقود الزواج بين معتوقي ومعتوقات صالح باي، خاصة في سنة 1213هـ/1798م.

وكثيرا ما وصل العبد إلى المناصب العليا، فقائد الدار بقسنطينة في عهد تشاكر باي (1229-1233هـ/1814-1818م) كان يوسف معتوق صالح باي[528]، بل أن الباي الذي خلف تشاكر باي في حكم قسنطينة، كان مملوكا وهو "أحمد باي بن عبد الله"، الإيطالي الأصل، وكان عبدا من عبيد الباشا، لذا عرف بالمملوك، وتم تعيينه على بايلك قسنطينة مرتين: الأولى سنة (1818/1233)، والثانية بين 1820 و1822م، وقد عينه الباشا على رأس البايلك نكاية في العناصر التركية التي تعاظم ظلمها وطغيانها في هذه الفترة[529].

كما كان للعبد الأسود أيضا مكانة محترمة بين موظفي البايلك، ومن الأمثلة على ذلك، العبد الأسود (مرجان)، الذي كان، في عهد الحاج أحمد باي، آخر بايات قسنطينة، قائد "الدريبة"، أي المكلف بحراسة حريم الباي[530]، بل نجد أن حارس حريم "نعمان باي"، 1811-1814م، وكل على زواج الباي نفسه، وهو ما جاء في العقد المسجل في ربيع الأول 1226هـ (1811م)، ونصه:

"تزوج على بركة الله المعظم الأرفع الهمام الأنفع سيدنا محمد نعمان باي أيده الله ونصره بأمة الله الحرة الجليلة جلبية بنت المرحوم بكرم الحي القيوم الحاج بن عاشور المالكة أمر نفسها على صداق قدره ألفين (2000) ريال وقفطانان وحزامان و... <u>زوجها المكرم الأجل القايد عنبر قايد دار حرم (حريم) السيد الباي المذكور..</u>".

بهذا يمكن القول أن الطبقية في المجتمع القسنطيني، اتخذت طابعا أقتصاديا أكثر منه عرقيا أو دينيا، إذ رغم اختلاط الأجناس والأديان بالمدينة، من أتراك وعرب ومسلمين ويهود، فإن الطبقية برزت خاصة بين فئتين أساسيتين هما: البلدية (الحضرية)

---

[528] VAYSSETTE, Op.cit, p 193.
[529] Ibid, p 207.
[530] FERAUD, " Monographie…", Op.cit, P 109.

والبرانية، وهما فئتان يوحدهما الدين والجنس، لكنهما منفصلتان اجتماعيا، فلا تلتقيان في أية صفة من الصفات الاجتماعية، ولا تختلطان في أي ميدان من ميادين الحياة، بل كانت السمة الأساسية في علاقة البلدية بالبرانية هي احتقار الفئة الأولى للثانية، وتتجسد الفوارق بين الطرفين في المسكن والملبس والمأكل والعادات والتقاليد وغيرها من مظاهر الحياة الإجتماعية، في حين نشأت علاقة طبيعية، إذا لم نقل حميمة بين الأسرة البلدية العربية المسلمة والأسرة اليهودية، فرغم الإختلاف الديني والكره الدفين بين الطرفين، يلتقي الطرفان في الكثير من المعاملات الإجتماعية، وخاصة بين النساء، فكانت اليهودية، على سبيل المثال، طرفا أساسيا في أهم رابط أسري بين الزوجين المسلمين، فهي التي تقوم بعملية الخطبة وتزيين العروس يوم زفافها، في حين أن المرأة البرانية قد لا تدعى أصلا لحضور الزفاف، ونفس القاعدة تطبق على العلاقة بين أعيان المدينة من العرب والأتراك، والتي اتسمت بالوفاق التام رغم الاختلاف العرقي بين الطرفين، وفي المقابل نسجل تنافرا شبه تام بين الكراغلة و آبائهم الأتراك، رغم التقائهم في الجانب العرقي.

فالحواجز الإجتماعية بين سكان قسنطينة لم تنشأ عن التباين في الأصول العرقية واللغوية والدينية، وإنما عن الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية، وإذا كان الأمر كذلك، فهل اندمج الإنكشارية، والأتراك عموما، مع بلدية قسنطينة، دون غيرهم، بسبب تقاربهم في المستوى المعيشي؟ أم أن اندماجهم كان عاما ولم تقيده أية قيود إجتماعية أواقتصادية؟ وما هي درجة هذا الإندماج من الناحية السكنية؟ هل كان لفئة الإنكشارية، أو التركية عامة، فضاءها السكني الخاص؟ أم اشتركت جميع الفئات الإجتماعية في مختلف أحياء المدينة؟

ثانيا: التكوين العمراني لمدينة قسنطينة واندماج الإنكشارية فيه:

تشابهت المدن العثمانية عمرانيا في مختلف المناطق بالدولة، فقد بني معظمها على شكل مثلث قمته القصبة، مقر الحكم، وهو ما ينطبق على مدينة قسنطينة، التي كان العرب يصفون بها بقولهم أنها برنس مفتوح والقصبة رأسه[531]، أما من الناحية الطبيعية فهي شبيهة شبها كبيرا بمدينة القسطنطينية، عاصمة الدولة العثمانية، باعتبارهما تمثلان شبه جزيرة معلقة في الهواء تحيط بها الكهوف والأوهاد من ثلاث جهات، وكلاهما

[531] PEYSSONEL, Op.cit, T2, p345.

استعصت على مهاجميها بسبب حمايتها الطبيعية، لذا اكتسبتا أهمية خاصة من طرف جميع الحكام الذين تعاقبوا على حكمهما، منذ أقدم العصور، فكانت الأولى عاصمة للدولة العثمانية والثانية عاصمة لأهم بايلك بالإيالة الجزائرية، حتى أن أتراك قسنطينة كانوا يطلقون عليها اسم "قسطنطينة"[532].

1- خصوصية النسيج العمراني بقسنطينة:

وصف الشيخ حسين الورثيلاني قسنطينة بقوله: "وهي مدينة في وطننا وقاعدة من قواعد بلادنا وإن لم يكن فيها السلطان ففيها نائبه السيد الباي وهي مدينة قوية ليست كبيرة جدا ولا صغيرة أيضا وعليها سور كبير وفيها أبواب ثلاثة باب الوادي وباب الجابية وباب القنطرة وفيها بويب صغير يخرج منه الآدمي وفيها أسواق كثيرة ودكاكين طيبة ومساجد للجمعة نحو الخمسة وبعضها في غاية اتقان كمسجد الباشا في طرابلس وأظن أن صانعهما واحد وهذه المدينة مبنية على كهف وجرف عظيم يكاد من سقط منه يهلك بل يموت قطعا"[533].

أما الرحالة الأجانب فكانوا أكثر انبهارا بالشكل العمراني لمدينة قسنطينة وأدق وصفا لها، ومن هؤلاء الإنجليزي "شو" الذي وصفها بقوله أنها " شبه جزيرة منيعة من كل الجهات باستثناء الجنوب الغربي، محيطها يقدر بأكثر من 4800 قدم[534] يحيط بها جرف من الشمال يقدر عمقه بــ 600 قدم ومن الشرق بسلسلة من الصخور ترتفع على المدينة وفي الجنوب يبدأ الانحدار بلسان أرضي به الباب الرئيس للمدينة عرضه حوالي 300 قدم غنية بالآثار الرومانية في وسطها حوالي 20 خزان تجمع بها مياه عين الفسقية عن طريق قناة قديمة ..."[535]، كما تحدث عن عين تحمل اسم"قبة بئر العال" ***(Kabat-bir-ahaal)*** فقال أن مياهها عذبة وصافية تعيش بها مجموعة من السلاحف لها قصص غريبة[536]، كما أشاد بهندسة الجسر الذي كان يوصل إلى المدينة بقوله أنه تحفة " ***un***

---

[532] شلوصر، المصدر السابق، ص 73 .

[533] المصدر السابق، ص685-686.

[534] 1 قدم= 33سم.

[535] SHAW (Th), Op.cit, pp 373-374.

[536] تروي المصادر الغربية قصصا غريبة حول أعمال السحر والشعوذة التي تقوم بها نساء المدينة في بحيرة

"*chef-d'oeuvre*"، ويتحدث نفس المصدر عن الأقواس التي تزين مدخل المدينة وعليها تماثيل ، يذكر منها رؤوس الثيران وفيلين يتشابك خرطوماهما وامرأ ة"تمشي بين الفيلين وعلى رأسها صدفة على شكل قبة وترتدي فستانا تحمل طرفه بيدها اليمنى وهي تنظر إلى المدينة بسخرية"[537].

أما شلوصر، آخر من عاش بالمدينة من الغربيين في الفترة العثمانية (1832-1837م)[538]، فوصف المدينة بقوله أنها ترتفع في الزاوية الشمالية وتنخفض في الجنوب، كما وصف أحياء المدينة وأزقتها وأسواقها وأبوابها بشكل دقيق يدل على معرفته الجيدة بالمدينة، قائلا أن للمدينة أربعة أبواب:

1- باب القنطرة في الشرق يتجه نحو الجنوب الغربي عبر جسر حجري يقوم على 3 أقواس.

2-باب الرحبة وهو باب صغير عرف بعد سنة 1836م بالباب الجديد.

3-باب الجابية أو الباب الشرقي.

4- باب الواد أو باب الوسط.

وتتجه الأبواب الثلاثة الأخيرة نحو الخارج من الجنوب الغربي للمدينة، يبعد الواحد منها عن الآخر بحوالي 200 خطوة.

ولعل رئيس بلدية قسنطينة، في سنة 1903م، "***(E) Mercier***"[539]، قد استعان بوصف شلوصر، إلى جانب التقارير العسكرية، في وضعه لخريطة قسنطينة العثمانية، التي أصبحت مصدرا لجميع دارسي تاريخ قسنطينة في العهد العثماني، وكانت المدينة، حسب هذه الدراسة التي وضعها سنة 1878م، مقسمة إلى 4 أحياء رئيسية هي:

1- حي القصبة في الشمال الغربي للمدينة وهو خاص بالحكام والإداريين والقوات العسكرية.

السلاحف.

[537] Idem, pp 375-376.

[538] شلوصر، المصدر السابق، ص73.

[539] Mercier (E), Constantine avant la Conquette Française 1837, in R.S.A.C.1878, p 47-48.

2- حي الطابية بالجنوب الغربي.

3- حي باب القنطرة بالشرق.

4- حي باب الجابية(المزابل) بالجنوب الشرقي للمدينة[540].

وتتقسم الأحياء الرئيسية إلى أحياء صغيرة تعرف بـــ "الحومة" أو "الحارة" وأحياء أضيق تعرف بـــ "الزنقة" وتنسب عادة إلى أكبر منزل بها مثل "زنقة دار بوخبزة"، أو إلى مسجد مثل "زنقة سيدي حوفاني"، أو "كوشة الزيات" وغيرها من المراكز المعروفة بالمدينة، ويفصل بين هذه الأحياء أسواق عامة ومناطق حرفية وساحات عمومية عرفة بالرحبة، مثل "رحبة الصوف" و"رحبة الجمال" وأسواق مثل سوق العصرالذي يقول شلوصر أنه خاص لبيع الأسلحة، وسوق العسل، وسوق الجلد وسوق القمح وغيرها من الأسواق التي وصفها "شلوصر" بدقة.

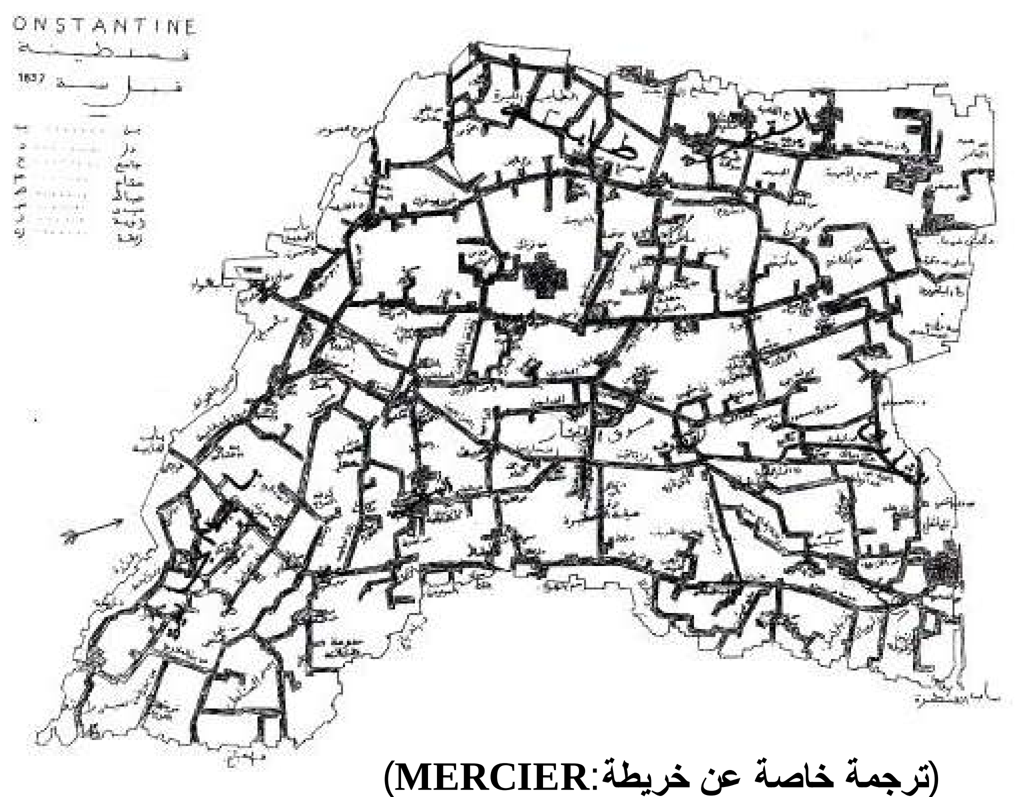
ويتخلل أحياء قسنطينة ممرات ضيقة ومتشابكة وصفها قادة وجند الإحتلال الفرنسي بـــ"الفخ" و"العدو الأكبر" لأنه من الصعب على الغريب عن المدينة الخروج منها.

ويفصل بين هذه الأحياء أسواق عامة ومناطق حرفية وبعض الساحات مثل رحبة الجمال ورحبة الصوف وسوق العاصر وكلها ساحات تجارية.

[540] أنظر الخريطة المرفقة.

الشكــل رقــم 9

خريطــة أحيــاء قسنطينــة



(ترجمة خاصة عن خريطة:MERCIER)

2- مساكن الإنكشارية بالفضاء القسنطيني:

يعد المسكن أهم رمز من رموز الاستقرار الاجتماعي، والاندماج ضمن الجماعة، لذا يمكن اعتبار دراسة أماكن سكن الإنكشارية بالجزائر عامة وقسنطينة بصفة خاصة أساسيا لمعرفة مدى اندماج هذه الفئة في المجتمع المحلي، فرغم تجمع أغلبية الإنكشارية العزاب بالثكنات، فإن المتزوجين منهم سكنوا بيوتا خاصة قدرها "هايدو"، بمدينة الجزائر وحدها، بحوالي 800 بيت، إلا أنه لم يذكر شيئا عن مواقعها، وهو ما يدل ضمنيا على أنها موزعة بين مختلف الأحياء، وبالتالي على اندماج الإنكشارية المتزوجين في المجتمع ومشاركتهم له في جميع نواحي الحياة ومنها المسكن، وإن ذكر أن الكثير من الإنكشارية،

العزاب وحتى بعض المتزوجين، وخاصة الأعلاج، ***(Les renegats)*** كانوا يفضلون الحياة بحريّة، فيكترون غرفا بالفنادق يجلبون إليها بنات اللهو[541].

أما بمدينة قسنطينة فلم نجد من أشار إلى مثل هذه الإحصائيات، ولعل ذلك يعود إلى تمركز أفراد الإنكشارية بصفة مكثفة بمدينة الجزائر، ويبدو أن المتزوجين من القسنطينيان أنفسهم كانوا يحملون زوجاتهم إلى مدينة الجزائر، حيث مكان عملهم، وهو ما دل عليه حصول طلاق العديد من القسنطينيات أمام محكمة الجزائر، ومن الأمثلة العديدة على ذلك: "تزوج مصطفى بن حسين الإنجشايري أمة الله شويخة بنت أحمد التواتي منقضية العدة من طلاق ثبت ذلك بوثيقة شرعية لقاضي الحنفية بالجزائر المحروسة... (رمضان 1225هـ/ 1810م)".

إلا أن هذا لا يعني عدم استقرار الإنكشارية بقسنطينة، وفي محاولة لجرد أماكن انتشار سكنات الإنكشارية المقيمين مؤقتا بقسنطينة، أو المالكين لمساكن بها، قصد تحديد مدى اندماج هذه الفئة بالمجتمع أو انفصالها عنه، عمدنا إلى دراسة عقود البيع والشراء التي تضمنتها سجلات عدول المدينة، فتبين لنا أن اندماج هذه العناصر في المجتمع القسنطيني كان شبه تام، إذ أننا لم نصل إلى تحديد أحياء خاصة بهؤلاء.

فرغم صعوبة تحديد عنوان واضح للسكن بسبب عدم إشارة العقد لعنوان صريح للسكن المذكور، توصلنا إلى أن مساكن الإنكشارية كانت منتشرة بين مختلف الأحياء التي يسكنها الأهالي، بل كثيرا ما شارك الإنكشاري الأهلي في سكن واحد عن طريق الشراء أو الكراء، وقد عرف عن سكان قسنطينة أنهم كانوا يعرضون منازلهم للكراء في مختلف المواسم لأناس يأتون من خارج المدينة (البرانية)[542].

وإذا كان السّكن، في المدينة العثمانية عامة، متجانسا ويضم أسرة واحدة، خاصة بالنسبة للأسر البلدية العريقة في المدينة، وهو ما جعل بعض الباحثين، يحكمون بأن "المنزل الذي يضم عدة أسر لم يكن معروفا"[543]، فإن الإنكشارية سكنوا منازل مشتركة، إما فيما بينهم أو بينهم وبين الأهالي وهو ما دلت عليه العديد من العقود الخاصة بالاتجار

[541] HAEDO (F), Topographie.., Op.cit, 513.
[542] PAGAND (Bernard), Op.cit, p 23.

[543] العيد (مسعود)، المرجع السابق ، ص 57 .

في العقارات وخاصة السكن، الذي كان، على ما يبدو، أكثر استقطابا لاهتمام الإنكشاري عند بداية استقراره بمدينة قسنطينة، وهو ما حاولنا توضيحه عبر الجدول التالي:

جدول رقم 5

عقود المنازل وقيمتها

(سجلت كلها في الفترة ما بين 1201 و1209هـ)

العقـــار	حجم العقـــار	قيمة العقار	الملاحظـة
المنازل	فلس وثلث فلس من دار قرب مسجد سيدي بوشراد	3/8،1ريال	اشتراه إسماعيل بن إسماعيل لاز علي الإنكشاري من محمد بن محجوبة نيابة عن الولد محمد بن الحاج يوسف بن الحسن (رجب 1205) (العقد مكرر في 6 شعبان 1205هـ)
//	3/8 على الشياع من دار	1/2 .412 ريال	اشتراها محمود بن محمد الدراجي من النيفر وبه عرف الإنجشايري من الحاج عبد الرحمن بن الخيمي نيابة عن والدته قامير بنت سي مصطفى الإنكشاري في 6 شعبان 1205هـ
//	داخل دار ساباط مغلوق قرب حجرة الباي حسين	430 ريال	مشاركة المكرم القاري سي أحمد العياض الطلحي لعلجية بنت محمد بن شنيقر الشرقي التي اشترت نصيبه من الدار التي باعها لمصطفى الإنكشاري (19 شعبان 1205هـ)
//	أجزاء من علو وإسطبل تحته في باب الواد	1140 ريال إلا 1/4ريال	اشتراه حسن بن السيد محمد بن نعمون بالنيابة عن أخته.
//	ربع ونصف ثمن أنقاض دار قرب مسجد سيدي راشد	122 ريال	باعه أحمد بن كرد على الإنكشاري لأحمد بن النوري الدايرة؟ مع تسليم البائع المبتاع في كراء سنة البيع كله (14 رجب 1205هـ)
//	نصف ثمن دار قريبة من مسجد سيدي معروف	79 ريال كبيرة الضرب	اشترته جلبية بنت الحاج حسين بن حاجي الإنكشاري من فاطمة بنت عبد العزيز الحسين. التزمت الشارية بدفع قيمة 125نقلة من الماء كل سنة منها 100لمسجد حفصة و25 لمسجد سيدي معروف (14 محرم 1206هـ)
	ثمن ونصف ثمن		اشتراه علي درويش الإنكشاري من سي أحمد بن سي

//	من دار حومة المصاصة المواجهة لدار الإمارة الجوفية	؟	عباس ومن ورثة أخيه
//	3/4 دار	700 ريال	اشتراه المكرم إسماعيل بن مصطفى الإنكشاري من السيد عبد الحليم بن السيد عمار الشريف وزوجته (ربيع الأول 1206هـ)
//	ثمن أسفل باب الزيت أحد أبواب الجامع الأعظم بالبطحاء	115 ريال	اشتراه المكرم... الإنجشايري من الشقيقين محمد وحفصة ولدي المرحوم سي حمودة السبكالي، نيابة عن فاطمة بنت الخلفة القبايلي (رجب 1206هـ)
//	ثمن من ربع الدار ونصف الثمن بزنقة غير نافذة متوسطة بين السوارة وكوشة ابن الحاج صالح زقاق البلاط	128.75 ريال أو ما يقابله سلطاني ذهبا	اشتراها فرحات بن المرزوق الشريف من مريم بنت القاسم القفصي بعضه مباشرة من صاحب دار الأشغال والمواريث والبعض بالاتصال من عائشة بن أحمد الغمراني والشريكات هن رحمونة وفاطمة وأمنة وقاميربنات سي مصطفى السمار الإنجشايري اللاتي اشتهرت أنهن أسقطن حقهن من الشفعة في الخط وتقرر التعريف بهن بخبر موسى بن موسى الإنجشايري (ذو الحجة 1206هـ).
//	نصف الثمن من نفس الدار السابقة الذكر	*64 ريال*	نفس الشريف يشتري من موسى بن موسى الإنكشاري موكل بنات سي مصطفى السمار الإنكشاري .
//	ربع دار قبيلة المفتح ونصف الثمن	200 ريال	باعها سي مصطفى بن خليل الإنجشايري إلى السيد محمد بن السيد محمد العلمي (رعية) وهي من تركة الحاج مسعود بن جعيد (ربيع الأول 1207هـ)
//	نصف الثمن من دار قرب سيدي مفرج	75 ريال	اشتراه علي بن الحاج يونس السراج من المرابط أحمد بن بلقاسم
//	*ثمن نفس الدار*	75 ريال	اشتراه علي بن الحاج من المسعود بن القضابي (ربيع الأول 1207هـ)
	الدار الغربية المفتح بين سيدي	720 ريال	اشتراه قايد الدار رضوان خوجة وفاطمة بنت رضوان البليلي وفاطمة بنت محمد الراشدي من محمد بن مصطفى

//	**مفرج وسيدي عاج**		**الإنجشايري**
//	**ثلاثة وثلث فلس من الدار الجوفية بالسويقة من باب الجابية**	**9.5 ريال**	**اشترته قامير بنت الشاوش الإنكشاري من القارئ السيد محمد بن العمري بن علي بن سي عثمان التلغمتي (شوال 1207هـ).**
//	**خمسة أثمان وثمن و2 ونصف فلس من الدار الغربية**	**75 و1586 ريال خروبة وقراريط**	**اشترته قامير بنت أحمد بوشمال الإنكشاري بن جادور من المكرم محمود درويش بن مبارك الجش (25 رمضان 1207هـ)**
//	**ثلاثة أثمان ونصف الثمن من الدار الجوفية الملاصقة لسيدي الهواري**	**5.25 ريال**	**اشتراه إسماعيل بن عبد الله الإنكشاري من نونة بنت المبروك الوغليسي (15 ذو القعدة 1208هـ).**
//	**شطر الدار الجوفية بالقرب دار المرحوم باكير بزنقة قلموش .**	**895 ريال**	**اشترته تركية بنت أحمد بوشناق الإنجشايري من المكرم السيد بلقاسم بن حمزة النمرالي بالنيابة عن أمه (أوائل رجب 1209هـ)**
المنازل	**ثمن وأربعة أثمان دار**	**231 و3/8ريال**	*اشترته فاطمة بنت بن يزة الإنكشاري من أحد الرعية (شعبان 1204هـ)*
//	**ربع الدار الشرقية**	**308.5 ريال**	*اشترته فاطمة بنت بن يزة الإنكشاري من أحد الرعية (شعبان 1204هـ)*
//	**نصف بيت أسفل مسجد سيدي فوال رحبة بن سعيد**	**104.5 ريال**	**اشتراه الحاج بن مصطفى الإنجشايري من فطوم ...(شعبان 1204هـ)**
//	**دار بحومة الطابية**	**580.5 ريال**	**اشتراه المكرم مصطفى الخليل الإنجشايري (محرم 1205هـ)**
//	**كراء دار قريبة جدا من كوشة بن**	**30 ريال للعام**	**تعاقد على كرائها إنكشاري وأحد الرعية لمدة 7 سنوات (ربيع الثاني 1205هـ)**

	دوراك		
//	شراء نصف دار قرب مسجد سيدي ميمون	550 ريال	اشتراه عبد الرحمن بن فرحات بن عمر الإنجشايري نيابة عن ولدي الحاج خلفة بن سليمان الزكار (13 رمضان 1205هـ)
	علو بحومة المزابل ، باب الجابية	1.80 ريال	اشترته تركية بنت علي باشا الصولي من أحمد بن علي الإنجشايري بن كرد علي الإنجشايري (6 شعبان 1205 هـ)
//	جزء أسفل باب القصبة	44 ريال	شراء سي علي نعمون نيابة عن أخته فاطمة زوجة القايد أحمد نعمون (ربيع الأول 1204)
//	كراء 2/8 دار أعلى جامع الغزل	؟	من إنكشاري
//	نصف دار بـ: (الأربعين شريف)	645 ريال	بيع من فراج الإنكشاري (شوال 1203)
//	شراء 3/8 دار أسفل السويقة	300 ريال	بيع من إنكشاري إلى أهلي (محرم 1204)
//	4/8 دار باب الجابية	50 ريال	بين إنكشاري وأهلي (ربيع الثاني 1204)

من المناطق المذكورة بالجدول أعلاه يمكن رصد مواقع انتشار أفراد الإنكشارية بمدينة قسنطينة، و تاريخ بداية توجههم نحو هذا الاستقرار، وهو بداية القرن الثالث عشر الهجري، نهاية الثامن عشر الميلادي، ومن المناطق السكنية المذكورة، والتي قام أفراد الإنكشارية بشراء جزء من بيت فيها أو كرائه أو إرثه، أو أي صورة من صور تواجد هذه الفئة:

- باب الجابية (حومة المزابل).
- قرب جامع سيدي ميمون.
- قرب كوشة بن دوراك (الشارع؟).
- سوق السراجين (امتلاك حانوت).

- قرب مسجد بن شراك (مكرر).
- باب الواد (إسطبل وعلو فوقه).
- قرب سيدي راشد.
- قرب سيدي معروف.
- حومة المصاصة المواجهة لدار الإمارة الجوفية.
- أسفل باب الزيت، أحد أبواب الجامع الأعظم بالبطحاء.
- زنقة قبلية غير نافذة بين السوارى وكوشة ابن الحاج صالح (ذكرت في عقد آخر: بين حومة السوارى وكوشة زقاق البلاط).
- قرب سيدي مفرج.
- الملاصقة لدار ابن عمر الإنجشايري (دليل على شهرة الإنكشاري).
- متوسطة بين سيدي مفرج وسيدي عاج.
- الدار الجوفية الكاينة بمحلة السويقة من باب الجابية.
- بين مسجد سيدي عبد الرحمان القروي وفندق ابن نويوة.
- الدار الجوفية الملاصقة لسيدي الهواري.
- قرب دار المرحوم بكير بزنقة تعرف بزنقة حلموش.
- الدار القبلية المفتح القريبة جدا من مسجد الشيخ البركة سيدي مسلم من حومة الطابية، يحدها جوفا وغربا ضفة الهوى وشرقا شرقية من أملاك علي بن بلقاسم.
- الدار الغربية المفتح الكاينة برابضة غربية بل قبلية مشتملة عليها وعلى غيرها مواجهة للفندق بن نويوة بانحراف يحدها قبلة دار عشجي محمد كان قايد القصبة.
- الدار القبلية الكاينة قرب كوشة (بياض) داخل محروسة قسنطينة.

قد نتساءل عن اللغز الذي يمثله هذا العرض وصعوبة استخلاص رؤية واضحة عن أماكن استقرار الإنكشارية المتزوجين بمدينة قسنطينة، إلا أن الإجابة الوحيدة التي يمكن تقديمها، هي أن أفراد الإنكشارية بقسنطينة، لم يتمركزوا في حي بذاته، وإن حاولوا التكتل عرقيا عن طريق المصاهرة والتكافل الإجتماعي، بل انتشروا بين مختلف الأحياء بالمدينة، من "السويقة وباب الجابية "، بأقصى الجنوب الشرقي للمدينة، إلى "حومة الطابية" بأقصى الغرب و"البطحاء" وسط المدينة[544]، حيث سكنات أعيان المدينة أمثال أسرة ابن نعمون وأسرة الفكون، وكذا منطقة القصبة، وحتى "الشارع"، حيث أسكن اليهود[545]، ويمتد الشارع، حسب وصف "شلوصر" "من القصبة إلى باب الرحبة"[546]، وكذا بالأربعين شريفا وسيدي راشد وغيرها من الأحياء العامة بالمدينة، وهو ما يعني اندماج أفراد الإنكشارية في الفضاء السكني الإجتماعي لمدينة قسنطينة.

والأهم في الموضوع هو مشاركة الإنكشاري للأهلى في السكن إما عن طريق الكراء أو الشراء، وهو ما أشير إليه في عدة عقود منها، عقد سجل بتاريخ شوال 1203هـ، و نصه: "ابتاع الحاج مسعود الساحلي الدباغ شطر الدار الواقعة بالأربعين شريفا من المكرم شعبان بن محمد بن حمزة فراش الإنجشايري بثمن... (645 ريال) ولما اتصل العلم بشريكه في الدار المذكورة وهو الحاج محمد بن القطيطني البراذعي صناعة طلب الشفعة فمكرمن ذلك فأحضر..."، فالإنكشاري كان يسكن نفس البيت الذي يسكنه الحاج محمد البراذعي.

ومجرد الإشارة إلى شراء أجزاء من البيت قد تصل إلى "الثمن" أو أجزاء من الثمن، يدل على اشتراك الإنكشاري مع القسنطيني في المسكن حيثما كان موقع هذا

---

[544] أنظر خريطة المدينة قبل 1837.

[545] عكس ما أشيع بأن صالح باي قام بإسكان يهود قسنطينة، بأقصى شمال المدينة، بين باب القنطرة والقصبة أو ما سمي بـ "الشارع"، يقول ابن العطار في تأريخه لقسنطينة، أن اليهود كانوا يسكنون "الشارع"، منذ ماقبل العهد العثماني، وذلك بقوله أن أبا عنان المريني الذي غزا قسنطينة سنة 757هـ(1356م) "وجد اليهود يسكنون بحومة المزابل(باب الجابية) فردهم إلى الشارع أسفل القصبة في مقابلة(بقصد) يجعل أسافلها عاليها.." ، ومنذ ذلك الحين استقر اليهود بهذا الحي، ولعل صالح باي أكمل العملية بجمع يهود قسنطينة كلهم بهذا الحي.(أنظر ابن العطار، المصدر السابق، ص 43، عن الناصري: الإستقصاء في تاريخ المغرب الأقصي، ج3، ط الدار البيضاء، ص 202)

[546] شلوصر، المصدر السابق، ص 75.

المسكن، إلا إذا كان هدف الإنكشاري من شراء البيت أو العقار، بصفة عامة، هو التجارة.

كما أشار عدد من عقود الإنكشارية إلى سكن هؤلاء مع أصهارهم، وذلك تنفيذا لشروط الزوجة "أن لا يخرجها من دار أبيها"، كما تذكر هذه العقود أن الإنكشاري، لا يستقر دائما في منزل واحد، فيكتري المنزل ليتزوج به وبعد الانفصال عن زوجته يترك منزل الزوجية، وكان يلتزم أحيانا بدفع كراءه لصالح مطلقته لفترة معينة وهو ما عبر عنه عقد سجل بتاريخ ربيع الأول 1249هـ/ جويلية 1833م، جاء فيه: "...وفيه طلق مامش التركي بن حسن زوجه جنات بنت جوبان... والتزم بأداء كراء المسكن عشرة أريلة تسكن بقية السنة وهو يؤدي ذلك الكراء وتفرقا على ذلك..".

وكثيرا ما سكن الإنكشاري، الذي كان نصيبه من الزوجة الثيب أكبر من البكر، في منزل زوجته، التي تكون عادة غنية لإرث من أبيها، وهو ما سجل في عقد بتاريخ شعبان 1251هـ (1836م)، والذي جاء فيه: "تزوج إمام بن حسين الإنجشايري ءامنة بنت مصطفى باش ءاغة ثيبا ...السكنى بدارها وأن لا يخرجها منه إلا برضاها...".

بسبب هذه الوضعية يصعب علينا تحديد أماكن استقرار أسر الإنكشارية بمدينة قسنطينة، وإن كانت بعض الأحياء من المدينة أكثر استقطابا للعناصر التركية عامة، وخاصة البايات والموظفين السامين، منها حي سوق الجمعة القريب من "الشارع"، حيث بنى صالح باي جامعه (جامع سيدي الكتاني) والمدرسة الملحقة به، ودار الباي الجديدة التي بناها بعيدا عن الإنكشارية[547]، وقد قام صالح باي بتعمير هذا الحي، ففتح به مقهى وفندق وعدد كبير من المنازل الجميلة[548]، التي احتلها الموظفون السامون، وقد أكد "شلوصر" أن هذا الحي "لا يسكنه سوى الخاصة"[549].

والواقع أن مساكن الموظفين السامين، حسب التقارير العسكرية الفرنسية، المحتلة لمدينة قسنطينة، انتشرت أيضا خارج هذا الحي، حيث أسكن المحتلون قواتهم العسكرية،

---

[547] قشي (فاطمة الزهراء)، قسنطينة المدينة والمجتمع، ص 87.

[548] PEYSSONEL, T2, p347

[549] شلوصر، المصدر السابق، ص 75.

منها دور الخليفة بن عيسى، التي "توجد بين البابين، باب الرحبة وباب جديد، بمحاذاة الحائط الخارجي، وهو أول منزل استولى عليه الفرنسيون"[550]، وكذا سكن الخليفة أمين خوجة الذي كان قريبا من القصبة ويطل على كامل المدينة، قبة بشير قرب القصبة، ودار محمود بن شاكر باي، التي سعت 1000 من الجيش الفرنسي، ودار الحاج أحمد باي بالباب الجديد وضمت 500 جندي، بالإضافة إلى قصر الباي، الذي آوى 5000 رجل[551]، قبل أن يتحول إلى مقر سكن الحاكم العام لعمالة قسنطينة، ودار الباي القديمة التي ضمت 1500 رجل، والدريبة، حيث سكن 2000 عسكري.

هذا بالإضافة إلى المراكز العسكرية، منها ثكنة الإنكشارية العزاب ***"Oacht el Kaouets ed Delben"***، أسكن بها 1000جندي، ودار الآغا (الثكنة القديمة للأتراك بالقصبة)، التي آوت 1000 رجل، وقد قدر مجموع القوات التي أسكنت بدور الموظفين العثمانيين وبعض أعيان المدينة بـــ 17900 رجل، ويشير نفس التقرير إلى أن العديد من هذه المنازل وظفت عسكريا، أثناء المقاومة، وجهزت للدفاع عن المدينة منها دور القائد بن عيسى قرب باب الجديد وابن زقوطة والمرابط العربي[552].

ثالثا: صور مختلفة للاندماج بين الإنكشارية والمجتمع القسنطيني:

زيادة على ظاهرة السكن المشترك بين الإنكشاري والأهلي بقسنطينة، أو على الأقل الاشتراك في الأحياء السكنية، وهي من أبرز مظاهر الاندماج بين الطرفين، رصدنا، من خلال دراستنا لسجلات العقود المدنية بقسنطينة، العديد من صور هذا الاندماج، كانت سابقة لانتشار ظاهرة المصاهرة بين الطرفين منها:

1- المعاملات المالية بين الإنكشاري والمحلي:

إذا كانت المصاهرة بين العناصر التركية وأعيان البلاد بالريف والمدينة ببايلك قسنطينة هي العامل الأساس في الاندماج بين العنصرين العربي والتركي، فإن المعاملات المالية، وهي شكل من أشكال الاندماج بين الإنكشاريين والرعية، كانت، حسب سجلات

---

[550] PEYSSONEL, T2 , p350

[551] تحول القصر بعد الإحتلال إلى مقر للحاكم العام لعمالة قسنطينة.

[552] PEYSSONEL, T2, pp 343-344

العدول لمدينة قسنطينة، الوسيلة الأولى لهذا الاندماج، وهو ما اتضح لنا من العقود المسجلة في الفترة ما بين 1202-1208هـ (1787-1794م)، والتي تمثل بداية التسجيلات في المرحلة الأخيرة من حكم صالح باي (1771-1792م)، حيث لاحظنا ارتفاعا واضحا للعقود المالية، في هذه الفترة، على حساب عقود الزواج والطلاق، وهو ما نوضحه في الجدول التالي:

الجــدول رقــم 6

الإنكشاري والمعاملات المالية في الفترة

1202-1208هـ/1786-1794م

العقد	1202	1203	1204	1205	1206	1207	1208	المجموع	النسبة %
م.مالية	08	02	10	13	08	13	13	67	47.183
زواج	01	05	03	04	02	03	02	20	14.084
طلاق	00	01	06	03	05	07	00	22	15.492
توكيل	00	02	03	09	05	05	01	25	17.605
صلح	00	00	00	00	00	04	00	04	02.816
عتق	00	00	00	00	00	01	01	02	01.408
إرجاع	00	00	00	00	00	01	01	02	01.408
المجموع	09	10	22	29	20	34	18	142	100

فمن بين 142 عقدا خاصا بالإنكشاريين، سجل في هذه الفترة التي لا تزيد عن 7 سنوات، 67 عقدا ماليا، ضم البيع والشراء والقروض، مقابل 20 عقد زواج و22 عقد طلاق و25 توكيل، إلى جانب 4 عقود صلح، و2 عتق و2 إرجاع من طلاق، أي أن نسبة عقود المعاملات المالية للإنكشارية، في هذه الفترة، فاقت نسبة جميع العقود الأخرى لنفس الفئة، وقدرت بـــ47.183%، وكانت هذه العقود المالية تبرم بين سكان قسنطينة

والجنود الوافدين عادة من مدينة الجزائر، وهو ما دلت عليه عبارة "من عسكر الجزاير"، التي ترد عادة في هذه العقود، إما مسبوقة بعبارة "إنجشايري" أو منفردة، كما أن ربط هؤلاء لمعاملاتهم المالية بالدنوش تدل على ارتباطهم بإدارة الجزائر، وهو ما جاء في عدة عقود منها: "...اعترف سي حسين بن صالح أنه ابتاع ثلاثة بغال من سي الحاج محمد الإنجشايري بـــ (124ريال) لأجلين الأول في دنوش الخريف يدفع فيه (44 ريال).. والأجل الثاني في دنوش الربيع الآتي... (جمادى الثانية 1202هـــ)".

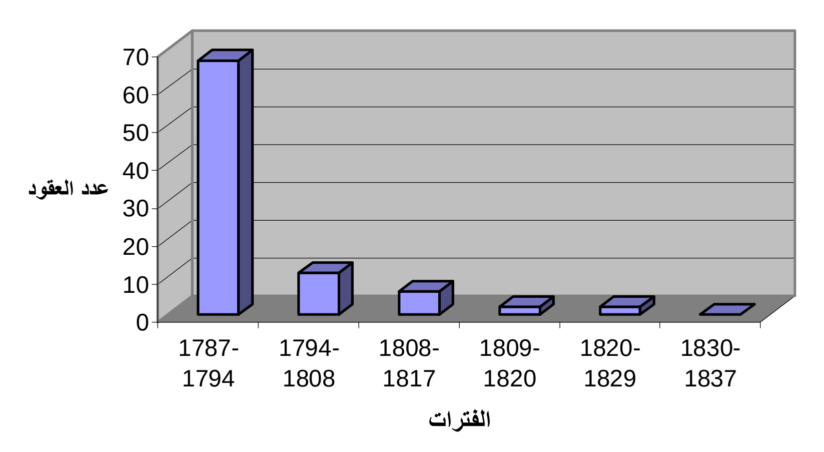
ورغم انتشار مثل هذه المعاملات المالية بكثافة في بداية القرن الثالث الهجري، نلاحظ أن الوضع سيتغير كليا في الفترات اللاحقة، حيث ستقل أو تنعدم عقود المعاملات المالية وتتزايد عقود الزواج والطلاق، وهو ما لاحظناه في الفترة مابين 1209-1222هـــ(1794-1808م)[553]، حيث أحصينا 11 عقدا خاصا بالمعاملات المالية مقابل 79 عقد زواج و41 عقد طلاق من مجموعة العقود المسجلة باسم الإنكشاريين وهي 163 عقدا، ولم تتوقف المعاملات المالية عند هذا الحد من الانخفاض بل اختفت تدريجيا من السجلات، حيث لم نسجل في الفترة ما بين 1223-1232هـــ/1808-1817م، سوى 6 عقود وفي فترة 1224-1234هـــ/1809-1820م الخاصة بالمحكمة الحنفية، لم نحصي سوى عقدين للمعاملات المالية كانت عبارة عن تركات ولم تكن معاملات تجارية ونفس العدد سجلناه في الفترة ما بين 1235-1245هـــ/1820-1829م، أما في الفترة الواقعة بين، 1246-1253هـــ/1830-1837م، وتمثل فترة مقاومة الحاج أحمد باي للاحتلال الفرنسي، فلم نسجل أية معاملة مالية في حين استمرت عمليات الزواج والطلاق بين الإنكشارية والإداريين العثمانيين وبين أبناء البلاد الأصليين، وإن كانت بنسب أقل من الفترات السابقة ويعود ذلك لظروف الحرب.

وحتى نوضح أكثر أسبقية المعاملات المالية في العلاقة بين الإنكشاري وسكان قسنطينة، واختفائها التدريجي لتحل محلها أنواع أخرى من صور هذا الاندماج، وضعنا الرسم البياني التالي:

---

[553] أنظر الجداول الخاصة بتطور عقود زواج وطلاق الإنكشارية بالفصل الأول من القسم الثالث.





أما أنواع المعاملات المالية التي أحصيناها ضمن هذا السجل فهي تتراوح مابين المعاملات التجارية البسيطة مثل: الجلابة والتجارة في الماشية، وخاصة البقر، والنخاسة، وبين المتاجرة في الأراضي والعقارات، وخاصة المنازل، بالإضافة إلى التعامل بالقروض:

أ- "الجلابة" (بيع وشراء البغال والحمير):

كانت الجلابة، حسب العقود المالية للإنكشارية، أكثر شيوعا، إذ سجلنا خمسة عقود مقابل عقدين لتجارة الماشية وعقدين للنخاسة، وكان العقد المالي الأول ينص على خلاف وقع بين "باكير الإنجشايري" و"محمد المالوسي" حول تراجع هذا الأخير عن شراء بغل أحمر اللون وجد به عيب "وأنكر البايع فصل التداعي فثبت أن لاحق للمشتري قبل البايع فحكم الشيخ القاضي بذلك حكما أمضاه في التاريخ (ربيع الأول 1202هـ (1787م)، وهذا يعني أن الإنكشاري هو الذي باع البغل، فمن أين له ذلك؟ من المرجح أنه كان قد تحصل عليه كنصيب له من غنائم المحلة، إذ كانت الغنائم والضرائب العينية تباع في الأسواق لينتفع بمالها الإنكشاري، أو قد يكون صاحب البغل من الإنكشارية المتقاعدين، والذين كانت لهم الدولة بعض البغال عند التقاعد.

ونفس الوضع يعبر عنه العقد الثاني، الذي سجل في نفس الشهر، حيث باع "سي الحاج محمد الإنجشايري" ثلاثة بغال لـ" سي حسن بن صالح"، أما العقد الثالث فيبرز ظاهرة شراء الإنكشارية للحمير، ربها لاستعمالها أو إعادة بيعها بأسعار أعلى، إذ نص

العقد الذي سجل في ربيع الأول 1204هـ(1789م)، على صلح وقع بين أحد الإنكشارية "محمد بن مصطفى الإنجشايري" وحمار "الحاج ابراهيم بن أحمد المرواني الحمار صناعة"، "على أن يدفع الأول للثاني خمسة عشر ريالا ففعل وافترقا ولم يبق لواحد قبل الآخر ما يجب أداءه..."، أما العقد الرابع، والذي سجل في جمادى الأولى 1206هـ (1792م) فنص على خصام حدث بين إنكشاري وأهلي بسبب بيع الأخير للأول فرسا اكتشف أنها مسنة "قارح السن"، وينص العقد الخامس على بيع "حسن بن كجك علي" فرسا شقراء لأحد الأهالي"محمد بن الحاج الثابتي".

والواقع أن أهمية تجارة الحمير والبغال كانت مربحة في العهد العثماني، لأن هذه الدواب كانت الوسيلة الوحيدة للنقل، وقد عبر المؤرخ المصري عن ذلك بقوله عن القوات الفرنسية في القاهرة أن أموالها ذهبت "بين حمار وخمار"، ونفس الوضع شهدته هذه القوات عند احتلالها لمدينة قسنطينة، إذ يقول القائد "***SAINT-ARNAUD***" أن القوات الفرنسية واجهت مشاكل كبيرة لتنظيف المدينة لقلة الأحمرة، التي استولى عليها الجند

" Cette opération eut été beaucoup plus prompte si on avait eu des ânes en plus grand nombre pour transporter les immondices ; mais quoique Constantine, comme toutes les villes arabes, en fut abondamment pourvue, on n'en trouvait que peu; les soldats les avait tous pris".[554]

ب- تجارة الماشية وخاصة البقر:

رغم انتشار ظاهرة الإتجار بالماشية بين بايلك قسنطينة وإيالة تونس، وخاصة بين بايات قسنطينة وبايات تونس، وهو ما أثبتته العديد من المراسلات بين الطرفين[555]، فإن هذه الظاهرة لم تبرز ضمن عقود الإنكشارية، إذ لم نسجل سوى عقدين يخصان ممارسة الإنكشاري للتجارة في الماشية، ولعل ذلك يعود إلى بعد الإنكشاري عن هذا الميدان الذي يتطلب استقرارا وعناية خاصة، والإنكشاري يذهب عادة إلى التجارة السهلة والأقل تكلفة.

---

[554] SANT-ARNAUD, Lettre à M. LEROY, Au Camp de Medjaz-el-Ammar, 29 Septembre 1837.

[555] الأرشيف التونسي غني بالمراسلات الخاصة بالإتجار بالماشية وخاصة البقر (أنظر السلسلة التاريخية)

ج- النخاسة (تجارة العبيد):

رغم قلة العقود الخاصة بممارسة الإنكشارية لتجارة العبيد (النخاسة)، فإن العقدين المسجلين يدلان على تورط الإنكشارية في هذه التجارة، التي تعد من العمليات المشينة وكان لها تجار مختصون، وينص العقد الذي سجل في صفر 1204هـ (1789م) على "صلح بين محمد أخو عون الدايرة وبين الحاج عصمان بن خليل الإنجشايري وذلك بأن الثاني باع للأول أمة وادعى أن بها عيبا وأنكره البايع وآل أمرهما إلى الصلح على أن يعطي البايع للمشتري عشرين ريال ويتمسك بالأمة ففعل وتم الصلح..."، وهذا يؤكد أن الإنكشاري هو الذي قام ببيع الأمة لغيرهن وبالتالي فإنه مارس تجارة العبيد.

الجـــدول رقـــم 7

أنواع المعاملات التجارية للإنكشاري في الفترة

1202-1208هـ/1787-1793م

التجارة	السلعة وحجمها	قيمة السلعة	الملاحظـــــة
(الجلابة)	1 بغل أحمر اللون	؟	بيع من طرف بكير الإنكشاري (ربيع الأول 1202هـ)
	3بغال	124 ريال	بيعت من طرف محمد الإنكشاري (جمادى الثاني 1202)
	صلح مع حمّار	+15 ريال	بين إنكشاري ورعية (المرواني) ربيع الأول 1204هـ
	فرس زرقاء	؟	ادعى أحمد بن الحاج أنه باع محمد بن جلابي الإنكشاري فرسا ولم يكن له دليل (جمادى الأولى 1206هـ)
	فرس شقراء	52.5 ريال	اشتراها محمد بن الحاج سالم الثابتي من الحاج حسن بن كوجك علي (ربيع الأول 1207هـ)
	عجل واحد	34 ريال	يبيع من إسماعيل بن حسن الإنكشاري إلى حسن بن صالح الإنكشاري أيضا (محرم 1208هـ)

البقر	10 أبقار	له وثيقة من قاضي عنابة 26 ريال	توكيل سليمان بن إبراهيم الصنهاجي لحسن ثابت السراج يبيع 10 رؤوس بقر بتونس وأنكر الثاني ذلك(ربيع الأول 1207هـ).
تجارة العبيد (النخاسة)	1 قن	115 ريال	بيع من طرف علي يولداش الإنكشاري (رمضان 1202).
	1 أمة	؟ +20 ريال للصلح	بيعت من طرف إنكشاري لأخ عون الدايرة (صفر 1204هـ)

د - تجارة العقارات:

بالإضافة إلى الممارسات التجارية البسيطة، التي تدل على بداية الإندماج والتعامل التجاري بين أفراد الإنكشارية وسكان قسنطينة، تعامل هؤلاء بعد استقرارهم التدريجي في تجارة العقارات كالمنازل والمحلات التجارية والأراضي وهو ما نقدم عنه أمثلة ضمن الجدول التالي:

الجـدول رقـم 8

الأراضــي والعقــارات

الأراضي	أرض	190 ريال	بيع من إنكشاري إلى إبن شيخ الإسلام بدر الدين الفكون (ذو الحجة 1202هـ)
	جميع الأراضي والبساتين بالساحل (التفاحة) و(بوعوكل) وطنين خارج قسنطينة	3800 ريال	باعتها خديجة بنت أحمد باي من(؟) المكرم الأجل عبد الرحمن باش تارزي (قاضي الحنفية (صفر 1201)
حانوت	أنقاض حانوت أسفل سوق السراجين	200 ريال كبيرة الضرب	اشتراها ولدا المرحوم إسماعيل بن كوجك علي من امرأة (ربيع الثاني 1205هـ)
امتلاك كوشة (مخبزة)	؟	؟	من طرف محمد بن خليل الإنكشاري الزمولي.

والملاحظ أن المتاجرة في الأراضي والعقارات التجارية كانت قليلة بالمقارنة مع المتاجرة بالمنازل وهو، حسب تقديري دليل آخر على تغلغل الإنكشارية وسط المجتمع، لأن السكن هو مأوى أسرة الإنكشاري، فكان أحيانا يشتريه وأخرى يكتريه لأسرته، كما كان السكن أكثر قداسة بالنسبة للفرد وإذا اقتسمه الأهلي مع الإنكشاري فإن ذلك أقصى درجات الاندماج.

هـ - القروض:

ومن أوجه التعامل المالي بين الإنكشارية والسكان المحليين التي صادفتنا بالسجلات الشرعية بقسنطنة، ظاهرة القروض المتبادلة بين الطرفين وقد وضعنا لها جدولا لتوضيح هذه العملية التي انتشرت، شأنها شأن بقية المعاملات المالية، في الفترة ما بين 1202 و 1209هـ، وكانت كالتالي:

الجدول رقم 9

عقود القروض بين 1204-1209هـ/1789-1791م

المبلغ	التاريخ	الملاحظة
50 ريال	جمادى (2) 1204	**سلف من محمد بن يلس الإجشاري لقاضي بسكرة**
400 ريال	**شعبان 1204**	**سلف إحسان من زوجة إنكشاري لزوجها**
400 ريال	**6 رمضان 1204**	**سلف إحسان من زوجة إنكشاري لزوجها**
1000 ريال	**محرم 1206**	*بين سي بن منماني الإنجشاري والمكرم علي بن العساني اليدري (رعية)*
100 ريال	*ذو القعدة 1207*	**من محمد بن الحاج بن رايس إلى مصطفى بن الحاج أحمد بن حمزة الإنجشاري (على سنة القراض)**
600 ريال	**رجب 1207**	**سي مصطفى بن عمر شاوش الإنجشاري أقرض أحمد الباباري (رعية)، "كان يعمل بها أحمد على وجه القراض " (لعله بفائدة)**

400 ريال	ربيع الأول (1208)	**سي محمد بن الحاج رابح له بذمة علي بن محمود الإنجشاري على وجه القراض وذكر سي " محمد المذكور" أن 200 ريال لخديجة بنت الحاج سعد االحفاف و30 ريال للزعراء بنت مراح والباقي (170ريال) بين أولاده**
50 ريال	21 رمضان 1208	**من محمود بن كوجك علي إلى أحمد بن قايد الجنان، 30 سلف إحسان و20 كراء بستان (الجنة) وأعترف أخوه بلقاسم للسيد محمود المذكور بـــ 26.75 ريال، 20 من كراء الجنان والباقي من سلف إحسان (بدون فوائد)**
130 ريال	صفر *1208*	**لعلي بن محمد الحواك من أحمد بن حسين الزميرلي الإنكشاري، سلف إحسان**
400 ريال	رمضان 1208	**قبض سي محمد بن الحاج رابح من سي علي بن محمود الإنكشاري "كان يعمل بها على وجه القراض "**
200 ريال	ذو القعدة *1208*	**أقرضت بنت خليل بن وزن حسن للحاج محمود بن بيرم على أن يعمل بها على وجه القراض وسنته وما حصل فيهما فهو بينهما أشطارا 100ريال في 1محرم 1207و100في 1 شوال 1208(تعامل تجاري بين أسر الإنكشارية)**
225 ريال و75 ريال	1 محرم 1209	**حسين بن علي بن مخيش الدايرة(؟) اقترض من السيد مسعود بن وطاف ومحمد بن الحاج رابح النجار دفع لهما عقد خمسة أثمان 5/8الدار الغربية رهنا.**

ويلاحظ من خلال الجدول نوعان من القروض، وصف الأول بـــ"سلف إحسان" والثاني بـــ" على وجه القراض"، ولعل الأول يعني قرض بدون فائدة والثاني قرض بفائدة أو للاستثمار به واقتسام الأرباح، كما نلاحظ أن القرض يسجل بشهود ويكون عادة برهن بعض أملاك المقترض لصالح المقرض أو ضمان رد دينه من خلال بعض المداخيل الشهرية الخاصة بالمقترض وهو حال صاحب العقد الأخير بالجدول أعلاه، والذي نص

على: "حسين بن علي بن مخيش الدايرة(؟) اقترض من السيد مسعود بن وطاف ومحمد بن الحاج رابح النجار دفع لهما عقد خمسة أثمان الدار الغربية رهنا".

فهذه المعاملات المالية المختلفة بين الإنكشاري والأهلي، ليست إلا دليل على بداية للإندماج بين الإنكشارية وسكان قسنطينة.

2- التوكيل وجه من أوجه الإندماج:

تعد الوكالة مظهر من مظاهر التكافل الإجتماعي بين الرعية والعناصر التركية/العثمانية الوافدة على الجزائر، فزيادة على المصاهرة والمعاملات التجارية، كان توكيل الأهلي للتركي أو التركي للأهلي في المعاملات المالية والاجتماعية كالزواج والطلاق، صورة من صور إندماج هذه العناصر في المجتمع الجزائري وقبول هذا الأخير للعنصر الوافد.

وكان التوكيل بين الأتراك وسكان قسنطينة من بين أولى مظاهر التقارب بين الطرفين وهو ما دلت عليه عقود السجلات الأولى من الوثائق الشرعية لمدينة قسنطينة 1202-1208هـ/1786-1809م، حيث طغت عليها المعاملات المالية (47.18%) والتوكيل (17.60%)، مقابل (15.49%) طلاق و(14%) زواج[556].

وعملية التوكيل، في اعتقادي، أكثر دلالة على الثقة والإنصهار بين العناصر الوافدة والسكان الأصليين من عملية المصاهرة، لأن المصاهرة قد تبنى على مصالح مشتركة أما التوكيل أو الوساطة فلا فائدة للموكل فيها وبالتالي فهي تتم عن رباط من الصداقة والثقة جعل صاحب العقد يلتجئ إلى فرد دون آخر لإنجاز مهمة حميمة لا يوكل فيها، عادة، إلا ذوو القربى، ولذا كان اختيار سكان قسنطينة للإنكشاري ليكون وكيلا على زواج بناتهم، أو الإشراف على ممتلكاتهم، أمرا لم يكن متوقعا خاصة بعد ما عرف به الإنكشاري، في بداية حياته بالجزائر، من تكبر وسوء معاملة للأهلي.

[556] أنظر الجدول الأول من عقود الإنكشارية.

من دراستنا لعقود المحكمة الشرعية بقسنطينة تأكد لدينا أن الإنكشاري قام، منذ بداية التسجيلات، سنة 1202هـ، بدور الوسيط المالي والإجتماعي في قسنطينة، سواء بالنسبة لأبناء جنسه أو للسكان المحليين.

أ- **الوساطة المالية:**

بالإضافة إلى المعاملات المالية التي جمعت بين الإنكشاري والأهلي في قسنطينة، كلف عدد من الإنكشارية أو أبنائهم بالوساطة في العديد من قضايا الصلح بين متخاصمين من السكان، ومن الأمثلة على ذلك توكيل "محمد بن عمر بن زهواني" لـ "سي محمد بن مصطفى بن كردغلي الإنجشايري على أن يقوم مقامه في النظر على ثلثي داره الشرقية المفتح التي باعلا جامع سوق الغزل داخل محروسة قسنطينة في كرائهما وقبض الثمن كيف ما ظهر له وكالة مفوضة وهو بحال كمال الإشهاد... (أول رجب 1202هـ)"، فالرعية، الذي قد يكون مسافرا، وكّل الإنكشاري بالوقوف على كراء جزء من منزله، ومنحه الحرية التامة في تقييم سعر الكراء" وقبض الثمن كيف ما ظهر له"، وهو تصرف يدل على ثقة كبيرة نشأت بين الإنكشاري والأهلي.

ويبدو أن المرأة كانت أكثر اعتمادا على غيرها في المعاملات المالية، سواء كانت شراء أو بيعا، وكان الإنكشاري من بين من كانت تختارهم للقيام بهذه العملية، من ذلك: "... اشترى المكرم سي إسماعيل بن مصطفى بن إسماعيل الإنجشايري جميع الثمن الواحد على الشياع من جميع الدار القبلية أعلاه بل الشرقية المفتح الكاينة أسفل باب الزيت أحد أبواب الجامع الأعظم بالبطحاء من يد مالكيه الشقيقين محمد وحفصة ولدي المرحوم بكرم الحي القيوم سي حمودة السكبالي بثمن قدره..(115) ريال سكة البلد ...وأنه نايب عن أمة الله فاطمة بل العافية بنت الخلفة القبايلي وأن الثمن من مالها... (جمادى الثانية 1206هـ)"

أما الوكالة بين أفراد الإنكشارية فتعد ظاهرة طبيعية، إذ أن الثقة بين الطرفين تكون عادة كبيرة بحكم الرفقة الطويلة والوضعية المشتركة، فكان الإنكشاري ينوب، عادة، عن رفيقه الغائب في أموره المالية، من ذلك: "باع علي يولداش الإنجشايري صالح بن

محمد بن مخلوف بحكم نيابته عن بيرم يولداش الإنجشايري قن الحاج إبراهيم... (رمضان 1202هـ)".

كما كان الإنكشاري يحضر قسمة التركات موكلا على الورثة من أبناء رفقائه المتوفين "...حضر المكرم سي علي خوجة الإنجشايري بحكم توكيل أسند إليه من حفصة وآمنة والعكري المذكورات... (شعبان 1226هـ)".

ب- الوساطة الإجتماعية:

شكل الإنكشارية طائفة موحدة تكتل أفرادها في مختلف أوجه الحياة الإجتماعية، ومنها الوساطة الإجتماعية، حيث كان الإنكشاري يوكل على زواج ابن أو ابنة رفيقه الغائب أو المتوفي.

ويكون التوكيل على بنات أو أبناء الإنكشارية، في أغلب الأحيان، من طرف إنكشاري، وقد يعني ذلك رعاية الأحياء منهم لأسر زملائهم المتوفين أو الغائبين، ومن الأمثلة المسجلة "تزوج عمر بن (بياض) كان خوجة النوبة الإنجشايري أمة الله خديجة بنت سليمان الإنجشايري ثيبا أصدقها ماية ريال ..زوجها صهرها شولاق خليل بن علي الإنجشايري... (محرم 1227هـ/1812م)"، فالزوج إنكشاري والزوجة ابنة انكشاري والوكيل إنكشاري وصهر لانكشاري، وهذه صورة واضحة عن التكافل الاجتماعي بين أفراد هذه المؤسسة العسكرية.

ومن بين العقود التي أبرزت ظاهرة التكافل بين أفراد الإنكشارية عقد سجل بتاريخ جمادى الأولى من سنة 1241هـ، جاء فيه: "الحمد لله وفي السادس والعشرين منه تزوج محمد بن عثمان الإنجشايري أمة الله الزهراء بنت المحترم سي عبد الله ءاغة بسكرة في التاريخ عرف قارة(؟) ثيبا منقضية العدة من طلاق بعلها محمد التركي ثبت ذلك بشهادة خليل بن عمر ومصطفى بن عشجي كلاهما إنجشايري زموري أصدقها... زوجه إياها والدها بتوكيلها إياه..."، فالزوج إنكشاري وصهره إنكشاري والشاهدان إنكشاريان.

لم يوكل الإنكشاري على أبناء وبنات رفقائه فحسب، بل توكل على الكثير من أبناء البلاد الأصليين، من الرعية والأعيان، والأمثلة كثيرة على ذلك.

فكثيرا ما التجأ أبناء قسنطينة إلى أفراد الإنكشارية لتوكيلهم على مالهم أو أبنائهم في عقود موثقة منها: "تزوج محمد بن موسى العطار خديجة بنت سي سعيد المجاني بكرا أصدقها ثمانين(80) ريال عرف بها سي أحمد خوجة بن بلوكباشي الإنجشايري..(محرم 1205هـ/1790م)"، فالزوج والزوجة من الرعية أما وكيل الزوجة فكان من الإنكشارية ابن قائد عسكري "بلوك باشي"، وكان تاريخ العقد يؤكد أن ظاهرة التوكيل برزت بين أفراد الإنكشارية والأهالي قبل انتشار ظاهرة المصاهرة بين الطرفين، والأمثلة كثيرة على ذلك منها: "تزوج رمضان عرف بو الشلاغم كان أمين الجزارين ءامنة بنت المسعود الوحشي (ربما كان من العبيد) ثيبا....زوجها منه علي بن حسين الإنجشاري وكيل حرج ءاغا الإصبايحية (رجب 1240هـ/1824م)" و"تزوج المكرم رابح بن عمار المعاوي أمة الله حدة بنت صالح من القبيل ثيبا من طلاق شهد على طلاقها سي محمد قارة بن باب مصطفى التركي ومحمد خديم الشاوش بسطنجي... زوجها أحسن شاوش الصبايحي (صفر1241هـ)" فالمتزوجان من الرعية أما الشهود والوكيل فكانوا جميعا من الأتراك.

وفي كثير من الأحيان يكون الإنكشاري الموكل على الزوجة، "صهرها" أو "بعل أمها" أو "جدها لأمها"، كما حدث أن توكل على الزوجة جارها الإنجشايري، "... زوجها منه جارها المكرم شعبان اليولداش (رجب 1235هـ)"، ويبدو أن المرأة كانت تلتجئ إلى من تعرفه من الإنكشارية فتوكله على زواجها في حالة غياب الوكيل الشرعي أو رفضه لزواجها، وهو ما نص عليه العقد الموالي: "...عقد نكاحها (تركية بنت أحمد الحناشي) حسين بن بسطانجي الإنجشايري بتوكيلها بعد ثبوت امتناع أخيها من تزويجها... (صفر 1206هـ)"، وكذا "تزوج صالح بن صالح الأموي مسعودة بنت عبد الكريم بكرا... زوجها كفيلها محمد بن حسين الإنجشايري... (جمادى الأواى 1238هـ)"، فالإنكشاري كان يكفل ربائبه وأبناء زملائه وغيرهم من أبناء مجتمعه.

ولم يقتصر توكيل الإنكشاري على العامة، بل كثيرا ما وكّل هؤلاء على بنات العلماء والأشراف بعد وفاة الآباء، وهو ما عبرعنه العقد التالي:

"تزوج أسماعي بن علي الإنجشايري أمة الله ءامنة بنت مزوار الشرفاء... زوجها دالي محمد بن ابراهم الإنجشايري... (ربيع الثاني 1237هـ/1821م)"، وفي ذو القعدة 1227هـ، وكّل إنكشاري على زواج ابنة ابن باديس من ابن عمها.

ولم يتردد الإنكشارية أنفسهم في التقرب من الرعية، فوكلوا أفرادا من الرعية على أبنائهم وأنفسهم، من ذلك: "طلق محمد بن أحمد الإنجشايري زوجه يمونة ابنت (كذا) ابراهم الإنجشايري طلقة أولى بعد البناء خالعته بجميع ما لها عليه... وحضر كافلها علي قبايلي... (ربيع الثاني 1247م)"، فالزوج والزوجة من أسر الإنكشارية والكفيل من القبايل.

وكثيرا ما كان الباي نفسه يوكَل على أبناء وبنات الإنكشارية، في عقود الزواج، أو يوكَل غيره للقيام بالمهمة بدلا عنه وهو ما يبرزه عقد سجل في ذو القعدة 1243هـ، جاء فيه: "تزوج علي بن عمر الإنجشايري أمة الله يمونة بنت المرحوم بكرم الحي القيوم السيد الشريف بن مولاي أحمد بكرا الصداق 200ريال كبيرة الضرب و... (ملحقات الصداق) زوجها منه الفارس الأكمل القاري الأجل السيد الحاج محمد البجائي قايد الدار في التاريخ بتوكيل أسند إليه من المعظم الأرفع الهمام الأنفع سيدنا الحاج أحمد باي أعزه الله بعد توكيلها إياه... وقبل للزوج العالم العلامة الدراك الفهامة السيد محمد الزواوي بن المرحوم السيد محمد بن عبد الجليل بتوكيل له أيضا من سيدنا الحاج أحمد باي المذكور أعلاه أيده الله آمين..."، أي أن الحاج أحمد باي كان وكيلا على الزوج والزوجة ووكل غيره للقيام بالمهمة.

وقد يوحي لنا هذا العقد أن التوكيل كان يسند للشخصيات البارزة دون غيرها، كالقضاة والعلماء والبايات، إلا أن عقودا أخرى أبرزت توكيل الشخصيات البارزة لعناصر أقل بروزا على زواج بناتهم منها توكيل إنكشاري بسيط على زواج حفيدة صالح باي، وهو ما جاء في عقد بتاريخ صفر 1228هـ وصيغته: " تزوج عبد الله خوجة بن أيوب ءامنة بنت المرحوم محمد بن السيد صالح باي ثيبا الصداق 4000 ريال و... (ملحقات الصداق) توكّل عليها أمين بن عبد الله الإنجشايري...".

وفي كثير من الأحيان كان الإنكشاري يتحمل تبعيات طلاق موكلاته، وهو ما وضحه عدد من العقود منها: " وضمنها فيما عسى أن تقوم به على مطلقها صهرها قيصرلي الإنجشايري ضمانا لازما لما له وذمته... (شوال 1226هـ)".

ولم تقتصر وكالة الإنكشاري الاجتماعية على أمور الزواج والطلاق، بل تعدتها إلى التكفل بالأيتام وهو ما نص عليه عقد سجل في 16 رجب 1202هـ، جاء فيه: "وقع صلح عمر بن السيد محمد التبسي مع نايب أيتام السيد ابراهيم بن محمد قاضي تبسة في السابق وهو المدعو علي الإمام الإنجشايري على أن دفع الثاني للأول خمسة وأربعين ريالا..."، فالملاحظ أن قاضي تبسة المتوفي أوصى على أبنائه القصّر أحد أفراد الإنكشارية "علي الإمام الإنجشايري"، وهي ظاهرة تعكس الثقة الكبيرة التي أصبحت تربط بين الإنكشاري والأهلي، وقد برهن الإنكشاري على أنه أهل لهذه الثقة بقيامه بدوره في رعاية هؤلاء الأيتام على أكمل وجه.

في ختام هذا الفصل يمكن الخروج بنتيجة أساسية وهي أن عملية اندماج الإنكشارية في المجتمع القسنطيني بدأت بشكل مادي قبل أن تتحول إلى اندماج اجتماعي حقيقي عن طريق المصاهرة المكثفة بين الطرفين المحلي والتركي، فظاهرة شراء السكن ومشاركة السكان الأصليين فيه، والمعاملات المالية والتوكيل المادي والإجتماعي أوجه مختلفة من مظاهر التكافل والإندماج بين الطرفين المحلي والعثماني، فقد سبقت هذه الظاهرة ظاهرة الزواج والطلاق، وهو ما أكده تفوق نسبة المعاملات المالية في المرحلة الأولى من فترة تسجيل العقود، 1202-1208هـ، كما أن المعاملات التجارية التي ربطت بين أفراد الإنكشارية وأبناء قسنطينة، تؤكد أن التعامل بين الطرفين بدأ عن طريق مجال التجارة التي سعى الإنكشاري لتنمية ثروته من خلالها، ثم توطد هذا التقارب من خلال عملية التوكيل التي تعد بحق قمة التكافل الإجتماعي بين الطرفين، لأن هذه العملية لا تسند عادة إلا إلى أقرب المقربين، وإذا أسندت إلى أفراد الإنكشارية فإن ذلك يعني أن ثقة كبيرة أصبحت تربط بين هؤلاء وبين مختلف أفراد المجتمع القسنطيني، وهو دليل على أن الإنكشاري الذي عرف بخشونته وعنجهته التركية في بداية وجوده بالجزائر،

استطاع أن يتأقلم تدريجيا مع المجتمع الجزائري وأن يكون لنفسه مكانة محترمة بين أفراده، قبل أن يندمج فيه نهائيا عن طريق المصاهرة.

الفصل الثاني

المصاهرة بين الإنكشارية وسكان قسنطينة

أولا: عقود الإنكشارية وتطورها في السجلات الشرعية بقسنطينة

1- المرحلة الأولى1202-1208هـ(البداية المحتشمة)

2- مرحلة التوجه الصريح إلى الحياة المدنية

ثانيا: أنواع المصاهرة عند الإنكشارية

1- مصاهرة أعيان المدينة:

أ- أعيان العلم:

ب- أعيان الإدارة:

2- مصاهرة الأشراف

3- المصاهرة بين الأتراك/العثمانيين(المصاهرة العرقية)

أ- مصاهرة البايات

1- مصاهرة أسرة صالح باي

2- مصاهرة أسرة الحاج أحمد باي

ب- المصاهرة بين أفراد الإنكشارية

4- مصاهرة العامة

أ- الحرفيون

ب- البرانية

ج - العبيد(العتقاء) والإسلاميون

5- الأسماء الدخيلة على المجتمع القسنطيني

<u>أولا- عقود الإنكشارية وتطورها في السجلات الشرعية بقسنطينة:</u>

في معظمها، على النخبة الريفية، الاسر الإقطاعية وشيوخ القبائل والمرابطين، اي انها

كانت مصاهرة سياسية نخبوية، فإن المصاهرة في المدينة كانت أشمل وأعم، فرغم الغطرسة وروح التعالي التي اتسم بها الإنكشاري الأعزب بوجه خاص، ومحاولة الحكام العثمانيين إبعاد أفراد الإنكشارية عن الاندماج في المجتمع المدني حفاظا على حسن مردوده العسكري، تميزت علاقة العثمانيين عامة بالمجتمع المدني بالوفاق في مختلف النواحي وخاصة الاجتماعية، باعتبار أنهم ينتمون إلى نفس الدين من جهة، وإلى نفس الطبقة الاجتماعية (البلدية) من جهة أخرى.

تعد سجلات العدول للمحكمة الشرعية بقسنطينة، مصدرا أساسيا لدراسة ظاهرة اندماج أفراد الإنكشارية في المجتمع القسنطيني، وقد بدأت عملية التسجيل، حسب ما عثرنا عليه من وثائق، في سنة 1202هـ/1786م، أي بعد الإصلاحات التي قام بها صالح باي ومنها ظاهرة الكتابة و بداية تسجيل العقود المدنية بمحكمتي قسنطينة، المالكية والحنفية، لذا كان اعتمادنا على هذه السجلات اعتمادا أساسيا لمعرفة تدرج الإنكشاري في عملية الاندماج.

ولتحقيق هذا الغرض والوصول إلى إحصاء عقود الإنكشارية والعناصر التركية عامة، اعتمدنا على مصطلحات خاصة عرف بها العنصر التركي دون غيره من أصحاب العقود، التي تضمنتها سجلات المحكمتين والمتضمنة لعناصر عربية وتركية لا يمكن تمييزها إلا عن طريق مصطلحات لا تطلق سوى على العناصر التركية/العثمانية، منها عبارة "الإنجشايري" التي كانت تضاف إلى اسم صاحب العقد، وهي صفة تدل دلالة واضحة على انتماء صاحب العقد إلى المؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى عبارات لها نفس الدلالة مثل: "من عسكر الجزاير" أو "العسكري"، أو ذكر رقم أوجاق صاحب العقد "أوجاقه 126" مع إغفال عبارة "الإنجشايري"، كما اعتمدنا على الإشارة إلى الرتب العسكرية مثل "اليولداش" أو "الآغا"، أو المناصب الإدارية السامية التي كانت لا تمنح لغير الأتراك وعلى رأسها رتبة الباي "الباي في الوقت"، "باي كان" أو "قايد الدار كان" وغيرها من الوظائف التي مارسها صاحب العقد في الماضي أو في زمن تسجيل العقد، كما اعتمدنا في إحصائنا لعقود الإنكشارية على انتساب صاحب العقد إلى موطنه الأصلي كقولهم: "مصطفى الصطنبولي" و"مصطفى الزميرلي" بالإضافة إلى اعتمادنا على بعض

الأسماء ذات الدلالات التركية مثل: "كوجك علي" (علي الصغير) و"قارة مصطفى" (مصطفى الأسود)، وذلك باعتبار أن جميع الوافدين إلى الجزائر كانوا من الإنكشارية.

1- المرحلة الأولى1202-1208هـ(البداية المحتشمة):

بعد دراستنا للعقود المسجلة بين 1202-1253هـ/1787-1837م، وهي فترة دراستنا، توصلنا إلى أن إقبال العناصر التركية عامة والإنكشارية على وجه الخصوص، على الزواج من بنات الأهالي، لم يبدأ فعليا إلا في نهاية القرن الثامن عشر، وبالتحديد بعد مقتل صالح باي، ففي الفترة ما بين 1202-1208هـ (1787-1794م) وتمثل السنوات الأخيرة من حكم صالح باي (1771-1792م)، لم نسجل إقبالا كبيرا على الزواج من طرف هذه العناصر وهو ما نبرزه في الجدول التالي:

الجـــدول رقـــم 10

عقود الإنكشارية ونوعها في الفترة1202-1208هـ/ 1787-1794م

نوع العقد	1202ه -87-1788م	1204ه -89-1790م	1203ه -88-1789م	1206ه -91-1792م	1205ه -90-1791م	1208ه -93-1794م	1207ه -92-1793م	المجموع	النسبة%
معاملات مالية	08	10	02	08	13	13	13	67	**47**%
زواج	01	03	05	02	04	2	03	20	**14**%
طلاق	00	06	01	05	03	00	07	22	**15,5**%
توكيل	00	03	02	05	09	01	05	25	**17,5**%
صلح	00	00	00	00	00	00	04	04	**03**%
عتق	00	00	00	00	00	01	1	02	**01**,5%
مراجعة	00	00	00	00	00	01	01	02	**01,5**%
المجموع	**09**	**22**	**10**	**20**	**29**	**18**	**34**	**142**	**100**%

من هذا الإحصاء، نلاحظ ضآلة عدد عقود الزواج والطلاق بالنسبة لعناصر الإنكشارية، إذ لم نسجل سوى 20 عقد زواج باسم هذه العناصر و22 عقد طلاق، مقابل 67 عقد لنفس العناصر تخص المعاملات المالية، وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع مجمل

عدد العقود المسجلة في هذه الفترة والمقدرة بـــ 3817 عقد زواج و2768 عقد طلاق[557]، وهو ما يعكس الوضع في فترة حكم صالح باي، والتي كانت تمثل قمة النشاط العسكري ببايلك قسنطينة، إذ كانت عبارة عن فترة حروب متواصلة، ففيها ضمت مدينة تقرت (1788م)، التي لم يجرأ أي باي قبل صالح باي ولا بعده على غزوها، وبنفس الفترة كان تصدي الباي وقواته لحملة "أورليان" الإسبانية، سنة 1775م، على مدينة الجزائر، وهو ما يبرز انشغال أفراد الإنكشارية بالأعمال العسكرية وبالتالي ابتعادهم عن الحياة المدنية.

كما تميزت فترة حكم صالح باي بالازدهار الاقتصادي وهو ما عبر عنه بوضوح ارتفاع عدد عقود المعاملات التجارية للإنكشاري، على حساب عقود الزواج والطلاق اللذان يعبران، عادة، على الاندماج الفعلي للإنكشاري في الحياة المدنية، وهو ما لم يحصل على ما يبدو في عهد صالح باي لانشغال أفراد الجيش بالحروب التي طبعت سياسة صالح باي طوال فترة حكمه.

لذا يمكن القول أن بداية اندماج الإنكشاريين في المجتمع القسنطيني كانت اقتصادية ومحتشمة، إذ نلاحظ أن عقود الإنكشارية كانت قليلة جدا، حيث قدرت بـــ 142 عقدا خلال سبع سنوات، كما نلاحظ أن معظم عقود هذه الفترة كانت خاصة بالمعاملات المالية التي شكلت نسبة 47% من مجموع العقود المختلفة الخاصة بأفراد الإنكشارية، يقابلها 14% زواج 15,5 % طلاق و 17,5% توكيل.

2- مرحلة التوجه الصريح إلى الحياة المدنية:

بعد بداية الاندماج المحتشمة للإنكشارية في المجتمع القسنطيني والتي سجلت في فترة حكم صالح باي، سجلنا تضاعف عدد عقود الإنكشارية تدريجيا في الفترات اللاحقة، مما يدل على تطور علاقة الإنكشاري بالمحلي إلى علاقة اجتماعية واسعة وصريحة جسدتها عملية المصاهرة بين الإنكشارية والموظفين العثمانيين بالبايلك وبين السكان الأصليين بمدينة قسنطينة.

[557] قشي (فاطمة الزهراء)، المرجع السابق، ص 222.

وهذا يعني أن الاندماج الحقيقي للإنكشارية في المجتمع القسنطيني لم يبدأ فعلا إلا بعد انتهاء فترة حكم صالح باي، ولعل ذلك يعود إلى قلة الأعمال الحربية بعد زوال حكم صالح باي وتحول الجندي إلى حياة البطالة، فانتشرت الفوضى وعم عدم الاستقرار والانفلات العسكري، الأمر الذي أدى بالإنكشاري إلى الاتجاه نحو الحياة المدنية وهو ما يفسره الارتفاع التدريجي لعدد عقود الزواج المسجلة باسم الإنكشارية، في الفترة التي تلت فترة حكم صالح باي، حيث مثل 4 أضعاف العدد المسجل في الفترة السابقة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

<u>الجــدول رقــم 11</u>

عقود الإنكشارية ونوعها في الفترة ما بين1209-1222هــ/1794-1808م

(فترة عدم الاستقرار)

نوع العقد	1209	1210	1211	1212	1213	1214	1215	1216	1217	1218	1219	1220	1221	1222	المجموع	النسبة%
م. مالية	03	02	00	00	02	01	00	01	00	01	00	00	00	01	11	06.74
زواج	14	15	06	02	07	01	04	04	03	06	02	02	04	09	79	48.46
طلاق	03	02	09	01	00	00	04	05	04	04	01	01	02	05	41	25.15
توكيل	03	03	01	01	03	02	06	01	02	02	00	00	01	00	25	15.33
صلح	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
عتق	00	00	01	00	00	00	00	00	00	01	00	00	00	00	02	01.22
مراجعة	00	00	00	01	01	00	01	01	00	00	00	00	00	01	05	03.06
المجموع	23	22	17	05	13	04	15	12	09	14	03	03	06	16	163	100

نلاحظ من الجدول الثاني لعقود الإنكشارية أن عدد عقود الزواج والطلاق، في هذه الفترة، 1209-1222هــ/1794-1808م، تضاعف على حساب عقود المعاملات المالية، التي انخفضت، من 67 عقدا في نهاية فترة صالح باي، إلى 11 عقدا، في حين ارتفع عدد عقود الزواج إلى 79 عقدا، مقابل 20 عقدا في الفترة السابقة، وارتفع عدد عقود الطلاق من 22 عقدا إلى 41 عقدا.

ولعل هذه الظاهرة تعود إلى التغير الفجائي في الوضع الأمني والاقتصادي، بالنسبة لإيالة الجزائر عامة، إذ كانت نهاية حكم الثلاثي القوي، صالح باي بالشرق الجزائري ومحمد الكبير بالغرب والداي محمد عثمان باشا، 1766-1791م، بدار السلطان، وكانت تمثل مرحلة انتقالية كبرى في تاريخ الحكم العثماني بالجزائر، إذ شكلت انتقالا فجائيا من الاستقرار الأمني والانتعاش الاقتصادي والعسكري إلى حالة ركود عسكري وفوضى سياسية، زيادة على انتشار الأوبئة والمجاعات والحروب الداخلية، مما أدى إلى بداية فعلية للجوء الإنكشاري إلى الحياة المدنية.

فقد شهد الشرق الجزائري في هذه الفترة عدة اصطدامات بين الإنكشارية وحكامهم ببايلك قسنطينة، راح ضحيتها معظم البايات الذين حكموا بعد مقتل صالح باي، فمن بين 19 بايا حكموا في الفترة ما بين 1792 و1826م، قتل 13 بايا وعزل الباقي، كما شهدت المنطقة ثورة محلية كبرى كادت أن تنهي الحكم العثماني بالبلاد قبل الاحتلال الفرنسي، وهي ثورة "ابن الأحرش" سنة 1219هـ/1804م، والتي تسببت في فوضى كبيرة بالبايلك بعد قتل الباي "عثمان" كما تسببت في المجاعة الكبرى التي ضربت البايلك في هذه السنة، "حتى صاروا (السكان) يقتاتون الدم والميتة وغير ذلك مما لا يباح اقتياته.."[558].

كما تعرضت قسنطينة في هذه الفترة إلى حصار شديد دام شهرا كاملا من طرف باي تونس "حمودة باشا" وكان ذلك سنة 1221هـ/1807م[559]، الأمر الذي زاد من تأزم الأوضاع العسكرية والإقتصادية بالبايلك.

وقد استمر الوضع في التدهور بقسنطينة وأريافها حتى سنة 1223هـ/1808م، وهو تاريخ بداية انفراج الأزمة بالبايلك، وهو ما أشار إليه العنتري في كتابه مجاعات قسنطينة بقوله: "ودام القحط والغلاء في الحبوب كذلك مدة سنة كاملة وهي سنة 19 (1219هـ) ثم بعد ذلك نزل سعره شيئا فشيئا غير أن حال الوطن (الريف)لم يعتدل بعدها ولم يرجع لأصله إلا في سنة 1223هـ..."[560] ، ويؤكد نفس المصدر أن هذه السنة كانت

[558] العنتري (صالح)، مجاعات قسنطينة، ص33-34.

[559] نفسه، ص 37-38.

[560] نفسه، ص 34.

بداية للانتعاش الاقتصادي في قسنطينة بقوله: "وفيها حرث الناس وأقبلوا على أشغالهم ورزقهم الله بكمال الصابة التام"[561]، وهو ما انعكس على الحياة الاجتماعية في قسنطينة وأريافها، حيث استقرت الأوضاع بالبلاد وأقبل الناس على ممارسة نشاطاتهم الاقتصادية والاجتماعية العادية وقد استفاد الإنكشاريون أنفسهم من هذا الاستقرار فأقبلوا على الاندماج تدريجيا في المجتمع عن طريق الزواج وهو ما عبر عنه الارتفاع النسبي لعقود الزواج المسجلة باسم هؤلاء في الفترة اللاحقة، وهو ما يوضحه الجدول التالي الخاص بالمحكمة المالكية:

الجــدول رقــم 12

عقود الإنكشارية ونوعها في الفترة1223-1232 هــ/ 1808-1817م (المحكمة المالكية)

نوع العقد	1223ه1808م	1224ه 1809م	1225ه1810م	1226ه 1811م	1227ه 1812م	1228ه 1813م	1229ه 1814م	1230ه 1815م	1231ه 1816م	1232ه1817م	المجموع	النسبة %
م .مالية	01	0	1	3	0	1	0	0	0	0	6	2.30
زواج	19	2	3	3	1	0	4	6	9	6	22	46.92
طلاق	16	2	9	7	5	4	0	9	6	3	1	35
توكيل	02	3	3	0	3	2	0	4	0	0	7	06.53
صلح	00	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	00
عتق	00	1	0	1	0	0	0	0	0	0	2	0.76
مراجعة	01	3	3	2	2	3	2	1	1	4	2	08.46
المجموع	39	31	29	6	1	0	6	0	6	3	60	100

من هذا الجدول نلاحظ أن زيادة بسيطة سجلت في عدد عقود الإنكشارية، في الفترة، ما بين 1223-1232هــ/1808-1817م، فقد قفز العدد الإجمالي للعقود من 163 إلى 260 عقد، أي بزيادة تقدر بـــ 103 عقود، منها 122 عقد زواج مقابل 79 عقد في الفترة السابقة، و91 عقد طلاق مقابل 41 عقد في الفترة السابقة، بالإضافة إلى 22 عقد مراجعة، وهي صورة من صور الزواج ، في حين تراجعت عقود المعاملات المالية إلى 6 عقود، وهو ما يدل على أن دخول الإنكشاري الحياة المدنية كان تدريجيا، وإن كانت

[561] نفسه، ص 39.

المحكمة المتجه إليها في هذا الجدول، وهي المحكمة المالكية، قد تكون السبب في عدم إقبال معظم الإنكشارية والعناصر التركية عامة عليها لتسجيل عقودهم بها واختيارهم للمحكمة الحنفية لإتمام ذلك، وهو ما سنلاحظه في الجدول الذي وضعناه لعقود سجلت بالمحكمة الحنفية، في نفس الفترة تقريبا، حيث تضاعف عدد عقود الإنكشارية ليصل إلى 1343 عقدا، معظمها عقود زواج، وهو ما سنوضحه في الجدول الموالي:

الجــدول رقــم 13

عقود الإنكشارية ونوعها في الفترة ما بين

1224-1234هـ/1809-1820م (المحكمة الحنفية)

نوع العقد	1224 م	1225 م	1226 م	1227م	1228 م	1229 م	1230 م	1231 م	1232 م	1233 م	1234 م	المجموع	النسبة %
م .مالية	00	01	01	00	00	00	00	00	00	00	00	02	0.14
زواج	97	78	89	49	40	65	65	52	70	116	100	821	61.13
طلاق	64	41	50	18	19	21	26	24	27	23	38	351	26.13
توكيل	05	01	02	04	00	01	02	04	03	01	00	23	01.71
صلح	01	02	00	00	00	01	00	00	00	00	00	04	0.29
عتق	00	00	00	00	00	01	00	00	00	00	00	01	0.07
مراجعة	35	21	17	09	08	06	08	09	10	08	10	141	10.49
المجموع	202	144	159	80	67	95	101	89	110	148	148	1343	100

نتبين من هذه الإحصائيات، أن عدد عقود الإنكشارية المسجلة بالمحكمة الحنفية، قد قفز من 260، سجلت بالمحكمة المالكية، إلى 1343 عقدا، بالنسبة للمحكمة الحنفية، أي بزيادة قدرت بـــ1083 عقد، أما إذا أضفنا هذه العقود إلى ما سجل بالمحكمة المالكية، فإننا نسجل 1603 عقدا باسم أفراد الإنكشارية بوجه خاص، والأتراك العثمانيين بصفة عامة، وما يدل دلالة واضحة على توجه هذه العناصر إلى الاندماج في المجتمع القسنطيني هو أن عدد عقود الزواج قفز، في هذه الفترة، إلى 821 عقد، أما إذا أضفنا إليه ما سجل بالمحكمة المالكية ، وهو 122 زيجة، فإننا نصل إلى 943 عقد زواج للإنكشارية في فترة لا تتجاوز 10 سنوات، أما إذا جمعنا عدد عقود الزواج، 943، وعقود الطلاق 442، والمراجعة 163، في العقود المسجلة بالمحكمتين، باعتبارها مظهر

من مظاهر الاندماج الاجتماعي، فإننا نجد أن العشرية الثانية من القرن التاسع عشر الميلادي كانت بحق قفزة كبرى في طريق اندماج الإنكشاري اندماجا حقيقيا في المجتمع القسنطيني، وقد استمر تصاعد عدد هذه العقود في الفترات اللاحقة وخاصة فيما يخص الحالة المدنية، زواج ، طلاق ومراجعة وهو ما سيلاحظ في الإحصائيات اللاحقة:

الجــدول رقــم 14

عقود الإنكشارية ونوعها في الفترة ما بين

1235-1245هــ/1820-1829م

نوع العقد	1235-20-1821	1236-21-1822	1237-22-1823	1238-23-1824	1239-24-1825	1240 1825	1241-25-1826	1242-26-1827	1243-27-28	1244-28-1829	1245-29-30	المجموع	النسبة %
م .مالية	00	00	00	00	00	01	00	01	00	00	00	02	0.16
زواج	76	64	46	67	80	90	65	51	61	110	75	785	65.19
طلاق	26	25	14	19	33	42	29	22	17	44	33	304	25.24
توكيل	00	00	00	00	00	01	00	00	00	00	00	01	0.08
صلح	00	00	00	00	00	00	00	00	00	01	00	01	0.08
عتق	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
مراجعة	08	05	04	10	13	17	11	05	08	17	13	111	09.21
المجموع	110	94	64	96	126	151	105	79	86	172	121	1204	100

تمثل هذه الفترة بداية النهاية بالنسبة للوجود العسكري لمؤسسة الإنكشارية، التي تناقص عددها إلى أدنى حد، بعد المجزرة التي تعرض لها أفرادها بمدينة الجزائر، على يد الداي علي خوجة سنة 1817م، فرغم كون المحكمة حنفية فإن عبارة "الإنجشايري" بدأت تختفي تدريجيا من هذه السجلات، أما أرقام الأوجاق التي كانت تضاف إلي اسم صاحب العقد أو وكيله أو الشاهد عليه للدلالة على انتسابه إلى السلك العسكري، فلم تعد تذكر نهائيا، وهو ما يوحي ببداية اختفاء هذه المؤسسة التي لم تعد سوى قوة رمزية بالجزائر، واندماج من تبقى من أفرادها في المجتمع المدني، فلم يعد يفرق بين عقود أفرادها وعقود غيرهم من المدنيين سوى الأسماء ذات الدلالات التركية أو ذكر رتبها العسكرية أو السياسية مع إضافة كلمة <<كان>>، وهو ما أصبح يشكل عائقا حقيقيا في التفريق بين عقود العناصر الإنكشارية وغيرها من العناصر التركية المدنية، بل كثيرا ما سجلت الأسماء، في هذه الفترة ، دون ذكر أي عبارة تدل على انتماء صاحب العقد، وهو

ما استمر العمل به حتى نهاية العهد العثماني في قسنطينة، إلى درجة أننا لم نعد نفرق بين عقود العناصر التركية الحنفية والعناصر المحلية المالكية، وهو ما توضح لنا جيدا في السجلات المدونة خلال فترة مقاومة الحاج أحمد باي للاحتلال الفرنسي لقسنطينة، حيث تراجع عدد عقود الإنكشارية إلى 786 عقدا مقابل 1204 في الفترة السابقة، وهو ما نوضحه في الجدول التالي:

الجــدول رقــم 15

عقود الإنكشارية ونوعها في الفترة 1246 -1253هــ/1830-1837م

نوع العقد	1246	1247	1248	1249	1250	1251	1252	1253	المجموع	النسبة %
م. مالية	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
زواج	77	57	88	81	60	68	42	24	497	63.15
طلاق	47	47	26	33	19	21	19	11	223	28.33
توكيل	00	00	01	00	00	00	00	00	01	0.12
صلح	00	00	01	00	00	00	00	00	01	0.12
عتق	00	00	00	01	00	00	00	00	01	0.12
مراجعة	08	10	09	08	05	14	07	2	63	08
المجموع	132	114	125	123	84	103	68	37	786	100

نلاحظ من الجدول الموضح أعلاه انخفاضا تدريجيا لمجموع عدد عقود الإنكشارية، في هذه الفترة، 1246-1253هــ/ 1830-1837م، مرحلة مقاومة الاحتلال الفرنسي لمدينة قسنطينة، إذ سجلنا من ضمن 786 عقد:

132 عقدا في سنة 1246هــ/1830م.

114 " " " 1247هــ/1831م.

125 " " " 1248هــ/1832م.

123 " " " 1249هــ/1833م.

84 " " " 1250هــ/1834م.

103 " " " 1251هــ/ 1835م.

68 " " " 1252هــ/ 1836م.

37 " " " 1253هـ/ 1837م.

فمن ضمن 132 عقدا، سجل في بداية الفترة المدروسة، ينخفض العدد في نهايتها إلى 37 عقدا، وهو ما يدل على احتمالين، كلاهما يحتمل الصحة:

1- أن معظم العناصر التركية وعلى رأسها الإنكشارية اندثرت إما بالقتل، وهو ما قام به الحاج أحمد باي في الفترة ما بين 1831-1832م، إذ يذكر أسيره "شلوصر" أنه قام بتصفية جسدية كبرى في حق العناصر التركية وخاصة العسكرية، ولم يترك من إنكشارية قسنطينة سوى 30 فردا[562]، وإما بالتشرد، إذ فر العديد منهم إلى إيالتي تونس طرابلس.

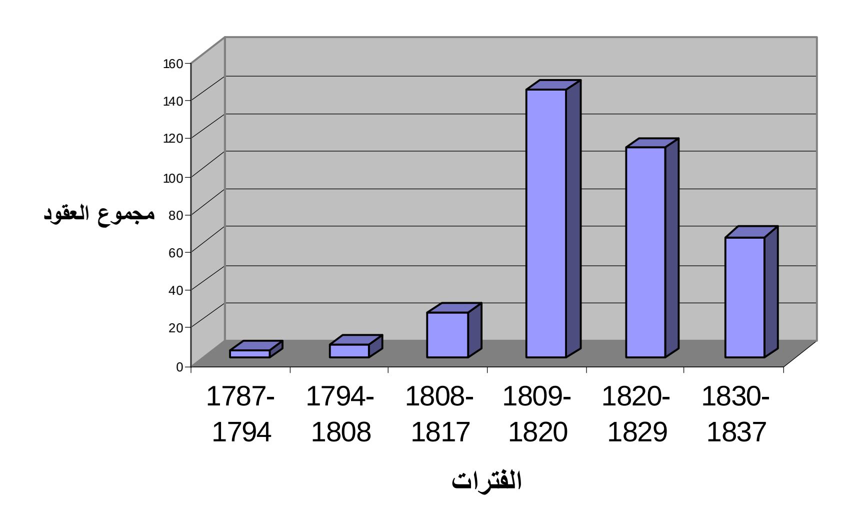
2- والاحتمال الثاني هو أن هذه العناصر اندمجت في المجتمع القسنطيني عن طريق الزواج، وهو ما لمسناه من ارتفاع عقود الزواج والطلاق بالنسبة لهذه العناصر، وهي أكثر العقود دلالة على الاندماج الاجتماعي، وذلك على حساب عقود المعاملات المالية التي اختفت تماما، فرغم اختفاء عبارة " الإنجشايري"، التي عرف بها صاحب العقد سابقا، تمكنا من رصد عقود زواج وطلاق سجلت باسم العناصر التركية، ولم نتمكن من تمييزها عن باقي العقود إلا بأسمائها التركية أو انتماءاتها إلى الموطن الأصلي الذي تحول إلى لقب عائلي، وكثيرا ما ذكر هذا اللقب في عقد وسقط في آخر، مما يصعب التمييز بين عقود الأهالي وغيرهم من العناصر التركية، وهو ما يوحي بالاندماج التام للإنكشارية والعناصر التركية عامة في المجتمع القسنطيني في هذه الفترة.

وقد مر هذا الاندماج بمراحل فرضتها الظروف التي مرت بالبايلك وقد حاولنا تلخيص هذه المراحل في الرسم البياني المرفق لهذه الإحصائيات، التي لا ندعي أنها دقيقة لأسباب عديدة أهمها صعوبة التدقيق في جميع العقود وتلف عدد من أوراق السجلات المدروسة.

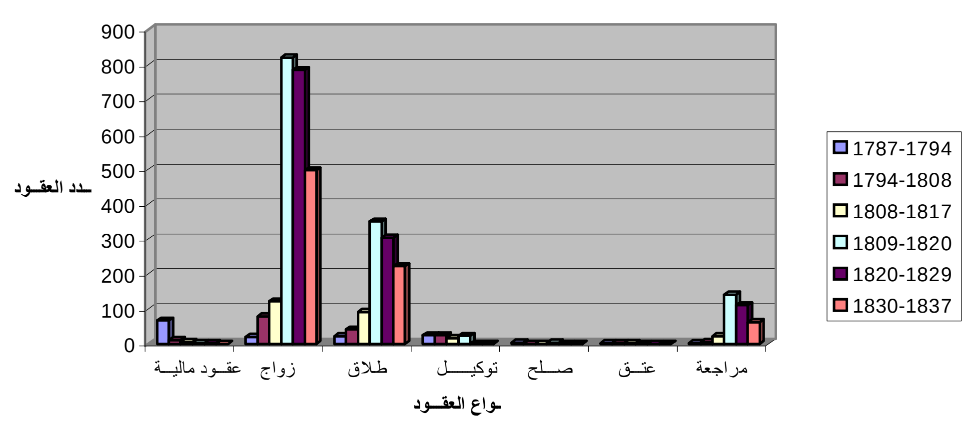
---

[562] شلوصر، المصدر السابق، ص29.





أما تطور هذه العقود من حيث النوعية، خلال كامل الفترة المدروسة، فكانت كالتالي:



ثانيا- أنواع المصاهرة عند الإنكشارية:

من دراستنا لعقود الإنكشارية بكامل الفترة المدروسة، 1202-1253هـ/ 1787-1837م، لاحظنا تطور عملية اندماج أفراد الإنكشارية في المجتمع، من فترة زمنية إلى أخرى، ويبقي السؤال المطروح هو: هل كان إقبال أفراد الإنكشارية وغيرهم من مختلف العناصر التركية، على الزواج من الجزائريات نخبويا أم عاما؟ وما هي الفئات الاجتماعية التي اندمج فيها الإنكشاريون ببايلك قسنطينة؟ وهل كان لهؤلاء غاية من هذه المصاهرة؟

إن إطلاعا بسيطا على عقود زواج وطلاق الإنكشارية يؤكد أنهم تزوجوا من مختلف الطوائف، فإذا كانت المصاهرة لدى الموظفين السامين، وعلى رأسهم البايات، مصاهرة نخبوية و سياسية، فإن مصاهرة الإنكشاريين للعناصر المحلية كانت عامة، إذا لم نقل عشوائية، فالإنكشاري كان، حسب اعتقادي، يتجه حيث يجد مصلحته المادية، أسرة غنية ينتفع منها ماديا، أو استقرارا اجتماعيا وسط محيط عائلي يقيه من مخاطر حياة العزوبية، أو أسرة شريفة تمنحه المكانة الروحية بالمجتمع.

فمن خلال تصفحنا للسجلات الشرعية لم نجد ضمن عقود الإنكشارية ما يوحي إلى توجههم إلى مصاهرة فئة اجتماعية دون أخرى، فقد صاهروا، أعيان المدينة، والعلماء والأشراف وجميع من كان يتمتع بالجاه والسلطان من الأسر القسنطينية، كما سعوا لمصاهرة أسر البايات والموظفين السامين من الأتراك، لما كان لهؤلاء من نفوذ وثروة كانت مطمع مختلف أفراد المجتمع ومنهم الإنكشارية.

رغم هذا النوع من المصاهرة المصلحية التي طبقها بعض أفراد الإنكشارية، نجد أن معظم هؤلاء توجهوا لمصاهرة رفقائهم، فكانت المصاهرة بين أفراد الإنكشارية أكثر بروزا من مصاهرة هؤلاء للبايات والموظفين السامين، ويبدو أن انتماء الإنكشارية إلى الطبقة الوسطى من المجتمع، نتيجة لمستواها الاقتصادي، جعلها تتجه لقوة لمصاهرة العامة، من الحرفيين والبرانية، بل صاهر الإنكشارية أحيانا بعض العتقاء والإسلاميين، وهو ما سنتعرض له فيما يلي بشيء من التفصيل:

1- مصاهرة أعيان المدينة :

انتهج الحكام العثمانيون، منذ وصولهم إلى بايلك قسنطينة، سياسة المصاهرة كوسيلة سياسية للسيطرة على البلاد، إلا أن ما لاحظناه مما سبق أن سياسة المصاهرة طبقت في بداية الحكم العثماني مع شيوخ القبائل بالريف دون المدينة، وهو ما عرّفناه بـــ"المصاهرة السياسية"، وقد حققت لهم تلك السياسة استقرارا سياسيا دام أكثر من ثلاثة قرون.

أما بالمدينة فلم تتجه السلطة العثمانية في البداية نحو سياسة المصاهرة، بل انتهجت سياسة أنجع وهي الاعتماد على العامل الديني بالتقرب من أهم الأسر القسنطينية ذات

المكانة الدينية بالمدينة، ولم يكن التقرب من هذه الأسر عن طريق المصاهرة وإنما عن طريق الامتيازات المادية والأدبية وهو ما طبقه الحكام العثمانيون الأوائل مع أسرة الفكون التي كانت، كما سبق شرحه في الفصل السابق، خير عون للسلطة العثمانية في قسنطينة دون اللجوء إلى مصاهرتها.

وعدم مصاهرة العثمانيين لأعيان قسنطينة، في بداية العهد العثماني، لا يعني عدم حصول هذه المصاهرة بين العناصر الوافدة وأعيان المدينة، بل ما أن سجلت عقود لهؤلاء الوافدين، وهو ما حصل في عهد صالح باي، حتى اكتشفنا أن روابط اجتماعية قوية جمعت بين العناصر التركية وعلى رأسها أفراد الإنكشارية والموظفين السامين بالبايلك، وبين سكان مدينة قسنطينة وعلى رأسهم أعيان المدينة، فهل كانت المصاهرة في المدينة مصاهرة نخبوية، كما حصل في الريف، أي بين الأعيان والموظفين السامين الأتراك ؟ أم أنها شملت الإنكشارية رغم انتمائهم إلى الطبقة الوسطى؟ ومن المبادر إلى هذه المصاهرة، العنصر التركي أم الأهلي؟

برجوعنا إلى السجلات الشرعية لاحظنا أن المصاهرة بين أعيان قسنطينة والعناصر التركية كانت لا تحدها حدود، فهي لم تقتصر على البايات ، بل تعدت ذلك إلى مختلف الرتب في سلك الإنكشارية، من أبسط جندي (يولداش) إلى أعلى رتبة عسكرية (آغا).

أمّا السؤال عن المستفيد من هذه المصاهرة، وبالتالي المبادر إليها فيجيب عنه "***V. De Paradis***"، بقوله أن الأسر المغربية كانت تسعى للارتباط بالإنكشاري عن طريق المصاهرة ليكون حاميا لها في حين كان اليولداش يسعى للزواج من الفتاة العربية الغنية لتنتشله من فقره[563]، فالسعي إلى المصاهرة، إذن، كان من الطرفين ولمصالح مشتركة.

وإن كان إقبال البايات على مصاهرة الأسر العريقة في قسنطينة هي السمة البارزة في هذه السياسة لما كان لهذه الأسر من نفوذ في المدينة، ومن أهم الأسر القسنطينية التي صاهرت الإنكشارية والعناصر التركية عامة، وجاء ذكرها في سجلات العدول.

---

[563] DE PARADIS(V), Op.cit, p 175.

أ- أعيان العلم:

-أسرة ابن باديس:

ارتبط اسم أسرة ابن باديس ذات الأصول الصنهاجية بمدينة قسنطينة منذ العصور الوسطى فهي سليلة المعز بن باديس، عرفت بعلمائها وأخرهم الشيخ عبد الحميد ابن باديس مؤسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، في سنة 1931م، وكان مقرها قسنطينة.

كان ارتباط أسرة ابن باديس بالعثمانيين ارتباطا دينيا، شأنها في ذلك شأن معظم الأسر القسنطينية العريقة، وسرعان ما تحول إلى ارتباط اجتماعي لعدم وجود موانع تمنع ذلك التقارب، وإن كانت أخلاق الإنكشارية قد شكلت مانعا في بداية الحكم العثماني للجزائر، إلا أن تلك الموانع بدأت تزول تدريجيا فحصل التقارب بين هذه الأسرة الدينية العريقة وعناصر الإنكشارية، عن طريق المصاهرة، وهو ما أثبتته السجلات الشرعية من ذلك زواج علي النوي بن باديس من فاطمة بنت سليمان الإنجشايري" ثم طلاقه لها وفي شوال 1207هـ/1792م، راجعها، وكذا زواج "سي أحمد بن السيد حسن بن باديس شريفة بنت خليل الإنجشايري بكرا مجبرة... (صفر 1209هـ)"، ونلاحظ من العقود المذكورة أعلاه أن أسرة ابن باديس هي المبادرة بمصاهرة أفراد الإنكشارية، وهو ما يدل على سعيها للتقرب من أصحاب السلطة في البلاد، قبل أن تتحول المصاهرة علاقة إجتماعية سعى إليها أفراد الإنكشارية في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، ففي ذي القعدة 1239هـ، "تزوج مصطفى خوجة بن خليل التركي أمة الله بطوطة بنت المرحوم السيد الحاج أحمد ابن باديس ثيب الصداق 100 ريال و... زوجها منه سي محمود بن عبد الله التركي..."، أي أن العلاقة بين أسرة ابن باديس والعناصر التركية تمتنت إلى درجة توكيل تركي (انكشاري) على بناتها، وهو أمر يثير الاستغراب.

-أسرة المسبح:

كانت من بين الأسر المحلية التي اعتنق شيوخها المذهب الحنفي بتشجيع من بايات قسنطينة، وقد عين الباي عثمان (1218هـ/1804م) شيخها محمد المسبح خطيبا بجامع

سوق الغزل، حيث كان يصلي الباي[564]، وفي 12 شوال 1236هـ/1820م، تولى الإمام أبو عبد الله السيد محمد المسبح قضاء المحكمة الحنفية بقسنطينة[565]

"... تزوج محمد بن مصطفى الإنجشايري... رحمونة بنت محمد المسبح... (جمادى الثانية 1210هـ)".

" تزوج محمد بن علي الإنجشايري... فيالة بنت سعد الدين المسبح ثيبا الصداق...(100) ريال... (شعبان 1210هـ)"، ويبدو أن نفس الزوجة طلقت من إنكشاري لتتزوج آخر "تزوج صالح بن محمد الإنجشايري فيالة بنت المرحوم السيد سعد الدين المسبح...".

ويبدو أنها طلقت مرة أخرى لتعود إلى زوجها الأول "علي بن عثمان الإنجشايري" في محرم 1233هـ، "..زوجها علي بن مصطفى الإنجشايري.." وهو ما يدل على اندماج عناصر الإنكشارية في حيات الأسر القسنطينية وخاصة المعتنقة للمذهب الحنفي.

- أسرة العنتري:

أسرة قسنطينية توارثت وظيفة الباش كاتب في نهاية العهد العثماني، حيث تولى المنصب أحمد العنتري في عهد صالح باي ومحمد العنتري في عهد الحاج أحمد باي[566].

وكأي أسرة بارزة أو تريد البروز في قسنطينة بادرت أسرة العنتري إلى مصاهرة العناصر التركية بالمدينة، ولم تستثن من ذلك عناصر الإنكشارية، إلا أن ذلك كان في وقت متأخر بالنسبة للأسر السابقة الذكر، فأول عقد سجل باسم هذه الأسرة، حسب اطلاعنا، كان في شهر محرم 1225هـ/1810م، حيث "طلق علي بن براهم الإنجشايري زوجه جنات بنت المرحوم السيد أحمد العنتري..زوجها شقيقها محمد.." وفي شوال 1226هـ، راجعها زوجها "علي التركي"، ولم تكن مبادرة المصاهرة من أفراد الإنكشارية وحدهم بل من أسرة العنتري أيضا، إذ أقبل "المكرم سي حمى بن المرحوم سي أحمد

---

564 سعد الله(أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1،ص 411 .

565 سجل المحكمة الحنفية، أرشيف ولاية قسنطينة.

566 أبو القاسم سعد الله، رسالة العنتري القسنطيني إلى المترجم الفرنسي فيرو، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر عدد1، 1986، ص101.

العنتري" على الزواج من "أمة الله ءامنة بنت حمزة الإنجشايري بكرا الصداق...(150) ريال و... زوجها منه محمد بن بوشناق الإنجشايري... (صفر 1230هـ/1814م)".

وما يمكن ملاحظته من العقد المشار إليه هو أن أسرة العنتري هي المبادرة لمصاهرة أسرة إنكشاري، كما نلاحظ من نفس العقد أن تكتلا بدأ يبرز في هذه الفترة في أوساط الإنكشارية، وهو ما يعبر عنه توكيل إنكشاري على زواج ابنة إنكشاري آخر، قد يكون غائبا أو متوفيا، وإذا كان "حمى" المذكور هو محمد والد صالح العنتري، فإن أم هذا الأخير قد تكون ابنة إنكشاري، وهو ما مدى اختلاط الدم التركي بالدم العربي والمحلي عامة.

والواقع أن علاقة أسرة العنتري بالسلطة المركزية بقسنطينة لم تتوتر إلا بعد مقتل الباش كاتب "محمد العنتري" من طرف الحاج أحمد باي بتهمة الخيانة، بعد أن نصح سنة 1836م، بتسليم المدينة للفرنسيين باعتبار أن القوات الفرنسية أقوى من أن تقهر من طرف قوات الحاج أحمد باي، وهوما جعل صالح العنتري، ابن الضحية، يتحامل على الحاج أحمد في مخطوطه "الفريدة المونسة" ويتهمه بقتل والده ظلما.

ويبدو أن المصاهرة بين أسرة العنتري والإنكشارية لم تقتصر على كتاب المخزن وهما "أحمد"، كاتب صالح باي و"محمد" كاتب الحاج أحمد باي، وإنما شملت عناصر أخرى من الأسرة وهو ما سجل في ربيع الأول 1225هـ، بالمحكمة الحنفية، "راجع محمد بن عمر الإنجشايري مطلقته عايشة بنت سي الحسن العنتري..".

-أسرة ابن نعمون:

اختلفت المصادر حول تحديد أصول هذه الأسرة القسنطينية، فمنها ما يرجعها إلى العنصر التركي ومنها من يشير إلى أصولها العربية ، فقد جاء في سجل قايد البلاد بأرشيف ولاية قسنطينة، أن هذه الأسرة تنتمي إلى الباي محمد نعمان، الذي قال عنه صالح العنتري أنه "تركي قديم في قسنطينة"[567]، حيث جاء فيه: "12 سبتمبر 1848م: السماح بدفن لالة موني بزاوية ابن نعمون وهذا الامتياز يمنح لها لأنها من أسرة بايات

[567] الفريدة المونسة، ص 62 .

المدينة... فهي ابنة أخ الباي السابق"[568] ويقصد بذلك نعمان باي الذي حكم قسنطينة بين1226و1229هـ/1811-1814م، أما شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، صهر الأسرة، فلم يذكر، في مخطوطه منشور الهداية، الذي خط سنة 1638م، أصل الأسرة بل اكتفى بالقول "وهم دار عافية ومن بيتات قسنطينة وشهرتهم في أسلافهم بنسل الصالح سيدي نعمون"[569]، وهذا يعني أن الأسرة كانت بقسنطينة قبل الباي محمد نعمان، كما أن الباي يحمل اسم "نعمان" وليس "نعمون"، وبالتالي فإن الاحتمال الأكبر أن الأسرة تكون من أصول محلية.

كما أن الشيخ الفكون ذكر اسم أحد أفراد الأسرة مقرونا بلقب "الشابي"، "عرفة بن نعمون الشابي"، و في مكان آخر، يقول أن عبد الله بن نعمون التقى بأبي زكرياء يحيى الفكون (ت 940هـ/1534م)، وأن هذا الأخير ولاه إمامة المسجد الكبير مكانه قبل أن يسافر إلى تونس، حيث قتل من طرف القوات الإسبانية[570]، وهذا يعني أن الأسرة تعود إلى أصول عربية وأن وجودها بقسنطينة سابق للوجود العثماني، أو على الأقل جاء زعيمها مع القوات العثمانية الأولى.

ومهما كانت أصول أسرة ابن نعمون فإنها تعد من الأسر القسنطينية العريقة، التي تقلدت العديد من المناصب الهامة بالبايلك منها منصب الباي ووظيفة الباش سيار، وأمين السكة، التي يؤكد شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون في مخطوطه "منشور الهداية" أن أحد أفراد الأسرة، وهو عبد الله بن نعمون "كان شاهد بيت ماله (الباي محمد بن فرحات، 994هـ/1588م) ومجابيها على يده مع استعماله في شهادات يستعين بها على أمور رعيته"[571]، وبسبب هذه المكانة سعى الجميع للتقرب من هذه الأسرة عن طريق المصاهرة، وعلى رأس الأسر القسنطينية التي ارتبطت بأسرة ابن نعمون واعتزت بهذا الارتباط هي أسرة الفكون، شيوخ الإسلام وشيوخ البلد بقسنطينة، وأصحاب الحضوة لدى الحكام العثمانيين، وهو ما أثبت في العديد من العقود الشرعية.

---

[568] Le Registre du Gaid el bled de Constantine, Op.cit, p 15.

[569] منشور الهداية....، ص 80 .

[570] نفسه، ص 168.

[571] نفسه، ص 211 .

وكبقية أعيان المدينة صاهرت أسرة ابن نعمون العديد من أفراد الإنكشارية والموظفين الأتراك والكراغلة بقسنطينة، وهو ما رصدته لنا وثائق المحكمة الشرعية بالمدينة، من ذلك، زواج "سي عبد الرحمن بن سي أحمد نعمون ءامنة بنت سي محمد يعرف كالي غلي الإنجشايري بكرا ...".

وزواج "..السيد عمار بن المكرم السيد محمود بن جاقر باي أمة الله الزهراء بنت السيد حسن نعمون بكرا أصدقها... (200) ريال... (شوال 1234هـ/ 1818م)"، وقد يؤكد انخفاض قيمة الصداق المقدم لابنة أسرة ابن نعمون، في العقد المذكور، انتسابها إلى العلماء من أعيان قسنطينة وليس لـ "نعمان باي" وهو ما يوضحه العقد التالي: "تزوج إبراهيم بن أحمد التركي كان شاوش قايد الدار خدوجة بنت المرحوم السيد نعمان باي بكرا...(4000) ريال(ربيع الثاني 1237هـ/1818م)"، فالفرق شاسع بين قيمة صداق ابنة العالم "بن نعمون" (200ريال) وصداق ابنة الباي "نعمان" (4000 ريال)، ولذا يمكننا القول وبتحفظ أن انتساب أسرة ابن نعمون إلى "نعمان باي" أمر مشكوك فيه.

- أسرة الفكون:

رغم العلاقة الحميمية والمحترمة، التي تكونت بين أسرة الفكون والحكام العثمانيين بقسنطينة، منذ وصولهم إلى قسنطينة، فإننا لم نعثر على ما يدل على أن الأسرة صاهرت الحكام العثمانيين، بل العكس هو الصحيح إذ عاب شيخ الأسرة عبد الكريم الفكون، في مخطوطه "منشور الهداية"، على كل من تقرب من السلطة المركزية من العلماء ورجال الدين، وهو ما يبرر ابتعاد أفراد الأسرة عن الحكام العثمانيين ورفض الاحتكاك بالعناصر التركية عموما.

أما أسرة ابن نعمون، التي تقول بعض المصادر[572] أنها سليلة باي قسنطينة محمد نعمان، 1226و1229هـ/1811-1814م، و ينفى الشيخ الفكون أصولها التركية، فكانت أكثر الأسر ارتباطا بأسرة الفكون، فقد ربطتها بأسرة الفكون روابط مصاهرة قوية وقديمة[573]، وهو ما عثرنا عليه في بداية سجلات المحكمة المالكية، حيث سجلت عدة

[572] Le Registre du Gaid el bled de Constantine, Analyse des Arrétés pris par le gaid el bled M.Megnaoua Cherif, Constantine, (A.W.C),1929,p 15 .

[573] منشور الهداية، ص 80.

عقود زواج بين الأسرتين كان أولها في 8 شوال من سنة 1202هـ(1787م)، وعقد سجل في محرم 1205هـ/1790م، "زواج محمد بن الحاج أحمد بن نعمون فاطمة بنت الشيخ عبد الكريم الفكون" ويدخل ذلك في إطار المصاهرة بين النبالة الدينية في المدينة، ومهما كان انتماء أسرة ابن نعمون العرقي، فإن رابط الدين والعلم هو الذي وطد الصلة بين الأسرتين، وهو ما يؤكد أن المصاهرة في قسنطينة بدأت نخبوية قبل أن تنفتح على بقية شرائح المجتمع.

ومن العقود المتأخرة بين الأسرتين عقد سجل في جمادى الأولى 1212هـ (1797م) ونصه: "راجع السيد محمد بن السيد عبد الكريم الفكون عايشة بنت أحمد نعمون... زوجها أخوها محمد...".

إلا أن إحجام أسرة الفكون عن مصاهرة العناصر التركية، لم يمنع حصول مصاهرة بينها وبين أسر هذه العناصر، ومنها أسر الإنكشارية، وإن كان ذلك على نطاق ضيق جدا، ومثالنا على ذلك عقد سجل في ربيع الأول 1210هـ (1795م) جاء فيه: "تزوج السيد أحمد الفكون جلبية بنت السيد محمد بن عبدي الإنجشايري بكرا مجبرة الصداقماية ريال وعشرون ريال (120 ريال) وقفطان وحزام وأمة ووقيتان من الجوهر ينقد ستين ريال (60 ريال) وحزام والباقي كله يحل بعد ثمان سنين من تاريخه (8 سنوات) زوجها أبوها بما ملكه الله من أمرها..."، ويؤكد العقد أن أسرة الفكون هي المبادرة لمصاهرة أسرة إنكشاري وليس العكس، وهذا عكس ما سجلناه من خلال دراستنا لعقود الإنكشارية، حيث كان عدد عقود الإنكشارية الذكور يفوق بكثير عدد عقود زواج بناتهم، وبذلك كان الإنكشاري هو المبادر لمصاهرة أبناء البلاد، الذين لم يرفضوا مصاهرته، وهذا يعني أن أسرة الفكون تقربت من أبناء هؤلاء (الكراغلة).

بالإضافة إلى مصاهرة هذه الأسر ذات المكانة الدينية والعلمية الكبيرة بقسنطينة، صاهر الإنكشارية العديد من علماء المدينة أمثال أسرة "الراشدي" وأسرة "ابن الماجات" وأسرة "الكماد"، "تزوج سي الحسين بن الكماد مطلقته جلبية بنت خليل الإنجشايري أصدقها (50) ريال... (محرم 1209هـ/1794م)"، وأسرة الضرباني، "تزوج الحاج خليل بن محمد الإنجشايري بأمة الله عايشة بنت العالم السيد علي الضرباني كان قاضيا

..ثيب ..الصداق...(100) ريال... (شوال 1243هـ/1827م)"، وغيرهم من علماء قسنطينة.

ويأتي على رأس العلماء المصاهرين للإنكشارية قضاة الحنفية، من الأتراك العثمانيين والعناصر المحلية، أمثال "اسماعيل التبسي"، الذي سجلت لأسرته عدة عقود تثبت مصاهرته للإنكشارية منها:"تزوج على بركة الله وحسن عونه المكرم سليمان بن أحمد الإنجشايري أمة الحق سبحانه عايشة بنت المرحوم بكرم الحي القيوم الفقيه النبيه السيد اسماعيل ابن التبسي كان قاضي الحنفية بكرا... (رمضان 1224هـ)".

ومن كبار العلماء الأحناف الذين صاهروا أسر الإنكشارية المفتي عبد الرحمن باش تارزي، وهو ما نص عليه عقد سجل في شوال 1245هـ/1829م، جاء فيه: "تزوج على بركة الله تعالى ويمنه الشاب الأجل المرعي الأبجل السيد إسماعيل بن المرحوم السيد عبد الله خوجة الإنجشايري البنت العذراء المجبرة... ابنة الشيخ العلامة الفهامة السيد مصطفى بن الشيخ المتغمد برحمة الله تعالى السيد عبد الرحمان الجزايري شيخ الطريقة... وكيل الزوج وهو الحاج أحمد باي أدامه الله مؤبدا سعيدا..."، وقد استمرت مصاهرة أسرة باش تارزي للإنكشارية حتى نهاية الحكم العثماني وهو ما جاء في صفر 1235هـ، حيث تزوج حفيد الشيخ "محمد بن محمود بن الشيخ... عبد الرحمن باش تارزي..." من "وريدة بنت... حسين الإنجشايري".

والأمثلة كثيرة على عقود الزواج بين العلماء والإنكشارية، لا يمكن حصرها، وهو ما يدل دلالة واضحة على زوال الحاجز الإجتماعي الذي طالما فرق بين هذه العناصر والسكان المحليين.

ب- أعيان الإدارة:

-أسرة ابن الأبيض:

وهي أسرة قسنطينية احتلت منصب قائد الدار، في عهد أحمد باي القلي، وقد توارث أفرادها هذا المنصب منذ سنة 1168هـ/1755م، تاريخ تقليد الباي "حسين زرق عينو" المنصب لزعيم الأسرة "ابن محمد بن عمر بن الأبيض"، قائد الزمول، لتبقى هذه

الوظيفة وراثية في الأسرة حتى بداية القرن التاسع عشر الميلادي[574]، تاريخ استلاء أسرة ابن البجاوي على المنصب، بعد خلاف وقع بين الأسرة والحاج أحمد باي، ومن أشهر أبناء هذه الأسرة الحاج" أحمد بن الأبيض"، قائد الدار في عهد الباي عثمان، 1803-1804م، والذي كان وراء حماية قسنطينة، إلى جانب شيخ البلد محمد الفكون، من الهجوم الذي شنته قوات الثائر"ابن الأحرش" سنة 1804م، على المدينة في غياب الباي الذي كان رحلته بالريف لجمع الضرائب، وهو ما زاد من شهرة أفراد أسرة ابن الأبيض في قسنطينة[575].

ونتيجة للجاه الذي اكتسبته الأسرة من هذا المنصب سعت مختلف الفئات الاجتماعية لمصاهرتها وخاصة العناصر التركية، من الإداريين والعسكريين، وهو ما رصدناه بسجلات العدول بمحكمة قسنطينة، من ذلك:

" تزوج إسماعيل بن محمد التركي بأمة الله فطوم بنت المرحوم السيد مصطفى ابن الأبيض كان قايد الدار بكرا الصداق 200 ريال و... ينقدها 50ريال... زوجها المكرم اصطنبولي قايد الجابري... (جمادى الثانية 1245هـ)"، ويشير العقد إلى توكيل انكشاري على ابنة ابن الأبيض، وهو، في اعتقادي قمة الثقة والصداقة بين الموظفين السامين وأفراد الإنكشارية مهما كانت منزلتهم الاجتماعية، كما "تزوج السيد ابراهم ابن المرحوم البر الحاج أحمد بن الأبيض زليخا بنت المكرم محمود الإنجشايري بكرا... (رجب 1238هـ)"، وهو ما يعني أن السعي للمصاهرة كان من الطرفين.

- أسرة بن جلول:

وهي، حسب بعض المراجع الفرنسية[576]، أسرة عربية تعود أصولها إلى فاس بالمغرب الأقصى، اعتنق مؤسسها، عباس بن علي جلول، المذهب الحنفي، بتشجيع من

---

[574] FERAUD(ch), "Les zmoul..", Op.cit , pp 41-50.

[575] وضعت لوحة تذكارية على باب قصبة قسنطينة تخلد وفاة الحاج أحمد بن الأبيض في نفس السنة التي حمى فيها مدينة قسنطينة من ثوار ابن الأحرش، كتب عليها: "بسم الله الرحمان الرحيم توفي المرحوم بكرم الحي القيوم الحاج أحمد بن الأبيض أوائل شوال سنة 1219"(BOSCO M. Joseph," Note sur une inscription arabe de la "kasbah" (Constantine)", R.S.A.C, 1919, pp 571-573.).

[576] A.O.M, 1H9, M. martin, Notes sur l’historique de quelques familles de Constantine.

الباي حسن بوقمية(1125هـ/1713م)، الذي منحه منصب "باش كاتب"، وبقيت هذه الوظيفة متوارثة في الأسرة حتى أواخر العهد العثماني، حين تحول أفرادها إلى الاشتغال في القضاء الحنفي وعادت وظيفة الباش كاتب إلى أسرة العنتري[577].

ويقول حفيده " مصطفى بن جلول" أن جده "عباس" هو الذي بنى مسجد سيدي لخضر بسوق الغزل إلا أن الباي حسين بوقمية نسبه إلى نفسه[578]، وقد أصبح مدفنا للباي وأسرته.

أما مولود قايد الذي اعتمد بدوره على مراجع فرنسية فيقول أنها تعود إلى أصول بربرية، وذلك بقوله أن صالح باي تزوج من ابنة رفيقه في السلاح أحمد الزواوي بن جلول، وكان ابناه محمد وحسين من ابنة بن جلول[579]، كما يقول أن تولي حسين بن صالح باي الحكم في قسنطينة سنة 1221هـ/1807م، كان بتدخل من أخواله من أسرة بن جلول[580].

ويبدو أن مصاهرة أسرة ابن جلول لـ"صالح باي"، أعظم بايات قسنطينة، واعتناق مؤسسها للمذهب الحنفي، أدمج الأسرة في سلسلة من المصاهرات العرقية مع العناصر التركية بالمدينة، ومنها عناصر الإنكشارية، وهو ما نلمسه من خلال تعدد العقود المسجلة ضمن سجلات المحكمة الشرعية بقسنطينة، ومن الأمثلة الكثيرة على ذلك، عقدان سجلا في شوال 1211هـ(1796م)، أي بعد مقتل صهرها صالح باي بأربع سنوات، جاء في الأول:"... طلق السيد محمد بن حسن بن جلول أمة الله يمينة بنت سي خليل الإنجشايري..."، وجاء في الثاني: "وفيه (شوال 1211هـ) تزوج حسين بن محمد بن حسين الإنجشايري الزهراء بنت سي أحمد بن جلول بكرا الصداق...(200) ريال وقفطان و..."، ومن العقدين المذكورين نستخلص أن مبادرة المصاهرة لم تكن من طرف واحد، بل من الطرفين، ففي العقد الأول كانت المبادرة من أسرة ابن جلول، إذ أقدم أحد أبنائها، وهو "محمد بن حسن "، على الزواج من ابنة "سي خليل الإنجشايري"، وذلك ربما يكون

[577] MERCIER (E), Histoire de Constantine, p 244.
[578] VAYSSETTE, Op.cit, p 159.
[579] GAID (M), chronique des beys …, Op.cit, p38 .
[580] Idem , p 56 .

في عهد صالح باي، أما في العقد الثاني فكانت المبادة من الإنكشاري"حسين بن محمد" الذي بادر إلى خطبة ابنة أحد أفراد أسرة ابن جلول "أحمد بن جلول" والزواج منها.

وقد استمرت مصاهرة أسرة ابن جلول لعناصر الإنكشارية، والعناصر التركية عامة، والإنكشارية خاصة حتى نهايتها على يد الحاج أحمد باي، سنة 1832م، وهو ما دل عليه استمرار تسجيل عقود الزواج والطلاق بين الطرفين، فـــ " في السادس عشر منه (جمادى الأولى 1226هـــ/1811م) تزوج سي العربي بن سي حسين بن جلول ساسية بنت سي موسى الإنجشايري بكرا مجبرة أصدقها...(100) ريال..."، و"تزوج على بركة الله الشاب القاري سي اسماعيل بن المرحوم سي محمد بن السيد عبد الكريم بن جلول أمة الله عائشة بنت المحترم المكرم سي النوي العجمي باش طبجي بكرا..."، فرغم عدم ذكر عبارة "الإنجشايري" بعد اسم والد الزوجة، فإن عبارة"العجمي" تدل على أنه إنكشاري من ذوي الأصول المسيحية.

"طلق السيد محمد بن الحاج حسن بن جلول الحرة باية بنت سي خليل الإنجشايري"، لعله عقد مكرر بسبب الخطئ في اسم الزوجة لأنه لا يجوز الجمع بين الأختين.

وبقيت أسرة ابن جلول وفية للسلطة العثمانية، حتى سقوط قسنطينة في يد الفرنسيين.

- <u>أسرة ابن البجاوي:</u>

وهي حسب بعض المراجع الفرنسية، أسرة محلية تعود أصولها إلى منطقة بجاية[581]، ومن المراجع ما يؤكد أن ابن البجاوي انكشاري من أصل تركي واسمه الحقيقي "قرمان اليوناني"، ولاستقراره الطويل، ببجاية عرف بـــ"البجاوي"[582].

ولعل ذلك هو السبب في تولي أفراد هذه الأسرة مناصب خطيرة بالبايلك منها منصب الباش مكاحلي، أي رئيس القصر في فترات متقطعة من الحكم العثماني بقسنطينة، قبل أن ترتقي في عهد الحاج أحمد، إلى منصب قائد الدار، خلفا لأسرة ابن الأبيض، وكان

---

[581] M.Martin, Op.cit, p 24.
[582] Filali (Kamel), "Les Kuloughlis…, Op.cit, 82.

الحاج محمد بن البجاوي هو الذي تولى المنصب، فكان يتقاسم مهام المدينة مع شيخ البلد "الفكون"، وكانت مداخيل البايلك والذخائر الحربية بالقصر تحت حراسته[583].

ويبدو أن أسرة ابن البجاوي اندمجت في الوسط التركي اندماجا كليا، خاصة في عهد الحاج أحمد باي، وهوما يوضحه عقد زواج أحد الإنكشارية سجل في شهر ذو القعدة من سنة 1243هـ/1827م، جاء فيه: "تزوج علي بن عمرالإنجشايري أمة الله يمونة بنت المرحوم بكرم الحي القيوم السيد الشريف بن مولاى أحمد بكرا... زوجها منه الفارس الأكمل القاري الأجل السيد الحاج محمد البجائي قايد الدار في التاريخ بتوكيل أسند إليه من المعظم الأرفع الهمام الأنفع سيدنا الحاج أحمد باي أعزه الله بعد توكيلها إياه... وقبل للزوج العالم العلامة الدراك الفهامة السيد محمد الزواوي بن المرحوم السيد محمد بن عبد الجليل بتوكيل له أيضا من سيدنا الحاج أحمد باي المذكور أعلاه أيده الله آمين..."، ففي العقد المذكور نتبين شراكة عربية تركية تمثلت في توكيل حاكم البايلك الكرغلي "الحاج أحمد باي" قائد الدار " محمد بن البجاوي" على زواج ابنة عالم عربي من فرد من أفراد الإنكشارية، وقد توكل عليه أحد علماء المدينة "محمد الزواوي"، وهو ما يدل دلالة واضحة على اختفاء الفوارق بين الإنكشارية والرعية، بل بين السلطة والرعية، وخاصة في عهد الحاج أحمد الذي كان يمثل الجيل الثاني من الكراغلة في قسنطينة، والأقرب إلى أخواله العرب من أبناء عمومته الأتراك، وكان "محمد بن البجاوي" المذكور، أول من استشهد في سبيل الدفاع عن مدينة قسنطينة، سنة1253هـ/1837م[584]، إلى جانب الحاج أحمد.

- أسرة بن زكري:

تعود أصول أسرة ابن زكري، حسب "***Feraud***" إلى عرب الأندلس[585]، أما "***M.Martin***" [586] فيعيدها إلى قبيلة أولاد بليل قرب "حمزة" (البويرة)، ولعل الأسرة

[583] VALLET (E),"Page d'histoire, le dernier siège de Constantine vu par les assiégés", in R.S.A.C, 1935-1936, p 291.

[584] مذكرات الحاج أحمد باي، ص75.

[585] FERAUD(Ch), Le Sahara…, Op.cit, p 66.

[586] A.O.M, 1H9, M. martin, Notes sur l'historique de quelques familles de Constantine.

تنحدر من سلالة العالم أحمد بن محمد بن زكري التلمساني الذي تصدر الإفتاء في تلمسان في نهاية القرن 15م (ت 900هـ/1495م) [587].

ومهما كانت أصول أسرة ابن زكري فهي من أهم الأسر ذات النفوذ الإداري بقسنطينة، تقلدت عدة مناصب هامة في الإدارة العثمانية بقسنطينة، منها منصب الخليفة، وهو أقرب المناصب الإدارية إلى الباي، وباش سيار وهي من الوظيفة التي توارثها أفراد هذه الأسرة، وكانت قصة الباش سيار "ابن زكري" وفرسه حليليفة من القصص التي خلدت دور الأسرة في الدفاع عن مدينة قسنطينة[588].

لذا كان اعتماد بايات قسنطينةعلى هذه الأسرة، في تسيير شؤون البايلك، اعتمادا شبه كلي، وقد تعاظم نفوذ الأسرة بقسنطينة في عهد الباي أحمد القلي، فكان الحاج مسعود بن زكري، باش سيار الباي، حسب ما أشار إليه مخطوط مجهول المؤلف أرخ لصالح باي[589]، هو من اقترح تولية صالح باي الحكم بقسنطينة بعد وفاة الباي أحمد القلي، ومما جاء في هذا المصدر: "لما توفي السيد أحمد باي جد السيد الحاج أحمد باي الذي هو آخر ملوك قسنطينة مشا (كذا) السيد الحاج مسعود بن زكري إلى الجزاير، وكان سلطانها إذ ذاك السيد محمد باشا المشهور بصلاح الحال وتدبير المآل مخبره بموت باي قسنطينة، فسأله عمن يليق لأن الولاية أمرها عظيم... فذكر له السيد صالح خوجة خليفة الباي المذكور لخبرته بأحوال الرعية... فوافقه على ذلك في شعبان سنة 1185...".

لهذا السبب نال الحاج مسعود بن زكري حظوة كبيرة لدى صالح باي، "فكانت له الغاية القصوى مع صالح باي و الوزارة التامة فنهض باعباء الدولة وأتم نهوض وتدارك الخلل وتصدى لمهات المملكة (حتى صار) ممدوحا عند العامة بكل لسان، صائب الآراء،

---

[587] عالم صوفي له عدة فتاوي في "المعيار" للونشريسي.

[588] تقول القصة أن الباش سيار"ابن زكري" هو الذي تسبب في فك الحصار التونسي عن قسنطينة، إذ بعد عجز قوات الباي، في قسنطينة، عن فك الحصار عن المدينة طلب "ابن زكري إنزاله ليلا بواسطة شبكة مع فرسه حليليفة من أعلى كهوف القصبة للذهاب إلى الجزائر لطلب النجدة من الباشا، وبذلك وصلت قوات الباشا وتم فط الحصار عن المدينة.

[589] ذكر طرف من ولاية المرحوم السيد صالح باي أميرا ببلد قسنطينة، نسخ محمد الطاهر بن أحمد النقاد، مخطوط بالمكتبة الوطنية التونسية، رقم 263.

حسن التدبير، ضابطا لما تحت يده، خبيرا باحوال الملوك وآدابهم، يكاتب باي تونس بلا إذن ويهادى الباي صالح، حتى أن الباي صالح احتاج يوما إلى مال كثير يرسله إلى الجزائر وهو آن ذاك بالمحلة بناحية القبلة، وتكلم مع الحاج مسعود في شان ذلك فاجابه وسهل عليه بأن كل واحد من وزرائه يعطى قدرا من المال فسكت صالح باي.وكان ابن زكري يبعد عن المحلة فانصرف من عند الباي إلى خباه فكتب في الحين كتابا أرسله مع بعض خدامه إلى السيد حمودة باشا صاحب تونس فبلغ ذلك السفر إلى تونس و دفع الكتاب فوجه مع الرسول مالا عظيما. وبعد أيام وصل الرسول إلى الحاج مسعود بذلك المال فوضعه قدام صالح باي فبهت لذالك (كذا) وتعجب... وزال عنه الغيار، وبعد ذلك أرسله إلى السيد الباشا بالجزائر فبلغ به الحرمة التامة".

استمر نفوذ أسرة ابن زكري في قسنطينة حتى عهد آخر باياتها، وكان بايات قسنطينة يقرأون لشيوخها ألف حساب، لما كان لهم من حنكة سياسية وما لهم من علاقة متينة مع شيوخ عرب الصحراء من أسرة بوعكاز الذواودة، التي كانت مصدر تخوف مختلف بايات قسنطينة، واستمر أفراد أسرة ابن زكري في تمثيل بايات قسنطينة لدى بايات تونس[590].

ولم تفقد هذه الأسرة نفوذها بقسنطينة إلا عند وصول الحاج أحمد باي إلى السلطة، إذ قام بمطاردة أفرادها وأفراد أسرة ابن نعمون[591] والعمل على تصفيتهم جسديا باعتبارهم أعداءه وأعداء أخواله من أسرة ابن قانة، المنافسين الأوائل لأسرة بوعكاز الذواودة على مشيخة العرب[592]، ولعل هذا ما عناه صاحب مخطوط صالح باي بقوله: "ومازال ابن زكري في عز وإحترام حتى إنحرفت عنه الدنيا، فنكبه بعد ذلك وسقاه السم وأخذ ماله"[593].

---

[590] ابن العطار، المصدر السابق، ص49.

[591] رسالة رقم 19، من الحاج أحمد إلى حسين باشا في أواخر صفر 1243هـ(1827م)، حول تمرد أسرة ابن زكري وأسرة ابن نعمون وفرارهم نحو الشرق، مجموعة 1642 المكتبة الوطنية الجزائر.

[592] لمعرفة المزيد عن الصراع بين أسرة ابن قانة وأسرة بوعكاز الذواودة على مشيخة العرب أنظر: جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة ببايلك الشرق...، مرجع سابق.

[593] نفس المصدر، ص 25، لم نفهم من العبارة الأخيرة، هل الدهر هو الذي نكب ابن زكري أم صالح باي؟ لأن صالح

بهذه الطريقة انتمت أسرة ابن زكري العربية إلى العناصر التركية عن طريق الإدارة، قبل أن تتقرب إليهم عن طريق المصاهرة، فكانت المصاهرة نتيجة طبيعية لذلك التقارب الإداري، وبينما كان يسعى إلى مصاهرتها كل من يريد الوصول إلى المراتب العليا بالبايلك، فإن أفرادها عمدوا إلى مصاهرة من هم أعلى منهم منصبا في الدولة وخاصة أسر البايات أنفسهم، لذا كان سعي أسرة ابن زكري إلى مصاهرة بايات قسنطينة هي السمة البارزة في العقود المسجلة باسم أبنائها، وخاصة أسرة أحمد باي القلي وأسرة صالح باي، من ذلك: "تزوج حسين بن المرحوم السيد صالح باي زوينة بنت (كذا) السيد بلقاسم بورنان بن زكري بكرا مهملة... (جمادى الأولى 1215هـ/1799م)"، و"تزوج الأخ سي محمد الصغير بن المرحوم سي عبد الله بن زكري أمة الله زليخة بنت المرحوم أحمد باي كولَ (القلي) ثيبا منقضية العدة من وفات (كذا)... أصدقها 1000 ريال وملحفة كمخة جنوة وقمجة بالبصايط وقفطان وبر وحزاما وأمة ووقيتين من الجوهر ينقدها الشطر... لا يخرجها من دارها إلا برضاها وإلا فأمرها بيدها... (شعبان 1255هـ/1839م)".

2- مصاهرة الأشراف:

تمتعت الأسر الشريفة في العهد العثماني، مهما كانت مكانتها المادية أو العلمية ومهما كانت علاقتها بالسلطة، بمكانة خاصة، حرست السلطة المركزية على احترامها، لذا كانت الأسر الشريفة أو المدعية للشرافة تعمل على إثبات ذلك بوثائق مكتوبة يصادق عليها بعض العلماء، وقد عثرت على نموذج عن ذلك بمكتبة الجامعة الإسلامية، وهو عبارة عن كناش صغير الحجم جميل الخط، مزين بخطوط مذهبة، بعنوان "شجرة من ذرية علي بن أبي طالب"، وقد طلب هذه الوثيقة السيد "ابن عبد الله محمد"، مزوار قرية فرنة، بمنطقة عنابة، من الفقيه ابن المهدي عيسى"حين أراد التوجه إلى الحضرة الحقانيةوالرتبة السلطانية" ويقول صاحب الوثيقة أن أفراد أسرته استفادوا من هذا النسب،

باي أرسل رسالة في سنة 1782م، إلى وكيل الباستيون يطلب منه إرسال الطبيب الفرنسي المقيم بالقالة إلى قسنطينة لمعالجة الحاج مسعود بن زكري، وهو ما يبرهن على استمرار العلاقة الطبية بين الباي ومسعود بن زكري حتى نهاية عهد صالح باي(أنظر رسالة رقم 75 من المجموعة رقم 1641، المكتبة الوطنية بالجزائر) .

إذ كانوا "محترمين به عند الحكام وأرباب الدولة وساير الخلق أجمعين"[594]، بل أن من علماء الفترة العثمانية من كفر من يكره الأشراف أو يسيئ معاملتهم، وهو ما عبر عنه الرحالة الورثيلاني بقوله: "باغض الأشراف في النار"[595].

لذا سعت مختلف العناصر التركية، سياسيون وعسكريون، إلى مصاهرة الأسر الشريفة بقسنطينة، مهما كانت بساطة مكانتها بالمدينة، وذلك للاستفادة من المكانة الروحية التي كانت تتمتع بها.

والواقع أن السعي إلى هذه المصاهرة كان من الطرفين، فالشريف كان يسعى لمصاهرة الإنكشاري لغرض الإحتماء به، والتقرب من السلطة الحاكمة، في حين كان الإنكشاري يسعى لمصاهرة الشريف لكسب المكانة الروحية التي كانت تنقصه بالمدينة، وهو ما يتضح لنا من العقود التي ربطت بين فئة الإنكشارية وأشراف مدينة قسنطينة منها:"طلق السيد محمد نقيب الأشراف حسنى بنت ابراهيم الإنجشايري... (19 صفر 1204هـ/1789م)" وكذا، "تزوج عمار بن محمد الإنجشايري من عسكر الجزاير الزهراء بنت الحاج سليمان بن مزوار الشرفاء... (ربيع الثاني 1228هـ/1813م)" و"تزوج أحمد بن حسن الإنجشايري حزية بنت المرحوم بركات كان نقيب السادة الأشراف... (1225هـ)"، والملاحظ أن الإنكشاري صاحب العقد طلق زوجته، ابنة نقيب الأشراف ثم راجعها، في ربيع الأول 1226هـ، ليطلقها مرة أخرى، ويراجعها في ربيع الأول 1228هـ، وهو ما سجل في العقد التالي:"وفي السابع منه راجع أحمد بن حسن الإنجشايري زوجه حيزية بنت السيد بركات بن؟ ولد الشرفاء..."، والأمثلة كثيرة على مصاهرة الإنكشارية لأشراف قسنطينة، منها "تزوج حسن بن محمد الإنجشايري أمة الحق ءامنة بنت المرحوم سي عباس مزوار الشرفاء ثيبا الصداق 100ريال و...(ملحقات الصداق)... زوجها منه مصطفى بن محمد الإنجشايري... (جمادى الثانية 1244هـ/1828م)"، ومما يلاحظ في هذا العقد أن الزوج كان إنكشاريا والموكل على الزوجة، ابنة مزوار الشرفاء المتوفي، إنكشاري أيضا، وهو ما قد يعبر عن تحسن صورة

---

[594] جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسنطينة، مكتبة الشيوخ، رقم 53.

[595] رحلة الورثيلاني، ص 69.

الإنكشاري في أعين أبناء المدينة من العلماء والأشراف، حتى أن الشريف لم يعد يخجل من اندماج هذا العنصر، الذي كان في يوم من الأيام صورة للهمجية وسوء الأخلاق، في أسرته.

3- المصاهرة بين الأتراك/العثمانيين(المصاهرة العرقية):

رغم اندماجهم في المجتمع الجزائري عن طريق الزواج، عملت العناصر التركية بقسنطينة، والجزائر عامة، على التكتل في طبقة اجتماعية خاصة، فزيادة على استقدام أقاربهم لتقوية نفوذهم بالبلاد[596]، عمل العثمانيون بالجزائر، ومنهم بايات قسنطينة على حياكة شبكة من المصاهرات العرقية، بالإقدام على مصاهرة بعضهم البعض لتوسيع دائرة حكمهم العرقي والحفاظ على استمرار هيمنتهم على الوضع بالبلاد، من ذلك مصاهرة الباي حسين زرق عينو (1754-1756م) للباي حسن بوحنك[597]، ومصاهرة صالح باي لصديقه وولي نعمته أحمد باي القلي (1756-1771م)، وغيرها من المصاهرات العرقية.

ويبدو أن سياسة التكتل العرقي بدأت تبرز مع بداية حكم صالح باي،1771-1792م، الذي سعى لتشديد قبضة الحكم العثماني على البلاد بترسيخ قوانين صارمة ترمي إلى تكوين سلطة قوية تختلف عما سبقها من السلطات التي اعتمدت على مهادنة الحكام المحليين ومصاهرتهم لكسب ولائهم، ولعله كان يصبو إلى تكوين دولة حديثة وراثية في أسرته تشبه الدولة التي كونها محمد علي باشا في مصرفي بداية القرن التاسع عشر (1805م)، ولعل قتل صالح باي وهو في قمة عطائه هو السبب في إفشال مشروعه الذي سبق مشروع محمد علي باشا بـــ 13 سنة.

فزيادة على مصاهرته للباي أحمد القلي، قام بتزويج بناته لعدد من الموظفين السامين وأفراد الإنكشارية، وكان توجه أسرة صالح باي لمصاهرة العناصر التركية صريحا وواضحا من خلال عقود زواج أبنائها وبناتها من هذه العناصر ومنها أفراد الإنكشارية بمختلف رتبهم.

---

[596] كانت هذه السياسة عامة بالجزائر، من ذلك قول القنصل الأمريكي شالر أن عمر با شا قدم إلى الجزائر برفقة أخيه الذي لم يلبث أن أصبح خليفة ببايلك قسنطينة(المصدر السابق، ص 162).

[597] Mouloud Gaid, Chronique..,p 23.

بالإضافة إلى المصاهرة بين البايات، وهي ظاهرة عامة، توجه البايات لمصاهرة أفراد الإنكشارية كصورة من صور التكتل العرقي، باعتبار أن جميع العثمانيين الوافدين على الجزائر، أتراك بالعرق أو اللغة والوظيفة.

أ- مصاهرة البايات:

من بين صور التكتل العرقي في قسنطينة، رعاية البايات والموظفين السامين بالبايلك لصغار الجند، وهو ما صوره لنا عقد سجل بتاريخ محرم 1245هـ/1829م ونصه: "تزوج المكرم حسين اليولداش زليخا بنت المرحوم السيد أحمد باي بن عبد الله بكرا الصداق... (2000) ريال و... كل ذلك بذمته يودي(كذا) لها منه مايتفقان على أدايه(كذا) والباقي على وجه الحلول عقد نكاحها منه الشيخ العلامة الفهامة السيد مصطفى قاضي السادة الحنفية بن الشيخ عبد الرحمن الجزايري شيخ الطريقة رحمه الله بتوكيل له من وكيلها المعظم الأرفع السيد الحاج أحمد باي ..."، فبالإضافة إلى تزويج الباي ابنته البكر لجندي بسيط "يولداش"، قبل الباي بصداق صوري، إذ رغم ضخامة المبلغ المسجل في العقد (2000 ريال)، وهو ما يفوق أجره السنوي بـــ20 مرة، إذا ما أخذنا بقول العنتري بأن الأجر السنوي للإنكشاري يقدر بـــ100 ريال، فإن الإنكشاري لم يدفع منه شيء"كل ذلك بذمته...".

ونفس السياسة اتبعها أبناء وأحفاد البايات، الذين تضاعفت عقود زواجهم في نهاية العشرية الثانية من القرن 13هـ/ بداية العشرية الثانية من القرن 19م.

والأمثلة كثيرة على المصاهرة العرقية التي ربطت أسر بايات قسنطينة بأفراد الإنكشارية منها، زواج "مصطفى بن عيسى الإنجشايري من عسكر الجزاير أمة الله بية بنت علي باي..(ذو القعدة 1229هـ)"، وزواج "إبراهيم بن (؟) الإنجشايري زليخة بنت المرحوم السيد حسونة نجل السيد حسين باي ثيبا أصدقها... (4000) ريال وأربعة... و... ينقد... (2000) ريال... زوجها منه المعظم المحترم السيد أحمد باي نجل السيد محمد الشريف..(جمادى الأولى 1229هـ/1813م)"، والملاحظ أن قيمة الصداق التي دفعها الإنكشاري لحفيدة الباي تساوي أضعاف أضعاف دخله السنوي، وما نقده من هذا الصداق يعد أكبر مقدم صداق سجلناه بمختلف عقود الزواج بالسجلات المدروسة،

والغريب أن نفس الزوجة "زليخة بنت المرحوم حسون بن السيد حسين باي"، كانت قد طلقت، في رجب 1234هـ/1818م، من حفيد باي آخر وهو"...حسن بن المرحوم السيد علي بن الشيخ الحاج مصطفى كان باي.."، أي أنها تزوجت قبل 1229هـ، ثم طلقت وتزوجت من "إبراهيم الإنجشايري"، ثم طلقت منه وتزوجت من "حسن ابن الباي" ليطلقها بدوره في 1234هـ.

إن هذه الظاهرة غريبة لكنها منتشرة بكثرة بين أفراد الإنكشارية والأتراك عامة، سواء كانت المصاهرة مع الأهالي أو بين أسر الإنكشارية أو بينهم وبين أسر البايات أنفسهم وهو ما دل عليه العقد المذكور أعلاه، ومن بين أهم أسر البايات التي استقطبت اهتمام أفراد الإنكشارية وسعوا، لسبب أو لآخر، إلى مصاهرتها هي أسرة صالح باي، أهم وأغنى باي بقسنطينة.

1- مصاهرة أسرة صالح باي:

كان صالح باي من بين أهم البايات الذين اعتمدوا سياسة القوة العسكرية والصرامة الإدارية والقانونية في علاقته مع السكان سواء بالمدينة أو بالريف، فلم تذكر المصادر أنه صاهر الأسر الإقطاعية، على غرار من سبقه من البايات، فرغم الوفاق السياسي والعسكري، الذي كان يميز علاقته مع شيخ العرب، محمد دباح بن بوعكاز[598]، لم نسجل مصاهرة الباي لهذا الشيخ، وكذا أسرة ابن قانة التي كانت أقرب الأسر المحلية للسلطة المركزية في قسنطينة، إلا أن ذلك لا يعني أنه لم ينتهج سياسة المصاهرة مع الأهالي، وخاصة من البلدية، ويأتي على رأس أصهاره أسرة بن جلول التي ورثت ثروته ومكانته، ولعلها الأسرة المحلية الوحيدة التي صاهرها صالح باي الذي يبدو أنه كان يفضل الزواج من العلجيات (بنات المسيحيين)، "... أمة الله خديجة بنت عبد الله العلجة زوجة المرحوم السيد صالح باي".

ويبدو أن أسرة صالح باي نفسها كانت، على غرار زعيمها، أكثر ميلا لمصاهرة أبناء عمومتها من السياسيين والعسكريين وهو ما أثبتته عقود زواج وطلاق أفراد هذه الأسرة، وجميعها حصل بعد وفاة صالح باي (1207هـ/ 1792م)، وقد كان لأسر البايات

[598] FERAUD (ch), Le Sahara de Constantine.., Op.cit, p 226.

وأفراد الإنكشارية بمختلف رتبهم نصيب هام من هذه العقود، نذكر من ذلك: عقد زواج أرملة صالح باي من أخ الباي عبد الله "وفيه (صفر 1229هـ/1813م) تزوج على بركة الله تعالى وحسن عونه الشامل السيد مصطفى أخو (كذا) المرحوم السيد عبد الله باي بأمة الله خديجة بنت عبد الله العلجة زوجة المرحوم السيد صالح باي الثيب على صداق قدره 1000 ريال وقفطان و...زوجها مصطفى الخليفة..".

"تزوج مصطفى بن محمد الاسلانبولي الحرة الجليلة أمة الله (؟)بنت صالح باي ثيبا الصداق 8000 ريال من الرايج ببلد قسنطينة في التاريخ و(8) قفاطن و(8)... زوجها صهرها محمد بن محمد الإنجشايري (شوال 1230هـ/1814م)"، فالزوج تركي والوكيل تركي إنكشاري وهو صهر آخر لأسرة صالح باي، أما عن قيمة المهر فهي أعلى قيمة سجلت في مجمل العقود المسجلة، وقد دفعت مرتين كلتاهما من طرف إنكشاريين لبنتين من بنات صالح باي، وإذا لم تذكر رتبة صاحب العقد الأول فإن صاحب العقد الثاني، والمسجل في أواسط ذو القعدة 1229هـ/1813م، كان جنديا بسيطا "تزوج محمد بن محمد اليولداش خديجة بنت المرحوم السيد صالح باي ثيبا أصدقها... (8000) ريال و(8) إماء و(8) قفاطن... وحضر وكيلها السيد مصطفى صهرها كان ءاغة الاصبايحية (كذا)..."، وبنفس الأبهة كتب عقد زواج ابنة أخرى لصالح باي من انكشاري أيضا وجاءت صيغة العقد كالتالي: "تزوج على بركة الله وحسن عونه المكرم مصطفى بن والي الإنجشايري من عسكر الجزاير أمة الحق سبحانه السيدة صفية بنت المعظم الأرفع المرحوم بكرم الله الحي القيوم السيد صالح باي غمره الله برحمته ءامين ثيبا متوفى عنها منقضية العدة على صداق قدره ستة آلاف ريال (6000) وست قفاطن وست حزوم وست ءواق من الجوهر وست إماء من وحش الرقيق الصالح للخدمة ينقدها... (400) ريال وباقيه بذمته على وجه الحلول ..زوجها أخوها السيد مصطفى... (رجب 1224هـ)" ومن شروط الزوجة أن لا يتزوج عليها زوجها زوجة ثانية، والغريب أن هذين الابنين، صفية ومصطفى، لم يأت ذكرهما ضمن أوقاف صالح باي.

وفي رمضان 1232هـ "تزوج سي حسين بن اسماعيل الإنكشاري زوجه أمة الله موني بنت المعظم الأرفع السيد حسين باي نجل السيد صالح باي بكرا... أصدقها ألف

ريال..."، وبذلك صاهر هذا الإنكشاري "باي الوقت" وابن أعظم بايات قسنطينة، قبل أن يطلق زوجته، إبنة البايات، بعد مقتل والدها الباي حسين، وكان ذلك في ربيع الثاني 1234هـ، "طلقة أولى خالعتها عمتها أمة الله ءامنة بنت صالح باي المذكور بجميع ما لها قبله من الصداق... التزمت بأداء ماية وثمانية وثمانين ريال دينار(؟) ونصف على المطلق..."، ورغم ما حدث لابنة حسين بن صالح باي، أقدمت إبنة عمها "محمد" على الزواج من انكشاري أيضا وهو ما نص عقد سجل في شوال 1237هـ/1821م "تزوج السيد مصطفى السلانبولي ءامنة بنت المرحوم السيد محمد نجل المرحوم السيد صالح باي ثيبا... زوجها... قاضي الحنفية...".

ويبدو أن ظاهرة مصاهرة الإنكشارية لأسرة صالح باي طمعا في ثروته أصبحت عامة في قسنطينة بعد مقتل صالح باي، وما أشيع عن ضخامة هذه الثروة، وهو ما نلمسه من تعدد عقود الإنكشارية الذين تزوجوا من بنات أو حفيدات صالح باي وكانوا يسجلون مبالغ ضخمة كصداق لزوجاتهم، حتى يتماشى هذا المبلغ مع المكانة الإجتماعية العالية للزوجة وأسرتها.

وفي الوقع لا يدفع إلا جزءا بسيطا من الصداق المسجل أو لا يدفع منه شيئا، وهو ما جاء في عدد من العقود منها: "تزوج المكرم عصمان بن (؟) الإنجشايري بأمة الله ءامنة بنت المرحوم السيد محمد نجل السيد صالح باي ثيبا... أصدقها... (2000) ريال..الجميع بذمته (جمادى الثانية 1241هـ/1825م)"، أي أنه لم يدفع من الصداق المسجل شيئا، وقد يستفيد، عند الطلاق إذا كان عن طريق الخلع بأموال إضافية، وهو ما حصل مع زميله "حسين بن اسماعيل الإنجشاري"، السابق الذكر، والذي استفاد من مبلغ من المال قدر بـ188.5 ريال مقابل طلاق "موني"، ابنة حسين بن صالح باي.

وأمام تكرار هذه الظاهرة يمكن القول أن الغرض من مصاهرة الإنكشارية لأسر البايات، و خاصة أسرة صالح باي، هو الوصول إلى اكتساب الجاه والثروة، حتى أن ذكر الصهر أصبح عملا جاريا في معظم العقود، وخاصة أصهار صالح باي، الذين أصر معظمهم على ذكر مصاهرتهم لذلك الباي العظيم في عقودهم، كقولهم: "تزوج محمد بن حسين القبرسطي الإنجشايري عائشة بنت المرحوم علي خوجة صهر المرحوم السيد

صالح باي ..." و"تزوج سي اسماعيل بن المرحوم السيد علي خوجا صهر المرحوم صالح باي... يمونة بنت المرحوم سليمان كان قايد الدار... (رجب 1237هـ/1821م)" وبنفس الصيغة جاء عقد زواج "مصطفى"، الإبن الثاني لـ"السيد علي خوجا" من "شريفة"، البنت الثانية لقائد الدار السابق "سليمان"، وكان ذلك في (ذو الحجة 1237هـ/1821م).

والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: "تزوج الأجل السيد مصطفى الاستانبولي الإنجشايري صهر صالح باي... ءامنة بنت السيد عمر بن علي خوجة... (شعبان 1238هـ/1822م)"، فهذا الإنكشاري يصر على ذكر علاقة المصاهرة التي تربطه بصالح باي رغم زواجه من أسرة غير أسرة صالح باي، ولعله يشير بذلك إلى مصاهرة سابقة بين أحد أقاربه وبين هذه الأسرة التي تفاخر الجميع بمصاهرتها، حتى بعد وفاة صالح باي.

ولم يقتصر التباهي بمصاهرة صالح باي على الإنكشارية وصغار الموظفين، بل تباهى بها كبار القادة العسكريين، وهو ما جاء في العقد التالي: "تزوج ابراهم بن أيوم الإنجشايري ءامنة بنت مصطفى باش ءاغة الإنجشايرية صهر السيد صالح باي بكرا... (جمادى الثانية 1242هـ/1826م)"، فمن هذه الصياغة يمكن القول أن مكانة صالح باي فاقت كل الرتب بالبايلك، وقد استمر ذلك حتى بعد وفاته، فرغم الرتبة العالية التي يحتلها والد الزوجة "باش ءاغة الإنكشارية"، أي القائد الأعلى للجيش، في تاريخ كتابة العقد، إذ لم ترد كلمة "كان"، التي تستعمل عادة في العقود للدلالة على أن الشخص لم يعد يحتل الوظيفة المذكورة، فإن ذكر مصاهرة صالح باي كانت ضرورية لإضفاء المزيد من الأبهة على صاحب العقد، وقد كان الباش ءاغة مصطفى قد زوج ابنته "ءامنة" إلى "إسماعيل حفيد المنعم المرحوم السيد صالح باي" قبل أن يطلقها ثم يراجعها في محرم 1243هـ/1827م.

<u>2- مصاهرة أسرة الحاج أحمد باي :</u>

عكس صالح باي الإنكشاري التركي، كان الحاج أحمد باي أكثر ميلا لمصاهرة أبناء البلاد.

فقد عثرنا، ضمن سجلات العدول على ثلاثة عقود زواج للحاج أحمد باي، الذي يبدو أنه لقب بـــ "باي" قبل أن يصبح بايا، اثنان من أسر عربية، أسرة ابن أبي الضياف، "فاطمة بنت الشيخ محمد بالضياف (ربيع الأول 1229هــ/1814م)، وأسرة بن قانة "المنتصرة بنت شيخ نجع العرب (جمادى الثانية 1248هــ/ 1832م)، وواحدة من أسرة كرغلية، "خدوجة بنت عصمان خوجة" أخت حمدان بن عثمان خوجة (ربيع الأول 1227هــ/1812م)، ولم نجد ما يوحي بمصاهرته للإنكشارية أو العناصر التركية بصفة عامة.

هذا بالإضافة إلى ما ذكر للباي من زوجات شرعيات[599]، إلى جانب المحضيات اللائي كان قصره، حسب المراجع الفرنسية، يعج بهن، إذ تفيد التقارير الفرنسية، التي كتبت بعد احتلال مدينة قسنطينة، أن الحاج أحمد ترك بقصره حوالي 250 امرأة بينهن 5 إلى 6 شابات جميلات والباقي كلهن من الإماء السود أو عربيات يغطي الوشم وجوههن، ومن المؤكد أنهن كن خادمات لمحضيات الباي[600].

وكان من بين محضيات الباي تركيتان من اسطنبول، "كرمية " و"كلثوم" ، طالبتا السلطات الفرنسية بالسماح لهما بالرحيل إلى تركيا[601]، كما ذكرت إيطالية شابة اشتراها الباي من الإسكندرية بعد أن اختطفت رفقة أخيها من قرية، جنوب شرق إيطاليا، وقد اعتنق أخوها الإسلام والتحق بسلك الإنكشارية في حين ضمت الفتاة، التي أطلق عليها اسم "عائشة" إلى حريم الباي، وكانت المفضلة لديه، ويقول "فيرو" أنها كانت مصدر المعلومات التي أعطيت للفرنسيين حول الحياة الخاصة للحاج أحمد باي[602].

---

[599] كون الحاج أحمد باي لنفسه، على غرار جده أحمد القلي، شبكة من المصاهرات ربطته بمختلف الأسر النفوذية بالبايلك وخارج البايلك منها زواجه من ابنة بومزراق، باي التيطري الذي بقي مواليا له، بعد احتلال الجزائر، وابنة الحاج عبد السلام المقراني، وابنة بن قانة وابنة دباح بوعكاز الذواودة وإحدى بنات أسرة الحنانشة "فاطمة الحناشية"، ويقول "فيرو " أن للحاج أحمد ولدان من زوجته فاطمة الحناشية، هما محمد الشريف 14 سنة و محمود 10 سنوات، توفيا بمرض الجذري وقد حزن عليهما حزنا شديدا، بالإضافة إلى خدوجة أخت صديقه حمدان بن عثمان خوجة (أنظر كلا من TEMIMI(A), Op.cit, p 61 و"FERAUD(Ch)," Monographie… Op.cit, pp 75-92).

[600] PEYSSONEL, T2, p346

[601] FERAUD (ch), Monographie….. , p 79.

[602] FERAUD(L. Ch), Monographie…., pp 40-41.

فالحاج أحمد باي، حسب هذا العرض الموجز، لم يثبت ارباطه ولا أفراد أسرته بأسر الإنكشارية عن طريق المصاهرة، باستثناء ما ذكره الباي نفسه في رسالة إلى الداي حين باشا بتاريخ 24 جمادى الأولى 1245هـ (1829م)، إثر عودة المحلة إلى الجزائر برفقة الخليفة، حيث طلب الباي الإذن لأحد الجنود بالذهاب إلى الأراضي المقدسة، وحسب الرسالة فإن الجندي تزوج بحفيدة الباي وفشل في حياته الزوجية[603]، أو زواج أخته من أحد أبناء الإنكشارية، وهو ما رصدناه ضمن السجلات الشرعية، "وفيه (ربيع الأول 1227هـ/1812م) تزوج السيد محمد خوجة بن محمد الإنجشايري دايخة بنت المرحوم السيد محمد الشريف ابن المرحوم أحمد باي (القلي) ثيبا أصدقها... (3000) ريال... و... و... (ملحقات الصداق)"، أي أن المصاهرة حدثت قبل تولي الحاج أحمد الحكم بقسنطينة.

وعدم ثبوت مصاهرة الحاج أحمد لأسر الإنكشارية لا يعني ابتعاده عن جذوره، فمن خلال العقود الشرعية تبين لنا أن الباي شمل عددا من أفراد الإنكشارية وأبناءهم برعايته، من ذلك توكيله على زواج عدد منهم، من ذلك: " تزوج على بركة الله... أحمد بن علي الإنجشايري... الزهراء بنت المرحوم دالي أحمد الإنجشايري بكرا بالغا... بتوكيل ثابت إسناده إليه من جناب المعظم الأرفع السيد أحمد باي أعزه الله... (جمادى الأولى 1243هـ/1827م)"، وكان توكيله على الزوجة اليتيمة، والأمثلة كثيرة منها: "تزوج المكرم حسين اليولداش زليخا بنت المرحوم السيد أحمد باي بن عبد الله بكرا... عقد نكاحها منه الشيخ... مصطفى قاضي السادة الحنفية... بتوكيل له من وكيلها المعظم المرفع السيد الحاج أحمد باي..."، وهو ما يوحي بأن علاقة جيدة كانت تربط الحاج أحمد باي بأسر الإنكشارية في بداية حكمه، كما يؤكد العقد الأخير مصاهرة مختلف البايات للإنكشارية ومنهم أحمد باي بن عبد الله المملوك الذي حكم قسنطينة مرتين، 1818م ثم في الفترة ما بين 1820 و1822م، وغيره من البايات الذين سجلت لهم ولأبنائهم عقود

[603] رسالة رقم 4 من مجموعة رقم 1642 المكتبة الوطنية الجزائر(حماش(خليفة): كشاف الوثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين في الجزائر وتونس، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد 23-24، أكتوبر 1996، منشورات م.ت.ب.ع.م،(آفترسي)، زغوان، تونس)

زواج مع أسر الإنكشارية بقسنطينة، أمثال منماني باي (1824-1826م) ونعمان باي (1811-1814م) وجاقر باي (1814-1818م) وغيرهم.

ب-المصاهرة بين أفراد الإنكشارية:

إن من المسلمات أن يتكتل الغرباء في غربتهم لملإ الفراغ الذي يخلفه البعد عن الأهل والوطن، ومن البديهي تغلب الحنين للوطن الأم على حب الإستقرار في وطن تم الإقتناع بالإستقرار به، فالإنكشاري، رغم تأقلمه الواضح مع أفراد المجتمع القسنطيني بمختلف شرائحه فإن حبه وحنينه لأبناء جنسه جعله يعمل على التكتل مع من رافقه في رحلته لتكوين فئة اجتماعية مميزة في قسنطينة، وهو ما تحققنا منه من خلال تعدد عقود الزواج التي ربطت بين أبنا الإنكشارية.

فرغم تأخر ظاهرة المصاهرة بين أسر الإنكشارية، والتي لم تبرز إلا في نهاية سنة 1223 وبداية 1224هـ، إلا أن العقود التي جسدت هذه المصاهرة العرقية سرعان ما تضاعفت وأصبحت ظاهرة طغت على جميع أنواع المصاهرة، باستثناء مصاهرة العامة[604]، ولا يعود ذلك إلا لتفوق عدد العامة على عدد الإنكشارية، وهو أمر طبيعي، قبل أن يتضاعف عدد أبناء الإنكشارية (الكراغلة) ويشكلون طبقة اجتماعية هامة بقسنطينة.

ومن الأمثلة التي سقناها للتعريف بهذا النوع من المصاهرة العرقية، العقد الذي سجل في نهاية رجب 1224هـ، وجاء فيه: " تزوج أحمد بن عبدي الإنجشايري أمة الله قامير بنت المرحوم سي محمود بن كجك علي الإنجشايري ثيبا على صداق قدره... (1000) ريال ..."، و في أواخر حجة 1240هـ، سجل عقد جاء فيه: " وفيه طلق ابراهم بن عثمان التركي زوجه حنيفة بنت سليمان الإنجشايري طلقة أولى بعد البناء بها عليه خالعته بجميع باق الصداق وتحملت له بنفقة الحمل إن ظهر بها إلى الوضع وبعده على انقضاء مدة الرضاع ثم هي مخيرة في إمساكه بلا نفقة أو تسليمه لابيه تراضيا بذلك وعرف بها صهرها محمد بن مصطفى الإنجشايري "[605]، فالزوج تركي والصهر

---

604 أنظر الجدول رقم 16، في نهاية المبحث.

605 السجل العاشر ص 17.

إنكشاري والوكيل إنكشاري، بل أن من الإنكشارية من سعى لتكوين روابط دموية بينهم منها إقدام أحد الإنكشارية على تزويج ابنتيه لابني أخيه الإنكشاري، وسجل العقدان في تاريخ واحد، أواسط صفر 1224هـ[606].

ومن صور التكتل بين الإنكشارية عقد سجل في ربيع الثاني 1227هـ، ينص على زواج "مصطفى بن حسين الإنجشايري كان وكيل الحرج قرمية بنت مصطفى كان وكيل الحرج بكرا ..زوجها منه محمد تكالي اليولداش وقبل للزوج أحمد بن أحمد اليولداش.."، فالمتزوج ابن إنكشاري من ذوي الرتب " كان وكيل الحرج" ووالد الزوجة من نفس المؤسسة ومن ذوي الرتب، والوكيلان على الزوجة والزوج من اليولداش، ونفس الصورة يؤكدها العقد التالي: "...تزوج سليمان بن ابراهم الإنجشايري شريفة بنت محمد بن سليمان ثيبا من طلاق (الشهود على طلاقها: بوب عبد الله بن أمين الإنجشايري (؟) وعلي بن مصطفى الإنجشايري ومحمد خوجة صهر جلاق حسن... (صفر 1249هـ)"، أي أن جميع أطراف العقد من الإنكشارية، بل يكون التكتل أحيانا بين أصحاب الرتبة الواحدة من الإنكشارية، من ذلك: "... تزوج عمار بن حسين اليولداش تركية بنت شعبان ثيبا... (شهد على طلاقها) عمر يولداش والمكرم أحمد اليولداش والمكرم مصطفى بن حسان اليولداش صهر دار قارة بن دنقزلي... زوجها منه حسن التركي الطبجي... (شعبان 1235هـ)" .

فمحاولة التكتل بين أفراد الإنكشارية والعناصر التركية عامة كانت واضحة من خلال عقودهم، إلا أن هذا لم يمنع من اندماج هؤلاء في المجتمع المحلى وخاصة العامة.

4- مصاهرة العامة:

أ- الحرفيون:

لم تكن مصاهرة الإنكشاريين مقتصرة على الطبقة الغنية بقسنطينة من أعيان وعلماء وموظفين، بل عمت جميع فئات المجتمع المدني وهو ما تؤكده مصاهرة الإنكشاري للحرفيين بالمدينة مما يوحي بأن الإنكشاري لم يكن ينتقي أصهاره، لمصالح معينة، بل اندمج في المجتمع ليصبح جزءا منه، ولم يحتقر أي فئة من الفئات المكونة له،

[606] سجل 5 ص3.

بل أن المتصفح لعقود الإنكشارية يحس أن الإنكشاريين ينتمون إلى هذه الطبقة الكادحة، وهو ما يدل عليه متوسط الصداق الذي كان يقدمه الإنكشاري لزوجته أو الذي يقدم لابنته، ويقدر بين 100 و70 ريال، وهو ما رصدناه في عقودهم وما أكده "شلوصر في مذكراته، إذ حدد المهر الذي يدفعه العامة عادة بين 75 و100 ريال[607]، وهي قيمة بسيطة جدا مقارنة بما كان يدفعه الإداريون، وعلى رأسهم البايات[608]، وكثيرا ما انخفض صداق الإنكشاري إلى أقل من ذلك وهو ما سنكتشفه لاحقا.

ومن الأمثلة على مصاهرة الإنكشارية للحرفيين، سواء كانوا من الإهالي أو من الإنكشارية: "تزوج الأكحل بن بكير الإنجشايري عايشة بنت البجاقجي... (محرم 1254هـ)" "تزوج مصطفى الإنجشايري بن يوسف أمة الله فاطمة بنت السمار القنداقجي (ذو القعدة 1218)" "طلق محمد بن عبد الله الإنجشايري زوجه الزهراء بنت الحاج مجمد كان أمين جماعة البناءين (شوال 1224هـ)"، ومن أصحاب الحرف المصاهرين للإنكشارية ذكر:"الساحلي الدباغ حرفة"، "الجزار حرفة"، "البناي"، "باش جراح"، "التاجر حرفة"، "البشامقي" "كان أمين الكواشين"، "النجار حرفة" وغيرها من الحرف التي مارسها الأتراك والسكان المحليين على حد سواء.

وكان السعي لهذه المصاهرة من الطرفين، فالحرفي يتزوج من ابنة الإنكشاري والإنكشاري يتزوج من ابنة الحرفي، "طلق سي محمد بن الحاج رابح النجار صناعة حسنى بنت سي محمد بن مصطفى الإنجشايري... (صفر 1204هـ/1785م)"

ب- البرانية:

رغم احتقار البلدية، من أتراك وأهالي، للبرانية وابتعادهم عنهم في مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية، فأن عددا كبيرا من العقود المعتمد عليها في دراستنا دلت على أن الإنكشاري تزوج من مختلف الشرائح الاجتماعية ببايلك قسنطينة، ومنها فئة البرانية، وهو ما نستشفه من خلال نسب أصهاره، والد زوجته أو زوج ابنته، من ذلك نذكر عقدا سجل بتاريخ 8 شوال من سنة 1223هـ، والذي نص على زواج "إبراهيم بن عثمان

---

[607] شلوصر، المصدر السابق، ص87.

[608] أنظر جداول قيمة الصداق بالقسم الأخير من الرسالة.

الإنجشايري من عسكر الجزائر" من "علجية بنت بلقاسم من أولاد سي علي بن الحسين" وعقد آخر بتاريخ 27 ذي القعدة 1226هـ، وينص على طلاق "إبراهيم بن عثمان الإنجشايري" من زوجه "ءامنة بنت سي علي الصحراوي" وعقد ثالث سجل في 17صفر 1227هـ، نص على زواج " سي لعمربن محمد العلمي" من "برنية بنت نجل محمد الإنجشايري" وعقد رابع بتاريخ 4 رجب 1227هـ يراجع فيه "الحاج علي المسيلي" زوجه "فاطمة بنت الحاج مصطفى الإنجشايري"، وعقد خامس بتاريخ 14 رمضان سنة 1206هـ ينص على زواج "سي خليل بن قارة حسين الإنجشايري" من "خدومة بنت الحاج الفاطمي".

فلو تأملنا نسب أصهار هؤلاء الإنكشارية لوجدنا أن ألقاب أصهار الإنكشاري تدل على أنهم من البرانية، فالأول كان من أولاد سي علي الحسين والثاني من الصحراء والثالث من العلمة والرابع من المسيلة والخامس من أولاد فاطمة، بمنطقة بلزمة، وغيرهم كثيرون منهم التلغمتي الحناشي المرواني الحركاتي الدراجي البسكري من القيل (القبايل) وغيرها من الألقاب الدالة على الانتماء القبلي، وهو ما يدل على أن المصاهرة بين العناصر التركية والأهالي لم تقتصر على المصاهرة السياسية التي انتهجها بايات قسنطينة والموظفون السامون بالبايلك لكسب ولاء الأسر ذات النفوذ ، سواء بالريف أو بالمدينة[609]، بل تجاوزت ذلك لتصبح اندماجا حقيقيا بين الفئتين العربية والتركية، بل أن العلاقة بين الطرفين كانت أسبق وأوسع، إذ لو تأملنا تواريخ العقود السابقة لوجدنا أنها تقع بين سنتي 1206 و1207هـ، أي أنها وقعت في أول سجل من سجلات العدول، وهو ما قد يدل على أن بداية المصاهرة بين الإنكشارية والسكان المحليين كانت مع البرانية.

ولم تتراجع مصاهرة البرانية بعد استقرار الإنكشارية بالمدينة بل استمرت حتى نهاية الحكم العثماني وكان الإقبال على المصاهرة من الطرفين، إذ تزوج الإنكشاري من البرانية وتزوج البراني من ابنة الإنكشاري، دون أي حساسية.

---

[609] جميلة معاشي، اندماج الإنكشارية في المجتمع القسنطيني من خلال سجلات الزواج والطلاق بأرشيف ولاية قسنطينة، كتاب جماعي ضم أعمال الملتقى الدولي حول التغيرات الإجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، 23-24 أفريل، 2001، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، قسنطينة،الجزائر،ص203-211.

ج- العبيد (العتقاء) والإسلاميون:

من المفاجآت التي صادفتنا عند دراسة عقود الإنكشارية هو مصاهرة هؤلاء للعتقاء من العبيد، وخاصة عتقاء البايات والموظفين السامين، وهي أحيانا، وسيلة من وسائل تقرب أفراد الإنكشارية من أسياد هؤلاء والاستفادة من نفوذهم وثرواتهم، ومن الأمثلة على ذلك: "تزوج دالي محمد الإنجشايري مباركة بنت عبد الله عتيقة السيد الحاج مصطفى باي ..(ذو الحجة 1218هـ)" و "تزوج على بركة الله سي حسونة بن المرحوم عاشق عمر كان قايد عنابة أمة الله محبوبة بنت عبد الله العلجة عتيقت (كذا) المرحوم السيد علي باي الثيب المالكة أمرها على صداق قدره 400 ريال وقفطان وحزام وأمة وأوقية واحدة جوهر ينقدها (200) ريال مع الأمة والحزام وباقيه بذمته، زوجها منه المعظم المحترم السيد مصطفى بن السيد المرحوم بكرم الله الحي القيوم صالح باي (رمضان 1224هـ)"، ومن عتيقات الموظفين السامين سجلنا عقدين باسم عتيقتين للسيد "محمد بن كجك علي" الأول في ذي الحجة 1225هـ ونصه:" طلق المكرم حسن بن رمضان الإنجشايري زوجه أمة الله ءامنة بنت عبد الله عتيقة المرحوم السيد محمد بن كجك علي..." والثاني ينص على زواج " أحمد بن حسين الإنجشايري (من) أمة الله ءامنة بنت عبد الله عتيقة المرحوم السيد محمد بن كجك علي...(ربيع الأول 1226هـ)"، وينتمي " كجك علي" إلى كبار الموظفين ببايلك قسنطينة، وتعد أسرته من أكبر الملاك في قسنطينة[610].

وأحيانا يتم تزويج أبناء الإنكشارية من بنات العتقاء، وهو ما جاء في عقد سجل بتاريخ محرم 1222هـ: " وفي أوائله تزوج المكرم سالم بن محمد العسكري أمة الله جلبية بنت البركة الغربي بكرا أصدقها ستين ريالا..".

والواقع أن ظاهرة مصاهرة عتقاء البايات والموظفين السامين، لم تخص الإنكشارية وحدهم، بل عمت السكان المحليين[611]، من ذلك زواج "حسين بن عثمان

---

[610] أنظر عنصر الكراغلة في الفصل الأخير من البحث.

[611] سجلنا عددا من عقود زواج أحرار من عتيقات الباي عثمان بتاريخ، محرم 1219هـ، سجل 4، ص ص32 وما بعدها.

الجزيري مسعودة عتيقة السيد أحمد باي... (رجب 1214هـ)" و "... تزوج قايد النمامشة عتيقة ابراهيم باي... (محرم 1239هـ)" و زواج " عتيق صالح باي من فاطمة بنت صالح الحناشي"، وقد تم طلاقها منه في محرم 1215هـ، أي بعد مقتل صالح باي[612]، وأعتقد أن زواج هذا العتيق من ابنة الحناشي كان بدون إرادتها لأن صالح باي، كما أسلفنا، انتقم من الشيخ إبراهيم، شيخ الحنانشة، لرفضه مصاهرته، بتزويج بعض بنات الحنانشة من عبيده.

ومهما كانت ظروف زواج الأهالي والإنكشارية من العتيقات فإن هذه الظاهرة كانت منتشر، على قلتها، بين العقود المسجلة ويمكن دراستها في مجالات أخرى.

ومن بين ما أشارت إليها سجلات العدول ظاهرة امتلاك الإنكشارية للعبيد والإماء، واعتراف هؤلاء بأبنائهم من إمائهم، وهو ما سجل في عقد بتاريخ: رمضان 1207هـ/1792م، ونصه: "وفيه ثبت أن أحمد شاوش أولد مملوكته فاطمة بنت عبد الله التنبكتي بنتا وأن البنت بنته وأن أمها أم ولد له بحيث تصير حرة بعد وفاته..."، بل أن بعضهم تزوج أمته "أم الولد" مباشرة بعد عتقها، وهو ما نص عليه عقد سجل في محرم 1238هـ، جاء فيه: "... بعد أن أعتق المحترم عشجي بكير الإنجشايري أم أولاده سليمان وفاطمة وخدوجة الموجودين الآن المسماة مسعودة كيدية اللون عتقا منجزا مبينا برسم العدالة مؤرخا بالتاريخ أعلاه تزوج مسعودة المذكورة يوم عتقها على صداق ماية ريالا وقفطان وحزام وملحفة وقمجة ينقدها خمسين ريالا والباقي بذمته..."، والإنكشاري المعني بهذا العقد، لم يكتف بالزواج من أمته، أم أولاده، بل أكرمها بصداق محترم فاقت قيمته قيمة الصداق الذي كان يمنح أحيانا للزوجة الحرة.

والواقع أن إقدام الإنكشارية على الزواج من العتيقات، وخاصة عتيقات البايات والموظفين السامين، انتشر بكثرة في نهاية الحكم العثماني بقسنطينة وخاصة في عهد الحاج أحمد باي، من ذلك زواج "عبد اللطيف بن حسن الإنجشايري مسعودة بنت عبد الله عتيقة عمر ملوح..."، في رجب 1251هـ، و"الحاج علي بن ابراهم الإنجشايري مبروكة

---

[612] تضاعفت عقود زواج عتقاء وعتيقات صالح باي بعد تاريخ وفاته، (أنظر عقود سنة 1213هـ من السجل الثالث، 1211-1218هـ) .

عتيقة سيدنا الحاج أحمد باشا... زوجها منه وكيل بيت المال... (ذو القعدة 1252هــ)، ولعل هذه الظاهرة تعود إلى انتشار ظاهرة العتق[613] لظروف الحرب و سعي العديد من الأسياد إلى تزويج عتيقاتهم وعتقائهم على نفقتهم، حتى أن تكتلا واضحا نشأ بين فئة العتقاء بقسنطينة، من ذلك "تزوج عبد الله بن عبد الله عتيق عاشجي بكير الإنجشايري ياسمينة بنت عبد الله معتوقة ءامنة بنت المرحوم السيد محمد ولد صالح باي... زوجها منه القايد قزح بن عبد الله عتيق السيد نعمون باي... (رجب 1244هــ)"، فالزوج عتيق والزوجة عتيقة والموكل عتيق أيضا، والأمثلة كثيرة على ذلك لا مجال لذكرها في هذا الموضع.

أما مصاهرة الإنكشارية للإسلاميين (اليهود الذين أسلموا) فكانت، حسب دراستنا لسجلات العدول، قليلة لم تزد، في العينة المدروسة عن 5 عقود، منها: " تزوج سليمان بن الحاج السعد شاوش دار الباي المسلمة غزالة خرجت عن زوجها بإسلامها منقضية العدة أصدقها (100) ريال (ربيع الثاني 1216هــ/ 1801م)"، وزواج "مصطفى بن أحمد الإنجشايري" من "حفصة بنت روخام الإسلامية بكرا...زوجها منه المكرم أحمد رايس باش تارزي"، وكان ذلك في ربيع الأول 1224هــ/1809م، وهذا بعد أن طلق ابنة رفيقه "الظريفة بنت مصطفى الإنجشايري" في نفس الأسبوع.

ويبدو أن الإنكشاري لم تقف أمامه أية حواجز اجتماعية في زواجه، حتى أن أحدهم تزوج من مومس تائبة، وسجل ذلك في عقد شرعي بتاريخ ربيع الأول 1244هــ/1828م، جاء فيه: "تزوج المكرم أحمد بن علي التركي أمة الله عايشة بنت أحمد الجزاير (كذا) التائبة من الذنب على يد الشيخ القاضي على صداق قدره ماية ريال (100ر) زوجها منه خليل الجزاير (كذا) بتوكيلها...".

من هذا العرض المطول لأنواع المصاهرة لدى أفراد الإنكشارية يتبين لنا أن الإنكشاري تزوج وزوج أبناءه وبناته من مختلف فئات المكونة للمجتمع القسنطيني، وذلك بنسب مختلفة تخضع في مجملها لظروف فرضتها الحياة الاجتماعية للطرفين.

[613] أعتق الحاج أحمد باي 4 عبيد في شهر واحد، جمادى الأول 1249هــ(أكتوبر 1833م).

ولتوضيح نسبة إقدام الإنكشاري على مصاهرة كل فئة من الفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع القسنطيني، وضعنا جدولا درسنا فيه عينة من عقود الزواج والطلاق الخاصة بالإنكشارية، ضمت الفترة ما بين 1202 و1232هـ، وبربطنا هذه العقود بأصهار الإنكشاري، خرجنا بالنتيجة التالية:

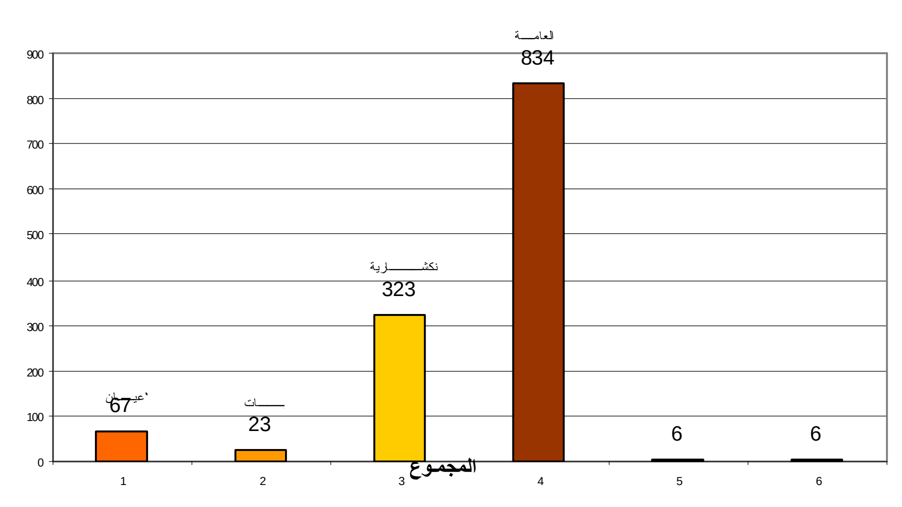
الجــدول رقــم 16

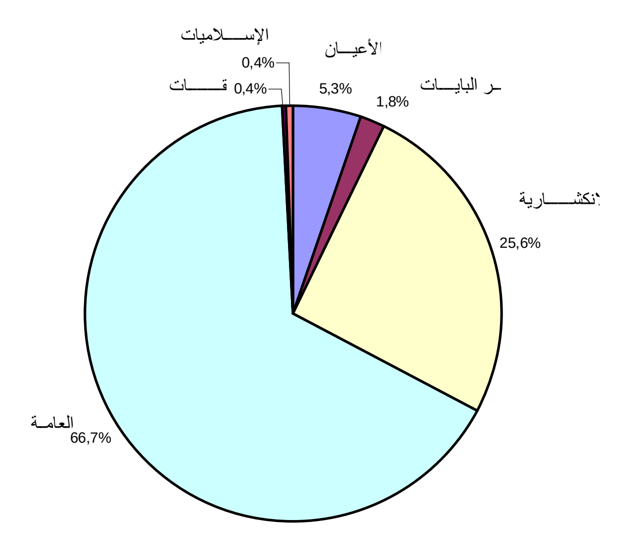
أنواع المصاهرة عند انكشارية قسنطينة

(المحكمة المالكية 1202-1232هـ، المحكمة الحنفية 1224-1232هـ)

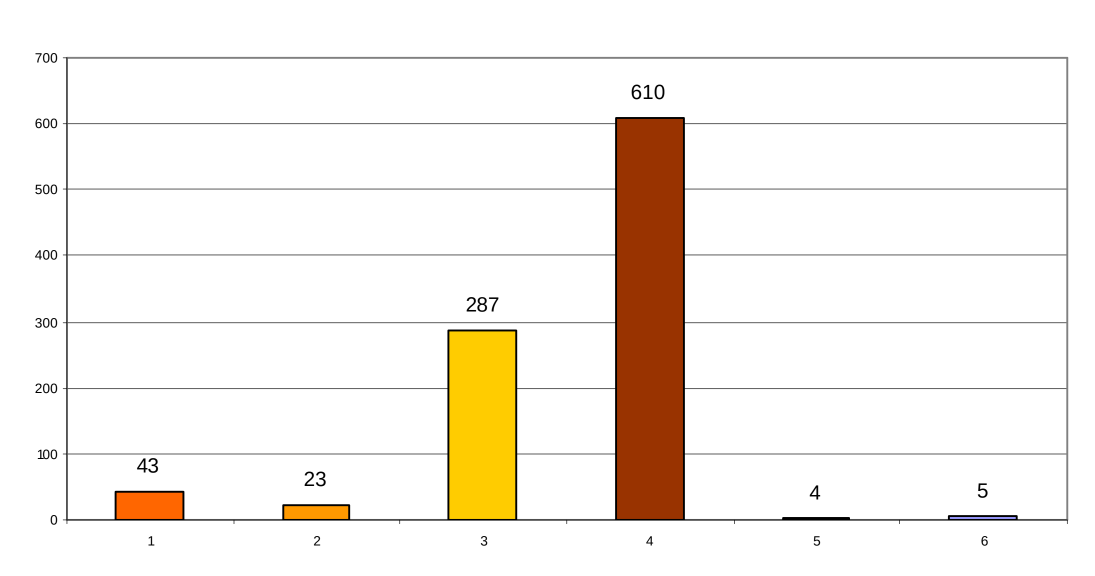
الإسلاميات	العتيقات	العامة	الإنكشارية	أسر البايات	الأعيان	الفترة
01	02	224	36	00	24	1202-1232هـ
05	04	610	287	23	43	1224-1232هـ
06	06	834	323	23	67	المجموع
%0.4	%0.4	%66.7	%25.6	%01.8	%05.3	النسبة

المجموع





م .حنفيـــة
1232-1224 هـ



زيادة على الأرقام الموضحة بالجدول أعلاه، والتي تبين تباين نسب المصاهرة بين الإنكشارية ومختلف الفئات الاجتماعية، أحصينا ثلاثة عقود زواج بين الإنكشارية ورجال الطائفة (الرياس)، عقد واحد، في الفترة الأولى، وعقدان في الفترة الثانية، ولم ندرجها في الجدول لكونها حالات شاذة.

ومن بين عقود الإنكشارية التي تشير إلى مصاهرة هؤلاء لرجال الطائفة "تزوج قارا أحمد الإنجشايري عويشة بنت أحمد الرايس..." و "طلق حمزة بن قرة رايس زوجه ءامنة بنت ابراهم الإنجشايري" كلاهما سجل في رجب 1226هـ/1811م.

ورغم اقتصارنا، في هذه الإحصائيات، على فترتين محددتين من السجلات المدروسة، فإننا توصلنا إلى تصور واضح لعملية اندماج أفراد الإنكشارية في المجتمع القسنطيني، إذ تبين أن مصاهرة الإنكشاري للعامة، وهي الطبقة الغالبة في المجتمع، كانت الأكثر ممارسة، كما تبين لنا أن الإنكشاري أصبح جزءا من المجتمع القسنطيني ومرحبا به من قبل جميع الفئات المكونة لهذا المجتمع.

5-الأسماء الدخيلة على المجتمع القسنطيني:

نتيجة لهذه المصاهرة المكثفة بين أبناء قسنطينة والعناصر التركية وعلى رأسها أفراد الإنكشارية، برزت أسماء عربية جديدة تعد غريبة عن المجتمع، وأخرى ذات معاني تركية، وقد أخذت هذه العينات من عقود الإنكشارية، خص بها الإنكشاري نفسه أو أحد أبنائه أو بناته، ومن هذه الأسماء:

أ- أسماء الرجال :

من أهم أسماء الرجال، التي تلفت الانتباه بعقود الإنكشارية، ومعظمها ألقاب تحولت إلى أسماء، اسم: "جاء وحده"، "الزواش"، "هاجات"، "قدرة الله"، "عصمان"، "رسول"، "قارون"، "بيرم"(العيد)، "لومان"، "شمس الدين"، "تكالي"، "ميزالله"، "بن كشوط"، "باكير"، "ميمش"/مامش"، "منماني"، "ريباك"، "مامي"، "صاري" (الأشقر)، "قلاقسيس/ قلاقش/قلاقيس (مبتور الأذن)، "جانباص أو جنباز" (البهلوان)، "جلابي"، "شلبي"/ "جلبي" (الحكيم)، "جولاق" أو"تشولاق" (معقوف اليد/ أكتع)، "بقطاش"، "كركباش"، "مزغش"، "جاقر"/ تشاكر"، "باص باص"، "خليل" أو "بوب خليل"، "بن القج"، "قالجي"، "جم"، "بيرق" (العلم).

أما الأسماء العربية الأكثر تداولا بين الإنكشارية وأبنائهم فهي، حسب الترتيب: مصطفى، محمد/امحمد/محمود، حسن/حسين/حسان، أحمد، علي، ابراهم/إبراهيم، عثمان/ عصمان.

ب- أسماء النساء:

أما أسماء النساء فأهمها: "منار النساء"، "مريانة"، "التراكي/تراكي"، "داليات"، "ساسية"، "رتيبة"، "جغمومة"، "محمودية"، "تركية" "علجية"،"بدرى/بدرة"، "راضية"، "زليخة"، "حنيفة"، "الرماكي"، "الذهب"، "عزيزة"، "بية/باية/ببيبة"، "حوا/حوة"، "للونة"، "ففاني"، "زوزة"، "بطوطة"، "بطيطة"، "مريومة"، "التبر"، "قامير"، "موني"، "فيالة"، "تبوعة"، "تبورة"، "فريحة"، "بطية"، "العكري"، "املوكة"، "ميرة" "رحمونة"، "حسنى"، "نفيسة"، "بهيجة/ البهجة" (حديقة)، "ماجدة"، شلبية"/جلبية" (حكيمة)، "وناسة"، "بصيصة"، "للاهم".

أما الأسماء العربية الأكثر ذكرا بين بنات الإنكشارية، حسب السجلات دائما، فيأتي على رأسها، بالتسلسل حسب نسبة التداول: آمنة أو يمينة أو يمونة، ثم فاطمة/ فطومة/ طومة/ فطوم، ثم الزهراء أو فاطمة الزهراء، وبنسبة أقل عايشة وعيشوش.

من هذا العرض المفصل لمصاهرة الإنكشاري للأسر المحلية بمدينة قسنطينة وأريافها يتضح جليا أن الإنكشاري، الذي كان اندماجه في المجتمع بطيئا وتدريجيا، قد انصهر في نهاية الحكم العثماني انصهارا تاما في المجتمع القسنطيني، وخاصة البلدية (الحضر) منه، ولم يعق هذا الانصهار أي عائق عرقي أو اجتماعي، وبذلك أصبح جزءا من السكان الأصليين بالمدينة، وكانت نسبة توجه الإنكشاري لمصاهرة العامة أكبر من نسبة مصاهرته لبقية الطبقات الأخرى، أكبر دليل على أن مصاهرته لأبناء المدينة لم يكن نخبويا، بل عاما أريد منه الاستقرار الأسري.

وإذا كان بعض الإنكشارية قد نجحوا في سعيهم لمصاهرة أعيان المدينة من أهالي وأتراك عثمانيين لما تدره عليهم هذه المصاهرة من مال وجاه، فإن أغلبية هؤلاء لم يسعفهم الحظ في مسعاهم، وانتهى بهم المطاف إلى الاكتفاء بتكوين أسر انتمت في معظمها إلى الطبقة الوسطى من المجتمع، سواء من الناحية المادية أو الاجتماعية، وهو ما سنعمل على توضيحه أكثر في القسم الرابع والأخير من هذه الدراسة من خلال محاولتنا لتحديد المكانة الإقتصادية والإجتماعية للإنكشاري وسط المجتمع القسنطيني من خلال ما كان يدفعه من صداق لزوجته أو ما كان يدفع لابنته.

القسم الرابع

مكانة الإنكشاري في المجتمع القسنطيني

الفصل الأول: المكانة الاقتصادية

الفصل الثاني: المكانة الاجتماعية

الفصل الثالث :مصير إنكشارية الجزائر مع نهاية الحكم العثماني

الفصل الأول

المكانة الإقتصادية

أولا: معيار المكانة في المجتمع

1- الثروة مقياس للوجاهة

2- الإنكشاري فقير إلى أن يصل إلى المناصب الإدارية

3- ارتباط الإنكشاري بالدنوش

ثانيا: جمع المال غاية الإنكشاري في الجزائر

1-الإنكشاري والنشاط التجاري

2- الإنكشاري و أموال الوقف

أولا- معيار المكانة في المجتمع:

كانت العلاقات الاجتماعية، في بايلك قسنطينة، تتأسس على المكانة الاقتصادية، لذا كانت النخبة بمدينة قسنطينة تتكون من كبار الملاك والتجار، من الأتراك والعرب، وكانت

العلاقة بين هؤلاء تبنى على مقدار الثروة التي يملكها الفرد وليس على انتمائه العرقي أو الديني.

وتأتي الطبقة الحاكمة، من البايات والموظفين السامين، على رأس ذوي الجاه والمال بالبلاد، ويأتي بعدهم أعيان البلاد وعلى رأسهم شيوخ البلد وشيوخ الإسلام من أسرة الفكون.

فقد تحول حكام قسنطينة بفضل نظام الإقطاع العسكري[614]، الذي طبق في بايلك قسنطينة، حيث أصدر السلطان عدة فرمانات سلطانية تقسم أراضي البايلك على القادة العسكريين، إما مكافأة لهم على بعض الأعمال البطولية في الحروب أو كأجر لهم إثر تعيينهم في المناصب الإدارية العليا، وهو ما نص عليه الفرمان الذي أرسله السلطان سليمان القانوني إلى بيلرباي الجزائر "صالح رايس" بتاريخ 9 جمادى الثانية 963هـ (1556م)، ويقضي بمنح قائد لواء قسنطينة (مراد) إقطاعا من نوع "خاص"[615]، بقيمة 200 ألف أقجة، وسنجق وذلك مكافأة له على محافظته على أمن اللواء[616]، كما وصل فرمان مماثل بتاريخ 13 ذو الحجة 981هـ (1574م) ينص على منح "أمير لواء بسكرة" (محمد كشاشي) علاوة قدرها 30 ألف أقجة زيادة على ما كان يتصرف به من إقطاعات وتقدر بـ250 ألف أقجة، وذلك مكافأة له على ما بذله "بالحرب التي دارت ضد العاصي عباس"[617]، وكان ذلك بطلب من بيلرباي الجزائر أحمد باشا.

كما أشارت بعض الفرمانات، بالأرشيف الوطني،سلسلة "مهمة دفترى"، إلى تحويل قيمة إقطاعات بعض العسكريين من تونس وطرابلس والروملي إلى الجزائر، وبذلك

---

[614] أنظر الماوردي (علي بن محمد حبيب البصري)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1983،ص164-165 .

[615] تنقسم الإقطاعات العسكرية إلى ثلاثة أنواع: "تيمار "، "زعامت"، و" خاص"، وهذا الأخير هو أكبر الإقطاعات العسكرية ويساوي أكثر من 100ألف أقجة .

[616] سلسلة مهمة دفتري رقم2، صحيفة 63، حكم رقم 564، الأرشيف الوطني الجزائر.

[617] سلسلة مهمة دفتري رقم 25، صحيفة 105 حكم رقم 1164، الأرشيف الوطني الجزائر.

أصبحت معظم أراضي أحواز قسنطينة بايلكية (عزل) منحت للموظفين السامين وتستغل عن طريق السخرة أوالخماسة[618]

إلى جانب الإقطاعات العسكرية الاستغلالية قسمت أراضي البايلك إلى قسمين:

أ- **الأراضي الخاصة بالبايات وأسرهم:** وتشمل أخصب الأراضي المروية، والمخصصة لجميع أنواع الزراعات، وتستغل عن طريق السخرة[619]، أي إجبار القبائل المجاورة على زرع أو حصاد أو قطف منتجاتها مجانا، أما إذا لم تكن أعمال السخرة كافية فإن الباي يستعين بـــ"الخماسة"، أي العمل مقابل خمس الإنتاج، وفي هذه الحالة يكون الفلاح (الخماس) هو المستفيد الأول، خاصة أن الأراضي كانت جيدة والباي هو الذي يتكفل بجميع لوازم العمل الفلاحي، من محراث وحيوانات وبذور وغيرها، ولذا كانت "الخماسة" في أرض الباي مثيرة لرغبة الفلاح للعمل بها، بل أن الخماس كان يلتزم للقايد، الذي يتولى تعيينه، بدفع مبلغا معلوما من نصيبه في الإنتاج[620].

بهذه الطريقة انتقلت أجود الأراضي، خاصة القريبة من عاصمة البايلك، إلى أيدي البايات، مما جعل هؤلاء يتحولون إلى إقطاعيين كبار، مكونين أسرا أرستقراطية نافست الأرستقراطية المحلية.

ب- **أراضي العزل:** وهي من أجود أراضي البايلك، كانت تمنح لكبار الموظفين وبعض شيوخ القبائل الموالية للسلطة المركزية، مقابل تقديم خدمات عسكرية أو إدارية، وتبلغ أراضي العزل ببايلك قسنطينة، حسب المصادر الفرنسية 114 عزل منها 104 عزل جبري[621]، أي الأراضي المؤجرة لكبار الموظفين وأعيان البلاد (الجوابر) وبعض القبائل، مقابل دفع ضريبة عرفت بـــ"الجبري"[622]، وينتشر هذا النوع من الإقطاعات حول

---

[618] PEYSSONEL, T2, Op.cit, p 339.

[619] يطلق الباحث "نوشي"على هذا النوع من العمل مصطلح "التويزة" والواقع أن العمل في أراضي البايلك كان إجباريا في حين تكون "التويزة" عملا تطوعيا.

[620] NOUSCHI, Ibid, pp 79-80 .

[621] A.M.G, H 228, p 5 .

[622] قدرت هذه الضريبة بـــ 12 صاع (الصاع =حوالي 49 لتر) من القمح و12 من الشعير على الجابدة (10هكتار)، هو ما يقارب نصف إنتاج.

عاصمة البايلك، وخاصة من الجنوب والشرق للمدينة، وكذا بالمناطق القريبة من المدن الكبرى، حيث توجد الحاميات العسكرية.

وعزز بايات قسنطينة إقطاعاتهم باستيلائهم على أخصب الأراضي، خاصة المحيطة بمدينة قسنطينة، عن طريق الشراء أو الاستيلاء أو المعاوضة، وهو ما قام به عدد من البايات نذكر منهم:

- الباي بوحنك (1149-1167هـ/1735-1753م) الذي قام سنة 1159هـ/1747م، بشراء أراضي "عين قجاو"(؟) من أسرة ابن جلول، وفي سنة 1164هـ/ 1751م، جعل نفس الأسرة تتخلى له عن ممتلكاتها الواقعة بـ "شعبة الرصاص"، داخل قسنطينة، كتعويض له عن دين كان على أحد أفرادها[623].

كما قام أحمد باي القلي بشراء أراضي من أسرة ابن باديس بالفحص الأبيض (الحامة)، وتتمثل في: "جنة ابن عثمان" و"جنة ابن داود" و"أم الركبة" و"شراكات ابن بغلي" و"العصافري" و"شراد" و"سيدي شقرون"، وكان ذلك بعقد موثق بتاريخ أواخر جمادى الأولى من سنة 1173هـ (1760م)[624]، بالإضافة إلى "الوطنين الوطن المعروف بالتفاحة والوطن المعروف ببوعوكل الكاين بالساحل الموالي للوطن المذكور كلاهما بأرض الساحل خارج قسنطينة..." ، وقد ورثتهما ابنته خديجة، ثم قامت ببيعهما إلى السيد عبد الرحمان باش تارزي[625]. أما صالح باي فكان أكثر البايات ثراء وأكثرهم امتلاكا للأراضي، وهو ما تشير إليه عقود الملكية المعروفة بـ"أوقاف صالح باي" والمحفوظة بأرشيف ولاية قسنطينة.

وإذا كان الأتراك في بداية وجودهم بالجزائر لا يهتمون بامتلاك الأراضي فإنهم في القرن 18م أخذوا يتحولون إلى ملاك حقيقيين للأراضي وقلدهم في ذلك أعيان المخزن ممن كانوا يقيمون في المدن، وكانت نتيجة إقبال الملاك الجدد على شراء الأراضي تقلص عدد الملكيات الصغيرة وظهور الملكيات الواسعة، وبذلك تحول فحص قسنطينة، الذي كان

---

[623] VAYSSETTE (E), opcit, p167-168 .

[624] نسخة أصلية تسلمتها من الشيخ حسونة الفكون، رحمه الله، وأملك صورة عنها.

[625] عقد بتاريخ صفر 1210هـ(سجلات العقود الشرعية، أرشيف ولاية قسنطينة)

يقدر بنصف مليون هكتار من الأراضي المزروعة إلى ملكيات خاصة بالبايلك وكبار أغنياء المدينة من الحضرية الأهالي والأتراك[626].

ونتيجة لتجمع الأموال في أيدي البايات وسيطرتهم على الحياة الاقتصادية بالبايلك تحولوا إلى تجار حقيقيين[627]، فكانوا يمارسون التجارة الداخلية والخارجية لحسابهم الخاص وينافسون في ذلك كبار التجار المحليين.

وكانت التجارة مع إيالتي طرابلس وتونس أقرب إلى التجارة الداخلية منها إلى الخارجية، لذا كان البايات يشجعون العامة على ممارستها، خاصة أن خروج التجار في القوافل المحروسة يدر على البايلك أموالا هامة[628]، إلا أن التجارة مع تونس كانت تستهوي بايات قسنطينة لما تدره عليهم من أرباح، وهو ما دلت عليه العديد من الرسائل المحفوظة بالأرشيف التونسي، منها على سبيل المثال: رسائل من الباي أحمد المملوك، الذي حكم قسنطينة مرتين سنة 1233هـ/1818م و1235-1237هـ/1820-1822م، إلى حسين باي تونس يوصيه بالإهتمام الشخصي بالبضائع التي أرسلها لتباع بتونس، ومن بين هذه الرسائل رسالة مؤرخة في شعبان 1237هـ/1822م، يعلمه فيها بأنه وجه إلى تونس علي بن عاشور بقصد بيع 450 جمل و100 ثور و1000 كبش، ويوصيه برعاية أمواله بالإيالة التونسية[629].

والملاحظ أن الحكام العثمانيين ومنهم بايات قسنطينة كانوا يعتمدون على وكلاء تجاريين من الأهالي لأنهم لا يثقون في أبناء جلدتهم[630]، كما كان الموظفون السامون يشترون احتكار تصدير بعض السلع فكان وكيل الحرج، على سبيل المثال، يحتكر تجارة الجلد مقابل دفع 10.000 قرش في الشهر للخزينة العامة[631]، فيشتري الجلد بـ6 إلى

---

[626] العيد (مسعود)، المرجع السابق ، ص 150.

[627] DE PARADIS (V), Op.cit , p 285 .

[628] أنظر العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ش.و.ن.ت، الجزائر ، ص 152.

[629] الرسائل بالمحفوظات التونسية تحت رقم D.384-C223 .

[630] السايح (فيلالي)، العلاقات السياسية الجزائرية التونسية 1792-1837م، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة قسنطينة،1997-1998، ص ص 53-54.

[631] العيد (مسعود)، نفسه، ص 40.

9 مازونة، تبعا للحجم والكمية التي يشتريها، ويبيعه للشركة الفرنسية بــ30 مازونة للجلد الواحد مهما كان حجمه، وكان الريفيون ملزمون بتقديم الجلد إلى "خوجة الجلد".

بل تحول بعض الموظفين إلى شبه بنوك بالمدينة وهو ما يبرزه سجل قروض الخليفة محمد الشريف بن الباي أحمد القلي، وهو مخطوط سجلت به القروض التي كان يقدمها الخليفة لمختلف الأفراد، كما سجلت به منتجات أراضي الأسرة المنتشرة بمدينة قسنطينة وأحوازها، والأموال السائلة ومداخيل الحوانيت داخل المدينة والثروة الحيوانية، التي كانت تصلها من كراء الأراضي (الحكور) بالأرياف، وما كان يأخذه الخليفة من ضرائب مفروضة على شيوخ القبائل الخاضعة لإدارته[632]، وهو ما يبرز بوضوح سيطرت البايات على الاقتصاد بالبايلك.

إلا أن ثروة التركي في الجزائر كانت، حسب تعبير القنصل الأمريكي "شالر"، "شئ محفوف بالخطر طوال حياته... ولكن الأهلي... ثروته مضمونة"[633]، ذلك أن ثروة الموظف العثماني كانت مرهونة بمنصبه السياسي والإداري، فإذا فقده فقد معه أمواله، التي كانت تحول في معظمها إلى خزينة الدولة، وهو ما تعرض له معظم الدايات والبايات بإيالة الجزائر، ومنهم صالح باي الذي كان يسيطر على معظم أراضي وعقارات مدينة قسنطينة وأحوازها، وبمجرد إعدامه بيع معظمها في المزاد العلني وصبت قيمتها بالخزينة.

وكثيرا ما تحولت ثروة التركي المتزوج إلى أصهاره من الأسر المحلية، وهو ما حدث بالنسبة لأموال صالح باي، التي تحول جزء كبير منها إلى أصهاره من أسرة ابن جلول[634]، وكذا أموال الحاج أحمد باي، التي استولت عليها أسرة ابن قانة[635]، وبذلك "تجمعت ثروة كبيرة في عدد من العائلات خصوصا بفضل محالفتهم ومصاهرتهم للأتراك"[636].

---

[632] سجل بالأرشيف الوطني تحت عنوان " بيان الداخل في حكر بلادات سيدي محمد بن أحمد باي " ضمن سلسلة بيت المال، رقم 36ب، علبة 370-386 رقم 508.

[633] شالر، المصدر السابق، ص78 .

[634] GAID(M), Chronique.., p 47.

[635] مذكرات الحاج أحمد باي...، ص 77.

[636] شالر، المصدر السابق، ص 78.

فإذا تجمعت الثروة والجاه بأيدي حكام وأعيان المدينة فما هو نصيب الإنكشاري من هذه الثروة؟ وما هي وضعيته وسط هذا المجتمع المادي؟ وهل تمكن من تحقيق غايته التي هاجر من أجلها إلى الجزائر؟

2-الإنكشاري فقير إلى أن يصل المناصب الإدارية:

كان المستوى المعيشي للإنكشاري، في الجزائر عامة، متوسط أو دون المتوسط، وهو ما دلت عليه قيمة الصداق الذي كان يدفعه لزوجته، والذي قدر بين 100 ريال و15 ريال، في حين وصلت قيمة الصداق الذي كان يقدمه الإداريون من الأتراك أو ما يقدم لبناتهم إلى 8000 ريال[637]، وهو ما يؤكد أن العمل الإداري هو مصدر الثروة بالنسبة للعنصر التركي بالجزائر أكثر من العمل العسكري.

وقد أشار الشريف الزهار إلى حالة القفر التي كان يعيشها الإنكشاري البسيط (اليولداش) بوصفه لتهافت الإنكشارية على موكب باي قسنطينة، عند وصوله إلى دار السلطان لتقديم الدنوش، وذلك بقوله: "ويلاقيه الفقراء من العسكر وغيرهم، وأغلبهم من الأتراك وكل يوم يتزايد عددهم ولا يتخلفون عنه. وكل يوم عندما يصل لجهة المبيت يوزع عليهم الدراهم فمنهم من يأخذ ريال ومنهم من يأخذ ريالين وهكذا كل يوم حتى يصل للجزائر"[638].

بل أن الإنكشاري نفسه وصف بؤسه واشتكى من سوء أحواله المادية في العديد من الأغاني التي كتبت باللغة التركية، وقام بترجمتها ونشرها الباحث الفرنسي "***J.Deny***"[639]، ومن بين ما جاء في إحداها:

"تسأل عن أخبار الجيش في الجزائر؟

إنه كالضباب المعلق على قمة جبل

الجندي ضائع لا يعرف ما يفعل بنفسه

المحلة كذلك في وطن خال، كل سكانه رحلوا

---

[637] أنظر الجداول الخاصة بقيمة الصداق في الفصل الموالي.

[638] الزهار ، المصدر السابق ، ص 36-37 .

[639] DENY (J), Chansons des Janissaires, pp 33-175 .

الجندي في الجزائر لا يجد نصف معطف يضعه على ظهره

يهوم في السوق لا يجد أين يذهب

لا يملك حتى ست أقجات ليذهب إلى المقهى..."[640]

ويبدو أن الأغنية تتحدث باسم الجندي البسيط (اليولداش) وهو فعلا أفقر العناصر التركية، فقد توصل الباحث "***T.Shuval***" في دراسته لمتوسط ثروة الإنكشاريين بمدينة الجزائر، إلى أن فئة "اليولداش" (الجندي البسيط) كانت الأكثر عددا والأقل ثروة، إذ بينما قدر متوسط ثروة 14 آغا في الفترة ما بين 1699-1701م بـــ5766 صايمة، قدر متوسط ثروة 260 يولداش بـــ426 صايمة، وفي الفترة ما بين 1786-1803م، قدر ثروة 25 آغا بـــ850 ريال مقابل 86 ريال بالنسبة لـــ631 يولداش، وبذلك نجد، حسب نفس الدراسة، ارتباطا واضحا بين رتبة الجندي ومعدل ثروته، إلا في حالات نادرة[641]، ومن بين هذه الحالات، ارتفاع ثروة بعض الجنود البسطاء (اليولداش) بسبب عملهم في الحاميات التي كانت تدر على المشاركين فيها ثروات معتبرة، فحسب نفس المرجع، ارتفعت ثروة 6 يولداش، عملوا ضمن الحامية في الفترة ما بين 1699 و1701م، إلى حوالي 78% من ثروة زملائهم، في حين لم ترتفع ثروة 5 بلوك باشي، في نفس الفترة، سوى 38% بالنسبة لزملائهم[642].

ويعود فقر اليولداش، الذين كان معظمهم من العزاب، إلى عدة عوامل أهمها قلة الغنائم، التي كانت عماد الإنكشاري والعثماني عامة في جمع ثروته، نتيجة لتراجع النشاط البحري في القرن الثامن عشر الميلادي وعدم الاستقرار والتشرد وحياة المجون التي كان يعيشها وقد أشار أحدهم إلى ذلك في إحدى الأغاني بقوله:

"يسير في الطريق ويقول: زوجتي لن تأتي زوجتي لن تأتي

بيده وضع لنفسه هذه القيود

إنه كمين بالنسبة للأكل والخيام

---

[640] Ibid, p 127.
[641] SHUVAL (T), op.cit, p 68.
[642] Ibid, p 78.

من الهم أصبحت رقبته كالخيط

مليئ بالعجرفة، لا يرد السلام

مظهره لا يحتمل

لا يملك فلسا أحمرا في جيبه

بنات الجزائر يسلخنه كالبصلة

لا شيء غير الأكل يصلنا...

الجندي يتحول إلى شيطان مطرود من الجنة"[643]

وبالإضافة إلى حياة المجون التي كانت مضيعة للمال، كان الإنكشاري غير المتزوج يخضع لقانون يجعل أمواله عرضة لنهب الدولة، مما قد يدفعه لصرف أمواله وعدم التفكير في تكوين الثروة التي طالما حلم بها، فمن بين ما نص عليه قانون إنكشارية الجزائر : "نحن جند الجزائر، إذا استشهد أحدنا أو أسر دون ترك وريث فإن كل ما يملك يعود إلى بيت مال المسلمين التي يحق لها بيعه..."[644].

ومن جهة أخرى كان تكرار الزواج سببا من أسباب فقر الإنكشاري، وهو ما أشار إليه الأسير الألماني "سيمون بيفايفر"، أسير وطبيب خزناجي الجزائر، بين سنتي 1825 و1830م، الذي يروي قصة الخوجة المكلف بتعليمه اللغة التركية، فيقول :"كان معلمي يوسف خوجة (40 سنة)... سبق له أن تزوج ست مرات، أربعة مرات في آسيا ومرتين في الجزائر، وكان له من هذه الزيجات ثمانية عشر ولدا، يعيش إثنا عشر في تركيا وستة في الجزائر..." و يضيف أن معلمه هاجر إلى الجزائر لعجزه عن إعالة أسرته "وعندما تعرفت عليه كان يعيش في ظروف سيئة... لقد كان، كما لاحظت فيما بعد، سكّيرا من الدرجة الأولى..."[645].

والواقع أن الإنكشاري والتركي عامة، كان رجلا مزواجا، وهو ما أكدته عقود الزواج والطلاق المتكررة للإنكشاري الواحد، فرغم عدم ممارسته للتعددية الزوجية، أو

[643] DENY (J), Chansons…, op.cit, p 129.
[644] DEVOULX (A), " Epigraphie indigène du musé archéologique d'Alger", in R.A, 1873, pp 248-250.
[645] بفايفر (سيمون)، المصدر السابق، ص ص 49-50.

قلة انتشار هذه الظاهرة بين أفراد الإنكشارية، فإن هؤلاء كانوا يتزوجون ويطلقون عدة مرات في السنة، بل أحيانا في الشهر الواحد[646]، وفي ذلك الكثير من عدم الاستقرار.

وعكس ذلك كان الزواج الناجح من الجزائرية مدعاة للاستقرار والرفاهية بالنسبة للإنكشاري، خاصة إذا تزوج من فتاة من أسرة غنية، وإذا كان سلوكه سوي، ومن يعود إلى ما عبر عنه أفراد الإنكشارية في أغانيهم، يرى أن هناك من كان يفتخر بزواجه من المرأة الجزائرية لأنها السبب في ما أصبح ينعم به من "استقرار... نظافة... أناقة... فراش أثير... أولاد وخدم..."[647].

والواقع أن الوضع الاقتصادي للإنكشاري ببايلك قسنطينة كان يوحي بأنه فقير أو ينتمي إلى الطبقة المتوسطة في المجتمع، فبالعودة إلى السجلات الشرعية خرجنا بنتيجة أساسية وهي أن الإنكشاري ينتمي اقتصاديا إلى عامة السكان، وأنه كان يسعى بكل الطرق لجمع المال والوصول إلى طبقة الأغنياء بالمدينة، ويأتي على رأس تلك الطرق إبتزاز أموال زوجته التي كانت في أغلب الأحيان "ثيب" وغنية[648].

فقد كان الإنكشاري يبتز زوجته أو يتملق لها لأخذ ما يحتاج إليه من المال، أو إعفائه من دفع ما عليه من دين لها، وهو ما سجلناه في عدة عقود منها: "أبرأت خديجة بنت المرحوم سي الحاج علي بن عافري أنها أبرأت بعلها الأجل سي عمر البجائي النساج الإنجشايري من جميع ما لها قبله من الصداق الإبراء العام... وشكر لها ثم أنه أقر بأن الأمة التي تخدمها المسماة مبروكة هي لزوجه المسطورة اشتراها بمالها الخاص بها بالنيابة عنها لا حق له فيها... (جمادى الأولى 1244هـ)" ، بل كثيرا ما دفعت عنه دينه لغيرها، "تكفلت كلثوم بنت شريف الإنجشايري بدفع الدين الذي كان على زوجها حمى بن موسى شاوش ويقدر بماية وثلاثين ريالا... (جمادى الأولى 1248هـ)".

أما الإنكشاري صاحب الحظ فهو الذي يصل إلى المناصب العليا في الجيش أو في الإدارية، فمنصب الآغا، على سبيل المثال، كان يدر على صاحبه أكبر أجر في الأوجاق

---

[646] أنظر عنصر الإنكشاري والعلاقة الزوجية.

[647] DENY (J), Chansons…, Op.cit, p 121.

[648] أنظر الفصل الموالي.

زيادة على المنح الإضافية التي يتحصل عليها في مختلف المناسبات، إضافة إلى أنه يستطيع أن يرث جزءا كبيرا من تركة الإنكشاري الذي لا عقب له[649]، وإن لم تكن هذه قاعدة عامة، إذ سجلنا العديد من العقود لذوي الرتب العسكرية لم تزد قيمة الصداق التي قدموها عن 100 ريال، من ذلك "تزوج قارة علي ءاغة ميلة بن يوسف أمة الله الصافية بنت أحمد بو الأعراس ثيبا أصدقها ثمانين ريالا (80 ر)..." و"تزوج محمد بن الحاج كان باش ءاغة بمحروسة الجزائر أمة الله فيالة بنت المكرم علي عرف فرسادة ءاغة الصبايحية الآن بكرا مجبرة على صداق قدرةماية ريال (100ر)..."

أما ذوي المناصب الإدارية العليا ببايلك قسنطينة وعلى رأسهم البايات، فكانوا أكثر العناصر التركية غنى، وهو ما برز جليا من خلال قيمة الصداق التي كانوا يقدمونها لزوجاتهم أو كانت تدفع لبناتهم، و تمثل أعلى قيم الصداق بجميع العقود، فقيمة الصداق التي دفعها " الأبجل الأكمل المحترم الأشمل السيد محمد قايد العواسي" لزوجه "الحرة الأصيلة الخيرة الجليلة أمة الله تعالى موني بنت المرحوم السيد محمد بن الشاوش" بلغت 6000 ريال "كبيرة الضرب"، أنقدها منها 1000 ريال بالإضافة إلى ملحقات للصداق توازي القيمة النقدية[650]، وهو ما يدل دلالة واضحة على غنى الإنكشاري الذي يتولى منصب قايد العواسي، وهو أقرب المناصب إلى منصب الباي، ونفس القيمة تقريبا قدمها "الأقبل الزكي سي ابراهم الإنجشايري بن حسين"، في جمادى الثانية1243هـ لزوجته "البنت البكر العذراء المسماة عايشة بنت المبجل المحترم السيد مصطفى الإصطنبولي قايد الجابري كان"، والتي قدرت بـ 4000 ريال "سكة الوقت"[651].

---

[649] Weissmen, opcit, p 38.

[650] شوال 1242هـ.

[651] كان باي قسنطينة حرا في تغيير العملة و قيمتها وهو ما حصل عدة مرات منها ما وقع في عهد صالح باي، حيث ازدهرت التجارة الخارجية في بايلك قسنطينة إلى درجة أن خزائن البايلك امتلأت فلم يجد الباي مكانا لاستعابها، حتى صار، حسب تعبير الشريف الزهار، "لا يقبل الدورو من النصارى ولا الضبلون المعهود بيننا عندما تعمرت خزائنه[651] فأمرهم بأن يجعلوا له الضبلون فيه ماية(كذا) ضبلون، فامتثلوا أمره، وصنعوا له ما أمرهم.."(الشريف الزهار، المصدر السابق، ص65)، ونفس التغيير حدث في سنة 1820م، وهو ما سجل رسميا ضمن العقود الشرعية في محرم 1236هـ، "وفي الحادي عشر من الشهر المذكور نادى المنادي بالإذن من جانب السلطنة بتغيير السكة= =وصيرورة صرف الريالة البسيطة الريال وثلث الريال"، لذلك استعملت في العقود عبارة "سكة الوقت" أو "سكة التاريخ"، وقد تلاعب الحكام العثمانيون في قيمة العملة بالجزائر في العديد من الفترات ولعدة أسباب (أنظر:

فالمناصب الإدارية كانت السبيل الأقصر والأضمن للوصول إلى الثروة، إذ كانت تدر على أصحابها الأموال الطائلة من جراء ما يتلقونه من هدايا من مختلف المصادر زيادة على نصيبهم من الضرائب واحتكارهم للتجارة وحيازتهم على أجود الأراضي بفحوص المدن، وبفضل هذه المناصب أصبح الأتراك الذين كانوا أصلا من أفراد الإنكشارية، يمثلون الطبقة الأرستقراطية في المدينة لما اجتمع بين أيديهم من ثروة.

لهذه الأسباب سعى أفراد الإنكشارية لاحتلال المناصب الإدارية باعتبارها الطريق الأضمن لجمع الثروة وكسب الجاه بالمدينة أو الريف، وقد بذل الجميع من أجل ذلك كل الوسائل، منها التملق والوساطة ودفع الأموال للحصول على الوظيفة.

وحتى يحقق هؤلاء أهدافهم كان عليهم الاستعانة بما لديهم من وساطة من أصحاب الجاه من أقاربهم، أو بدفع رشوة لذوي الرتب والمناصب العليا، وكانت هذه الأخيرة أكثر الوسائل رواجا في العهد العثماني للوصول إلى الوظائف السامية، التي توصل حتما إلى الثروة والجاه، حتى أن هذه الوظائف أصبحت، حسب "هايدو" تباع بالمزاد كالسلع في الأسواق[652]، والواقع أن شراء المناصب يدخل ضمن السياسة العامة في الإدارة العثمانية، ولم يكن خاصا بالإنكشارية أو ذوي المناصب الدنيا، بل شمل البايات أنفسهم، وهو ما جاء في إحدى الوثائق التي سجلها شيوخ بني ميزاب حول محاولة صالح باي شراء بلادهم، من ذلك قولهم: "... إن عدو الله والمسلمين الباي صالح صاحب الولاية الشرقية عليه اللعنة... قد دخل بلد الجزاير واشترى من المولى حسن الدولاتلي بلاد بني ميزاب أن يكون أميرا عليهم بعدة من الوف (كذا) لا تحصى وأن يجعل أمورهم بيده..."[653].

وإذا لم يتمكن الإنكشاري من الوصول إلى المناصب الإدارية، فإنه يبقى مرتبطا بما يقدم له من أجر من خزينة الدولة، التي تعتمد أساسا على الضرائب النقدية والعينية، وبالتالي يبقى ضمن الطبقة الوسطى أو دون ذلك.

3- ارتباط الإنكشاري بالدنوش:

MEROUCHE (Lemnouar), Recherches sur l'Algérie à l'époque Ottomane, 1 Monnaies, prix et revenus 1520-1830, Paris, Bouchène, 2002, pp 34-42.

[652] Op.cit , p

[653] رسالة من الشيوخ، سبق ذكرها، وجهت إلى حسين باشا الجزائر سنة1206هـ(1891م).

بعد أن شحت موارد البحر الذي كان المنبع الأساس لهذه الأموال في بداية الحكم العثماني للجزائر، توجه الحكام العثمانيون إلى الداخل للتفنن في اختراع مختلف أنواع الضرائب لتعويض النقص الذي تسبب فيه تراجع النشاط البحري، وهو ما عرف بالدنوش، وهي الأموال التي تجمع من البايلكات الثلاث عن طريق الضرائب وترسل إلى دار السلطان، وتتكون من: دنوش الباي ويدفع كل ثلاث سنوات ودنوش الخليفة كل ستة أشهر، وكان يوجه بالدرجة الأولى لدفع أجور الإنكشارية.

وبالإضافة إلى أموال الدنوش، طبق العثمانيون العديد من الوسائل لجمع المزيد من الأموال لتأمين أجور الإنكشارية منها، تأميم أمول المغضوب عليهم من الأهالي والأتراك على حد سواء، وفرض ضريبة الحرب على السكان بعد أي ثورة أو شغب يتسبب فيه بعض السكان وهو ما حدث إثر ثورة أهالي قسنطينة على الحامية التركية سنة 1567م، حيث فرض محمد باشا ابن صالح رايس ضريبة ثقيلة على السكان وأمم أملاك المتسببين في الثورة[654]، وما أن حل القرن الثامن عشر الميلادي حتى أصبحت الضريبة هي الوسيلة شبه الوحيدة لجمع الأموال سواء بالنسبة للدولة أو للأفراد، فتعددت أنواع الضرائب وتسمياتها، وكانت الضرائب تفرض على جميع الوظائف والحرف مهما كانت حقيرة، منها الدعارة والتسول، وهو ما نصت عليه القوانين العثمانية في جميع أراضي الدولة[655].

وكان نصيب الإنكشاري من الدنوش هو عماده في حياته اليومية ومشاريعه الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أشار إليه في عقوده الشرعية، إذ كان يربط معاملاته المالية وحتى الاجتماعية بالدنوش كقوله: "... اعترف سي حسن بن صالح أنه ابتاع ثلاثة بغال من سي الحاج محمد الإنجشايري بماية وأربعة وعشرين ريالا الأجل الأول في دنوش الخريف يدفع فيه أربعة وأربعين والأجل الثاني في دنوش الربيع الآتي... (جمادى الثانية 1202هـ)"، ولم يقتصر اعتماد الإنكشاري على الدنوش في المعاملات التجارية، بل اعتمد عليه حتى في حياته الزوجية فكان يؤجل جزءا من قيمة الصداق المسمى لزوجته إلى أن يقبض أجره، وهو ما جاء في عدة عقود زواج للإنكشارية، منها " وفي

---

[654] GAID(M), Chronique.., p 12.

[655] الجبرتي، المصدر السابق، ص

جمادى الثانية 1234هـ " تزوج محمد بن الحاج ابراهم الإنجشايري أمة الله زينب بنت محمد الصقلي... أصدقها ماية ريال و... يدفع الشطر والباقي إلى دنوش الخريف...".

ويبدو أن الإداريين أنفسهم، وخاصة المتقاعدين، كانوا مرتبطين بما يصلهم من أجور وهبات موسمية وكانوا يتعاملون مع أصهارهم على هذا الأساس "تزوج قاصر علي بأمة الله زليخا بنت حسن كان قايد الدار بكرا أصدقها... (200) ريال و... و... ينقدها... (100) ريال وأنظر... (الباقي) إلى دنوش الربيع، زوجها وصيها السيد أحمد باي ولد المرحوم السيد محمد الشريف... (صفر 1233هـ/1817م)"،

ونفس الوسيلة كانت تستعمل لتغطية نفقات الإنكشاري في حالة طلاقه وهوما سجل في عقد بتاريخ جمادى الثانية 1235هـ/1819م، نص على طلاق "محمد بن عمر الإنجشايري زوجه جلبية بنت مصطفى بن خليل... يدفع لها... (17) ريال عند قدوم الخرورجية من محروسة الجزاير..."، والأمثلة كثيرة على مثل هذا الإرتباط الذي يدل، إما على فقر الإنكشاري وعجزه عن دفع ما يترتب عليه من مصاريف الزواج، أو تهربه من دفع ما عليه لزوجته من حقوقعند الطلاق، خاصة أنه قد يطلقها قبل تلقيه لأجره من الأوجاق.

ويبدو أن اعتماد الإنكشاري على نصيبه من الدنوش استمر حتى نهاية الحكم العثماني بقسنطينة، بل تفاقم ذلك وهو ما سجل بعقودهم، في الفترة الأخيرة من حكم الحاج أحمد باي، إذ سجلنا في ذو القعدة 1247هـ، عقد طلاق باسم "أحمد بن خليل" لزوجه "رقية بنت أحمد"، من ضمن ما جاء فيه: "... وأقر لها بثلاثين (30) ريال بقيت قبله من الصداق واتفقا على أن يعطيها كل مرتب ريالين اثنين وضمنها في الأداء الحاج علي بن الحاج خليل بشرط أن يدخل مرتبه يده وان أخذه حال غيبته مع الجند فإن وجه الجند مراتبهم ودخل يده مرتب المذكور أدى للمطلقة الذي لها..."، ونفس المعنى يؤكده عقد طلاق "المكرم سي عبدي بن المرحوم سي مصطفى الإنجشايري زوجه الزهراء... ثم أن المكرمين سي مصطفى بن الزاوش وسي أحمد أخ المطلق ضمنا عن المطلق في أداء الواحد والأربعين ريالا التي يؤديها للمطلقة عند رجوع (كذا) من الدنوش الخريفي ضمانا لازما... (جمادى الأولى 1245هـ)"، وبصيغة أخري "...يدفع ثلاثين ريالا الآن ويزيدها في فصل الصيف وقت ملاقاة المحال عشرين ريالا والباقي بذمته... (جمادى الثاني

1245هـ)" "... وأنظر... لدنوش الربيع... (جمادى الثانية 1245هـ)"، وغيرها من الصيغ المختلفة في التعبير والمتفقة حول فحوى واحد وهو ارتباط الإنكشاري ماليا بالدنوش.

ثانيا: جمع المال غاية الإنكشاري في الجزائر:

بعد زوال نظام "الدفشرمة" أصبح همَ المتطوع في صفوف الإنكشارية هو جمع المال والوصول إلى المناصب العليا في الإدارة التي تعد الوسيلة الضامنة لثرائهم، ذلك أن المجندين الجدد كانوا ينحدرون من الطبقات الفقيرة بالأناضول والذين دفعهم الطمع في الغنى السريع إلى المغامرة والهجرة إلى جزائر الغرب التي تحوّل الفقير إلى غني والوضيع إلى شخصية مرموقة في فترة وجيزة.

ويشير حمدان بن عثمان خوجة إلى تشجيع أتراك الجزائر لأقاربهم على الانخراط في صفوف إنكشارية الجزائر لتحسين أوضاعهم المادية وهو ما جاء في قوله : "بمجرد ما يحصل أحدهم على بعض المال يسافر إلى تركيا مسقط رأسه فيأخذ معه ألبسة فاخرة ليظهر في مظهر الرخاء والترف أمام بني وطنه وليعجبهم، إذ ربما هو ابن لأحد العمال أو المزارعين. وعندما يعود إلى الجزائر حيث عائلته يصطحب معه جماعة من سكان بلاده يقدمهم إلى الدفتر، وتحت ضمانته يقبلون في صفوف الميليشيا ثم يتولى بنفسه تدريبهم على الجندية وتعليمهم واجباتهم الجديدة. ويخبرهم بأن في استطاعتهم الارتقاء، يوما، إلى أعلى مرتبة، وفي إمكانهم، على غراره وبعد أتعاب الحرب، أن يتمتعوا براحة طيبة، ويعيشون في هناء ورخاء في أوساط المجتمع وأن يتزوجوا بدورهم من الأهالي"[656].

ومن هذا القول يمكن التأكد من أمرين في حياة الإنكشاري بالجزائر:

1- أن غايته من التطوع في أوجاق الجزائر هي تحسين ظروفه المعيشية.

2- نيته الراسخة في الاستقرار بالجزائر وعدم العودة إلى مسقط رأسه، والاندماج في المجتمع عن طريق الزواج بالجزائريات لأنه يأتي إلى الجزائر بمفرده.

[656] المرآة ، ص 119 .

ويصف "هايدو " ولع التركي بالمال بقوله: " إن البخل صفة مميزة للتركي فلا أحد منهم، مهما كانت مكانته في المجتمع، لا يذل نفسه من أجل جمع المزيد من المال، إنهم أخطر وأبخل من نمل الهند ،فهم لا يصادقونك إلا طمعا في مالك وإذا لم تعطهم شيئا أو تعدهم بشيء فإنك ستصبح عدوا لهم"[657]، كما يتحدث نفس المصدر عن حرص التركي على تخزين أمواله وعدم إطلاع أحد عن مكانها وإن كان هذا الشخص هو زوجته أو أقرب المقربين له.

فقد سعى الإنكشاري والعناصر التركية عامة، إلى جمع المال بمختلف الطرق منها الطرق غير المشروعة، مثل الاحتيال والنصب على الرعية والدولة لنهب المزيد من الأموال، كلما وجد إلى ذلك سبيلا، وهو ما أشار إليه عقد شرعي بمحكمة قسنطينة، ينص على قضية اختلاس وكيل الحرج لأموال الإنكشارية (الخباء)، وتم النظر فيها أمام القاضي مصطفى عبد الرحمن (باش تارزي الحنفي) بتاريخ، صفر 1242هـ (أوت 1826م)[658]، وتتلخص القضية في قيام "جماعة خباء أرقام (؟) من أخبية محلة الشتاء" بايلك قسنطينة، برفع شكوى إلى القاضي الحنفي ضد " المكرم حسين بن حسان وكيل الحرج"، الذي قام بسرقة أموال الخباء، التي قدرت بـ1000 ريال، وانتهى الأمر إلى تدخل الحاج أحمد باي نفسه، ويبدو أن السارق صرف الأموال على زوجته، لذا " أحضروا حليا (كذا) وملبوس المرأة مدعين أنه كساها وحلاها بمالهم"، وانتهت القضية، بعد تدخل حكماء المدينة، بتغريم الجاني بـ400 ريال، طالبين من أصحاب القضية إسقاط "دعواهم في الزايد".

وهو ما يوضح مدى تساهل المحكمة مع مرتكبي الجنح من الإنكشارية وخاصة إذا تعلق الأمر باختلاس أموال الدولة، فمن بين 1000 ريال، وهو المبلغ المختلس، لم يسترجع سوى 400 ريال، أي أقل من نصف المبلغ المسروق، وأسقطت القضية فلم يعاقب الجاني على ما فعله، وكان هذا التساهل هو السبب في التشجيع على أعمال النهب التي كان يقوم بها الإنكشاري وغيره من الإداريين العثمانيين، ضد الأموال العامة

[657] HAEDO(F), Topographie.., opcit, p 308.

[658] السجل العاشر ص123، أنظر نص القضية كاملا في نهاية البحث، ملحق رقم 3.

والخاصة بالجزائر، وكأن الدولة تفي بوعودها للمجندين الذين لم يأتوا إلى الجزائر إلا قصد الاغتناء، لذا كانت كل الطرق المؤدية إلى ذلك مباحة، أو مسكوت عليها.

والأمثلة كثيرة على أعمال نهب أموال الدولة[659] من طرف الموظفين العسكريين والإداريين، منها: فرار باي قسنطينة "حسين شاوش" (1708-1709م) بأموال الدنوش إلى تونس، وعدم ملاحقة الدولة له، في حين قتل الداي بقطاش لعجزه عن دفع أجور الإنكشارية بسبب هذه السرقة[660]، واستيلاء محمود بن "جاقر باي" على أموال خزينة بايلك قسنطينة بعد عزل والدهن "وحتى يعترف بمصير تلك الأموال سجن وعذب حتى اعترف بأنه يملك 12 جرة مليئة بالذهب والفضة، وبعد المزيد من العذاب دلهم على مخبئ في الوادي مليء بالذهب..."[661] وما أن استرجعت الدولة بعض الأموال من محمود بن شاكر باي حتى تناست هذه السرقة وتبوأ السارق العديد من المناصب العليا بقسنطينة منها منصب خليفة الباي في عهد الباي "ابراهيم الغربي"، 1819م.

ويمكن ملاحظة حب الإنكشاري لجمع المال من خلال دراسة عقود الزواج والطلاق الخاصة بالإنكشارية، إذ كان الإنكشاري يتحايل في دفع ما عليه لزوجته من صداق فلا يدفع من المبلغ النقدي للصداق المسمى إلا النصف أو أقل من النصف، بل كثيرا ما ترك "الجميع بذمته"، وعند الطلاق لا يطلق زوجته إلا إذا تخلت له عن باقي صداقها، والأمثلة كثيرة على ذلك[662].

كما كان الإنكشاري عادة موكلا على زوجته في تسيير أموالها، وكثيرا ما ابتزها الأمر الذي يوصله إلى القضاء لإعادة ما أخذ من زوجته من أموال، من ذلك "... ثبت اعتراف دالى أحمد بن راجع الإنجشايري أن لزوجه فاطمة بنت المبارك تسع بقرات وعشرون شاه من الغنم وأنها مملوكة لها وليس له فيها...(ربيع الثاني 1205هـ)" و" وفيه اعترف مصطفى بن ابراهم بن القلعية الإنجشايري بأن عليه لزوجه الزهراء بنت سليمان بن الغربي ستين ريالا ثلث العدة من معجل صداقها وثلثه ثمن مقواس ذهبا

---

[659] رسالة مؤرخة في أوائل رمضان 1241هـ، من الحاج عما بن طازة المركانتي بعنابة إلى ابراهيم وكيل الخرج حول التحقيق في مخزن الملح الذي ضاع في عنابة، رسالة رقم 05، مجموعة 1903، المكتبة الوطنية الجزائر.

[660] BERBREGGER (A),"Epitaphe D'Ouzoun Hassan", in R.A1865, pp 124-125.

[661] VAYSSETTE, op.cit, pp 206-207.

[662] أنظر المبحث الخاص بالعلاقة الزوجية للإنكشاري، الفصل الأول من القسم الثالث.

استهلكه... (شوال 1207هـ)"، فلم يكن ينقذ زوجة الإنكشاري من نهبه لأموالها سوى عدالة المحكمة، التي كانت تعيد إليها حقوقها.

أما الطرق المشروعة التي انتهجها أفراد الإنكشارية للاغتناء فهي كثيرة ويأتي على رأسها التجارة.

1- الإنكشاري والنشاط التجاري:

في إطار السعي لجمع المزيد من الأموال مارس الإنكشاري مختلف النشاطات الحرفية والتجارية، لتنمية ثروته، منها المتاجرة في البغال والحمير (الجلابة)، التي قد يحصل عليها كنصيب له من الضرائب[663]، وكانت الجلابة تجارة مربحة لكون هذه الحيوانات كانت وسيلة النقل الوحيدة في العهد العثماني، وهو ما يدل عليه ارتفاع سعر البغال والحمير في هذه الفترة، ففي جمادى الأولى 1202هـ، "اعترف سي حسن بن صالح أنه ابتاع ثلاثة بغال من سي الحاج محمد الإنجشايري بماية وأربعة وعشرين ريالا (124ر)..."، أي أن سعر البغل يساوي 41 ريالا، وهو سعر جيد جدا بالمقارنة مع سعر البقر والغنم، إذ كانت "البقرة الغاية في ذلك الزمان تباع بأربعة اريالات وخمسة والكبش الغاية بخمسة أثمان الريال ..."[664]، لذا كان توجه الإنكشاري، حسب السجلات الشرعية، للتجارة في البقر والماشية قليلا جدا، أما الزرع، الذي كان سعره زهيدا "ما بين ريال وريال ونصف للصاع الواحد"[665]، فكان بعيدا عن اهتمام الإنكشاري.

أما التجارة في الممتلكات العقارية كالأراضي والمنازل، فكانت تجارة مربحة، إذ بيع "ثلاثة أثمان " من دار بـ412 ريال (شعبان 1205هـ) و"ثمن واحد على الشياع" بـ115 ريال (رجب 1206هـ)، وفي رمضان 128 "باع علي درويش الإنجشايري جميع الدار القبلية عدى ربع الثمن" بـ890 ريال، لذا استهوت هذه التجارة إنكشارية

---

[663] من خلال أسلوب معظم العقود كان بائع البغال هو الإنكشاري، لذا نرجح قيام الإنكشاري ببيع البغال التي يحصل عليها من الأوجاق كنصيب له من غنائم المحلة، وهو ما قد يوحي به العقد الموالي: " وفيه(ربيع الأول 1204هـ) ثبت الصلح بين محمد بن مصطفى الإنجشايري وبين الحاج ابراهيم بن أحمد المرواني الحمار صناعة على أن يدفع الأول للثاني خمسة عشر ريالا.."، فكيف يبيع إنكشاري حمارا لبائع الأحمرة؟

[664] العنتري(صالح)، مجاعات قسنطينة، ص 34.

[665] نفس المصدر، ص 35.

قسنطينة، فاشتروا العديد من المنازل وأجزاء من المنازل في مختلف أنحاء المدينة[666]، ففي الفترة ما بين 1202 و1208هـ أحصينا 32 عقد بيع وشراء المنازل مقابل 5 عقود خاصة ببيع البغال و2 لبيع البقر و2 لبيع العبيد و2 لبيع وشراء الأراضي.

ويبدو من خلال بعض العقود الخاصة بتجارة العقارات، أن الإنكشاري كان يشترى المنزل لتأجيره والاستفادة من مدخوله، وهو ما جاء في عقد بتاريخ ربيع الثاني 1205هـ، " تعاقد المكرم محمد بن خليل الإنجشايري ثم الزمولي مع المكرم الحاج عبد الله بن محمد العمراني في كراء الدار القبلية المفتح بل الشرقية القريبة جدا من كوشة بن دوراك التي هي من أملاك الأول (أي الإنكشاري) مدة سبع سنين مبدؤها (كذا) محرم الحرام فاتح شهور عام... (1206) كل عام من تلك الأعوام بثلاثين ريالا سكة بلد التاريخ ونقد له جميع الثمن أمام شهيدين...".

ولتنمية وتطوير تجارته في العقارات، كان الإنكشاري ينتهز جميع الفرص المتاحة بالمدينة، من ذلك دخوله المزاد العلني الذي تباع فيه الضرائب العينية أو التركات، وهو ما سجل بالمحكمة الشرعية بتاريخ شعبان 1213هـ، حيث بيعت تركة "... المرحوم بدار الحي القيوم سي أحمد بن دريهم الصدراتي من أولاد شريط"، والمتمثلة في دار بالطابية، لتسديد ما كان عليه من ديون، إذ "أمر الشيخ المشار إليه بأن ينادى على بيع الدار ويستقصي في ذلك فكان أقصى ما بلغ ثمن الثلاثة أرباع من الدار المزبورة على ءاخر زايد وهو المكرم سي حسين بن سي أحمد التركي الإنكشايري خمسماية ريال..."، أي أن المزاد رسي على الإنكشاري.

ولتسيير تجارته كان الإنكشاري، في كثير من الأحيان، يقترض من زوجته أموالا للتجارة بها، ويدخل ذلك في "سلف إحسان"، أي بدون مقابل، وهو ما سجل في عدة عقود منها: "اعترف المكرم أحمد شاوش الإنجشايري أن بماله وذمته لزوجه فطوم بنت مصطفى رايس ما قدره... (400 ريال) من قبل سلف إحسان لدا الشيخ القاضي... (شعبان 1204هـ)"، ويبدو أن زوجة الإنكشاري كانت تلجأ إلى المحكمة لتسجيل ما لها على زوجها حتى تتجنب نهبه، وهو ما كان الزوج يقر به أمام القاضي.

---

[666] أنظر الفصل الأول من القسم الثالث.

والواقع أن الإنكشاري لم يستغل مال زوجته فقط، بل استغل أموال غيرها من النساء، وخاصة من أسر زملائه، فاقترض منهن للعمل في التجارة، "... وفيه (ذو القعدة 1208هـ) دفعت للونة بنت خليل بن وزن حسن مايتي ريال اثنتين للحاج محمود بن بيرم على أن يعمل بها على وجه القراض ونسبته وما حصل فيهما فهو بينهما أشطارا..."، كما كان يقترض من السكان المحليين على أن يسدد لهم دينهم بعد تحصله على راتبه.

وكان الإنكشاري نفسه يقوم باستثمار أمواله عن طريق إقراض غيره من التجار أموالا مقابل بعض الامتيازات التجارية، وهو ما جاء في عقد بتاريخ رمضان 1208هـ اعترف فيه "سي محمد بن الحاج رابح بأنه قبض من سي علي بن محمود الإنجشايري أربعماية (400) ريال كان يعمل بها على وجه القراض..."، وعبارة "على وجه القراض"، حسب مضمون العقود التجارية، قد تعني الإقراض بفائدة تجارية وتكون عادة برهن ممتلكات خاصة كالذهب أو العقار[667]، وقد استعمل ذلك بين أفراد الإنكشارية أنفسهم، إذ "حضر بو بكر بن عبد الله باش مكاحلي والشاب مصطفى بن براهم الإنجشايري وأشهد الثاني أنه أخذ المائتي ريال (200) التي أقرضهما للأول كما أشهد الأول أنه أخذ من الثاني رهنه وتبارءا في ذلك... (أواسط شوال 1216هـ)"، وذلك عكس عبارة "سلف إحسان"، وهو ما جاء في العديد من العقود خاصة التي كانت تسجل باسم الإنكشاري وزوجته، من ذلك عقد تجاري بين إنكشاري وأحد الرعايا، جاء فيه "اعترف الحاج علي بن محمد الحواك بأن عليه لأحمد بن حسين الزمولي الإنجشايري ماية ريال وثلاثين ريال (130) من جراء سلف إحسان"، وهي حالة، رغم ندرتها، تدل على نشوء علاقة حميمة بين أسر الإنكشارية والأهالي.

ويبدو أن الإنكشارية كانوا يتعاملون بهذه الطريقة مع البلدي والريفي على حد سواء، وهو ما سجل في رجب 1207هـ "وفيه حضر أمام الشيخ القاضي سي مصطفى بن عمر شاوش الإنجشايري واعترف أنه قبض من أحمد البابارى ستماية ريال (600) كان يعمل بها أحمد المذكور على وجه القراض...".

---

[667] جاء في أحد العقود (محرم 1209هـ) " اعترف حسين بن علي بن مخبش الدايرة بمايتين وخمسة وعشرين ريالا للسيد مسعود بن وطاف وبخمسة وسبعين ريالا للسيد محمد بن الحاج رابح النجار كما ذكر أنه دفع لهما عقد خمسة أثمان الدار الغربية المفتح...".

وبذلك يمكن القول أن الإنكشاري لم يستثن أية تجارة لتنمية ثروته، وخاصة التي تدر عليه الكثير من المال ولا تكلفه الكثير من الجهد، حتى أن بعضهم، وإن كانوا قليلين، مارسوا تجارة العبيد (النخاسة)[668].

بفضل هذه النشاطات التجارية تمكن الإنكشاري من تحقيق بعض ما كان يصبو إليه، وتحولت أسر الإنكشارية إلى

2- الإنكشاري و أموال الوقف:

رغم خضوع نظام الوقف لقانون شرعي تقيده ضوابط شرعية وقضائية، فإنه شهد في العهد العثماني، تجاوزات من قبل الوكلاء على الوقف، من الأتراك والعرب، وهو ما اشتكى منه الشيخ الورتيلاني بقوله أن الترك استولوا على أموال الوقف ببسكرة "فأصبحوا يأكلون منها وينتفعون بها كالأملاك الحقيقية، وهي ليست لهم وليسوا من أهلها، ولكنهم تمردوا وطغوا وجعلوا جميع الخطط الشرعية لهم ظلما..."[669]، ولعله يعني بذلك امتلاك رجال الحامية ببسكرة لغابات النخيل، التي أعفيت بقرار عسكري من جميع الضرائب، وقد جاء ذلك في قرار رسمي نص، حسب التشريفات، على ما يلي: "تعفى كل الملكيات الخاصة بالتمور (غابات النخيل) التي يملكها أبناؤنا (العسكر) قبل هذا اليوم (8 أفريل 1783م 1195هـ)، أما ما سيتم امتلاكه سواء بالشراء أو الوراثة أو الاستيلاء فهو يخضع للضريبة بالتساوي مع أملاك العرب"[670].

ونفس الظاهرة تحدث عنها الشريف الزهار بقوله أن الأتراك استولوا على أموال الأوقاف "وأخذوا جميع ديار الحرمين التي كانت بيد الفقراء وأخرجوهم منها"[671]، ونتيجة لهذه التجاوزات التي مست أموال الوقف من قبل الأتراك والعرب على حد سواء، قام بعض الباشوات والبايات بوضع قوانين صارمة لحماية هذه الأموال، وكان صالح باي من أبرز الحكام العثمانيين الذين وقفوا بصرامة في وجه المتلاعبين بأموال الوقف، وعلى رأسهم وكيل الوقف (الناظر)، الذي لم يكن يخضع إلا لمراقبة ضميره، فأمر الباي بوضع

---

[668] أنظر مبحث المعاملات التجارية بين الإنكشاري والأهلي، الفصل الأول من القسم الثالث.

[669] رحلة الوتيلاني، المصدر السابق، ص 110.

[670] Tachrifat, p 73.

[671] الزهار، المصدر السابق، ص 103.

سجلات لتقييد جميع أموال الوقف بالبايلك، وجعلها تحت إشراف القضاة والمفتيون، كما قرر محاسبة الوكلاء كل ستة أشهر، وعهد إلى (المجلس العلمي) المكون من العلماء وصاحب بيت المال بالنظر في شؤون الأوقاف وفائضها في كل سنة، وكان يستعمل الفائض من الأوقاف لشراء عقارات أخرى يوقفها أيضا على المؤسسات الخيرية[672].

ولعل هذه السياسة الصارمة لصالح باي كانت السبب في وقوف المتضررين منها ضده والعمل على إقالته من منصبه ثم إعدامه[673].

ورغم خلو السجلات الشرعية المدروسة من عقود تخص أوقاف الإنكشارية، فإن أوقاف الأسر الكولوغلية وأسر البايات تدل على أن هؤلاء ملكوا العديد من الممتلكات في قسنطينة وأحوازها وأوقفوا كل ذلك على أبنائهم وأحفادهم وقفا أهليا يعفيهم من الضرائب[674].

وإذا كانت نتائج الدراسات التي قام بها بعض الباحثين حول الوضع الاقتصادي للإنكشارية في مدينة الجزائر، تسجل تفوق أملاك العسكريين من الأتراك على غيرهم، "وتأتي الرتبة العسكرية والإدارية على رأس قائمة أسماء أصحاب الممتلكات، 45%، ويحتل التجار والحرفيون 30% والنساء 15%، علما بأن جل النساء ينتمين إلى فئة العسكريين، أي بنات أو زوجات أو أقارب الفئة العسكرية والإدارية"[675]، فإن وضع الإنكشاري بقسنطينة، البعيدة عن مركز الأوجاق، وحسب عقوده الشرعية، لم يصبح من الملاك الكبار، إلا في حالة وصوله إلى المناصب الإدارية السامية بالبايلك، وهو ما أوحت لنا به العقود القليلة التي رصدناها حول تركات أفراد الإنكشارية، منها عقد سجل بتاريخ أواخر جمادى الثاني 1222هـ، جاء فيه: "توفي المرحوم عثمان الإنجشايري صهر دار

---

[672] أنظر نص الوثيقة التي أصدرها صالح باي لتنظيم قانون الأوقاف بالمجلة الإفريقية رقم 12، 1868، ص 123-124.

[673] الواقع أن أسباب إعدام صالح باي كانت كثيرة بكثرة أعدائه، فبينما يؤكد أفراد أسرة ابن قانة، الذين أخذ صالح باي منهم مشيخة العرب، أنهم السبب في خلعه ثم قتله، يقول شيوخ بني ميزاب أن قتل صالح باي حدث إثر الشكوى التي تقدموا بها ضده إلى حسين باشا الجزائر، أما العامة فترجع نهاية حكمه لدعوات المرابطين الذين أساء إليهم صالح باي.

[674] أنظر أوقاف صالح باي، أرشيف ولاية قسنطينة.

[675] الواليش (فتيحة)، " قراءة لعينة من عقود أوقاف مدينة الجزائر خلال العهد العثماني"، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 118، جانفي 2005، ص 301.

الشاذلي وعصبة بيت المال... وثبت بوثيقة شرعية أنه أوصى بثلث مخلفه لأمة الله حفصة بنت الباشا الثبوت التام وترك موروثا عنه أواني نحاس وبعض ثياب وأثاث بيت بيعت بواحد وسبعين ريالا (71)، خرج منها للعدول ريال وللأعوان ريال وثلاثة أثمان الريال وللحمالة وخدمة الأعوان أيضا ثلاثة أرباع الريال وفي خزنة مغرم ناظر بيت المال ريال وفي قانون المحكمة ريال ونصف الريال وفي عادة بيت ناظر بيت المال عشرة بل أحد عشر ريالا فنجمع من ذلك ستة عشر ريالا وخمسة أثمان الريال طرحت من العدد أعلاه..."، فتركة هذا الإنكشاري توحي بأنه بقي فقيرا أو متوسط الحال إلى أن توفي.

من عرضنا الموجز للوضع الاقتصادي للإنكشاري بقسنطينة يتضح لنا أنه سعى بكل الوسائل الشرعية وغير الشرعية لجمع الثروة التي هاجر من أجلها إلى الجزائر، لأنه لم يحقق من عمله العسكري إلا ما كان يسد حاجته في الحياة اليومية البسيطة، ويمنحه الاستقرار داخل المجتمع، ويبدو أن معظم الإنكشارية رضوا في الأخير بوضعهم واندمجوا في المجتمع القسنطيني ضمن الطبقة المتوسطة.

في حين تمكن بعضهم من تحقيق طموحاتهم عن طريق الإرتقاء إلى المناصب الإدارية، بمختلف الوسائل، ومصاهرة أعيان المدينة من الأتراك العثمانيين والأهالي، إلا أن ذلك لا يمنع من القول أن الإنكشاري بصفة عامة، إداري كان أم عسكري، استطاع في نهاية الحكم العثماني أن يجد لنفسه مكانة في المجتمع القسنطيني يمكن وصفها بالمحترمة.

الفصل الثانـي:

المكانة الاجتماعية

أولا: مكانة الإنكشاري من خلال قيمة الصداق

1- هل الصداق معيار لمكانة الإنكشاري؟

2- ملحقات الصداق

ثانيا: الإنكشاري وألقاب التبجيل

أولا- مكانة الإنكشاري من خلال قيمة الصداق:

يعرف الصداق أو المهر بأنه "المال الذي تستحقه الزوجة على الزوج بالعقد عليها، أو بالدخول بها دخولا حقيقيا ، وله عدة أسماء هي: الصداق، المهر، الأجر، العلائق، الحباء، الصدقة، النحلة، الفريضة والعُقر"[676].

وكان الصداق في المجتمع القسنطيني، والذي قدر بالريال[677]، طوال الفترة المدروسة، هو أول ما يناقش بين طرفي العقد، ويجب أن يحدث الاتفاق على قيمة الصداق قبل كتابة العقد، وهو ما اصطلح عليه بـــ "الصداق المسمى"، فقد أكد "شلوصر" في وصفه لقواعد الزواج بمدينة قسنطينة، بقوله أن الشاب الذي يريد خطبة فتاة "يرسل يهودية إلى بيت الفتاة لمعرفة رأيها فيه فيتوجه إلى والدها لخطبتها ويتفق معه على المهر الذي يتراوح بين 75 و100 ريال ويحدد يوم يذهب الأب مع ابنته والعريس إلى القاضي فيكتب فيتم العقد"[678].

وتتناسب قيمة "الصداق المسمى" بين الزوجين، عادة، مع المستوى الاجتماعي للزوج أو الحالة المدنية للزوجة، ثيب أو بكر، إذ أن "الفقه يمارس النظارة والتساوي أفقيا لا عموديا (التركي أعلى من العربي والبلدي أعلى مرتبة من الريفي والأخير من البدوي والحرة أعلى مرتبة من الأمة والبكر العذراء من البكر المفضوضة والبكر من الثيب..)[679].

<u>1- هل الصداق معيار صادق لمكانة الإنكشاري؟</u>

---

[676] الكبيسي (عبد الحميد)، الأحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون، الجزء الأول: الزواج والطلاق وآثارهما، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1395هـــ/1975م، ص 117.

[677] 1 ريال= 4,5 فرنك (التشريفات)، والجدير بالذكر أنه كان لقسنطينة عملتها الخاصة، وهو ما جاء في رسالة من صالح باي إلى وكيل الباستيون يذكره بقانون المعاملات النقدية في المدن الجزائرية بحيث أن "الريال القسنطيني لا يصرف إلا في قسنطينة والعنابي في عنابة" (رسالة رقم 71، مجموعة 1641، المكتبة الوطنيةالجزائرية، وهو ما سجلناه عند دراستنا لقيمة الصداق المقدم من طرف الإنكشاري أو القسنطيني بصفة عامة، الذي كان ينقد بالريال المحلي، ويشار إليه بـــ "سكة البلد" أو "ضرب قسنطينة"، وذكر المحبوب مرة واحدة في عقد يخص دين بين رعيتين وكان ذلك في رمضان 1207هـــ .

[678] شلوصر، المصدر السابق، ص 87.

[679] توفيق البشروش، إشكالية الذاكرة التونسية النسائية البديلة وحدودها في رسالة جامعية حول " القرابة والسلطة في تونس الحسينية 1705- 1957 " للباحثة ليلى بليلي، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 124، جوان 2006، مؤسسة التميمي للبحث والمعلومات، تونس، ص 181.

اعتمادا على هذا القاعدة، اعتقدنا في بداية دراستنا لعقود الإنكشاريين، والعناصر التركية عامة، أن الصداق هو صورة صادقة للمكانة الاقتصادية التي يحتلها الفرد المقبل على الزواج، مدنيا كان أم عسكريا، ومن خلال تصنيفنا لهذه العقود حسب المبالغ النقدية التي يسجلها الزوج كصداق مسمى لزوجته، توصلنا إلى تقسيم المجتمع القسنطيني إلى طبقات اقتصادية تأتي على رأسها:

1-الطبقة الميسورة وتضم:

- البايات والموظفين السامين بالبايلك: وتأتي هذه الفئة على رأس قائمة أغنياء قسنطينة، وإن اختلف مستوى الغنى بين العناصر التركية من عنصر إلى آخر، فبينما يأتي الإداريون من الأتراك، وخاصة البايات، في مقدمة جميع فئات المجتمع من الناحية المادية، يقترب عناصر الإنكشارية ماديا من العامة.

-أعيان البلاد من الأهالي: ويخضع هؤلاء إلى نفس وضع العناصر التركية، إذ ينقمون إلى فئة غنية تتمثل في أعيان المدينة، من علماء وأشراف وغيرهم من أفراد الأسر القسنطينية العريقة (البلدية)، أمثال أسرة الفكون وأسرة ابن باديس والأسر الإدارية منها أسرة ابن جلول وأسرة ابن الأبيض وابن بن زكري وغيرها من الأسر المتشبهة بالعناصر التركية بالمدينة، وجميعها تعد من الطبقة الميسورة بمدينة قسنطينة، ومصاهرتها كانت منتقاة، فهي تصاهر أمثالها من الأسر أو من البايات وكبار الموظفين في الدولة، فكان مبلغ الصداق يعبر عن ثروتهم التي تعكس مكانتهم في المدينة، إلا أن ثروة هؤلاء لا يمكن مقارنتها بثروة بايات قسنطينة، الذين تبوأوا، عن جدارة قمة الهرم السلطوي والمالي بالبايلك.

2- الطبقة المتوسطة: وتضم أغلبية سكان قسنطينة، من حرفيين وأجراء وبرانية، وكان أفراد الإنكشارية، وهم الفئة الأكبر عددا من العناصر التركية، ينتمون إلى الطبقة المتوسطة في المجتمع، حيث كان مبلغ الصداق الذي يدفعه الإنكشاري، لا يتعدى 100 ريال إلا في حالات نادرة.

3- الطبقة الدنيا: وتشمل العبيد (العتقاء) وغيرهم من فقراء المدينة، ومنهم اليهود المحليون، وقد مثل العتقاء بقسنطينة، في نهاية العهد العثماني، طبقة مميزة، حيث أقبل

هؤلاء، بعد عتقهم، على الزواج من نفس الفئة، وكان ذلك بتشجيع من أسيادهم القدامى وخاصة البايات وأسرهم، وكان هؤلاء يمثلون الفئة الأفقر في المجتمع القسنطيني وهو ما دل عليه الصداق المقدم من طرف العتيق لزوجته والذي لم يتعد 40 ريال، إلا في حالات نادرة.

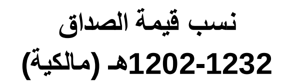
فهل يمكن، فعلا، أخذ قيمة الصداق المسمى كمعيار حقيقي للمستوى الاجتماعي لصاحب العقد، وخاصة الإنكشاري؟ أي هل كان الصداق المسجل يتناسب طردا مع مكانة الإنكشاري الاجتماعية والاقتصادية؟ وهل كانت قيمة الصداق ترتبط بالحالة المدنية للزوجة، كأن تكون بكرا أو ثيبا؟ أم أن قيمة الصداق تتناسب مع وضعية الزوج نفسه من حيث الرتبة العسكرية أو الإدارية؟ وهل كان للصهر دور في ارتفاع قيمة الصداق؟

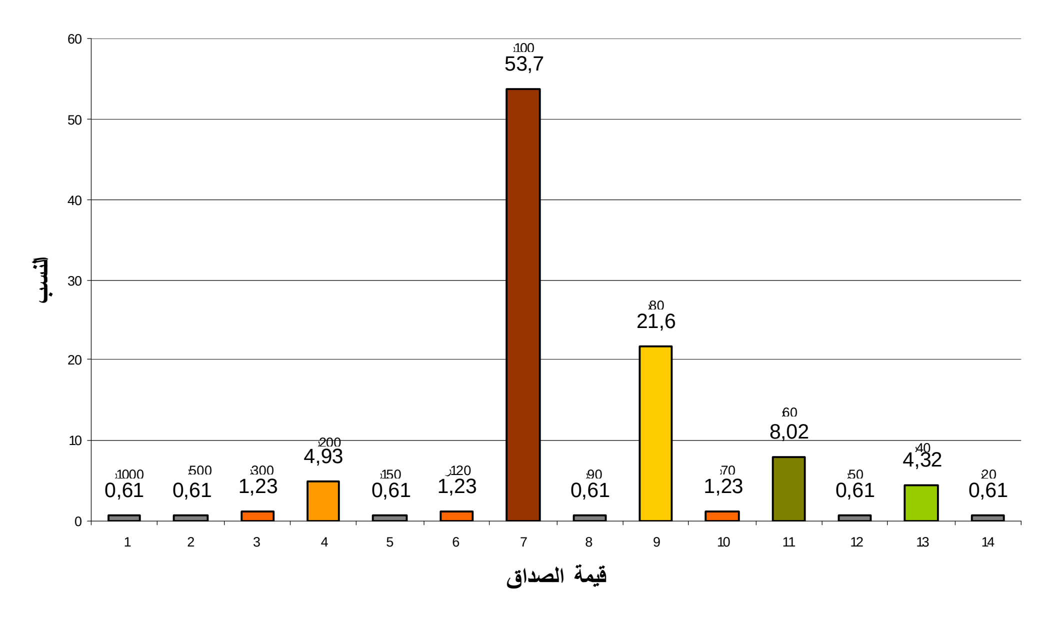
كل هذه التساؤلات سنحاول الإجابة عنها اعتمادا على الإحصائيات التي أجريناها على مختلف العقود المسجلة للإنكشارية ضمن السجلات المدروسة، والتي ضمت الفترة ما بين 1202 و1253هـ/1787-1837م.

الجـــدول رقـــم 17

قيمة الصداق الذي يدفعه الإنكشاري أو يدفع لابنته في الفترة ما بين 1202–1232هــ/1787-1816م(المحكمة المالكية)

قيمة الصداق	عدد الحالات	ثيب	بكـــر	النسبة %	الملاحظـــــــــــة
1000 ريال	01	01	00	0,61	دفعها الشيخ بالضياف لابنة إنكشاري من تونس
500 ريال	01	00	01	0,61	دفعها حسين بن صالح باي لابنة إنكشاري
300 ريال	02	02	00	1,23	محمد بن سي فرحات بن مراد لابنة إنكشاري /دفعها قايد العزيب
200 ريال	08	05	03	4,93	بين الإنكشارية من ذوي الرتب
150 ريال	01	01	00	0,61	حالات شادة
120 ريال	02	0	02	1,23	بين أسرتي الفكون وبن نعمون
100 ريال	87	64	23	53,70	قيمة الصداق الذي تدفعه معظم شرائح المجتمع من إنكشارية وأهالي
90 ريال	01	00	01	0,61	حالة شادة
80 ريال	35	30	05	21,60	قيمة الصداق الذي تدفعه شريحة كبيرة من المجتمع من أسرة ابن قانة
70 ريال	02	01	01	1,23	حالات شاذة
60 ريال	13	13	00	8,02	قيمة الصداق الذي يدفعه متوسط الدخل من الأهالي و الإنكشاريين
50 ريال	01	01	00	0,61	حالة شاذة
40 ريال	07	07	00	4,32	قيمة الصداق الذي يدفعه الفقراء وقليلو الدخل من الإنكشارية
20 ريال	01	01	00	0,61	أقل صداق قدمه إنكشاري وهو أقل مما يدفعه بعض العتقاء





من خلال دراستنا للعقود المسجلة في هذه الفترة، تبين لنا أنه من الصعب تقييم المستوى المعيشي للإنكشاري اعتمادا على قيمة الصداق المسمى بين الزوجين، بل خرجنا بعدة نتائج لم نتوقعها وهي:

1- أن قيمة الصداق المسمى لا تعكس دائما المستوى المعيشي للإنكشاري، ذلك أن الفرق بين هذه القيمة وما ينقد فعلا للزوجة (مقدم الصداق)، كان كبيرا جدا قد يصل إلى النصف أو أدنى من ذلك بكثير، ومن الأمثلة على ذلك العقد الذي سجل لأحد الإنكشارية في رجب 1239هـــ وجاء فيه: "تزوج حسن بن حسن الإنجشايري أمة الله فاطمة بنت رجب ثيبا أصدقها ألفي (2000) ريال وقفطانان وأمتان وأربعة أواق من الجوهر... ينقدها خمسين ريالا والباقي بذمته.."، فمن بين 2000 ريال لم يدفع كمقدم صداق سوى 50 ريالا، والباقي اعتبر مؤخر صداق "كالي"، وهو مبلغ يبقى بذمة الزوج، أو يدفع بعد فترة قد تصل إلى عشر سنوات، وكانت الزوجة في أغلب الأحيان تتخلى عنه عند طلاقها، ومن الزواج من لا يدفع شيئا لزوجته وهو ما جاء في عقد زواج "عصمان بن؟ الإنجشايري بأمة الله ءامنة بنت المرحوم محمد نجل السيد صالح باي أصدقها ألفي ريال (2000)... الجميع بذمته... (جمادى الثانية 1241هـــ/1826م)"، لذا يمكن القول أن ما يعكس المستوى الاقتصادي للإنكشاري هو مقدم الصداق وليس مؤخره أو ما يسجل.

2- أن قيمة الصداق لا ترتبط بالحالة المدنية للزوجة، كأن تكون بكرا أو ثيبا، بل كثيرا ما نجد أن أعلى قيمة للصداق كانت تدفع إلى ثيب وهو ما أحصيناه في مختلف الفترات المدروسة، فقد انفردت ثيب، في الجدول السابق، بأعلى صداق وهو 1000 ريال، في حين جاءت البكر في المرتبة الثانية بـــ 500 ريال، وتساوت الثيب مع البكر في قيمة الصداق في حالة أخرى وهي 70 ريال، وهو عكس ما توصلت إليه الباحثة فاطمة الزهراء قشي، بالنسبة لمجموع العقود المسجلة بسجلات عدول قسنطينة، إذ توصلت إلى نتيجة تبدو منطقية وهي تماشي قيمة الصداق مع الحالة المدنية للزوجة، أي قيمة صداق البكر كان أعلى من قيمة صداق الثيب، وقد سجلت أعلى معدل لصداق البكر بين 83 و78 ريال، في حين حدد معدل صداق الثيب بين 52 و34 ريال[680]، في حين احتلت الثيب، بالنسبة لعقود زواج الإنكشاريين والعنصر التركي عامة، المكانة العليا سواء بالنسبة لعدد عقود الزواج أو قيمة الصداق، فحظ الإنكشاري من الزواج بالثيب أكبر من البكر، وهو ما يتضح بجلاء في الجداول المرفقة لهذه الدراسة.

3- ارتباط قيمة الصداق بالمكانة الاجتماعية والاقتصادية للزوجة، وليس للزوج، إذ فاقت قيمة الصداق الذي يسجل لبنات البايات، قيمة الصداق الذي يدفعه البايات أنفسهم لزوجاتهم، وقد حضيت بنات وحفيدات صالح باي بأعلى قيمة للصداق المسجل، في كامل الفترة المدروسة.

4- ارتباط قيمة الصداق بالوضع الأمني والاقتصادي بالبايلك، فقد شهد البايلك في نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر العديد من الهزات الأمنية والطبيعية، مثل الوباء الذي ضرب عنابة سنة 1200هـ/1785م، والذي أودى، حسب تقارير موظفي الشركة الإفريقية الفرنسية إلىوكالاتهم بمرسيليا، في يوم 24 ماي وحده، بحياة 103 شخص، ونفس الوباء ضرب مدينة الجزائر، سنة 1202هـ/1787م، وقضى، حسب الرحالة "دوبارادي" على ثلث سكان المدينة[681]، وفي 1822م عاد الوباء ليضرب مدينة

[680] قشي (فاطمة الزهراء)، المرجع السابق، 226.

[681] V. de Paradis, Op.cit, pp154- 155.

عنابة مرة أخرى، مما اضطر الشركة الإفريقية لغلق مركزهم التجاري بعد إذن من باي قسنطينة[682].

ونفس الوضعية شهدتها مدينة قسنطينة إثر ثورة "ابن الأحرش" سنة 1218هـ/1804م، حيث تسببت هذه الثورة في مجاعة كبرى دامت ثلاث سنوات أرجع العنتري أسبابها إلى "نزول الجوائح واستفحال القحط وتكاثر الفتنة والاضطرابات التي حالت بين الفلاحين وفلاحة الأرض"[683]، وقد انعكست تلك الظروف على الوضع الاقتصادي للفرد ببايلك قسنطينة، وبالتالي انخفضت قيمة الصداق تلقائيا في هذه الفترة، وهو ما يوضح بجلاء أن للظروف الطبيعية والأمنية دخل كبير في استقرار أو تدهور المستوى المعيشي للفرد، وبالتالي في ارتفاع أو انخفاض قيمة الصداق الذي يدفعه المتزوج سواء كان مدنيا أو عسكريا، وهو ما يؤكده ارتفاع قيمة الصداق في الفترة الموالية، بسبب ما شهده البايلك من انتعاش اقتصادي وهو ما نوضحه في الجدول الموالي:

---

[682] سعيدوني(ناصر الدين)، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 209 -210.

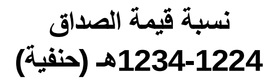
[683] مجاعات قسنطينة ، ص ص27-28.

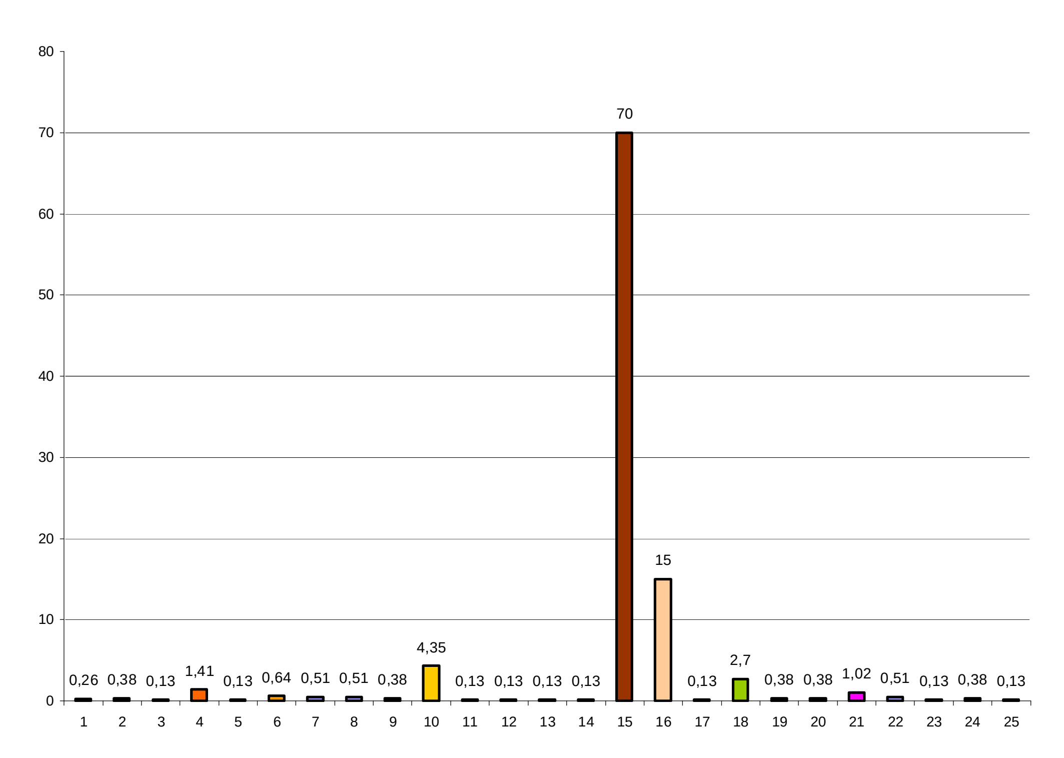
الجــدول رقــم 18

قيمة الصداق عند الإنكشاري في الفترة 1224-1234هـ/1809-1819م (المحكمة الحنفية)

قيمة الصداق	عدد الحالات	ثيب	بكر	النسبة	الملاحظــــة
8000 ريال	2	2	0	0,26	إنكشاري (يولداش) لابنة صالح باي(؟)
6000 ريال	3	1	2	0,38	بين الإنكشارية وأسر البايات
5000 ريال	1	0	1	0,13	إنكشاري لابنة علي باي
4000 ريال	11	6	5	1,41	لحفيدة حسين باي /حفيدة صالح باي /بين الإنكشارية والموظفين السامين
3000 ريال	1	1	0	0,13	من إنكشاري لأخت أحمد باي
2000 ريال	5	3	2	0,64	نعمان باي لابنة بن عاشور /لابنة خليفة /باش طبجي /إنكشاري لبنتي صالح باي وابنةصهره
1000 ريال	4	3	1	051	حفيدة صالح باي /بين إنكشارية / لأرملة صالح باي
400 ريال	4	1	3	0,51	شاوش الخليفة /بن الإنكشارية /ابن قايد عنابة لعتيقة(علجة)
300 ريال	3	1	2	0,38	إنكشاري لابنة بن زكري / بين إنكشارية
200ريال	34	17	17	4,35	بين إنكشارية /بين الإنكشارية وأعيان المدينة
190 ريال	1	0	1	0,13	بين الإنكشارية
130 ريال	1	1	0	0,13	بين الإنكشارية
120 ريال	1	0	1	0,13	بين الإنكشارية
110 ريال	1	0	1	0,13	//
100 ريال	547	356	191	70	بين الإنكشارية و مع الأهالي بالمدينة والريف

80 ريال	**117**	**86**	**31**	**15**	**بين الإنكشارية والأهالي**
70 ريال	**1**	**0**	**1**	**0,13**	//
60 ريال	**21**	**18**	**3**	**2,7**	//
55 ريال/52.5	**3**	**3**	**0**	**0,38**	//
50 ريال	**3**	**3**	**0**	**0,38**	//
40 ريال	**8**	**8**	**0**	**1,02**	//
30 ريال	**4**	**3**	**1**	**0,51**	//
25 ريال	**1**	**1**	**0**	**0,13**	//
20 ريال	**3**	**2**	**1**	**0,38**	//
15 ريال	**1**	**1**	**0**	**0,13**	//





نتبين من الجدول الموضح أعلاه أن قيمه الصداق لا تعكس المستوى الاقتصادي للفرد بقدر ما تعكس الوضع العام بالبايلك في فترة معينة من تاريخه، وهو ما دل عليه ارتفاع قيمة الصداق في الفترة ما بين 1224-1234هـ/1809-1819م، وهي العشرية التي شهد فيها بايلك قسنطينة استقرارا أمنيا وازدهارا اقتصاديا كبيرا بعد انقضاء الأزمة التي تسببت فيها ثورة ابن الأحرش، وهو ما أشار إليه العنتري بقوله أن "حال الوطن (الريف) لم يعتدل بعدها (الثورة) ولم يرجع لأصله إلا في سنة 1223هـ/1808م..."[684].

فبينما لم يتجاوز أعلى صداق، بالجدول السابق المستخلص من سجلات المحكمة المالكية، في الفترة ما بين 1232/1202هـ، أي خلال ثلاثين سنة، 1000 ريال، وهي حالة فريدة، سجل بسجلات المحكمة الحنفية، في هذه العشرية، 1224-1234هـ، 22 صداقا قيمته أعلى من 1000 ريال، إذ كانت أعلى قيمة صداق مسجلة في هذه الفترة، وفي جميع السجلات المدروسة، هو 8000 ريال وجاءت في حالتين كلتاهما قدمت من

---

[684] مجاعات قسنطينة، ص 34.

طرف إنكشاريين لبنتين من بنات صالح باي، كان صاحب العقد الأول، والمسجل في أواسط ذو القعدة 1229هـ، جنديا بسيطا "محمد بن محمد اليولداش"، الذي تزوج من "خديجة بنت المرحوم صالح باي ثيبا..."، أما العقد الثاني فكان لـ"مصطفى بن محمد الإسلانبولي"، الذي تزوج من "الحرة الجليلة (بياض) بنت صالح باي ثيبا... زوجها صهرها محمد بن محمد اليولداش... (شوال 1230هـ)"، وما يمكن ملاحظته هو أن هذه القيمة عالية جدا بالنسبة لدخل الإنكشاري، ورغم كونها حالة شاذة لا يقاس عليها، فإنها لا تدل على مكانة الإنكشاري بقدر ما تبرز مكانة أصهاره (الزوجة)، ومن هذين العقدين نحس بأن مصاهرة الإنكشاريين لأسرة البايات وعلى رأسهم صالح باي تعد صفقة مالية فصاحب العقد الأول هو الذي زوج صاحب العقد الثاني بأخت زوجته الثيب الغنية جدا، وريثة أعظم وأغنى باي بقسنطينة.

أما قيمة 6000 ريال فقدمت في ثلاث حالات: الأولى من إنكشاري لابنة صالح باي الثيب والثانية من أحمد باي إلى زوجته البكر، والثالثة قدمت لابنة حسونة بن صالح باي، في حين سجلت قيمة 5000 ريال مرة واحدة، وقدمها انكشاري لابنة علي باي، أما قيمة 4000 ريال فسجلت 11 مرة وكانت بين أفراد الإنكشارية والموظفين السامين بالبايلك ومنهم البايات، وهو ما يؤكد أن قيمة الصداق المسجل تتماشى مع مكانة الزوجة (الأصهار) وليس الزوج، وتأتي بعد ذلك حالة واحدة بقيمة 3000 ريال ودفعت من طرف انكشاري لأخت أحمد باي، ثم قيمة 2000 ريال وذكرت في 5 حالات، جمعت بين شيوخ القبائل والموظفين السامين ومنهم البايات والإنكشارية، وبقية العقود تراوحت بين 1000 ريال، وسجلنا بها 4 حالات وقعت كلها بين الإنكشارية وأسر البايات، وتنخفض قيمة الصداق في هذه الفترة، مباشرة إلى أقل من النصف لنسجل قيمة 400 ريال، دفعت في 4 عقود جمعت بين الإنكشارية وبعض الموظفين بالبايلك منهم "شاوش الخليفة" و"...ابن قايد عنابة" وفيما بين أفراد الإنكشارية أنفسهم، وتصل قيمة الصداق إلى أدناها، في هذه الفترة وهي 15 ريال وسجلت في عقد واحد، وهي حالة شاذة لا يقاس عليها.

أما قيمة 100 ريال فقدرت بـ547 حالة وهو أكبر عدد سجاناه لقيمة الصداق، وتمثل 70% من عدد الحالات المسجلة، وتأتي بعدها قيمة 80 ريال التي ضمت 117

حالة، ثم 60 ريال بـــ 21 حالة، وهو ما يدل على أن أغلبية الإنكشارية ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، وهي نفس قيمة الصداق التي تدفعها الفئة المتوسطة من الأهالي والتي ضمت الحرفيين وبعض العلماء وصغار الموظفين في إدارة البايلك، وتعد هذه الطبقة الأكبر عددا في السجلات المدروسة، وهي نفس القيمة التي أشار إليها "شلوصر"، الذي حدد متوسط الصداق المدفوع في قسنطينة في فترة إقامته بالمدينة، 1833-1837م، ما بين 70 و100 ريال[685].

وكانت أدنى قيمة للصداق تسجل بين العتقاء والإسلاميين، ولا تتعدى عادة 40 ريالا، إلا أن هذه القاعدة اخترقها بعضهم ليصل إلى 100 ريال، وإن كان ذلك نادرا، ويحدث في حالة زواج عتيق بحرة أو حر بعتيقة، والملاحظ هو تزايد عدد المتزوجين من العتقاء في قسنطينة في نهاية العهد العثماني وبداية الحكم الفرنسي بالمدينة، ولعل ذلك يعود إلى انتشار عملية العتق في نهاية حكم أي باي، فمباشرة بعد مقتل صالح باي، سجلت عدة عقود باسم عتقاء وعتيقات هذا الباي، ونفس الوضع شهده عتقاء العديد من البايات والموظفين السامين بالبايلك، وقد انتشرت هذه الظاهرة خاصة في الثلاثين سنة الأخيرة من العهد العثماني بالبايلك.

كما تحسن مستواهم الاجتماعي وهو ما أبرزته قيمة الصداق المقدم في الفترة ما بعد سقوط قسنطينة، ففي شهر ذو الحجة من سنة 1258هـــ (1842م) سجلت عقود للعتقاء وصلت قيمة الصداق المرصود بها بين 70 و100 ريال، أي ما تدفعه الطبقة المتوسطة، وكثيرا ما كان المسجلون من عتقاء باي تونس (صفر 1259هـــ/1843م).

أما اليهود الذين دخلوا الإسلام (الإسلاميون)، ويكونون عادة من السكان الأصليين للبلاد، فكانت عقودهم، رغم قلتها مقارنة ببقية فئات المجتمع، توحي بأنهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى أو الدنيا، إذ نادرا ما وصلت قيمة الصداق المقدم من طرف الإسلامي 100ريال، وفي أغلب الأحيان لا تزيد عن 40 ريال، وإن عرف عن اليهود تظاهرهم بالفقر والحاجة للتهرب من الضرائب، ومن الأمثلة على ذلك: "راجع خلفة بن عبد الله الأسلمي زوجه تركية بنت عبد الله الإسلمية... أصدقها 43 ريال ينقدها 3 ريال والباقي

---

[685] المصدر السابق، ص87.

لأربعة أعوام... زوجها قايد الدار..."، فرغم القيمة الهينة للصداق المسجل، فإن الفرق بين مقدم الصداق ومؤخره كان كبيرا جدا.

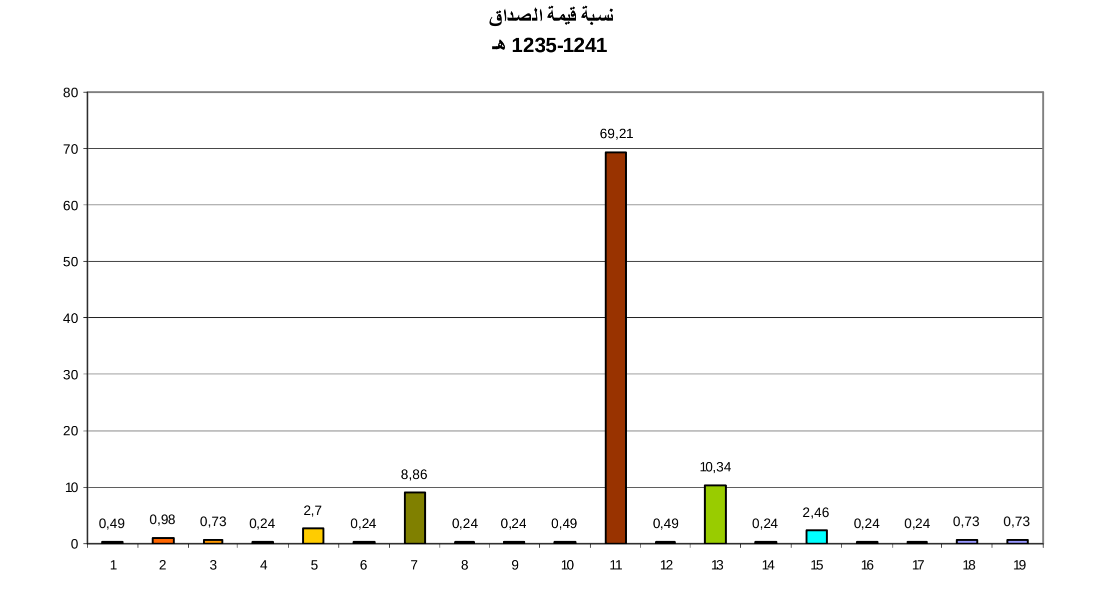
وأهم ما تجدر الإشارة إليه هو أن أعلى قيمة للصداق سجلت، خلال كامل الفترة المدروسة، سواء بالنسبة للإنكشارية أو غيرهم من سكان قسنطينة، أتراك وعرب، هي 8000 ريال، التي سجلت بهذه العشرية، وسنلاحظ أن هذه القيمة ستنخفض في الفترة الموالية إلى النصف وهو ما رصدناه في الجدول التالي:

الجـــدول رقـــم 19

الصداق الذي دفعه الإنكشاري أو دفع لابنته في الفترة مابين:

1235 - 1241هــ/1819 - 1826م

قيمة الصداق	عدد العقود	ثيب	بكر	النسبة	الملاحظــــــــــة
4000 ريال	2	1	1	0,49	قايد الزمالة لابنة حسن باي/الابنة نعمان باي
2000 "	4	3	1	0,98	حفيدة صالح باي/ابن طبال باي لابنة طراد/إنكشاري لابنة أبي الضياف
1000 "	3	3	0	0,73	إنكشاري لابنة أبي الضياف/بين الإنكشارية
500 "	1	0	1	0,24	بين أفراد الإنكشارية
400 "	11	4	7	2,70	بين الإنكشارية والأهالي
300 "	1	1	0	0,24	//
200 "	36	23	13	8,86	//
150 "	1	0	1	0,24	//
130 "	1	1	0	0,24	//
120 "	2	1	1	0,49	//
100 "	281	20	79	69,21	//
90 "	2	2	0	0,49	//
80 "	42	38	4	10,34	//
70 "	1	1	0	0,24	//
60 "	10	8	2	2,46	//
55 "	1	1	0	0,24	//
50 "	1	1	0	0,24	//
40 "	3	3	0	0,73	//
30 "	3	3	0	0,73	//



اتسمت الفترة، ما بين 1235-1241هـ/1819-1826م، عكس الفترة السابقة بالانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار الاقتصادي، إذ عادت الفوضى والاضطرابات لتضرب من جديد بايلك قسنطينة، نتيجة لفساد الحكم وتنافس الحكام على المناصب وظلمهم للرعية في سبيل الحصول على المزيد من الثروة.

وقد انعكس الوضع العام بالبايلك على قيمة الصداق المسجل في هذه الفترة، إذ لم نسجل من قيمة 4000 و2000 و1000 ريال، وهي أعلى المبالغ المسجلة، سوى 9 حالات، وهي أقل الحالات عددا، ضمت البايات والموظفين السامين بالبايلك، منها: "قايد الزمالة"، الذي دفع 4000 ريال لـــ"بنت حسن باي" ودفع "... ابن طبال باي" 200 ريال لابنة "طراد شيخ الحنانشة"، ونفس المبلغ دفعه،في رجب 1239هـــ، "حسن بن حسن الإنجشايري" لزوجته "فاطمة بنت رجب"، وإن لم يدفع لها سوى 50 ريال و"الباقي بذمته"، وهو حال معظم الأزواج من الإنكشارية.

أما أكبر عدد للحالات المرصودة في هذه الفترة فهي، كبقية الفترات، خاصة بقيمة 100 ريال، والتي ضمت 281 حالة، وتأتي بعدها قيمة 80 ريال بـــ42 حالة ثم قيمة 200 ريال بـــ36 حالة، أما بقية الحالات فعددها قليل أعلاه 11 حالة بالنسبة لقيمة 400 ريال، ومعظمها قدم من طرف إنكشاريين لبنات زملائهم من الإنكشارية.

ولعل أهم ملاحظة سجلناها خلال دراستنا لعقود هذه الفترة، هي زيادة عدد الزيجات بين أسر الإنكشارية، مما يدل على سعي هؤلاء إلى تكوين تكتل عرقي وسط المجتمع القسنطيني، وقد استمر ذلك حتى نهاية الحكم العثماني بمدينة قسنطينة، وهو ما رصدناه من خلال إحصاء عقود الإنكشارية المسجلة في فترة الحاج أحمد باي، آخر بايات قسنطينة، وهو ما سنوضحه في الجدول الموالي:

الجــدول رقــم 20

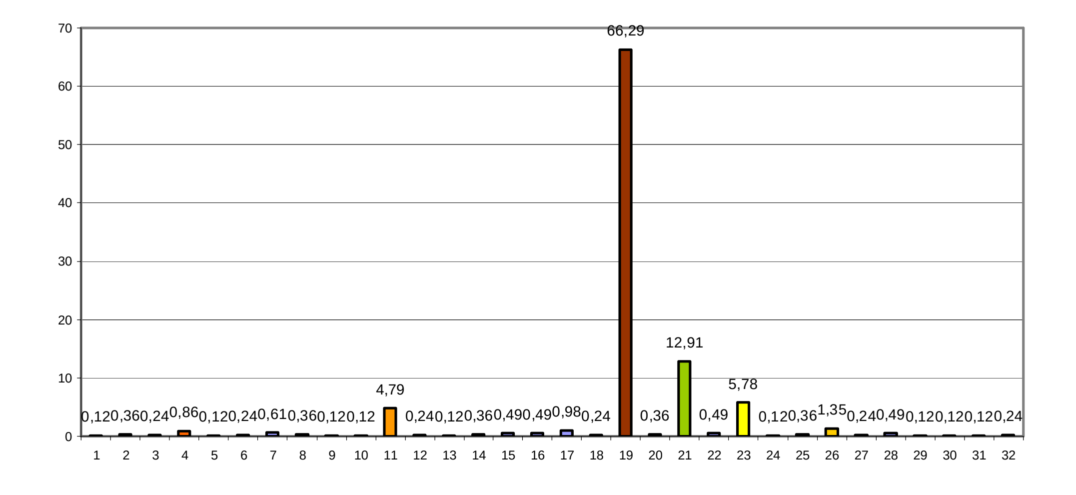
الصداق الذي دفعه الإنكشاري أو دفع لابنته في الفترة:

1241-1253هـ/1826-1837م

قيمة الصداق	عدد الحالات	ثيب	بكر	النسبة	الملاحظـــــــة
6000 ريال	1	0	1	0,12	قايد العواسي لابنة محمد بن شاوش
4000 ريال	3	1	2	0,36	بين إنكشاريين/إنكشاري لابنة قايد الجابري/ إنكشاري لابنة نعمان باي
2000 ريال	2	1	1	0,24	إنكشاري لحفيدة صالح باي/يولداش لابنة أحمد باي
1000 "	7	2	5	0,86	حفيد صالح باي لابنة باش آغا/بين إنكشارية وأعيان قسنطينة
600 "	1	0	1	0,12	بين إنكشاري ورعية
500 "	2	1	1	0,24	ابن قانة لابنة انكشاري/بين إنكشارية
400 "	5	2	3	0,61	بين إنكشارية
300 "	3	1	2	0,36	//
270 "	1	0	1	0,12	//
250 "	1	0	1	0,12	//
200 "	39	15	24	4,79	بين الإنكشارية وأصحاب الرتب والإداريين والأهالي
160 "	2	1	1	0,24	//
151 "	1	0	1	0,12	//
150 "	3	1	2	0,36	//
140 "	4	2	2	0,49	//
130 "	4	1	3	0,49	//

120 "	8	1	7	0,98	//
110 "	2	1	1	0,24	//
100 "	539	344	195	66,29	//
90 "	3	1	2	0,36	//
80 "	105	88	17	12,91	//
70 "	4	2	2	0,49	//
60 "	47	45	2	5,78	//
55 "	1	1	0	0,12	//
50 "	3	3	0	0,36	//
40 "	11	11	0	1,35	//
30 "	2	2	0	0,24	//
20 "	4	4	0	0,49	"كان باش خزناجي(؟)"/بين إنكشارية ورعايا
16 "	1	1	0	0,12	بين الإنكشارية والأهالي
15 "	1	1	0	0,12	دفعه إنكشاري لعتيقة
10 "	1	1	0	0,12	دفعه إنكشاري لابنة أحد العامة
3.5 "	2	2	0	0,24	بين إنكشارية ورعية "رمزي"

نسبة قيمة الصداق
1241-1253 هـ



تميزت فترة حكم الحاج أحمد، آخر بايات قسنطينة،1241-1253هـ/1826-1837م، بقوتها وخصوصية أحداثها، فقد كان الباي من الكراغلة ومن أشد البايات كرها

للعناصر التركية وعلى رأسها أفراد الإنكشارية الذين كانوا السبب الأول في تدهور الوضع السياسي بالبايلك، كما كان أكثر البايات اعتزازا بانتمائه إلى العنصر المحلي من ناحية أخواله.

فهو سليل أسرة ابن قانة التي تحولت بفضل جده أحمد القلي إلى أقوى أسرة بالبايلك، عسكريا وسياسيا وأكثر الأسر القسنطينية ثراء، الأمر الذي جعل الحاج أحمد يفكر في تكوين حكم أكثر قربا من السكان المحليين، كما تميزت الفترة بالتهديد الفرنسي للجزائر ثم احتلال مدينة الجزائر، سنة 1830م، الأمر الذي استدعى تنظيم الجيش من جديد والتخلي عن الحياة المدنية، ولو لفترة محدودة للتفرغ لمقاومة الغزو الفرنسي لمدينة الجزائر أولا ثم لمدينة قسنطينة التي مثلت في هذه الفترة آخر معقل للحكم العثماني بالجزائر.

رغم هذه الأوضاع المتميزة، ورغم قضاء الحاج أحمد باي على النظام الإنكشاري، بعد عودته من مدينة الجزائر 1831م، واعتماده على جيش محلي، استمر أفراد الإنكشارية في الاندماج في المجتمع القسنطيني، وهو ما لاحظناه من خلال عقود الإنكشارية التي وصل عددها، أثناء فترة المقاومة وحدها، 1830-1837م، إلى 787 عقدا منها 497 عقد زواج[686].

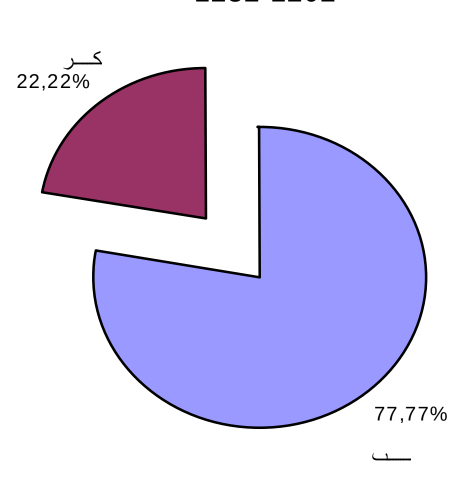
أما ما ميز قيمة الصداق عند الإنكشاري، في هذه الفترة، فهو وصولها إلى أدنى مستوياتها، وهي 3.5 ريال، وقد سجلت مرتين، و 10 ريال، مرة واحدة، و15 ريال و16 ريال، وكلها دفعت من طرف أفراد الإنكشارية لزوجات من الرعية، كما تميزت هذه الفترة بتوجه الإنكشاري إلى الزواج من العتيقات، وخاصة عتيقات البايات السابقين، وكانت قيمة الصداق التي دفعها الإنكشاري لزوجته العتيقة 15 ريال، وهي قيمة ليست بعيدة عن قيمة الصداق الذي دفعه باش خزناجي سابق "باش خزناجي كان"، وهي 20 ريال، أما قيمة 40 ريال التي كان يدفعها العتقاء فسجلت في 11 حالة، وهو ما يدل على تدهور المستوي المعيشي للعناصر التركية المستقرة بقسنطينة وخاصة أفراد الإنكشارية الذين فقدوا موردهم الأساسي وهو دخلهم الرسمي.

---

[686] أنظر جدول رقم 6.

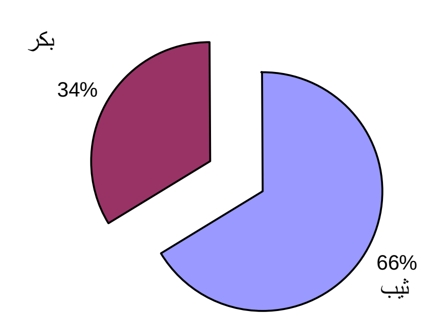
لم يمنع هذا الوضع المميز لفترة حكم الحاج أحمد باي، تسجيل نقاط مشتركة بين جميع الفترات المدروسة، كارتفاع قيمة الصداق بالنسبة للموظفين السامين، مثل قايد العواسي الذي دفع 6000 ريال كصداق لابنة "محمد بن شاوش"، وقايد الجابري الذي دفع 4000 ريال، إلا أن القيمة الغالبة لصداق الإنكشاري قدرت، في هذه الفترة، وعلى غرار بقية الفترات، بـــ100 ريال، وسجلت أعلى نسبة، وهي 539 حالة مقابل 105 حالات بالنسبة لقيمة 80 ريال، وهو ما يؤكد انتماء الإنكشاري إلى الطبقة المتوسطة في المجتمع.

والملفت للانتباه في عقود الإنكشارية، هو أن نصيب هؤلاء من الزواج بالثيب كان أكبر بكثير من نصيبهم من الزواج بالبكر، وهو ما يظهر بوضوح من خلال الجداول الموضحة أعلاه، فلو أحصينا عدد الحالات الخاصة بالثيب لوجدنا أنه ضعف عدد حالات البكر،ففي الفترة ما بين 1202-1232هـ (1786-1817م)، سجلنا 162 حالة منها 126 ثيب و36 بكر، أي ما يقدر بنسبة 77% ثيب و22% بكر:



ونفس الفارق تقريبا سجلناه في الفترة ما بين 1224-1234هـ، بالسجل الخاص بالمحكمة الحنفية، حيث أحصينا 781 حالة، منها 517 ثيب و267 بكر، أي بنسبة 66,19% ثيب و34,18% بكر:

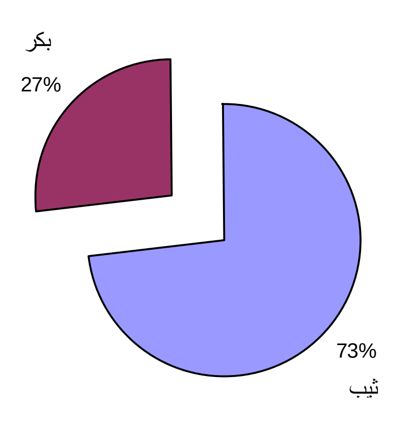
الحالة المدنية لزوجة الانكشاري
1224-1234 هـ



ولعل هذه الزيادة الطفيفة في نسبة زواج البكر من الإنكشاري تعود إلى زيادة نسبة المصاهرة بين أسر الإنكشارية في هذه الفترة، وخاصة بالنسبة للسجل المنسوب إلى المحكمة الحنفية، إذ لاحظنا أن نسبة زواج الإنكشاري من البكر تكون أكبر في العقود التي تربط بين أسر الإنكشارية.

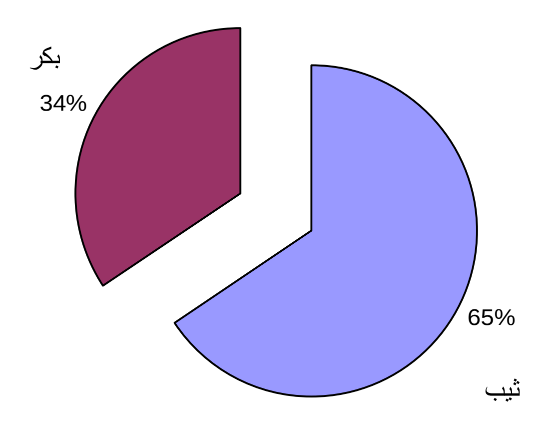
أما في الفترة الموالية، 1235-1241هـ (1818-1824م)، فنلاحظ أن نسبة الثيب تصل إلى أكثر من ضعف نسبة البكر، إذ سجلنا من بين 406 حالات زواج، 296 ثيب و110 بكر، أي ما يعادل 72,90% ثيب و27,09% بكر:

الحالة المدنية لزوجة الانكشاري
1235-1241 هـ



ونفس الفارق، تقريبا نلاحظه في فترة حكم الحاج أحمد باي، آخر الحكام العثمانيين بالجزائر، حيث سجلنا من بين 813 حالة 536 ثيب و277 بكر، أي بنسبة 65,92% ثيب و34,07% بكر:

الحالة المدنية لزوجة الانكشاري
1241-1253 هـ



لزوجات الإنكشاري، والظاهرة التي جدت في هذه الفترة هي أن عبارة "ثيب" التي كانت تلحق بعبارة "من طلاق" في كل العقود السابقة تقريبا، أرفقت في هذه الفترة، وفي كثير من العقود، بعبارة "من وفات (كذا)"، ولعل ذلك يعكس حالة الحرب التي كانت

تشهدها المنطقة، بالإضافة إلى عملية القتل الجماعي الذي تعرض له إنكشارية قسنطينة على يد الحاج أحمد باي[687].

وهنا يمكن التساؤل عن سبب هذه الظاهرة، هل كان صهر الإنكشاري هو الذي كان يمتنع عن تزويج ابنته البكر من عسكري غير مستقر، خوفا على مستقبلها، في حين يعمل على تزويجه الثيب تخلصا من أعبائها؟ أم أن الإنكشاري هو الذي كان يختار الثيب لأمر في نفسه، كأن تكون غنية فيستولي على أموالها ؟

2- ملحقات الصداق:

يلحق الصداق النقدي، عادة، بعدة ملحقات عينية يكرم بها الزوج زوجته وتتكون ملحقات الصداق، حسب سجلات العدول بقسنطينة من:

1-الجوهر ، وقد ذكر وزنه، بالوقية ووصل إلى الرطل، ولم يذكر سعره.

2-الأمة وتساوي بين 100 و 150 ريالا.

3-القفطان ويساوي بين 25 و 30 ريالا.

4-الملحفة وتساوي بين 20 و 15 ريالا.

5-الحزام ويساوي بين 15 و 12 ريالا.

6-الحايك وقدر سعره بـــ 10 ريالات.

7-القمجة وتساوي بين 10 و5 ريالا.

ويتناسب عدد كل صنف من ملحقات الصداق طردا مع قيمة الصداق النقدية، فكلما ارتفعت قيمة الصداق ارتفع عدد ملحقاته، ويكفي الإطلاع على عينات من العقود لاكتشاف ذلك منها عقد زواج "محمد بن محمد اليولداش خديجة بنت المرحوم السيد صالح باي ثيبا أصدقها ..(8000) ريال و... (8) إماء و... (8) قفاطن و...(8) جزوم ونصف رطل جوهر ...أواسط قعدة الحرام 1229"، وزواج "المكرم خليل خوجة بن قادري الإنجشايري عائشة بنت المرحوم السيد علي بن الباي بكرا أصدقها ..(5000) ريال و5

---

687 أنظر الفصل الموالي.

قفاطن و5 جزوم و5 وقية جوهر... (ذوالقعدة 1233هـ/1817م)" وزواج "المكرم ابراهم بن محمد الإنجشايري حواء بنت المرحوم السيد علي بن السيد الحاج مصطفى باي كان ثيبا أصدقها... (4000) ريال و(4) قفاطن و(4) جزوم و(4) إماء... (جمادى الثانية 1233هـ/1817م)"، وما لاحظناه هو تماشي قيمة الصداق النقدي مع عدد ملحقات الصداق، وهي ظاهرة تكررت في العديد من العقود، فقيمة الصداق التي قدرت بـ8000 ريال قابلتها 8 قطع من كل نوع من الملاحق، في حين انخفض عدد الملحق إلى 5 قطع عندما كانت القيمة النقدية للصداق 5000 ريال، وهو ما حصل بالنسبة لـ (4000 ريال) التي قابلتها 4 قطع من كل ملحق، ولم تخالف هذه القاعدة إلا في حالات نادرة، وهو ما سجل في عقد زواج "... حسين بن إسماعيل الإنجشايري موني بنت المعظم..حسين نجل المرحوم صالح باي بكرا أصدقها ..(1000) ريال و (10) جزوم و(10) قفاطن... (رمضان 1232هـ/1816م)".

وإذا كان ترتيبنا لملحقات الصداق حسب القيمة النقدية لكل ملحق يجعل الجوهر والأمة في قمة القائمة، فإن هناك ترتيب آخر، تفرضه سعة انتشار الملحق ضمن عقود الإنكشارية وأصهارهم، وحسب الأهمية الرمزية للملحق، بالنسبة للعناصر التركية ومعظمهم من الإنكشاريين، وهو كالتالي:

1-القفطان: الذي ذكر في جميع العقود التي زادت قيمة الصداق النقدي بها 100 ريال، وهي متوسط قيمة الصداق المسجل بالنسبة لعناصر الإنكشارية، بأنه أول ملحق يضاف إلى القيمة النقدية للصداق، لما له من قيمة رمزية.

2-الأمة: تعد الأمة من أولى مظاهر الأبهة التي تتفاخر بها زوجة أو ابنة التركي، ولذلك كانت من شروط صداقها، وقد يصل عدد الإماء، كما لاحظنا، إلى 8 إماء.

3- الجوهر: وهو من الكماليات لكن العناصر التركية، وعلى رأسها البايات والموظفين السامين، تمسكوا به كميزة تميز مكانتهم في المجتمع، وكثيرا ما سجله الإنكشاريون دون تقديم شيء منه، ويتراوح مقداره بين 1 وقية ونصف رطل.

4- **الملحفة**: وتختلف في قيمتها حسب جودة المادة التي صنعت بها فمتوسطي الدخل لا يذكرون مم صنعت أما الأغنياء فيشيرون إلى ذلك وقيمتها النقدية<< وملحفة سكندراني>>وهي أغلى الملاحف وتساوي 20 ريال.

5- **القمجة والحزام**: تأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة وهي من بين الملحقات الواردة ضمن صداق الطبقة المتوسطة.

6- **الحايك**: وذكر كملحق للصداق خاصة في عقود زواج الإنكشاريين من الأهليات.

وعكس ذلك، يأتي في مقدمة الملاحق، بالنسبة للأهالي، الملحفة ثم القمجة، ثم الحزام فالقفطان والأمة وفي الأخير الجوهر[688].

أما الحلي الذهبية والفضية فلم تذكر إلا نادرا وليس ضمن الصداق وإنما ضمن ما يترك للمطلقة من زوجها أو يؤخذ منها في حالة الخلع، أما "الجرية"، وهي تعني اليوم في قسنطينة، كل ما يؤخذ إلى العروس، أثناء وليمة تسبق الزفاف، من ملحقات للصداق وهدايا ومصوغات، فهي لم ترد ضمن عقود الإنكشارية إلا نادرا، وبرزت خاصة في نهاية الحكم العثماني بقسنطينة، وقد تعني مجموع ملحقات الصداق وليس ملحقا خاصا، وهو ما نفهمه من عقد سجل في رجب 1233هـ/1817م، جاء فيه: "تزوج محمد بن سعيد الحبشي القايد بية بنت محمود الإنجشايري بكرا أصدقها... (80) ريال و... (15) ريال جرية ينقد لها... 55 ريال...".

وملحقات الصداق، فضلا عن انخفاضها إلى أدنى عدد عند المنتمين إلى الطبقة الوسطى، لم تكن تقدم دائما، فمن الإنكشارية والأهالي من لم يكن يقدم أي ملحق للصداق النقدي، ويقع ذلك عادة بين أفراد الإنكشارية أو بينهم وبين الرعية، وهو ما جاء في عقد زواج "إسماعيل بن مصطفى الإنجشاري طومة بنت الحاج علي بو الزرم بكرا أصدقها... (80) ريال توكل على زواجها دالي مصطفى الإنجشايري... (ذو القعدة 1203هـ/ 1787م)"، وهو ما ينطبق على معظم العقود المسجلة لأفراد الطبقة الوسطى أو الدنيا،

[688] قشي (فاطمة الزهراء)، المرجع السابق، ص 223.

التي لم تسجل بها ملحقات للصداق أو سجلت بها ملاحقات لم تزد عن قطعة واحدة من كل نوع أو من ملحق دون آخر، ولعل قول "شلوصر"، الذي يصف معظم سكان قسنطينة بالفقر، بأن العروس كانت "ترتدي رداء يلتمع بالذهب، وهو ملك للمدينة، يعار مقابل مبلغ من المال..."[689] ، يعكس صورة الطبقة الوسطى أو الدنيا في المجتمع القسنطيني، إلا إذا كان الأمر يتعلق الأمر برداء غال جدا لا يمكن اقتناءه حتى من طرف أغنياء المدينة، لذا كان ملكا لخزينة البايلك، وهي عادة، يبدو أنها زالت بعد الاحتلال الفرنسي للمدينة، ثم عادت من جديد، خاصة بعد عهد الانفتاح، في الثمانينات من القرن الماضي، حيث عادت ظاهرة اكتراء فساتين الزفاف من محلات خاصة.

بهذا يمكن القول أن الإنكشاري اندمج في المجتمع القسنطيني فأثر وتأثر به، بل استطاع أن يجد لنفسه مكانة في هذا المجتمع، يمكن وصفها بالمحترمة، وهو ما عبرت عليه ديباجة عقود العديد منهم.

ثانيا- مكانة الإنكشاري من خلال ألقاب التبجيل:

رغم اتفاق المصادر على تدني مكانة الإنكشاري عند قدومه إلى الجزائر، فإن الفئة التركية، ذات الأصول العسكرية، سرعان ما تبوأت مكانة سامية بين أفراد المجتمع الجزائري عامة والمجتمع القسنطيني بصفة خاصة، وكان السبب في ذلك التغير هو وصول بعض هؤلاء إلى المراكز العليا في الإدارة، وتحسن مستواهم الاقتصادي، ومصاهرتهم للأسر المحلية وخاصة أعيان البلاد.

ولعل تغير سلوك الإنكشاري تجاه الرعية، في نهاية العهد العثماني، وهو ما شهد به "شالر" بقوله أن العنجهة التركية أخذت تخف تدريجيا "ولم تعد الآن سوى مبدأ سياسي عام"[690]، كان من بين أسباب تقبل المجتمع لهم وتبجيل من يستحق التبجيل منهم وهو ما برز جليا من خلال الألقاب التي وردت في عقود زواج وطلاق أفراد الإنكشارية بمحكمة قسنطينة.

والحقيقة أننا لم نلاحظ ألقاب التبجيل في عقود الإنكشارية إلا في الفترة المتأخرة من الحكم العثماني بقسنطينة، وبالتدقيق بعد الثلاثينات من القرن 13هـ، ففي السجل الأول، الذي غطى الفترة ما بين 1202 و1205م، لم نسجل مثل هذه الألقاب التبجيلية، في حين يلاحظ انتشارها تدريجيا في الفترات التي تلتها.

---

[689] شلوصر، المصدر السابق، ص87.

[690] شالر، المصدر السابق، ص 54 .

ومن خلال الألقاب التي نعت بها الإنكشاري في العقود المتأخرة من العهد العثماني، يتجلى تقدير المجتمع لهذه الفئة التي كانت في يوم من الأيام مصدر إزعاج لهم، مما يدل على تحسن صورة الإنكشاري في المجتمع القسنطيني، وبالتالي استعداد الفئتين للتقارب والانصهار، والأمثلة على انتشار ألقاب التبجيل بين الإنكشارية كثيرة منها: "الحمد لله وفي الخامس والعشرين منه (جمادى الأولى 1245هـ/1829م) تزوج على بركة الله تعالى المكرم الأقبل سي علي بن حسين الإنجشايري أمة الله الزهراء بنت الزكي الأجل السيد إسماعيل الإنجشايري صهر السيد محمد باي الميلي بكرعلى نظر أبيها وفي ولايته أصدقها ماية ريال...".

وإذا كان الأهالي يمجدون لعلمهم أو لشرفهم فإن العناصر التركية كانت، عادة، تكتسب ذلك بسبب مكانتها الاقتصادية والسياسية، فكلما زادت ثروة الفرد زادت مكانته علوا ورفعة، وهو ما دلت عليه ألقاب البايات وأبناءهم وهم أكثر هذه العناصر ثراء لأن الوظيفة السامية هي السبيل الأساس لجمع هذه الثروة، ومن بين العقود التي أبرزت المكانة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئة بمدينة قسنطينة والتي حافظت على مكانتها حتى بعد احتلال المدينة، عقد سجل في شوال 1258هـ (1842م)، يصف فخامة العرس الذي إقيم بمناسبة زواج حفيد الباي قارة مصطفى من حفيدة إبراهيم باي و مما جاء فيه: "زواج الأنجب الأبجل الزكي السيد مصطفى ويدعى الباي بن المرعي المبجل الوجيه النبيه السيد حسان بن المرحوم السيد علي بن السيد الحاج مصطفى بي والحرة الجليلة أمة الله خدوجة بنت المرحوم السيد ابراهم باي... (تم الزفاف) بعلو المرحوم عمر جاقر بي بمحضر جم غفير من أعيان البلد وشاهديه...".

ويعد ذوو الرتب العسكرية العالية أو المصاهرين لهم والذين يكونون عادة من أغنياء البلد والمتبوئين للمناصب العليا، من أهم المبجلين من ذوي الأصول الإنكشارية، ومن الرتب العسكرية المذكورة ضمن عقود إنكشارية قسنطينة، من الأكبر عددا إلى الأقل عددا:

- "اليولداش" أو "اليوطاش"، وهي أكثر الرتب ذكرا بالعقود المرصودة، وانتشر اللقب خاصة ضمن سجل المحكمة الحنفية، بين سنة 1224 و1227هـ.

- **"بيرق دار"، وذكر أحيانا "باش علام" وجاء ذكر اللقبين للدلالة على وظيفة واحدة وهي حامل الراية.**
- "باش فراق؟" "باش ءاغة الجزائر المحروسة(كان)" "باش ءاغة كان".
- "خزناجي" مرتين "باش خزناجي كان" أو "باش خزناجي في التاريخ" "كان خزندار".
- "خوجة" "خوجة النوبة"، ذكر 3 مرات، "خوجة الاصبايحية"
- "شاوش" أو "شاوش دار الباي" "شاوش الدايرة" "مير شاوش" "شاوش الكرسي" "شاوش الريح (؟) الآن"، "مير شاوش" "شاوش قايد الدار"
- "كاهية" "كاهية زواوة" "كاهية النوبة"
- "ءاغا(ءاغة)" "ءاغا الدايرة" "ءاغة زواوة" "ءاغة الزواوة الزميرلي" "ءاغة المسيلة"، ذكر عدة مرات، أحيانا مع ذكر عبارة(كان) "ءاغة المسيلة كان"، "ءاغة الميلية" "ءاغة الصبايحية" "ءاغة بسكرة"
- " قايد القصبة" "قايد قصبة"، تكررت عدة مرات مع عبارة (كان) مما يدل على أنه متقاعد(منزول)،"قايد الدار كان" "قايد الزمالة" "قايد قبجية" "قايد الجبري" "قايد واد الذهب" "قايد أولاد براهم" "قايد عامر" 7مرات، "قايد العزيب"، "كان قايد الهدية" "قايد الجبيرة" "قايد الرز" "قايد الصوف" "قايد بومرزوق" "قايد الطاسة بدار الإمارة" "قايد الغمرة" "قايد المنية" "قايد النمامشة" "قايد المقصورة" "قايد عنابة" " شاوش العبيد" "قايد الزمالة" "قايد السوق" "قايد القل".
- "أمير الصبايحية" "ءاغة الاصبايحية" "الإنجشايري الصبايحي".
- "أد باشي".
- "قبجي قايد الدار".
- "البونبجي" "باش طبجي" 3 مرات.
- "وكيل الحرج" "كان وكيل الحرج" "وكيل حرج الخليفة".
- "كان خليفت(كذا) الصحرا(كذا)" "كان خليفة الصحراء".

- "الشفار(؟)" ذكر 3مرات.
- "سقة البرج".
- "المكاحلي" 5 مرات، " باش مكاحلي".
- "حراق الشعير"، لعلها وظيفة هامة لاعتماد الإنكشارية في غذائهم على الحساء المكون من القمح أو الشعير المحروق، وهو ما يعرف اليوم، في الجزائر، بـــ"الفريك" المستعمل في شربة رمضان.
- الإنجشايري الصبايحي" .

ومن الأمثلة على ذلك، عقد زواج سجل في ذي الحجة 1245هــ، جاء فيه بعد مقدمة طويلة: "...تزوج على بركة الله تعالى و...المحترم المكرم حسين الاسطنبولي الحرة الجليلة الطيبة الأصيلة أمة الله موني بنت المرحوم محمد شاوش ثيبا أصدقها أربعة آلاف ريال (4000 ر) و... و... زوجها المعظم الأبجل السيد مصطفى الخليفة وقبل للزوج الأجل الأمثل السيد عشجي بكير...".

وهذه الأمثلة لاتعني أن ألقاب التبجيل، بالنسبة للإنكشاري، لا تطلق سوى على من زاد ماله وعلا شأنه بسبب مصاهرته للبايات وغيرهم من الموظفين السامين بالدولة، بل كثيرا ما بجّل الإنكشاري لعلمه، وهو ما جاء في عقد سجل في جمادى الثانية 1245هــ (1829م) "الحمد لله تزوج العالم الفقيه الخير النزيه السيد ابراهم بن القاري خليل الإنجشايري من خيار عسكر الجزاير الحرة أمة الحق سبحانه الزهراء بنت الأخضر ثيبا أصدقها ثمانين ريال..."، فالأب الإنكشاري وابنه بجلا لعلمهما وليس لمالهما، وكذا "طلق المكرم الأجل التالي لكتاب الله عز وجل السيد الحاج مصطفى الزميرلي الإنجشايري زوجه أمة الله سبحانه قامير بنت المرحوم بكرم الحي القيوم السيد محمد الطبال الإنجشايري... أصدقها ماية ريال (شوال 1229هــ)"، ووجود مثل هذه الألقاب بالعقود المسجلة باسم أفراد الإنكشارية لها دلالتها الهامة، فهي من جهة تدل على انصهار الإنكشاري داخل المجتمع المدني بزواجه وتزويج أبنائه وبناته من أبناء السكان المحليين، والتخلي عن خشونة العسكري وعنجهة التركي والتخلق بأخلاق أهل البلاد وسلوك طريق العلم فالإنكشاري أصبح متعلما "القاري" "التالي لكتاب الله" وابنه "العالم الفقيه"، أما مكانته

المادية فهي متوسطة أودون ذلك إذ لم يدفع، في العقد الأول، سوى 80 ريال وهي قيمة الصداق التي يدفعها أصحاب الدخل البسيط ومنهم العلماء الذين لم تتجاوز قيمة الصداق المسجل لهم 100 ريال، وهو ما دفعه صاحب العقد الثاني.

والواقع أن ألقاب التبجيل طالت مختلف عناصرالإنكشارية في نهاية العهد العثماني، وخاصة في سنة 1230هـ وما بعدها، وذلك إما لأنهم أصبحوا جزءا من المجتمع أخلاقيا وسلوكا، أو أن عبارة " الإنجشايري" أصبحت تطلق على العسكري التركي والأهلي على حد سواء، أو أن هذه العبارة تحولت إلى مجرد اسم توارثه أبناء الإنكشارية، الكراغلة الذين اكتسبوا أخلاق أخوالهم، وإن كنا نرجح الاحتمال الأول لأن التبجيل طال اليولداش (الجندي البسيط) وهو ما جاء في عقد زواج " الشاب المكرم علي اليولداش".

أما أهم ألقاب التبجيل التي رصدناها في عقود الإنكشارية فهي، حسب شيوعها:

1- "المكرم" وهو اللقب الأكثر شيوعا بالنسبة للإنكشاري، ويمكن تقدير نسبة ذكره بـ70 إلى 80% أو أكثر، إذ يسبق عادة مختلف الألقاب التبجيلية الأخرى.

2- "سي" ويأتي في الدرجة الثانية وتأتي عادة بعد عبارة "المكرم" <<المكرم سي حسن بن سي أحمد تركي الإنجشايري>> ويبدو أنها أقل الألقاب وزنا إذا ذكرت منفردة، إذ أطلقت على أقل الإنكشارية منزلة وهو ما جاء في عقد سجل في صفر 1241هـ <<الحمد لله أرجع المكرم الأجل الزكي المبجل القاري في كتاب الله عز وجل السيد محمد ولد السيد خليل حمى قالجي أمة الله وريدة بنت سي أحمد التركي الإنجشايري الحمار حرفة..>> وهو ما يدل على أن عبارة "السيد" أكثر دلالة على التبجيل من عبارة "سي".

3- " الشاب الأجل" وتطلق عادة على أبناء الإنكشارية، و"المكرم الأجل" تطلق عادة على الموظفين السامين "... المكرم الأجل سي بلال قايد الدار بدار الإمارة...".

4- "الحاج"، وهو قليلا ما يطلق على الإنكشاري، ولعل ذلك يدل على ندرة الإنكشاريين الذين سمح لهم بالقيام بهذه الشعيرة الدينية، أو أن من يسمح له بذلك لا يعود إلى الجزائر، ونفس الملاحظة نسجلها بالنسبة للقب "المعتمر" أما لقب" المقدس" فهي نادرة جدا، عكس عبارة " التالي لكتاب الله عز وجل" التي نعت بها في السنوات الأخيرة من

الحكم العثماني لمدينة قسنطينة، عدد كبير من الإنكشارية أو أبنائهم، وجميع هذه الألقاب ألصقت ببعض الإنكشارية الذين انخرطوا في الحياة الدينية.

5- " الخوجة" "القاري الأجل" "الزكي المبجل القاري في كتاب الله" "الشاب الأنجب"، وتطلق هذه الألقاب على الإنكشاريين المنخرطين في الحياة العلمية أو أبنائهم الذين تفقهوا في الدين من ذلك "...تزوج الشاب الأنجب السيد مصطفى بن الفاضل الأرحب الأصيل السيد محمد بن المرحوم السيد مصطفى بن جندرلي ابراهيم الإنجشايري..."، بل منهم من اكتسب صفة "العالم" وهو ما جاء في عقد سجل في جمادى الثانية 1225هـ "تزوج السيد حسن بن العالم الفاضل السيد علي بن قارة علي الإنجشايري...".

6- "الوجيه" " الأقبل" "... راجع المكرم الوجيه الأقبل السيد عبد الله كان قايد القصبة..." وتدل على الوجاهة المكتسبة من القوة المادية والسلطة السياسية. ويبدو أن من الإنكشارية وأبنائهم من التجأ إلى الاستقامة التامة باتباعهم سبيل العلم، ومن الأمثلة على ذلك: عقد سجل في شوال 1245هـ/1829م، جاء فيه: "تزوج على بركة الله تعالى ويمنه الشاب الأجل المرعي الأبجل السيد إسماعيل بن المرحوم السيد عبد الله خوجة الإنجشايري... (توكل) عن الزوج المعظم الأبجل السيد مصطفى الخليفة بتوكيل من وكيل الزوج وهو الحاج أحمد باي أدامه الله مؤبدا سعيدا"، فقد نال الإنكشاري وأسرته مكانة سامية بالمدينة بفضل ما تحصلوا عليه من علم، وهو ما دلت عليه ألقاب التبجيل التي استهل بها العدل عقد الإنكشاري ابن "الخوجة"، بالإضافة إلى أن الموكل على الزوج كان باي قسنطينة نفسه الذي وكل بدوره خليفته ليكون وكيلا للزوج بالنيابة عن الباي، وهو ما يؤكد على مكانة هذا الإنكشاري وابنه في قسنطينة، كما وصف أحد بايات قسنطينة ، بـ"الشيخ الحاج مصطفى كان باي...(رجب 1234هـ/1818م)" ولعله حاج مصطفى باي انقليز، 1212-1218هـ/1798-1804م، الذي يبدو أنه تحول إلى حياة الزهد بعد أن عزل من منصبه[691].

[691] أنظر العنتري(صالح)، فريدة مونسة..، مصدر سابق، ص199.

وما لفت انتباهي هو أن ألقاب التعظيم لم تطلق على الإنكشاريين دون بناتهم، وهو ما جاء في عقد سجل بتاريخ، محرم 1228هـ، وتميز بدباجة طويلة تدل على مكانة أصحاب العقد ومما جاء فيه: "..تزوج على بركة الله تعالى وحسن عونه الشامل الفقيه النبيه الخير النزيه العدل الرضي المرتضى السيد محمد المهدي الحرة الجليلة والدينة الأصيلة رقية بنت المكرم حسن الإنجشايري من عسكر الجزاير آمنها الله من سوء الدواير... زوجها صهرها قاصر علي الإنجشايري وقبل للزوج كاتبه علي النوي بن محمد بن باديس... (محرم 1228هـ)"، فتبجيل كاتب العقد للزوجة ابنة الإنجشايري يكاد يساوي تبجيله لزوجها العالم، كما أن مبادرة المصاهرة كانت من العالم الذي صاهر الإنكشاري لما اتصفت به ابنته، على ما يبدو، من أوصاف كريمة تدل على تدينها وربما علمها، إلا أن هذه الحالة تعد حالة شاذة، إذ لا تبجل، عادة، سوى بنات البايات وخاصة بنات صالح باي وأهم الألقاب الموجهة للأنثى هي "الحرة الجليلة الأصيلة" " الصفية".

في نهاية عرضنا لمكانة الإنكشاري الإجتماعية داخل المجتمع القسنطيني يمكن الخروج بعدة نتائج أهمها:

أن قيمة الصداق لم تكن صورة صادقة لمكانة الإنكشاري في المجتمع، ذلك أن هذه القيمة كانت مضخمة ولم يكن يدفع منها في الواقع (مقدم الصداق) إلا جزءا بسيطا، أما مؤخر الصداق فلا يدفع لزوجة الإنكشاري، التي كان طلاقها، في كل العقود تقريبا، عن طريق الخلع وبالتالي كانت تتخلى عن مؤخر صداقها.

كما توصلنا من خلال هذا العرض إلى تحديد الطبقة التي انتمى إليها الإنكشاري في المجتمع القسنطيني، وهي الطبقة الوسطى وذلك باعتبار أن القيمة النقدية لصداق أغلبية هؤلاء قدرة بـ 100ريال، وهي القيمة التي يقدمها أفراد الطبقة الوسطى من المجتمع المدني بقسنطينة، ويدخل ضمن هذه الطبقة بعض الأعيات وخاصة أعيان العلم.

ومن خلال الألقاب التي أطلقت على بعض أفراد الإنكشارية وأبنائهم يتضح لنا جليا أن الإنكشاري تمكن من إيجاد مكانة محترمة بين سكان قسنطينة، ولعل هذه المكانة تعود إلى سببين أساسيين:

1- مصاهرة الأسر الهامة بالمدينة مما أكسبهم المال والجاه، وبالتالي الإحترام من

طرف المجتمع.

2- أن الإنكشاري اندمج فعلا في المجتمع وتطبع بأخلاق أفراده، وتخلى عن حياة المجون التي اتصف بها عند مجيئه إلى الجزائر، وهو ما تؤكده الألقاب العلمية التي وصف بها بعض الإنكشارية وأبنائهم.

الفصل الثالث

مصير إنكشارية الجزائر مع نهاية الحكم العثماني

أولا: حركة إصلاح الجيش في الجزائر(1817م)

1- المحاولة الأولى للقضاء على النظام الإنكشاري في الجزائر

2- العودة إلى التجنيد من الأناضول

3- العناصر المحلية في سلك الإنكشارية

4- الحاج أحمد باي و نهاية الإنكشارية بقسنطينة (1832م)

ثانيا: مصير إنكشارية الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي

1- التهجير إلى المشرق

2- الهجرة إلى تونس

3-اليهود ومصير أموال الأتراك المهجرين:

4-العناصر التركية المستقرة بالجزائر:

ثالثا: وضعية أسر الإنكشارية بقسنطينة بعد احتلال المدينة 1837م

1- عقود الإنكشارية في السجلات اللاحقة لفترة الاحتلال

2- الكراغلة ومكانتهم في المجتمع القسنطيني

بدات محاولات إصلاح الجيش الإنكشاري، في الدولة العتمانية، مند عهد السلطان سليم الثالث (1807/1789م) بالآستانة، وعمت هذه المحاولات مختلف الإيالات العربية،

منها محاولة حمودة باشا بتونس 1811م، ثم حركة علي خوجة باشا بالجزائر سنة 1817م، قبل أن يتم القضاء عليه بالآستانة سنة 1826م، وهي نفس السنة التي ألف فيها العالم الجزائري "ابن العنابي" مؤلفه حول كيفية إصلاح الجيش[692]، وقد نجح "علي باشا" في التخلص من خطر هذه القوات التي تحولت إلى مصدر تخريب بالإيالة وخطر على حكامها.

<u>1- المحاولة الأولى للقضاء على النظام الإنكشاري في الجزائر:</u>

بعد تفاقم خطر عناصر الإنكشارية على الحكام بالجزائر بدأ التفكير في التخلص منها وتجديد النظام العسكري بما يتماشى والتطورات الحديثة، وكان علي خوجة (1817-1818م) أول من تجرأ على المساس بقدسية هذه المؤسسة العسكرية العتيدة، و بدأ عمليته للقضاء على عناصر الإنكشارية بتغيير مقر سلطته من "الجنينة"، التي كانت قريبة من ثكنات الإنكشارية وبالتالي كانت عرضة لثوراتهم المتكررة، إلى "القصبة" المحمية بالمدفعية، وقد وصف لنا الحاج أحمد الشريف الزهار الطريقة السرية التي رحل بها الباشا ليلا من مقره القديم "الجنينة" إلى المقر الجديد بالقصبة، وكيف نقل أموال خزينة الدولة على ظهور300 من الدواب، حيث كانت العملية تدوم كل ليلة حتى الفجر وذلك لمد36 يوما[693].

وفي وصفه لقمع الباشا للإنكشارية الذين وقفوا ضد عمليته الإصلاحية يقول الشريف الزهار: "وحاولت الإنكشارية الثورة عليه وبلغ الخبر للباشا، فأدار مدافع القصبة نحو قشلات (ثكنات) العسكر فسلموا والتحقوا بالقصبة." كما "أمر بكافة الشواش بأن يذهبوا لقشلة الخراطين فقبضوا على سبعة نفر كذا) من كبراء أصحاب الفتنة وذهبوا بهم للقصبة. فحين وصولهم أمر بقطع رؤوسهم عند باب القصبة إهانة لهم لأن العسكري الذي

---

[692] ابن العنابي (محمد بن محمود)، السعي المحمود في نظام الجنود، تديم وتحقيق الدكتور محمد بن عبد الكريم الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983.

[693] الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 134.

يستوجب القتل يشنق في سركاجي". "وبعد قتل المتسببين في الفتنة نشر بينهم جواسيس..."[694].

ولم يتوقف انتقام علي باشا من الإنكشارية عند المتسببين في الفوضى بل لاحق جميع المشتبه فيهم، "كل من رآه شيطانا"، فأرسلهم في محلة ثم أرسل وراءهم من قضى عليهم، و"نادى مناديه في البلدان من أتاه برأس تركي أو زيتوني (كرغلي؟) من رجال المحلة فله كذا وكذا فخرج إليهم من يريد الدراهم.."، ويختم الشيخ الزهار وصفه للتصفية الجسدية التي أوقعها علي خوجة بعناصر الإنكشارية بقوله: "وإذا نحن أردنا أن نذكر كل أخباره مع الأتراك لم نقدر على الوفاء بذلك"[695].

وقد قدر "***de Grammont*** دوقرامون" عدد ضحايا هذه التصفية بـــ1200 جندي و150 من الضباط[696]، أما "شالر" فيقول أن علي باشا قام بتصفية حوالي 1500 إنكشاري ***و" نظـــم***فرقة من حرس قصره تتكون من الجزائريين وظل يحذر من الأتراك[697]"، هذا بالإضافة إلى نفي العديد منهم إلى الأراضي التركية وخاصة المشكوك فيهم من زعماء الإنكشارية والموظفين السامين[698].

فهل هذا يعني أن علي خوجة تمكن من القضاء على مؤسسة الإنكشارية بالجزائر؟ وبالتالي يكون قد سبق السلطان محمود الثاني في التخلص من هذا النظام الذي تجاوزه الزمن؟ أم أن عمليته لم تكن سوى محاولة جريئة للسيطرة على هذه القوة التي تحولت إلى أداة للفوضى والانقلابات؟

---

[694] نفس المصدر، ص135.

[695] نفس المصدر، ص 136-137.

[696] Grammont (H.D de), Histoire d'Alger sous la domination Turcs, (1515-1830), paris, 1887, PP 381-382.

[697] مذكرات وليام شالر، المصدر السابق، ص 176.

[698] الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 137

2- العودة إلى التجنيد من الأناضول:

رغم تراجع عدد الإنكشارية بالجزائر[699] بعد التصفية التي تعرضوا لها على يد علي خوجة، وتوقيفه لعملية التجنيد من الأراضي التركية معوضا إياهم بالعناصر المحلية من زواوة والكراغلة، ورغم اتباع خليفته الداي حسين نفس السياسة بفتحه باب التجنيد أمام العناصر المحلية للتخلص النهائي من أخطار الإنكشارية، استمر وجود مؤسسة الإنكشارية بالجزائر حتى الاحتلال الفرنسي، سنة 1830م، إذ أن التهديدات الفرنسية للجزائر جعلت الداي حسين يلجأ مرة أخرى إلى الباب العالي لطلب الموافقة على إعادة فتح باب التجنيد من إزمير والمناطق الساحلية العثمانية الأخرى[700]، وهو ما تم له.

ففيما بين 1820-1830م، وصل إلى الجزائر، 4154 مجند، أي بنسبة 415 جندي في السنة[701]، فالإمدادات العسكرية إذن، رغم قلتها، لم تنقطع عن الوصول إلى الجزائر، وبالتالي استمر نظام الإنكشارية بالجزائر، و لعل السلطة العثمانة بالباب العالي وجدت، في إلحاح داي الجزائر على السماح له بالتجنيد، فرصة للتخلص ممن تبقى من العناصر الإنكشارية بالأراضي العثمانية، بإرسالهم إلى الجزائر، وهو ما توضحه رسالة من وكيل الجزائر بإزمير إلى الدي حسين يعلمه بسماح السلطان بإرسال حوالي خمسين عنصرا من بين الجنود المسرحين من الجيش، إثر "الواقعة الخيرية"[702].

---

[699] تراجع عدد المجندين للعمل بالجزائر من 1312 مجند سنة 1232هـ(1816م) إلى 181 مجند في سنة 1233هـ (1817) ليعود إلى الصعود مرة أخرى إلى 1361 مجند سنة 1235هـ(1819م)، ثم يعود إلى الإنخفاض ليصل 17 مجند سنة 1237هـ(1821م) ليبقى التجنيد في تذبذب، أقصاه 569 رجل سنة 1241هـ (1825م) و أدناه 76 مجند سنة 1245هـ، وتخلل هذه الفترة سنوات لم يتم فيها التجنيد نهائيا، وذلك في سنتي 1243/1244هـ(1827-1828م) وسنة 1246هـ(1830م)، (أنظر حماش (خليفة): تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد الثاني محرم 1424هـ/ مارس 2003م، ص 37.

[700] Kuran (Ekument), "La lettre du dernier dey au grand vizir de l'empire ottoman", in R.A, 1952, p 192.

[701] Colombe (Marcel), Op.cit, p 180.

[702] رسالة بتاريخ 13 جمادى الثانية 1242هـ/ ديسمبر 1826م، مجموعة 3190، ملف1، ورقة 196، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية، الجزائر.

ويبدو أن عدد الراغبين في التجنيد للعمل بالجزائر من الأراضي العثمانية قد تقلص ويعود ذلك، بالدرجة الأولى، إلى تغير الوضع بالمنطقة وزوال المغريات المادية والسلطوية التي كانت تحفز الشباب على المغامرة والهجرة للعمل بالجزائر، ولم يؤد هذا التغير إلى توقف الإقبال على التطوع للجهاد بالجزائر فحسب، بل أدى إلى فرار العديد من المجندين من الجزائر إلى مواطنهم الأصلية أو إلى الإيالات الشرقية، عبر إيالتي تونس وطرابلس، وكثيرا ما استقر هؤلاء في تونس، لما كانت تشهده هذه الإيالة من استتباب للأمن، وهو ما تسبب في العديد من المشاكل الديبلوماسية بين الإيالات الثلاث، وخاصة بين الجزائر وتونس، إذ كثيرا ما طالبت حكومة الجزائر الحكومة التونسية بتسليم الجند الفارين إليها، وهو موضوع العديد من الرسائل التي أرسلها الداي حسين إلى باي تونس[703]، وقد تدخل السلطان محمود الثاني نفسه بإرسان فرمان إلى محمود باشا باي تونس، في 11 ربيع الأول 1242هـ/أكتوبر 1826م، يطلب فيه عدم السماح للجند الفارين من الجزائر بعبور الأراضي التونسية أو الإقامة بتونس، وضرورة القبض عليهم وتسليمهم إلى السلطات الجزائرية[704]، وقد تعهدت السلطات التونسية بتنفيذ ما جاء في الفرمان وهو ما عبرت عنه رسالة حسين باي تونس إلى حسين داي الجزائر بتاريخ 19 رجب 1243هـ/ جانفي 1828م[705].

رغم كل الاحتياطات المتخذة من طرف الحكام العثمانيين بالجزائر للإبقاء على مؤسسة الإنكشارية حفاظا على قوة الأوجاق وهيبته، انخفض عدد أفراد هذه المؤسسة إلى أدنى حد، حيث قدر "شالر"،1824-1826م، عدد هذه القوات في كامل التراب الجزائري بـــ5000 جندي وضابط، قبل أن يتراجع "لأسباب معينة" إلى 4000 رجل[706]، ولعل من الأسباب التي لم يصرح بها القنصل الأمريكي هي عزوف شباب الأناضول عن التجنيد للعمل بالجزائر بسبب الوضع المتردي بالجزائر، بل وفرار البعض منهم إلى تونس وقد

---

[703] الأرشيف الوطني التونسي سلسلة تاريخية.

[704] مجموعة 3190 الملف الأول، ورقة 190، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية، الجزائر.

[705] مجموعة 3190 الملف الأول، ورقة246، قسم المخطوطات، المكتبة الوطنية، الجزائر.

[706] شالر، المصدر السابق، ص51.

وصل ببعضهم الحد إلى الانتحار هروبا من العمل بالجزائر، من ذلك انتحار "أحمد يولداش" أحد أفراد نوبة تبسة، الذي "ألقى نفسه في البحر"[707].

وهو ما أكده "سيمون بيفيفر"، أسير وطبيب خزناجي الداي حسين والذي شهد سقوط مدينة الجزائر في يد الفرنسيين، بقوله: "... أن وضع الأتراك بصورة خاصة كان أصعب وأكثر تأزما، فقد كان عددهم في الأزمنة الماضية يتراوح بين الإثني عشر وأربعة عشر ألفا وهو عدد لم يكف لحماية دولة الجزائر... فكيف تستطيع الآن هذه الحفنة من الأتراك الذين لم تصلهم منذ أربع سنوات إمدادات من الشرق، وذلك بسبب الحصار الفرنسي من جهة وقطع العلاقات مع السلطان من جهة أخري، هذا بالإضافة إلى موت بعض الإنكشارية وفرار عدة فرق، يتراوح عدد الفرقة الواحدة بين الخمسين والستين شخصا، إلى تونس والمغرب ومصر فنزل عددهم إلى أقل من ستة آلاف"[708].

أمام هذا النزيف الذي أصاب مؤسسة الإنكشارية في نهاية الحكم العثماني بالجزائر، توجه الداي حسين إلى الاعتماد أساسا على العنصر المحلي ويبدو أن تسجيل أبناء البلاد على دفاتر الإنكشارية لم يقتصر على مدينة الجزائر، بل عم كامل مقاطعات الإيالة، فأخذ العديد من أبناء البلاد لقب "إنجشايري"، وهو ما رصدناه من خلال دراستنا لعقود الإنكشارية بالسجلات الشرعية لمدينة قسنطينة، وإن كانت الظاهرة سابقة للعملية الإصلاحية التي قام بها علي خوجة.

3- العناصر المحلية في سلك الإنكشارية:

عكس ما اتفقت عليه معظم المصادر الغربية أمثال:"***Peyssone***"[709] و"***V. de Paradis***" و"***Shaw***" والباحثين العرب، حول إغلاق أبواب التجنيد في مؤسسة الإنكشارية أمام الجزائريين حتى نهاية العهد العثماني بالجزائر سنة 1830م، وعكس ما جاء به القانون العسكري بالجزائر"عهد الأمان" القاضي بتحريم التحاق الأهالي بمؤسسة الإنكشارية، فإن الأرشيف العثماني بالجزائر وعلى رأسه سجلات العدول لمحكمة قسنطينة

---

[707] ع 148-149، م5، ق69، سنة 1222هـ(1807م)، عن حماش (خليفة)، الأسرة ...، ص 93.

[708] بيفايفر، المصدر السابق، ص 73.

[709] Op.cit, p 225.

أثبت عكس ذلك ، حيث سجلنا عدة عقود تدل أسماء أصحابها على أنهم من الرعية بنسبتهم لقراهم كقولهم: "الإنجشايري الميلي" أو "التلمساني الإنجشايري" أو "محمد يولداش الشرشالي".

وقد توصل "شوال" "***Shuval***"، إلى تسجيل نسبة 12% من هذه الفئة في نهاية القرن 17م، و18% في نهاية القرن 18م، وهو ما جعله يشكك في نظرية إبعاد العناصر المحلية عن الجيش النظامي في الجزائر ويقر بانخراط الجزائريين في مؤسسة الإنكشارية منذ بداية القرن 18م وإن أشار إلى أن انتساب الإنكشاري إلى قرية أو مدينة جزائرية لا يعني حتما أنه جزائري، بل قد يعود ذلك إلى طول إقامته بها وليس لكونه جزائري الأصل، وهو فعلا ما ألصق بعدد من الإنكشارية من ذوي الأصول التركية ومنهم بعض بايات قسنطينة مثل "أحمد القلي"[710]، و"محمد الميلي" و"أحمد شاوش القبايلي" وجميعهم من أصول تركية/عثمانية.

ويبدو أن إقبال الأهالي على الانخراط في سلك الإنكشارية تضاعف بعد الإصلاحات العسكرية التي قام بها الداي علي خوجة، سنة 1817م، و فتح خليفته الداي حسين، آخر دايات الجزائر (1818-1830م) دفاتر الإنكشارية لتسجيل أبناء قوات زواوة ضمن الجيش النظامي، وقد تم فعلا تسجيل نحو 2000 منهم ثم توقف حتى لا يصبح عدد المجندين العرب أكثر من عدد الإنكشارية الذين أصبح عددهم لا يزيد عن 3000 جندي، وقد تم ذلك رغم معارضة القادة العسكريين (الآغوات) باعتبار أن مؤسسة الإنكشارية كانت حكرا على العنصر التركي[711]، ولعل ذلك ما يفسر تزايد العناصر المحلية في مؤسسة الإنكشارية، في نهاية الحكم العثماني بالجزائر، فحملوا بذلك لقب "الإنجشايري" وهو ما لاحظناه ضمن سجلات العدول للمحكمة الشرعية بقسنطينة، وذلك قبل القضاء النهائي على المؤسسة على يد الحاج أحمد باي، بعد عودته من مدينة الجزائر سنة 1831م.

---

[710] يعيد بعض الباحثين لقب القلي الذي ألصق بباي قسنطينة "أحمد القلي" إلى مدينة "قولة" العثمانية وليس إلى مدينة "القل" الجزائرية (علي خلاصي، المرجع السابق).

[711] الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 165-166.

فبالإضافة إلى انتساب بعض إنكشارية قسنطينة إلى الولايات والمدن العربية التي جاؤوا منها، وتأتي في مقدمتها تونس: "التونسي" "الجندوبي" "الوسلاتي" "السفاقسي". وبنسبة ضئيلة "المصري" و"الموصلي" و"السوري"، نسب الكثير منهم إلى المدن الجزائرية مثل: "الجزايري" "الميلي" "التلمساني" "القلي" "البسكري" "العنابي" "القلعي" "الزيتوني" (كراغلة) "المسيلي" "البليدي" "التبسي" "الزموري" وغيرها من المدن الجزائرية التي كانت، عادة، مقرا للحاميات.

وما يؤِكد انخراط الجزائريين في مؤسسة الإنكشارية هو اقتران أسماء أفراد من أبرز الأسر القسنطينية بعبارة " الإنجشايري"، ومن الأسر التي ذكر انتساب أفراد منها إلى الإنكشارية:

أ- أسرة ابن السخري: فقد سجل عقد في رجب 1240هـ (1824م)، باسم أحد أفراد هذه الأسرة متبوعا بعبارة "الإنجشايري"، جاء فيه: "تزوج سي أحمد بن الصخري الإنجشايري للونة بنت سي محمد الأخضر بن الخوجة..."، وفي جمادى الثاني من سنة 1243هـ (1827م)، سجلنا عقدا آخر لنفس الشخص ينص على: "تزوج السيد أحمد ابن السخري الإنجشايري أمة الله مسعودة بنت المرحوم سي إسماعيل الميلي بكرا..."، وهو ما يوحي بأهمية هذا الشخص ويؤكد على أنه ينتمي فعلا إلى هذه المؤسسة العسكرية العثمانية، قبل أن تحل من طرف الحاج أحمد باي.

ب- أسرة إبن الأبيض: وهي من الأسر القسنطينية انتسب العديد من أبنائها إلى الإنكشارية، وهو ما سجل عدة مرات، ففي ربيع الأول 1224هـ سجل عقد باسم "مصطفى بن فرحات بن الأبيض الإنجشايري.." وفي جمادى الثاني 1233هـ سجل عقد باسم "أحمد بن الأبيض الإنجشايري" و"عمر بن الأبيض الإنجشايري".

ج- أسرة ابن شريف: "محمد بن شريف الإنجشايري" "مصطفى بن شريف الإنجشايري" "قارة مصطفى بن شريف الإنجشايري (ذو الحجة 1227هـ)"

هـ- أسرة ابن زقوطة: "تزوج سي مصطفى ابن زقوطة الإنجشايري... (صفر 1242هـ)"

د- أسرة بوشمال: ذكر العديد من أفراد هذه الأسرة مقرونة بعبارة الإنجشايري، بالإضافة إلى أسرة "مصالي" وأسرة "بن القج" وأسرة "بسطانجي" وأسرة "بن جلول"، وهم جميعا من أبناء قسنطينة، من العرب وأبناء الكراغلة.

هذا بالإضافة إلى النسب القبلي مثل: "... الشاوي الإنجشايري" و"الإنجشايري القبايلي" "السراوي الإنجشايري" و"خليل الإنجشايري الزموري" و"سي محمد المصطفى بن المرحوم علي الأموي الإنجشايري (محرم 1233هـ)".

رغم انخراط الجزائريين في مؤسسة الإنكشارية، خاصة في نهاية العهد العثماني، فإن وجودهم ضمن المؤسسة العسكرية العثمانية كان محتشما واندماجيا ولا يمكن مقارنته بالتجنيد عند الشاميين، حيث برزت فرق محلية عرفت بـ"اليرلية"، أي المحلية، التي شكلت مؤسسة عسكرية نظامية محلية دخلت في صراع كبير مع الإنكشارية[712].

ويبدو أن السلطة العثمانية في قسنطينة سمحت حتى لليهود بالإنخراط في صفوف الإنكشارية وإن كان ذلك في حالات محدودة جدا، فبالإضافة إلى الإنكشاري اليهودي الأصل "المختاري"، الذي تحدث عنه الشيخ عبد الكريم الفكون، في مخطوطه "منشور الهداية"[713]، عثرنا على عقد غريب سبقت الإشارة إليه، وهو عقد سجل في محرم 1239هـ (1823م)، يخص طلاق أحد اليهود لزوجته الذمية بدار آغا النوبة[714] وهنا تساءلنا لماذا تم الطلاق في دار الآغا الذي لا يتكلف عادة إلا بشؤون الإنكشارية ؟ ولم نجد جوابا لذلك إلا احتمال أن يكون اليهودي قد أسلم وطلق زوجته الذمية ليقبل في سلك الإنكشارية الذي فتح أمام الجميع في هذه الفترة.

من هذا العرض يمكن تصور التوجه الواضح لمحاولة التخلص من النظام الإنكشاري بالجزائر، وهو ما طبق في بايلك قسنطينة نفسه.

4- الحاج أحمد باي وعملية القضاء على الإنكشارية في قسنطينة:

---

712 أنظر عبد الكريم رافق، مظاهر من الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام من القرن السادس عشر وحتى مطلع القرن التاسع عشر، مجلة دراسات تاريخية ، جامعة دمشق، العدد الأول، مارس 1980، ص 66-95.

713 المصدر السابق، ص ص 75-77.

714 أنظر نص العقد بعنصر "العدالة بين الإنكشاري والأهلي"، القسم الثاني، الفصل الأول.

شهدت قسنطينة، بعد مقتل صالح باي سنة 1792م، نفس الفوضى العسكرية التي عاشتها مدينة الجزائر بعد انتهاء حكم محمد عثمان باشا سنة 1891م، ومن بين أهم ثورات الإنكشارية بقسنطينة هي ثورة أحمد شاوش، كبير عسكر محلة قسنطينة، إذ ثار على الباي علي والآغا وقتلهما وفرق جميع ما وجد بخزانة الباي من أموال على العسكر، فأعطى لكل واحد 70 محبوبا ثم وضع أحمد طوبال بايا على قسنطينة واتجه بقواته إلى دار السلطان لخلع الباشا وأخذ مكانه، إلا أن محاولته الانقلابية باءت بالفشل، إذ انقلب الباي أحمد طوبال ضده فتم اغتياله وأرسل العسكر إلى الجزائر لينالوا عقابهم من الباشا[715].

وكان الباشا قد أرسل رسالة إلى أهل قسنطينة يحرضهم فيها على التخلص من عناصر الإنكشارية ومما جاء فيها:"إن ذلك العساكر حين ظهر فسادهم وانعدمت نتيجتهم فلا خير فيهم ولا حاجة لي بهم وإني قد هدرت دمهم فبادروهم واقتلوهم واقطعوا أثرهم والسلام كتب بأمر الباشا بالجزاير"[716].

ولم يكن الإنكشارية في فترة حكم الحاج أحمد باي، آخر بايات قسنطينة،1826-1837م، أقل عنفا وفوضوية وهو ما جعل الباي يقدم شكوى ضد تجاوزات أفراد الإنكشارية في رسالة إلى "صاحب أمرهم (الآغا)"[717]، فرغم اعتماد الباي عليهم اعتمادا شبه كلي لحماية البايلك خاصة بعد التهديدات الفرنسية التي كانت تتعرض لها الجزائر، وهو ما عبر عنه في رسالته إلى أعضاء الديوان بعنابة[718]، فإن هؤلاء عادوا إلى مناوشتهم للباي، وكانت آخر ثورة قام بها إنكشارية قسنطينة هي عصيان سنة 1830م، وهي التي تسببت في نهاية وجودهم ببايلك قسنطينة والجزائر عامة.

لم يكن الحاج أحمد ينوي التخلص من أفراد الإنكشارية، خاصة في ظروف الحرب التي فرضتها فرنسا على الجزائر، بل عمل على جمع ما تبقى منهم، بعد احتلال مدينة الجزائر لإعداد مقاومة قوية بشرق البلاد ومقاومة أي هجوم محتمل على قسنطينة، فضم

---

[715] الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 98.

[716] العنتري (صالح)، فريدة مونسة، ص58.

[717] العربي الزبيري، مذكرات الحاج أحمد، هامش 7، ص 18.

[718] BIGONET(E) , " Une lettre du bey de Constantine en 1827", in R.A 1899, PP 172-181.

إلى الجيش المرافق له والذي لم يكن يزيد عن "أربعمائة فارس أو أقل"، عددا كبيرا من إنكشارية الجزائر، وهو ما عبر عنه الباي نفسه بقوله: "انسحبت مع فرساني إلى عين الربط وواصلت سيري نحو جنان الباشا حيث لحق بي جميع الهاربين فأصبح معي 1600 شخص"[719]، أما أحمد بوضربة فيقول، في تأريخه لحياة الحاج أحمد باي، أن قوات الباي قدرت بـــ2000 رجل قبل سقوط مدينة الجزائر، و"إثر ذلك أصدر (الحاج أحمد) بيانا يعد فيه جميع الأتراك الذين يتبعونه، بأنه سيحسن معاملتهم ويضمن لهم أجرا قدره 5 ريالات شهريا (9 فرنك)، فجمع بهذه الطريقة أكثر من 2000 تركي تحت رايته"[720].

فمهما كانت الطرق التي جمع بها الباي هذه القوات فإن العملية تدل على تمسكه بهذه القوة الرادعة، إلا أن أفراد الإنكشارية بقسنطينة وعلى رأسهم "محمود بن شاكر باي"، أعلنوا العصيان ضد الحاج أحمد ومنعوا عودته إلى قسنطينة، ويبدو أن زعيم الانقلابيين تمكن من إغراء القوات التركية التي رافقت الحاج أحمد من مدينة الجزائر للتخلي عنه والانضمام إلى ثورة الإنكشارية بقسنطينة، وهو ما يؤكده بوضربة في مذكراته، حيث يقول أن "محمود بن شاكر باي" "أرسل بيانا للأتراك المرافقين لأحمد باي يعدهم، إن هم تخلوا عنه والتحقوا بصفوفه، بمرتب قدره 10 ريالات شهريا وبجميع الامتيازات اللائقة بمقامهم وهكذا تخلى جميعهم تقريبا عن الحاج أحمد وانضموا إلى الباي الجديد[721].

أمام هذا الوضع لم يبق للباي إلا الانتقام من هذه العناصر، فعمل على القضاء نهائيا على سيطرة الإنكشارية بالبايلك، عن طريق التصفية الجسدية لهذه القوات، وبينما يهوّن حمدان خوجة هذا العمل بالاكتفاء بالقول أن الباي "توجه لمحاربة المتمردين وهزمهم... وأن عددا منهم قد هرب وتفرق في أواسط القبائل والعرب"[722] تؤكد المصادر الفرنسية أن الباي قام بقتل ما يزيد عن 2000 تركي[723] وعلى رأسهم الباش آغا،

---

[719] مذكرات الحاج أحمد، ص 16.

[720] نفس المصدر، ص 119، في حين يقدر حمدان خوجة عدد الأتراك الذين تكفل الحاج أحمد بحمايتهم بـــ 3000 تركي، (المرآة، ص221).

[721] مذكرات الحاج أحمد، ص 120- 121.

[722] المرآة، ص223.

[723] A.M.G. H 227" Notice sur la Province de Constantine"

وعوضهم بعناصر محلية جعل على رأسها القائد البربري "أحمد بن عيسى"، الذي كان يثق في إخلاصه، فولّاه، زيادة على قيادة الجيش، منصب الخليفة ومنصب الخزناجي المكلف بضرب السكة، كما عين عمار بن زقوطة، ذو الأصول القسنطينية، باشحامبة يشرف على جباية الضرائب من سواحل البايلك[724].

أما الباي نفسه فلخص أحداث هذه الثورة وقيامه بالقضاء على مؤسسة الإنكشارية بقوله: "أراد هؤلاء الأجناد أن يقلدوا ما كان قد جرى في مدينة الجزائر وأعلنوا العصيان وعينوا مكاني القائد سليمان، الباي الذي قاد المؤامرة بمساعدة خليفته ولد شكال محمود (محمود ابن جاقرباي)... تم القضاء على التمرد من طرف السكان تحت قيادة الباشحامبة... أردت أن أضرب مثلا، فوضعت يدي على المجرمين، ووفقا للقانون حكمت عليهم بالإعدام ونفذت الحكم فيهم"[725].

والغريب أن أفراد الإنكشارية احتموا، حسب الحاج أحمد نفسه، بالعرب من أهل الريف، الذين عرفوا بنفورهم من القوات العثمانية، ولحث العرب على تسليم الفارين من الجند إلى السلطة المركزية، وجه إليهم الباي دعوة بتسليم جميع العناصر التركية قائلا: "تحللوا من هؤلاء الأجانب الذين لا يحملون إليكم سوى البلبلة ويمنعون الحاكم من أن يحقق الخير الذي يريده لكم"[726].

ويبدو أن بعض شيوخ القبائل رفضوا تسليم أفراد الإنكشارية للحاج أحمد باي واستاءوا لفعلته وهو ما عبر عنه الشيخ "المسعود بن الشيخ سعد" (؟) في رسالة، بدون تاريخ، إلى حسين باشا تونس يقول فيها: "... وقع فيهم (الأعراش) الهرج من ما صدر من هذا الرجل الحاج أحمد باي وما فعله بأهل المدينة ومن بها وما قتل من العساكر وما شتت (كذا) من شملهم وتفريق جمعهم وتزويج نسائهم من رقابهم كما لا يخفاك وعزم تصرف فرقة طاغية فينا يقال لهم السحاري أراد أن يصرفهم في وطننا وملكنا واستنصر بزواوة وقطع دابر الأتراك مع أن وطننا لا يستقام إلا بإقامتهم ولا يصلح حالنا إلا بالعساكر وهذا معلوم غير مجهول (كلمة غير مفهومة) عليك بتدبير أحوال الأمة ونحن

---

[724] A..M.G ,H228, Op.cit , p 8-9 .

[725] مذكرات الحاج أحمد باي، ص 18-19.

[726] مذكرات الحاج أحمد باي، ص 19.

عليكا (؟) والطاعة والسمع العجل العجل... (ملاحظة على الهامش) الوارد عيك أحد كبراء قسنطينة السيد ابراهم بن السيد علي بن قارة علي هو الذي يفهمكم في جميع أمورنا لأنه عارف بجميع الأحوال والسلام."[727]

ويقول أحمد بوضربة، الذي يصف الحاج أحمد بـــ"اللئيم"، أن أهالي قسنطينة لم يلتفوا حول الحاج أحمد باي ضد ثورة الإنكشارية، إلا بعد تخلي جميع الأتراك عنه "فقد خرج شعب قسنطينة على بكرة أبيه في نفس اليوم فهزم المتمردين وقضى على عدد كبير من الأتراك الذين لم ينج منهم سوى من لاذ بالفرار، وقطع رأس ابن شاكر ثم حمل إلى الحاج أحمد من طرف الأخوين ابن كشكال، وكانا قائدي الكراغلة في قسنطينة"، وقد تخلص الباي منهما أيضا لشكه في إخلاصهما[728]، ونفس الحقيقة يشير إليها "فايسات" بقوله أن الحاج أحمد باي كان محبوبا من طرف الرعية مكروها من طرف الأتراك، فقتل منهم من كانوا سببا في الفوضى، ويتأسف لعدم استسلامه للفرنسيين بقوله: " مع الأسف لم يستسلم للفرنسيين أو أننا لم نعرف كيف نجعله يستسلم"[729].

بهذه الطريقة تم حل مؤسسة الإنكشارية ببايلك قسنطينة و"دفع الكثير من اليولداش ثمن الطغيان الذي فرضوه على البلاد زمنا طويلا"[730]، وهو ما شهد به أسير الحاج أحمد باي البونباجي"شلوصر" بقوله: "حل (الباي) المليشيا التركية باستثناء 30 رجلا.."[731].

والسؤال المطروح، والذي لم تجب عنه المصادر، هو كيف تم إعدام جيش يزيد عدده عن الألف ؟ وهل يمكن أن تكون "الجماجم البيضاء" التي قدر شلوصر عددها بـــ12000 (؟) رأسا، مشيرا إلى أنه أمر ورفقاؤه من الأسرى المسيحيين بجمعها ودفنها خارج المدينة، هي جماجم أفراد الإنكشارية وليست من ضحايا الحرب الجزائرية التونسية كما كان يعتقد؟، وقد دامت عملية جمع الجماجم ودفنها، حسب نفس المصدر، من

---

[727] سلسلة التاريخية، حافظة 223 ملف 384 رسالة رقم 118، الأرشيف الوطني التونسي، أنظر نص الرسالة كاملا ضمن الملاحق.

[728] نفس المصدر، ص ص 121-122.

[729] VAYSSETTE, Op.cit, pp 228-229.

[730] نفس المصدر، ص 19.

[731] شلوصر، المصدر السابق، ص29.

6 جويلية إلى 28 أوت من سنة 1832م، ولعل شلوصر هو المصدر الوحيد الذي وصف الوضع ببايلك قسنطينة في فترة تصفية مؤسسة الإنكشارية، وقدم لنا صورا بشعة عن ما شاهده في طريقه من مدينة الجزائر إلى قسنطينة، من ذلك قوله أنه شاهد "بغالا تحمل 254 رأسا وعلى بعد مائة متر عددا من الجثث مررنا فوقها... "[732].

وإذا كان مصير إنكشارية قسنطينة ومن رافق منهم الحاج أحمد باي عند عودته من الجزائر، هو القتل الجماعي أو التشريد بالنسبة لمن تمكن من الفرار، فما هو مصير من تبقى منهم في مدينة الجزائر تحت رحمة الاستعمار الفرنسي؟

ثانيا- مصير انكشارية الجزائر بعد الإحتلال الفرنسي:

لعل "سيمون بيفايفر"، أسير خزناجي الداي حسين، أكثر المصادر دقة في وصف وضع انكشارية الجزائر في هذه الفترة الحرجة من الحكم العثماني، لحضوره ومعايشته للأحداث التي شهدتها مدينة الجزائر إثر الاحتلال الفرنسي، ومن بين ما جاء في وصفه لوضع هؤلاء قوله:" وقد دافعت حامية القلعة بقيادة سيدي القديم الخزناجي أفندي دفاعا مستميتا وكانت تتألف من بضعة آلاف، إلا أن جدار القلعة كان قد تحطم... وقتل نصف الحامية، فأمر القائد بوقف إطلاق النار ومغادرة القلعة المتداعية... أما الخزناجي أفندي نفسه فقد بقي فيها مع عدد من الإنكشارية لينفذ المشروع الذي أوحى إليه اليأس به"[733]

فمأساة إنكشارية الجزائر، وخاصة العزاب منهم، بدأت بفشل مقاومتهم لاحتلال الفرنسيين لمدينة الجزائر، في 5 جويلية 1830م، إذ تشير المصادر[734] إلى أن كل الإنكشارية العزاب رحّلوا من الجزائر مباشرة بعد الاحتلال الفرنسي إلى مختلف الموانئ العثمانية بالمشرق.

1- التهجير نحو المشرق:

ما أن تم إمضاء معاهدة الاستسلام في 5 جويلية 1830م، بين الداي حسين والقائد الفرنسي "دوبورمون"، حتى بدأت القيادة العسكرية الفرنسية بتطبيق المادتين الثالثة

[732] نفس المصدر ، ص 28 و 34.

[733] المصدر السابق، ص 98.

[734] PELLISSIER (de Reynaud) , Annales Algeriénnes, Tome1.

والرابعة من شروط المعاهدة[735]، وتنص الأولى على ضرورة خروج الداي من الجزائر ومنحه حرية اختياره لمكان منفاه رفقة عائلته ومقربيه، والثانية تخص عملية تهجير عناصر الإنكشارية، وقد تم ترحيل الداي رفقة حريمه وخدمه، في 10 جويلية 1830م، على متن باخرة فرنسية "جان درك" إلى نابولي[736]، أي أن ترحيله تم بعد خمسة أيام من إمضاء معاهدة الاستسلام.

وبعد ترحيل الداي حسين بيوم واحد، 11جويلية، بدأ ترحيل أفراد الإنكشارية بعد تجريدهم من السلاح، فجمع 2500 انكشاري داخل ثكناتهم لتسليم أسلحتهم المتمثلة في "اليطغانات (الخناجر)" و"المسدسات" و"البنادق"، وكان يوم 15 جويلية آخر يوم لتسليم جميع الأسلحة[737]، وتم ترحيل العزاب من الإنكشارية على أربع دفعات، ابتداء من 11 جويلية، باتجاه ميناء "سميرن" بآسيا الصغرى، بعد أن قدم لكل فرد منهم أجرة شهرين قبل ترحيله[738].

وتقول التقارير الفرنسية، التي سجلت تفاصيل هذه العملية بدقة، أن عدد الإنكشارية، الذين رحّلوا من الجزائر قدر ما بين 12 و15 ألف إنكشاري، ولم يبق بالجزائر سوى الكراغلة الذين قدر عددهم بين 5 و6 آلاف فرد، وكذا عدد من العلوج (***Renégats***) الذين فضلوا الاستقرار بالبلاد[739].

وأعتقد أن هذا الرقم مبالغ فيه باعتبار أن عدد الإنكشارية في مدينة الجزائر، قبيل الإحتلال الفرنسي، حسب بعض المصادر الفرنسية، لم يكن يزيد عن3450 رجل[740].

أما "سيمون بيفايفر" أسير وطبيب خزناجي الداي حسين، وهو من أدق من وصف الأحداث التي أعقبت الغزو الفرنسي لمدينة الجزائر، لأنه عايش هذه الأحداث وشارك

[735] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 203.

[736] ROUSSET (Camille), La conquête d'Alger, E. Plon, Paris, 1879, pp 239-240)

[737] بودخانة (سليمة)، نفي رواد المقاومة الجزائرية إلى الخارج من 1830 إلى 1871م، مذكرة ماجيستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص75.

[738] يقول "سيمون بيفايفر" أن سيده الخزناجي قدم له "حفنة من القطع الذهبية لتوزيعها على الجند" المصدر السابق، ص 105.

[739] LE CHATELIER (A), Les Musulmans Français du Nord de l’Afrique, Paris 1906, p 106.

[740] RINN (Louis)," Le Royaume d'Alger sous le dernier dey", in R.A, 1863, pp 141-142.

الإنكشارية مآسيهم[741]، فيحدد عدد الإنكشارية في هذه الفترة بـــ "أقل من ستة آلاف"[742]، وقد رُحّل منهم، حسب نفس المصدر، 2500 رجل من العزاب "فقد أمر العزاب من الإنكشارية وعددهم ألفان وخمسمائة بالحضور إلى الميناء وذلك لتنقلهم السفن الحربية الفرنسية إلى إزمير"[743].

ومهما كان تضارب الأرقام حول عدد الإنكشارية المتبقين بالجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي، فإن مصير هؤلاء كان مأساويا، إذ رحل بعضهم، وخاصة العزاب في ظروف سيئة كئيبة، وصفها البارون "***Barchoude Penhoen***" بقوله: "كانت فرق من قوات الاحتلال تذهب إلى الثكنات أو إلى سكنات الإنكشاريين فتجمعهم لتسوقهم في صفوف عديدة إلى المرفأ، وكانوا ينتظرون هنا، تحت حراسة مشددة، دورهم للرحيل بواسطة عدد من القوارب التي كانت تقوم برحلات متكررة ذهابا وإيابا، وكان هؤلاء محمّلين بالكثير من الأمتعة والثياب، وبعضهم يحمل سلالا من التمر والتين المجفف وبعضهم جرارا من الماء يحاولون إبقاءها مليئة وسط ذلك الزحام، وفي تلك الأجواء الساخنة... ويتكون متاع معظمهم من غليون في فمه وكيس من التبغ معلق في سترته، وكان أحدهم يحمل تحت إبطه نسخة ممتازة من القرآن وفي حزامه قلم جميل جدا... بقي هؤلاء يتمتعون بالكثير من الأنفة والكبرياء، فلم يطلب أحدهم منا أي شيء ولم يتوسلوا إلى أي أحد، وحتى النساء اللائي كن يرافقن هؤلاء الرجال في الرحيل،كن يتمتعن بعزة النفس، فكن يجلسن على الحجارة أو "الكور" ينتظرن بجانب أزواجهن دورهن في الرحيل وكان الأطفال يلعبون حولهن ببراءة تارة وبخوف تارة أخرى... "[744].

من خلال هذا الوصف يتضح أن أغلبية الإنكشاريين المهجرين، في بداية الاحتلال، كانوا من العزاب، الذين أجبروا على العودة من حيث أتوا أو شردوا بمختلف الموانئ العثمانية، وهو ما أشار إليه حمدان بن عثمان خوجة في رسالة إلى السلطان محمود الثاني

---

[741] تكفل "بيفايفر" بافشراف على معالجة الجرحى من الإنكشارية، وكان وصفه لمعانات هؤلاء داخل الثكنـــات التـــي تحولت إلى مستشفيات مروعا (أنظر ص ص 84-100).

[742] المصدر السابق، ص 73.

[743] نفسه، ص 109.

[744] Mémoires d'un officier d'Etat-Major, Expédition d'Afrique, Charpentier édition, Parie, 1835.

بقوله: " أنتم على علم بتاريخنا وبما حدث لنا عندما تفرق شمل الإنكشاريين ووقعوا تحت عبودية الفرنسيين،... ويبدو أن هذا الأخير لا يرغب في الاحتفاظ بهم، وسوف يعهد بتبعيتهم للباب العالي"، كما أشار نفس المصدر إلى سجن الإنكشاريين من طرف القوات الفرنسية وتشتيتهم وتجريدهم من السلاح[745].

أما الأمير عبد القادر فأشار إلى مصير إنكشارية الجزائر بقوله في رسالة إلى السلطان العثماني: "... وذلك أن الينيشارية (كذا) الذين كانوا بالجزائر لما خرجوا عن طاعة أمير المؤمنين والدك المرحوم عاقبهم الله بسوء فعلهم وسلط عليهم من لا يرحمهم، العدو الكافر الغشوم، فبدد شملهم واجتث أصلهم..."[746]، وبذلك اتفق الجميع، كل بأسلوبه، على أن مؤسسة الإنكشارية بالجزائر انتهى أمرها بفعل الاحتلال الفرنسي.

فما موقف الدولة العثمانية من مصير أفراد جيشها؟ وهل وفرت للمبعدين ما يحفظ كرامتهم؟

ما جاء في رسالة من السلطان محمود الثاني حول العرائض التي تقدم بها كل من "عمر أفندي"، محتسب أزمير، وناظر "مرللو"، سنة 1246هـ/ 1830م، تؤكد أن الباب العالي لم يحرك ساكنا لتأمين حياة هؤلاء المشردين، بل أن السلطات العثمانية كانت تخشى منهم نشر الفوضى والاضطرابات في المناطق التي يرحّلون إليها، فقد جاء في هذه الرسالة: "إن العزاب الذين كانوا يرابطون في قلعة الجزائر التي سقطت حسب القدر على أيدي الفرنسيين أخرجوا من الجزائر بعد سقوط القلعة ووجهوا في ثلاث سفن إلى مدن مختلفة، وحسب المعلومات التي وصلتنا سابقا من السلطات الفرنسية فإن إحدى هذه السفن المقبلة بهم سوف تتجه نحو سلانيك أما الأخريان فتتجهان إلى مدينتي "أورلة" و"فوجة" "، ويتحدث في نفس الرسالة عن وضعية وسلوك الجنود العزاب الذين هجّروا من الجزائر، وقد أمر السلطان بحسن معاملة هؤلاء ما لم يتجاوزوا حدودهم "دون إضرار بغيرهم"، كما أشير إلى تقرير من "عمر لطفي أفندي"، يطلب فيه من السلطان بعدم السماح لهؤلاء الجند بالاتجاه إلى إزمير لما اتصفوا به من الفوضى وسوء الأخلاق، "وهؤلاء العزاب بما أنهم

---

[745] التميمي (عبد الجليل)، بحوث ووثائق...، ص 168.

[746] نفس المرجع، ص 197.

يعدون من الأرذال والأوباش والفوضويين فإن الأمر يقتضي أن لا يسمح لهم بالتوجه نحو مدينة إزمير"[747].

وهذا يعني أن هؤلاء العزاب كانوا يوجّهون إلى مهجرهم الجديد، حسب إرادة الباب العالي وليس حسب رغباتهم، كما أن السلطات العثمانية لم تهيئ لهم ظروف الاستقبال و العيش في مواطن تهجيرهم، بل شتتوا بين الموانئ العثمانية دون أي توجيه مما يوحي بالمستقبل الغامض لهؤلاء، ولعل ذلك ما جعل الكثير منهم يفضلون النزوح إلى المدن الداخلية وخاصة قسنطينة للاستقرار بها أو جعلها معبرا لهم إلى تونس وطرابلس، كما "أبحرت كثير من الأسر على متن قوارب الترسانة قاصدة بلاد القبائل وبجاية"[748] .

بعد تهجير العزاب بقي بالعاصمة نحو 1000 إنكشاري متزوج سمح لهم الجنرال "دوبورمون" بالبقاء في الجزائر، إلا أنه سرعان ما أمر بترحيل جميع الأتراك من الجزائر[749]، بتهمة التحريض على مقاومة الوجود الفرنسي[750]، وبقرار النفي العام لأتراك الجزائر عمت الفوضى والمآسي بين الأسر الجزائرية، إذ حددت مدة أربعة أيام لتسجيل المبعدين أنفسهم للرحيل، ففي 28 جويلية خرج المنادي على الساعة السادسة صباحا إلى شوارع العاصمة ينادي لإخبار المبعدين بالتوجه إلى الميناء للرحيل، ولم يستثن منهم سوى العجزة والمكفوفين، وقد وصفت المصادر الفرنسية مشاهد الترحيل بالمأساوية[751].

بذلك لم يستثن الإنكشاريون المتزوجون من التّهجير، وهو ما أشارت إليه مختلف التقارير الفرنسية، التي وصفت انتشار النساء والأطفال على مرفأ ميناء الجزائر في انتظار دورهم للرحيل والفوضى التي عمت بسبب ضياع الأطفال من آبائهم والزوجات من أزواجهم لسرعة عملية الترحيل، وفي 9 أوت نشرت قائمة نهائية بأسماء الأتراك

---

[747] سلسلة "خط هميوني" عدد 22530 الأرشيف الوطني الجزائري (أنظر ملحق 2).

[748] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص233.

[749] تعيد المصادر الفرنسية ذلك إلى فقدان "دوبورمون" للأعز رفقائه وهو "TRELAN" في حربه ضد باي التيطري= =بالبليدة، في 24 جويلية 1830، مما جعله يعمل بكل وحشية على الانتقام من جميع الأتراك بالجزائر فقرر نفيهم جميعا من الجزائر.

[750] يقول حمدان خوجة أن بعض سكان الجزائر كانوا وراء هذه الوشاية ويستنكر ذلك، (أنظر، المرآة، ص227-229).

[751] بودخانة(سليمة)، المرجع السابق، ص ص 76-77.

المرحّلين عن الجزائر وألحقت بهم عائلاتهم في16 أوت ، وكان الرقم النهائي للأتراك المهجرين، في سنة 1830م، إلى المشرق 10000 تركي، تم نفيهم إلى " سميرن"[752]، وقد استاء حمدان خوجة لهذه الأعمال اللاإنسانية والتي مست أفراد أسرته نفسها.

وصف "شلوصر"، الذي التحق بالجيش الفرنسي سنة 1831م، منازل الموظفين الأتراك المهجورة بمدينة الجزائر، وصفا يمكّن القارئ من تصور الهجرة الجماعية لهؤلاء، مباشرة بعد الاحتلال الفرنسي، إذ وصف أحد المنازل التي هجرها أصحابها واحتلها الجيش الفرنسي، بقوله: "... كما نمت الحشائش الضارة في الحديقة الكبيرة بين أشجار التفاح والكمثرى، والبرتقال والليمون والتين والرمان و الخروب"[753].

فرغم فصل مرسوم 26 نوفمبر 1831م الممتلكات العسكرية عن المدنية، فإن الضباط الفرنسيين استولوا على مختلف الممتلكات، وهو ما حدث لحمدان خوجة نفسه، إذ احتل أحد الجنرالات الفرنسيين، لم يذكر اسمه، بل أشار إليه بـــ: " الجنرال هـــ..."، منزله الريفي ورفض مغادرته، ولما غادره أخذ جل ما كان به من أثاث وتحف[754]، وقد أورد نفس المصدر العديد من الصور المشابهة حول استيلاء القوات الفرنسية على الأملاك الخاصة بمدينة الجزائر.

2- الهجرة إلى تونس:

إذا كانت هجرة إنكشارية الجزائر إلى بلاد المشرق قصرية وبسفن فرنسية، فإن الهجرة إلى تونس كانت اختيارية، بل كانت أمل كل الأتراك بالجزائر، عسكريين وإداريين، وأمل كل جزائري يرفض العيش في كنف الاحتلال الفرنسي (الكافر)، وقد فضل معظم أتراك الجزائر الهجرة إلى تونس لثلاثة أسباب أساسية:

1- قرب المنطقة وسهولة الوصول برا ونقل ما خف من ممتلكاتهم إليها عن طريق القوافل، وهو ما حرم منه الإنكشاري المهجر قصرا عبر البحر.

---

[752] نفس المرجع، ص ص 78-79.

[753] شلوصر، المصدر السابق، ص12.

[754] المرآة، ص ص 237-239.

2- استمرار الحكم العثماني بتونس و موالاته للدولة الفرنسية مما يبعد شبح الحرب عن هذه الإيالة التي عمرت طويلا، حيث امتد حكم البايات في تونس، ولو صوريا، إلى ما بعد سقوط الدولة العثمانية نفسها.

3- كونها معبرا سهلا للوصول إلى الولايات الشرقية ومنها إلى مواطنهم الأصلية، إذ كانت تونس معبرا إلى إيالة طرابلس ومنها إلى مصر ومن مصر يسهل الوصول إلى بلاد الشام، أقرب ولاية عربية إلى الأناضول، فقد وصل إلى مصر، سنة 1831، 436 عائلة مهاجرة، انضم عدد كبير منهم إلى جيش محمد علي، الذي كان يتأهب لاحتلال بلاد الشام، وعند وصولهم إلى بلاد الشام استقروا بها، وبذلك كان وصولهم إلى هدفهم سهلا وآمنا[755].

وكان المتجهون نحو تونس عادة من الأتراك المتزوجين، مدنيين وعسكريين، ويضم الأرشيف التونسي عشرات الرسائل من قادة الإنكشارية يطلبون الالتجاء إلى تونس منها رسالة، بتاريخ أواخر ذي الحجة 1259هـ (جانفي 1844م)، من آغا عمالة التيطري وآغا عمالة سباو وآغوات العسكر، الذين كانوا،، حسب نفس الرسالة، في صراع مع قوات الأمير عبد القادر، إلى أحمد باشا تونس، ومما جاء فيها:"... هو يكاتبهم ويقول لهم إن لم تطردوهم من عندكم نخلي بلادكم كغيركم أنصتوا لكلامه وان حل بهم ألم منه ينسب تأثيره إلينا وإن خرج الكافر إليهم الغالب يعطوننا ليفكوا بلادهم وهاذا (كذا) هو زعمهم يا مولانا والآن رفعنا أمرنا إليك أن تفك أسرنا وترفعنا إليك بأن تكتب له وتبعث لنا مراكب وترفعنا ولا يتعرض (كذا) لك لأنه يروم الراحة منا فقط والمزية لمن يرفعنا عنه..."[756]، ومنهم من كان يتصل بالباب العالي لتسهيل عودتهم إلى الجزائر لجلب أسرهم وهو حال "حسن آغا" الذي توسط له الصدر الأعظم لتسهيل دخوله إلى الجزائر " لأجل جلب عائلته المقيمة بالجزاير..."[757]

---

[755] بودخانة(سليمة)، المرجع السابق، ص 63.

[756] رسالة رقم 183، بتاريخ أواخر ذي الحجة 1259هـ(جانفي 1844م)، سلسلة تاريخية، حافظة 223 ملف 384، الأرشيف الوطني التونسي، أنظر نص الرسالة كاملا ضمن الملاحق.

[757] رسالة رقم155-156، بتاريخ 9 ربيع الثاني 1260هـ(21 أفريل 1844م)، سلسلة تاريخية، حافظة 223 ملف 384، الأرشيف الوطني التونسي.

والواقع أن الهجرة إلى تونس لم تقتصر على العناصر التركية بل شملت مختلف القبائل الحدودية[758] وغيرها من العناصر العربية ومن هؤلاء نقيب أشراف مدينة الجزائر الحاج أحمد الشريف الزهار وغيره كثيرون من أبناء الجزائر[759].

ومن الأسر التي هاجرت إلى تونس بعد احتلال الجزائر، أسرة المؤرخ الجزائري توفيق المدني، ذات الأصول التركية، وقد عاد بعض أفرادها إلى موطنهم الأصلي، تركيا، انطلاقا من الموانئ التونسية، والبعض الآخر استقر بتونس حتى استقلال الجزائر ليعودوا مرة أخرى إلى الأرض التي آمنوا أنها موطنهم الأصلي، وهو حال شيخ المؤرخين الجزائريين "توفيق المدني"[760]، الذي بقي حتى نهاية حياته (1899-1985م) يعتز بأصوله التركية ويتمسك بوطنه الجزائر، ويدعو في كتاباته إلى إنصاف العثمانيين وحكمهم بالجزائر والتعاون بين العرب والأتراك باسم الدين ويتهم الصليبية الأوربية بالعمل على التفرقة بين العرب والأتراك لتكرس سياسة الاستعمار، ونفس المصير عرفه المفتي الحنفي ابن العنابي الذي نفي إلى مصر وقد عينه محمد علي مفتيا للأحناف بالإسكندرية[761].

3-اليهود ومصير أموال الأتراك المهجرين:

تضافرت جهود السلطات الفرنسية واليهود لابتزاز أموال وممتلكات الأتراك المهجّرين من الجزائر، إذ كان اليهود، كعادتهم في مختلف العصور، المستفيد الأول من أحداث احتلال الجزائر، حيث استغلوا ظروف الحرب لابتزاز الموظفين والجنود الأتراك المضطرين لمغادرة البلاد، وهو ما اتفق حوله مختلف الكتاب وعلى رأسهم حمدان بن عثمان خوجة، الذي اهتم اهتماما خاصا بالموضوع فذكر ابتزاز " جاكوب بكري" الذي أجبر وكيل الخرج على أن يبيعه أثاث بيته الثمين والمقدر بحوالي 50 ألف فرنك بـــ 04

---

[758] تضم السلسلة التاريخية من الأرشيف التونسي العديد من الرسائل الخاصة بهذا الموضوع.

[759] مذكرات الشريف الزهار، ص9.

[760] أكمل الدين (أحسن أوغلي)، صفحات مجهولة من حياة المدني، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، عدد 18، الجزائر 1985، ص 35-39.

[761] سعد الله (أبو القاسم)، المفتي الجزائري المصري ابن العنابي وكتابه السعي المحمود في نظام الجنود، مجلة الأصالة، عدد 31، الجزائر 1976، ص 40.

آلاف فرنك، ولم يدفع له المبلغ نقدا بل وقع له سندا، وبما أن الموظف العثماني نفي من الجزائر فإن حقه ضاع، كما ذكر نفس المصدر تحايل نفس اليهودي على الداي حسين نفسه لابتزاز 125 ألف فرنك منه لكن الداي تفطن لحيلة اليهودي فطرده بعد أن قدم له 7000 فرنك كصدقة[762].

ومما رواه حمدان بن عثمان خوجة عن هذه الأعمال قوله: "كان يوجد في مسكن باي قسنطينة بالجزائر ملابس وأشياء أخرى تقدر قيمتها بأكثر من مليون فرنك... ويبدو أن الضابط الذي أعطي له هذا المسكن... يقال أنه باع كل شيء بمبلغ 2200 فرنك لأنه لم يكن يعرف القيمة الحقيقية لتلك الأشياء وقد استفاد أحد اليهود المحيطين به اسمه ابن دران الذي اشترى منه كمية هائلة من الملابس تطلب نقلها سبعة أيام"[763].

ونفس الصور نقلها لنا القادة العسكريون عن النهب الذي لحق سكان قسنطينة، حيث سمح للجند بنهب المدينة لثلاثة أيام، فلم يسلم منهم عربي ولا تركي، "***Dans toute les maisons le pillage était facile***"، كما تحدثت نفس المصادر عن دور اليهود في نهب وابتزاز أتراك قسنطينة، بل يقول النقيب"***SAINT-ARNAUD***" أن اليهود احتالوا على القوات الفرنسية نفسها، وكثيرا ما وقع هؤلاء في شر أعمالهم فكانت خسارتهم كبيرة "***Des juifs y abondaient, ils venaient pour tromper le soldat, et plusieurs d'entre eux furent pris eux- même pour dupes. On avait trouvé dans les maisons beaucoup de petites pièces jaunes imitant parfaitement l'or; les juifs qui avaient suivi l'armée les prirent pour des roubles Turcs valant 2 francs 50 centimes, et les payaient aux soldats jusqu'à 2 francs. Ces pièces n'avaient aucune valeur, c'était du cuivre, les Maures ne s'en servait que comme des jetons pour jouer.***"[764]، ونتساءل هنا: من الذي احتال على الآخر؟ وهل يخفى على اليهود، أبناء المدينة هذا الأمر؟!.

4- العناصر التركية المستقرة بالجزائر:

إن التهجير الجماعي لإنكشارية الجزائر، والأتراك عموما، لا يعني أن جميع الأتراك هجّروا من البلاد إثر الاحتلال الفرنسي، بل يؤكد بعض الكتاب ومنهم العسكريون الفرنسيون أن عددا كبيرا من الأتراك، فضلوا البقاء في الجزائر لأن لا وطن لهم غيرها،

---

[762] حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ص 216.

[763] حمدان خوجة، نفس المصدر، ص216.

[764] Lettre de SAINT-ARNAUD à M. LEROY, Avocat à Paris, le 29 septembre 1837.

وحتى يحافظوا على ثرواتهم ومكانتهم في المجتمع عرضوا خدماتهم العسكرية على السلطة الجديدة، وتتفق معظم التقارير الفرنسية، لغرض أو دون ذلك، حول موالاة من تبقى من القوات العثمانية (الإنكشارية) للجيش الفرنسي وسعي العديد منهم للانضمام إلى القوات الفرنسية، ورغم رفض الفرنسيين السماح للعزاب منهم بالانخراط في الجيش الفرنسي وإرغامهم على الرحيل[765] ، فإن العديد منهم قبل في صفوف القوات الفرنسية كمرتزقة، شأنهم في ذلك شأن قوات زواوة[766]، للاستفادة من معرفتهم بالبلاد، وهو ما أكده "شلوصر" أسير الحاج أحمد باي ورفيقه في الدفاع عن مدينة قسنطينة، إذ من خلال حديثه عن مقاومة الحاج أحمد باي للفرنسيين ذكر أن خمسة من أفراد القوات الفرنسية استسلموا إلى الباي بعد هزيمة الفرنسيين، في حملتهم الأولى على قسنطينة، في نوفمبر من سنة 1836م، وكان من بين الخمسة جنود، ثلاثة كانوا أتراكا، قام الباي بإعدامهم فورا[767]، وهو ما أكده بعض الآغوات الذين طلبوا اللجوء إلى تونس بقولهم في رسالة إلى باي تونس قد انضموا إلى قوات زواوة "ونحن انحزنا إلى زواوة"[768].

وهو ما جاء في كتاب "أعيان المغاربة" للكاتبين الفرنسيين" مارت وإدمند قوفيان" "***E.M.Gouvion***" عند حديثهما عن مصير أسرة أحد بايات قسنطينة "امحمد منماني" (1240-1241هـ/1824-1826م)، بعد الإحتلال الفرنسي، فيقول المرجع أن الباي منماني استقر بالقليعة، بعد تنحيته من منصبه ببايلك قسنطينة، وقد كان له بهذه المدينة قصرا استقبل فيه أعيان قسنطينة الفارين من المدينة بعد احتلالها، ويشيد الكاتبان بمساعدة الباي للفرنسيين عند احتلال "القليعة" و"مليانة"، مما جعل سلطات الاحتلال تقترح عليه منصب باي التيطري إلا أنه توفي قبل تنفيذ ذلك، وبعد موته عمل ابنه الوحيد "محمد منماني باي" على جمع الإنكشارية المخلصين لأبيه وجعل منهم فرقة عسكرية مختلطة

---

[765] A.M.G.H.227 (Province de Constantine, gouvernement des Turcs, extrait d'un mémoire du commandant Niel, 1839).

[766] استمر العمل بقوات زواوة في العهد الفرنسي وذلك بقرار صدر في 1 أكتوبر 1830م، وفي 1838م أعيد تنظيمه في 10 كتائب: 2 فرنسيتان و8 من الأهالي، وألغي هذا النظام بقرار 13 فبراير 1852م.

[767] نفس المصدر، ص62.

[768] رسالة بتاريخ أواخر ذي الحجة 1259هـ(جانفي 1844م)، سلسلة تاريخية، حافظة 223 ملف 384 الأرشيف الوطني التونسي.

أطلق عليها اسم " السباهية الحمر" ***(Spahis rouge)*** وضعت في خدمة الحكم الفرنسي، ورقي ابن منماني إلى منصب ضابط صف في الجيش الفرنسي وشارك في قمع الثورات التي اندلعت في التيطري، كما شارك في إخماد ثورة القبائل سنة 1856م، على رأس 100 جندي قبل أن يقتل سنة 1859م في إحدى المعارك بـــ "ثنية الحد"، وحسب نفس المرجع، استمرت هذه الأسرة في تقديم خدماتها العسكرية للجيش الفرنسي، وقد عين أحد أحفاد الباي، وهو "منماني باي"، سنة 1918م، باش آغا المسابعية بوادي سوف، وينكر الكاتبان الأصول التركية لأسرة "منماني"، ولعل ذلك بإملاء من أفرادها، ويعيدانها إلى الأصول الشريفة، قائلين أنها جاءت من المشرق واستقرت بالقيروان منذ العهد الحفصي[769]، وإن كنا نشك في مصداقية هذه الرواية بسبب انتهاج الكاتبين أسلوب التقرب من جميع الأسر التي خدمت الاستعمار الفرنسي، وكتابة ما يمليه عليهما أبناء وأحفاد الأسرة من روايات تمجد آباءهم وأجدادهم ومن ذلك نسبة الأسرة إلى العترة الشريفة، وذلك دون تمحيص أو إثبات، حتى أننا نجد الأغلبية العظمى من الأسر المؤرخ لها في كتابهما "أعيان المغاربة" أعيدت إلى النسب الشريف، كما أن "***Vayssette***" يؤكد أن الباي "منماني" كان تركيا لا يتكلم العربية جيدا رغم إقامته الطويلة بقسنطينة، وأنه أصيب بالجنون قبل نفيه إلى مدينة القليعة[770]، وهو ما يجعلنا نشكك في كل ما جاء في كتاب "أعيان المغاربة" حول هذه الأسرة.

<u>ثالثا- وضعية أسر الإنكشارية بقسنطينة بعد احتلال المدينة 1837م:</u>

رغم قضاء الحاج أحمد باي على معظم إنكشارية قسنطينة، فإن من تبقى منهم شارك في الدفاع عن مدينة قسنطينة حتى سقوطها.

وهو ما أكدته تقارير القادة الفرنسيين الذين شاركوا في الحملة على مدينة قسنطينة، أمثال الضابط "***SAINT- ARNAUD***" الذي قدر قوات الحاج أحمد باي بـــ12000 رجل، منهم 6 إلى 7 آلاف قبائلي[771]، وعند الحديث عن قوات الباي التي قادت المقاومة داخل المدينة ينعتهم بالأتراك " ***Les Turcs font tomber un pan de***

---

[769] GOUVION (E et M), Ayane Elmaghariba, Territoires du Sud, province de Constantine, Alger, 1919, p19-22.
[770] VAYSSETTE (E), Op.cit, pp 223 et 226.
[771] Lettre de SAINT-ARNAUD à M. LEROY, Op.cit.

"*muraille qui écrase sous ses ruines le brave commandant Sérigny*"، ويقول أن عددهم كان كبيرا، وأنهم كانوا يتصفون بالشجاعة" ***Les Turcs, beaucoup plus nombreux, s'élancent de toute parts sur nos soldats…ce sont d'admirables soldats***".

فالعناصر التركية، إذن، لم تغادر جميعها قسنطينة، وإن حلت مؤسستهم العسكرية، ولعل أهم من بقي بالمدينة من هذه القوات هم رجال المدفعية لافتقار السكان المحليين لهذه التقنية العسكرية، ولم يغادر هؤلاء المدينة إلا بعد احتلالها، في 13 أكتوبر 1837م، وهو ما دل عليه عقد زواج أحد هؤلاء بتاريخ، محرم 1248هـ، "... تزوج المكرم سي إسماعيل باش طبجي التركي فاطمة بنت أحمد الشرفي ثيبا..."، وقد قام نفس الشخص بتطليق زوجته هذه في صفر 1248هـ، وهو ما يدل على أنه كان في هذه الفترة يعمل ضمن رجال مدفعية الحاج أحمد باي، ويكون طلاقه لزوجته، التي "أسقطت عنه مطالب الزوجية"، استعدادا لمغادرة المدينة أو لخوض معركة قد تكون نهايته فيها؟.

وقد حل بالعناصر التركية بقسنطينة، وخاصة الموظفين السامين، ما حل بموظفي الإيالة بمدينة الجزائر، إذ فر معظمهم مع الحاج أحمد باي وتركوا منازلهم ليحتلها القادة الفرنسيون" ***Les officiers s'emparaient des maisons vides voisines des casernes…Le logement ne manquait pas, car toutes les belles maisons étaient vacantes et abandonnées.***"[772].

فهل أخليت مدينة قسنطينة من العناصر التركية؟ وهل فر الجميع مع الباي أو قبله؟ هذا ما حاولنا معرفته بتصفح سجل العقود الشرعية اللاحقة لتاريخ إحتلال قسنطينة.

1- عقود الإنكشارية في السجلات اللاحقة لفترة الاحتلال:

من خلال عقود الإنكشارية المسجلة بالمحكمة الشرعية تتضح لنا ظاهرتان أساسيتان:

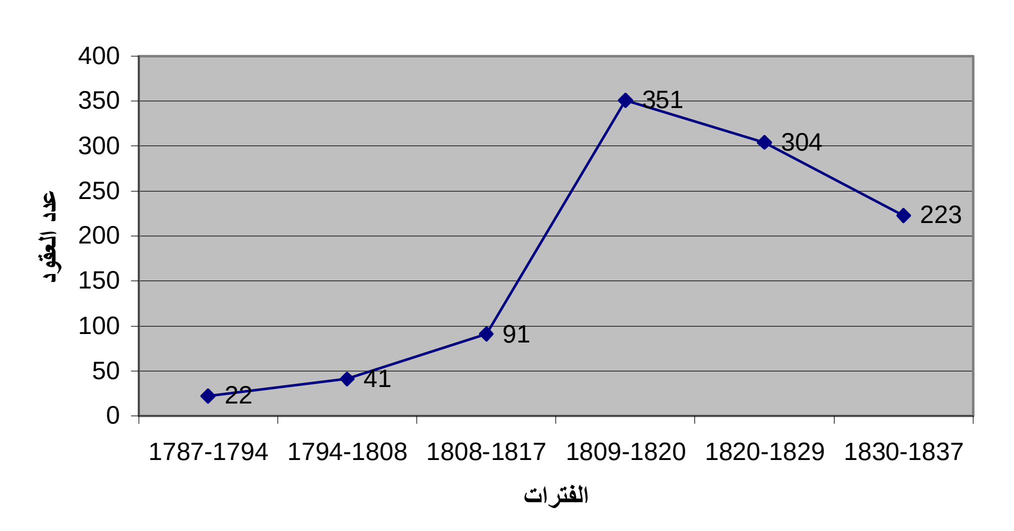
1- ظاهرة تزايد عدد عقود الطلاق عند الإنكشارية، وخاصة بالنسبة لحاملي رقم الأوجاق، فلو تأملنا جدول عقود إنكشارية قسنطينة الحاملين لأرقام الأوجاق[773] لوجدنا أن

[772] Idem.

[773] أنظر الجدول رقم 4، نهاية الفصل الثاني من القسم الثاني.

معظمها عقود طلاق، وخاصة في الفترة ما بين 1224و1246هـ، ومن العقود الغريبة التي جلبت انتباهي في سجلات عدول قسنطينة: طلاق أحد أفراد الإنكشارية لزوجتين في آن واحد، وكان ذلك في ذو القعدة 1246هـ /1830م، وجاءت صيغة العقد كالتالي:" طلق سي محمد بن اصطا علي القاشري (الإنكشاري) زوجتيه عايشة بنت الونوغي وءامنة بنت (؟) الإسلامية الأولى طلقة واحدة أولى والثانية طلقة ثالثة خالعتاه بجميع ما لهما قبله من الصداق..."، فهل هذا يعكس صورة فرار عناصر الإنكشارية من الجزائر عند بداية الأزمة؟ أم أن طلاق إنكشاري يقابله عدد من عقود زواج إنكشارية آخرين بأسماء مختلفة لكنها تدل كلها على أن المتزوج تركي أو ابن تركي (كرغلي)، وكلاهما يعبر عن اندماج المجتمعين المحلي العربي والتركي الوافد.

فإذا ما عدنا إلى إحصائيات عقود الزواج والطلاق في الفترات المختلفة من العينة المدروسة فإننا نلاحظ تزايد عدد عقود الطلاق ابتداء من العشرية الثانية من القرن التاسع عشر الميلادي، وهو ما يدل دلالة واضحة بأن الوضع بالجزائر أصبح غير مستقر بالنسبة للإنكشاري، وذلك بسبب ضعف الإيارة وتعرضها للتهديدات الفرنسية، وهو ما حاولنا توضيحه في الرسم الموالي:

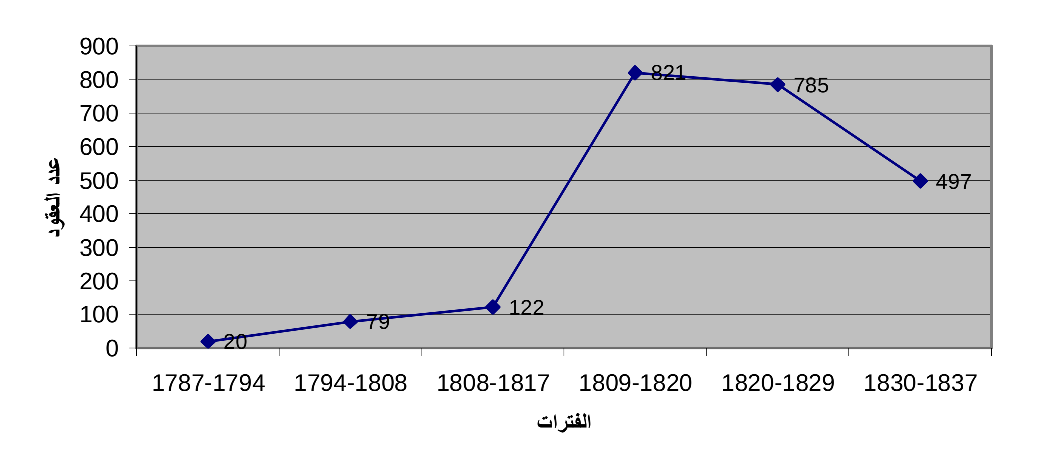


وفي نفس الوقت يتبين، تزايد عدد عقود زواج الإنكشارية في الفترة مابين1246-1256هـ/1830-1840م، بل نلاحظ ورود أسماء لانكشارية عنابة، الذين يبدو أنهم فروا

إلى قسنطينة بعد احتلال القوات الفرنسية لمدينة عنابة سنة 1832م، نذكر من ذلك: "... تزوج عبد الرحمان بن خليل الإنجشايري الزهراء بنت دالي الإنجشايري العنابي... (جمادى الثانية 1249هـ/أكتوبر 1833م) و"...تزوج أحمد بن البوقلمامي (؟) أمة الله فاطمة بنت ابراهم العنابي ثيبا..(تم طلاقها بعنابة بشهادة سي علاوة بن قايد القصبة الإنجشايري ومحمد بن الحسين العنابي)".

ورغم انتشار ظاهرة الطلاق بقوة، خاصة في سنة 1247هـ/1831م، استمر إقبال الإنكشارية، والعناصر التركية بصفة عامة، وبشكل طبيعي على الزواج، بل ارتفعت نسبة عقود الزواج، وهو ما يتضح من خلال الرسم المبين أدناه، ولعل هذه الظاهرة تعود إلى إرغام الحاج أحمد أفراد الإنكشارية المتزوجين على طلاق زوجاتهم بالقوة، وتزويجهن بغيرهم، انتقاما منهم، وهو ما جاء في شكوى أرسلها أحد شيوخ القبائل إلى باي تونس يوضح فيها عملية تخلص الحاج أحمد باي من عناصر الإنكشارية، ومما جاء فيها "... وتزويج نسائهم من رقابهم كما لا يخفاك..."[774].

ولعل هذا ما قد يفسر ارتفاع عدد عقود زواج وطلاق الإنكشارية في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني لبايلك قسنطينة.



[774] الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة التاريخية، حافظة 223 ملف 384 رسالة رقم 118، أنظر نص الرسالة كاملا ضمن الملاحق.

2- أما الظاهرة الثانية التي برزت في هذه المرحلة، وتؤكد على اندماج الإنكشارية وأبنائهم في المجتمع القسنطيني، فهي بداية الاختفاء التدريجي لعبارة "الإنجشايري"، التي كان ينعت بها المتزوج أو المطلق من العسكريين الأتراك، وهو أمر طبيعي بسبب إلغاء النظام الإنكشاري بالمنطقة، وعوضت هذه العبارة بعبارة "التركي" أو "الحنفي"، مثل: "تزوج عبد الله بن أمين التركي أمة الله فاطمة بنت حسين الحنفي بكرا... (ربيع الأول 1248هـ/1832م)"، والمرجح أن لقب "الحنفي" يشير إلى الأتراك أصلا وليس إلى كل من كان يعتنق المذهب الحنفي من الأهالي والأتراك، لأن أفراد الأسر القسنطينية المعتنقة للمذهب الحنفي أمثال أسرة ابن المسبح وابن جلول وابن الأبيض وغيرها من أسر القسنطينية التي اعتنقت المذهب الحنفي، كانوا يسمون باسم الأسرة ولا يعرفون بلقب "الحنفي".

كما أشير إلى العناصر التركية بعبارة " العجمي"، وربما يقصد به ذوي الأصول الأعجمية (؟) ، ومن الأمثلة على ذلك: "... تزوج أحمد بن سي حسين بن العجمي أمة الله قامير بنت أحمد الإنجشايري بكرا... (ربيع الثاني 1249هـ/1833م)" و"... تزوج محمود بن ابراهيم اليولداش عايشة بنت حسين العجمي بكرا... (ذو القعدة 1249هـ)"، ولعل عبارة "اليولداش" هنا تحولت إلى اسم ألصق بالشخص وليس رتبة عسكرية.

وكثيرا ما اكتفى عدول المحكمة، في هذه الفترة، بمجرد ذكر إسم صاحب العقد مقرونا باسم موطنه الأصلي مثل: "مصطفى الإسلانبولي" و" محمد الزميرلي"، أو بعض الألقاب ذات المعنى اللغوي التركي، التي عرف بها الأتراك، مثل: "حمى بن أصطى علي"، "مصطفى بن دالى موسى" أو "...تزوج أحمد بن سي محمد بن قارة بغلي قرمية بنت سي حمى بن فرفوري..."، وغيرها من الألقاب التي لا تطلق، عادة، إلا على الأتراك، أو بذكر وظائفهم السابقة مثل: "... تزوج المكرم محمد بن النمزاني أمة الله عائشة بنت النوي التركي كان باش طبجي... (ربيع الثاني 1258هـ /1842م)".

وحتى عبارة "الإنجشايري" نفسها، التي دلت في العقود السابقة على انتماء صاحب العقد إلى السلك العسكري، وردت في عقود ما بعد عملية القضاء على مؤسسة

الإنكشارية، بل وحتى بعد احتلال قسنطينة، وإن كان ورودها نادرا جدا، وجاء كلقب وليس وظيفة لزوال هذا النظام نهائيا في هذه الفترة.

فمن بين 35 عقدا سجل لعناصر تركية في سنة 1257هـ (1841م)، أي بعد أربع سنوات من احتلال مدينة قسنطينة، ذكر لقب العجمي 11 مرة ولقب التركي 4 مرات، ولقب الحنفي 2 مرتين، والنسبة إلى البلد الأصلي مثل الإستانبولي، الموصلي...إلخ 3 مرات، والنسبة إلى الوظيفة السابقة بالبايلك، 4 مرات، أما الأسماء ذات الدلالة التركية، مثل "قارة مصطفى" (مصطفى الأسود)، "كوجك علي" (علي الصغير)... وغيرها، فذكرت 10 مرات، أما عبارة "الإنجشايري" فلم تذكر سوى مرة واحدة.

أما معظم العقود فلم يقرن اسم صاحبها بأي لقب، مثل"... زوج محمد بن علي أمة الله رقية بنت عثمان.."، وهو في اعتقادي، ما يدل على اندماج من بقي من العناصر التركية، ومنها أسر الإنكشارية في المجتمع القسنطيني اندماجا كليا ولم يعد يفرق بينها وبين العنصر المحلي غير النسب العرقي، الذي لم يكن يذكر في جميع العقود.

<u>2- الكراغلة ومكانتهم في المجتمع القسنطيني:</u>

كانت النتيجة الطبيعية لاندماج الإنكشارية، والعناصر التركية عموما، في المجتمع القسنطيني، هي ظهور طبقة اجتماعية جديدة عرفت بــ "الكراغلة"، جمع "كرغلي"[775]، وهي كلمة حرفت من العبارة التركية " قول أوغلو" (***Kole-Ogul***) وتعني " ابن العبد" إشارة إلى أبناء الإنكشارية من النساء الجزائريات، باعتبار أن الإنكشاري يعد عبدا من عبيد السلطان.

ونتيجة للإقبال المكثف لهؤلاء الجند على الزواج من الجزائريات، خاصة في القرن الأخير من العهد العثماني، تضاعف عدد الكراغلة في الجزائر عموما، من سنة إلى أخرى.

---

[775] أول كرغلي في الجزائر هو حسن بن خير الدين بربروس من ابنة أحمد بن القاضي، أمير إمارة "كوكو" البربرية، والذي تولى حكم الجزائر، خلفا لوالده، وحكم مرتين (1544-1552م ثم 1557-1567م).

ففي القرن الثامن عشر الميلادي، كان عدد الكراغلة إلى 6000 فرد[776]، ليصل في سنة 1824م إلى حوالي 20 ألف[777]، أي أن عددهم تضاعف أكثر من ثلاث مرات خلال أقل من قرن من الزمن.

ب-الأسر الكرغلية في المجتمع القسنطيني:

مثلت الأسر الكرغلية في قسنطينة وغيرها من المدن العربية العثمانية إحدى شرائح الفئة العليا للمجتمع [778]، ومازالت العائلات ذات الأصول الكولغلية تمثل النخبة في قسنطينة، وقد اكتسبوا هذه المكانة من آبائهم[779]، ورغم اندماجها في المجتمع البلدي العربي، لغة وثقافة، بقيت هذه الأسر متمسكة بالعديد من تقاليدها الشرقية، في المأكل والملبس وعادات الأفراح والأعياد، كما بقيت معتزة بأصولها التركية[780]، وقد ساهمت مصاهرة هؤلاء للأسر العريقة بقسنطينة في الحفاظ على مكانتهم الراقية بالمدينة.

وكانت ظاهرة اندماج الكراغلة في المجتمع القسنطيني ظاهرة متميزة، إذ لم تشهد نفس التكتل السياسي الذي ظهر بعاصمة الإيالة، فلم تعرف قسنطينة محاولة من الكراغلة للإستيلاء على الحكم على غرار تونس، والمحاولات الفاشلة بوسط وغرب الجزائر، ومن الباحثين من يؤكد على أن قسنطينة لم تعرف فئة خاصة بالكراغلة إلا في القرن 18م[781]، وهو ما يعكس إقبال الإنكشارية على الزواج في هذه الفترة.

وقد استفاد كراغلة قسنطينة من وصول عدد منهم إلى قمة الحكم بالبايلك، أمثال: حسين بوحنك، حسين بن صالح باي، عثمان بن محمد الكبير والحاج أحمد باي، فقرب الباي الكرغلي أبناء عمومته ومنحهم المناصب السامية في إدارة البايلك، وكانت المناصب الإدارية من أهم الوسائل التي ساعدت الكراغلة في جمع المزيد من الثروات، فبالإضافة

---

[776] Marçais (G): l’Afrique du nord Française dans l’Histoire, Ed. Archat, Paris 1941, p222.

[777] شالر (وليام): المصدر السابق، ص 56 .

[778] السعداوي (إبراهيم): كراغلة إيالة تونس في النصف الأول من القرن الثامن عشر، المؤتمر الثاني عشر للدراسات العثمانية، المجلة التاريخية المغاربية، م.ت.ب.م، تونس 2006.

[779] Filali (Kamel), "Les Kuloughlis…", Op.cit, p71.

[780] روي لي من طرف أحد أفراد أسرة كرغلية من ميلة (أسرة بن قاوة) أن جدته التي تجاوزت التسعين من العمر كانت تقول في هذيانها أن أجدادها سيأتون عن طريق البحر لأخذها إلى تركيا.

[781] GRANGAUD (I), Op.cit, pp 181-182.

إلى استفادتهم من رواتب الجند لمشاركتهم في أعمال المحلة، انخرطوا في الأعمال التجارية الكبرى، كما امتلكوا الأراضي الخصبة و العقارات داخل المدينة وخارجها، وتعد الحامة وميلة من أهم المناطق التي عرفت تجمعا هاما للأسر الكرغلية ببايلك الشرق الجزائري، حيث كانت هذه الأسر تملك أراضي واسعة قدرها "***Warnier***" بأكثر من ثلث مجموع الممتلكات[782].

وقد بقي الكراغلة يمثلون كبار الملاك بقسنطينة، حيث ما زال عدد كبير منهم يسيطر على أخصب الأراضي المحيطة بالمدينة وهي قي معظمها "أراضي وقف"، وبالتالي كانت معفاة من الضرائب، وهو ما أكدته وثيقة قدمها باي قسنطينة "مصطفى باي انجليز" في شوال 1213هـ (1798م) إلى الحاج محمود بن كجك علي يقول فيها:"جددنا له على مقتضى ما بيده من أوامر إخواننا الباي لار السالفين... المتضمنة تحرير جناته الثلاث الكاينة بوطن الحامة خارج محروسة قسنطينة...من جميع المطالب المخزنية والوضايف (كذا) السلطانية جلت أو قلت..."[783]، ونفس الوضع كانت عليه أراضي أسرة "بن تشيكو" بعين الباي وأراضي أسرة شندرلي بـ "سيدي خليفة"، وأراضي أسرة "بن جلول"، أصهار صالح باي، بالحامة[784]

وبذلك أصبح كراغلة قسنطينة من أصحاب الثروة والجاه بقسنطينة وغيرها من المدن الكبرى والصغرى بالشرق الجزائري، فاعتبروا من أعيان المدن.

ومن أشهر الأسر الكرغلية بمدينة قسنطينة والتي بقيت إلى اليوم تحمل أسماء لها دلالات تركية[785]، وتتمتع بمكانة متميزة داخل المجتمع القسنطيني هي:

أسرة كتشوكالي (كجك علي)، بسطانجي، كلوغلي، شاوش الطيور، قايد قصبة، باش تارزي، شاوش، صاري، دالي شاوش، بن دالي، بيرق دار، باي أو بلباي، باشا، علي خوجة، بلخوجة، أنجليز باي، صطنبولي، كريتلي، مسقالجي، أمين خوجة، بتشين،

---

[782] GRANGAUD (I), Ibid, p183.

[783] مجموعة رقم 3205 الملف 3 الوثيقة 24، المكتبة الوطنية، عن يوسفي (صرهودة): المرجع السابق، ملحق5.

[784] Filali (Kamel), "Les Kuloughlis…", p 79-80.

[785] أقدمت الإدارة الفرنسية، في 1863م، على تغيير 47% من الأسماء العربية والبربرية ولم تغير أسماء الكراغلة (Filali (Kamel), "Les Kuloughlis…", Op.cit, p 79).

شندرلي وغيرها[786] من الأسماء والوظائف التركية التي أصبحت ألقابا لأسر عدت من أعرق وأغنى الأسر البلدية القسنطينية وأكبر الملاك للأراضي بالمدينة وفحوصها، كثيرا ما غيرت الأسر الكرغلية أسماءها لسبب أو لآخر وحملت أسماء محلية.

ومن أهم الأسر الكرغلية في الجزائر عامة، أسرة " قارة مصطفى"، وينتشر أبناؤها في مختلف مدن الجزائر، ولعل ذلك يعود إلى شيوع الإسم[787]، بين مختلف العناصر التركية وليس الإلتقاء حول نفس الجد، ذلك أن كلمة "قارة" أو"قرة" وتعني في اللغة التركية الأسود، هي صفة من الصفات الكثيرة التي كانت تطلق على الإنكشاري عند وصوله إلى الجزائر ليميز عن غيره من الجند، وسرعان ما تحول هذا الإسم إلى لقب عرف به أبناء الإنكشاري، فقيل " قارة مصطفى " و" قارة علي" و" قارة محمد" و" قارة بغلي" وغيرها من الأسماء التي تحولت بدورها إلى ألقاب لأسر تعود إلى أصول تركية، وتقول المصادر الأسرية[788] أن أبناء أسرة قارة انتشرت في كل من مدينة قسنطينة وميلة ومستغانم وتلمسان والبليدة، ومنهم من هاجر إلى الشام، حيث استقر معظمهم في حلب، وقد عين أحد أفراد هذه الأسرة، وهو قارة مصطفى، بايا على قسنطينة لمدة شهر سنة 1233هـ/1818م.

انتقل العديد من كراغلة قسنطينة إلى مدينة ميلة ليستقروا بها بسبب مناخها الجيد وسعة حقولها وبساتينها وغزارة مياهها، وقد امتلك هؤلاء الكثير من أراضيها، وبنوا بها المنازل الواسعة، التي بقيت حتى اليوم، رغم الإهمال الكبير الذي شهدته مدينة ميلة العثمانية، تدل على رقي الحياة الحضرية في هذه المدينة إبان العهد العثماني.

ومن الأسر الكرغلية التي استقرت بمدينة ميلة: أسرة "قاوة" أو "بن قاوة"، التي تنحدر، حسب رواية أحد أحفادها[789]، من شخص يدعى "قاوة"، جاء من تركيا في القرن الثامن عشر، قصد التجارة وربطته علاقات تجارية ومالية مع بعض الأسر القسنطينية منها أسرة الفكون، وعلاقة مصاهرة مع أسرة ابن العطار، ويبدو أن المدعو "قاوة" قرر

[786] Filali (Kamel), Ibid, p 82.

[787] لاحظنا، خلال دراستنا للسجلات الشرعية أن عددا كبيرا من العتقاء كانوا يحملون إسم "قارة".

[788] حوار مع بعض الأسر بمدينة ميلة.

[789] لقاء مع أحد أحفاد الأسرة في جوان 2006.

العودة إلى بلده الأصلي إلا أن زوجته رفضت العودة معه ورفضت أسرتها السماح له بأخذ ابنه "إسماعيل"، وحتى يؤمن له حياته ماديا اشترى له أرضا بميلة، بمنطقة بابا رابح (أولاد بوحامة)، وكان إسماعيل، حسب نفس المصدر، "يشبه أباه، قليل التدين، جشع، محب لجمع المال، مصادق لليهود، له خشونة الأتراك، ناجح في أعماله التجارية"، فوسع أراضيه بشراء 120هكتار من أحد اليهود لتصل ممتلكاته، في العهد الفرنسي، إلى 224هكتارا، ورغم ارتباطه الشديد بأخواله من أسرة ابن العطار، وتزوجه من إحدى بناتهم، إلا أنه كان شديد التمسك بأصوله التركية، حتى أنه سمى أحد أبنائه "كولوغلي"، كما كان معتزا بعادات وتقاليد أجداده وخاصة في لباسه، وعمل على تمتين علاقته بالأسر الكلغلية المقيمة بمدينة ميلة فكان صديقه المفضل من أسرة "ابن طوبال".

فمدينة ميلة كانت منطقة جذب للكراغلة، حتى أن الإدارة الفرنسية عينت عليها قائدا كرغليا وهو "سي حسين بن الحموشي"[790]، ويكفي الإطلاع على عادات وتقاليد سكان ميلة لنتأكد من طغيان الطابع التركي الشرقي على الحياة الاجتماعية بالمدينة.

أما عن الأسر الكرغلية التي استقرت ببقية مدن الشرق الجزائري، فنذكر منها: أسرة دومانجي وقرابصي وتشاكر (جاقر) بمدينة باتنة، ويعتقد أبناء أسرة فرحات، الذين ينتشرون خاصة في مدينة مروانة، أنهم من سلالة البايات، ومن بسكرة نذكر أسرة بن رمضان المرابطية.

وقد لعب كراغلة قسنطينة دورا كبيرا في مقاومة الإستعمار الفرنسي، وهو ما صرح به "شلوصر" بقوله أن تركيين بقيا معه، وراء المدافع، يدافعان عن المدينة حتى آخر لحظة، في حين قام الكراغلة بوضع الألغام في باب الواد لمنع دخول الفرنسيين إلى المدينة وقد أدى انفجار اللغم إلى"قتل العديد من الفرنسيين، وعندئذ بدأوا الهجوم بالحراب المسددة..."[791].

ولم ينته دور كراغلة قسنطينة وأبناءهم عند احتلال مدينة قسنطينة، بل استمرت مشاركة عدد منهم في الثورات الشعبية التي خاضها الجزائريون ضد الإحتلال الفرنسي

[790] A.O.M, 1H9 , MARTIN(M), Op.cit.

[791] شلوصر، المصدر السابق، ص63-64.

وكان من بين الثوار الذين قبض عليهم ونفوا إلى جزيرة سان مرجريت محمد بن كوتشك علي، الذي نفي في 25 نوفمبر 1842م[792].

ولتميز الكراغلة وأبنائهم ثقافيا وإداريا عملت السلطة الفرنسية على استغلال هذه الفئة لتسيير شؤون عمالة قسنطينة فعينت الكثير منهم لقيادة القبائل، من ذلك: تعيين مصطفى ولد انجليز باي (حفيد الباي) قائدا على قبيلة "البحيرة الطويلة"، ثم قبيلة السقنية خلفا للحاج "مسعود بن زكري"، و"إسماعيل بن مصالي" قائدا على قبيلة أولاد عبد النور، و"حسين بن العموشي" قائدا على ميلة، و"حسن بن بكير خوجة" قائدا على عامر الشراقة[793].

في نهاية هذا الفصل يمكن الخروج بنتيجة هامة وهي أن أفراد الإنكشارية، في قسنطينة والجزائر عامة، كانوا في بداية عهدهم مصدر قلق وفوضى بالنسبة للمجتمع والدولة على حد سواء، إلا أن هذه الوضعية خفت تدريجيا، لينحصر الصراع، في نهاية الحكم العثماني، بين الإنكشارية والسلطة المركزية، مما عرض هؤلاء وخاصة العزاب منهم إلى التصفية عدة مرات من طرف عدد من الدايات والبايات، وكان أخرهم الحاج أحمد باي، آخر بايات قسنطينة وآخر الحكام العثمانيين بالجزائر.

هذا بالإضافة إلى ما تعرض له أفراد الإنكشارية من قتل وتهجير وتشتيت من طرف السلطات الفرنسية بعد احتلال مدينة الجزائر ثم مدينة قسنطينة.

إلا أن هذا لم يمنع هؤلاء من أن يندمجوا في المجتمع القسنطيني إندماجا كليا ويخلفوا به فئة اجتماعية هامة عرفت بفئة "الكراغلة"، التي مازالت إلى اليوم تمثل أرقى سكان قسنطينة وتعد جزءا لصيقا بالأسر القسنطينية العريقة في العلم والجاه، وهو ما تدل عليه أسماء أكبر وأغنى الأسر القسنطينية والتي تعود في معانيها إلى الأصول التركية، سواء بالنسبة للوظائف أو الحرف أو الموطن الأصلي لمؤسس الأسرة.

---

[792] YACONO (Xavier), "Les premiers prisonniers Algériens de l'Ile Sainte Marguerite (1841-1843)", in R.H.M, N°1, janvier 1974, Tunis, p 40-51.

[793] A.O.M, 1H9 M. martin, Op.cit.